المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

برنامج ماجستير الدراسات اللغوية

معايير الوصف اللغوي بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة

"المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، للجرجاني أنموذجين"

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على (درجة الماجستير) في اللغة العربية وآدابها

(الدراسات اللغوية)

إعداد

سعود بن عزيز البجيدي العنزي

الرقم الجامعي

٣٠٢٩٠٢٣٧٢

إشراف الأستاذ الدكتور

عز الدِّين بن محمد مجدوب

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة القصيم

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

معايير الوصف اللغوي

بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة

"المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، للجرجاني أنموذجين"

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على (درجة الماجستير) في اللغة العربية وآدابها

(الدراسات اللغوية)

اسم الباحث

سعود بن عزيز البجيدي العنزي

٣٠٢٩٠٢٣٧٢

تقرير اللجنة :

.....

.....

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د عز الدين المجدوب	اللغويات	
المناقش الداخلي	د. فهد الأحمد	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	د. منصور ميغري	اللغويات	

الإهداء:

إلى خارطة الوطن العربي، مع أصدق الأمنيات بغدٍ أفضل

ملخص الرسالة:

تقيم هذه الرسالة حوارًا علمّيا بين اللسانيات الحديثة، والتراث النحوي العربي، وتطمح إلى توثيق العلاقة بين الاتجاهين بما يخدم تراثنا النحوي، فاللسانيات الحديثة تقوم على معايير وصف علمية تصلح لكافة الألسن البشرية، وكذلك النحو العربي لديه من المعايير العلمية ما يناسب كافة الألسن البشرية، ولكنّها معايير لم تأخذ حقها من الانتشار والذيوع، والدليل على ذلك أنّ بعض معايير الوصف اللغوي في اللسانيات الحديثة التي تمّ اكتشافها والاحتفاء بها منذ ما يقارب الخمسين سنة، كانت معتبرة في النحو العربي قبل أكثر من ألف سنة، ونحن لا نقصد إلى إثبات الأسبقية أو الأفضلية للنحو العربي، ولا نقصد إلى مماثلة النظرية النحوية بما ورد في النظريات اللسانية، ولكن الهدف الذي نسعى إليه هو خدمة المعرفة؛ لأننا متيقنون أنّ النحو العربي لو لم يكن بمعزل عن التفاعلات العلمية التي حصلت في مجال اللسانيات، لتغيرت وتيرة مسيرة علم اللسانيات، ولتجاوزت كثيرا من مراحلها التي مرت بها دون إبطاء.

وقد تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول مسبوقة بمقدمة، وتمهيدٍ، ومتلّوة بخاتمة، وفهارس فنية يقتضيها العمل.

وقد جُعل الفصل الأوّل مدخلا نظريا للدراسة اشتمل على كيفية تأسيس علم اللسانيات والمعايير التي اعتمدها في الوصف اللغوي، ومراحل التطور والتغير التي مرت بها اللسانيات والانتقال من المعايير الشكلية إلى اعتماد المعايير الدلالية في الوصف اللغوي، والاهتمام بالمستوى المعجمي.

أمّا الفصول الأربعة المتبقّية فقد تتبعت الدراسة فيها معايير الوصف اللغوي في التراث النحوي العربي، بالاعتماد على ما ورد عند الجرجاني منزّلا ضمن التطورات السابقة واللاحقة له في مجال الوصف اللغوي.

ودرس الفصل الثاني معايير وصف الكلمة في التراث العربي النحوي وبيّن ضوابها الشكلية والدلالية، والقسمة الثلاثية للكلم العربي إلى: اسم وفعل وحرف، ومعايير كل قسم من هذه الأقسام.

وجاء الفصل الثالث خاصّا في مبحث التركيب، إذ درس الجملة ومكوناها، وبيّن المعايير الشكلية، والمعايير الدلالية التي اعتمدها نحاة العربية في ضبط حدود الجملة.

ودرس الفصل الرابع معايير الفضلات ممثلة في المفاعيل وأشباه المفاعيل، ثم درس التوابع، وبيّن ضوابطها الشكلية والدلالية، وتعامل النحاة العرب معها وترتيبها ترتيبا هرميا وفق معايير دقيقة عرضت لها الدراسة بالتفصيل.

وفي الفصل الخامس درس البحث مظاهر من معاني الكلام ممثلا في الاستفهام، والنفي والعطف بين الجمل، وتبيّن أن النحاة في دراستهم لمبحث الاستفهام والنفي، يعتمدون المعيار الشكلي، إذ يحكمون بتقدّم أداة الاستفهام، وأداة النفي؛ لأنّها تمثل مقاصد المتكلم، ويناظر هذا المبحث ما جاءت به التداولية من أن موضع القوة المقصودة في القول يلزم تقديمه، كما أنهم اعتمدوا مفهوم الاقتضاء الذي احتفت به الدراسات اللسانية في المرحلة التداولية، إذ حددوا حيّز النفي والاستفهام بالعنصر الذي تباشره هذه الأدوات. وفي العطف بين الجمل اعتمدوا معايير شكلية، ومعايير دلالية، فلا تعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، ولا يعطف الإنشاء على الخبر.

وقد أثبتت الدراسة أن الوصف اللغوي للنحو العربي اعتمد على المعايير الشكلية، والمعايير الدلاليّة منذ نشأته، ولم يتجاهل معيارًا على حساب الآخر، إلا أنّه كان يحتفي بالمعايير الشكلية اللفظية، ويجعلها هي المقدمة؛ لأنّ اللفظ هو الضامن للمعنى.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن التراث النحوي العربي يكشف مدى القدرة العلمية التي اتّصف بها علماؤه الأوائل، إذ وصلوا إلى مرحلة من تجريد المفاهيم واستنباط القوانين المسيّرة للظواهر اللغوية، وكانت معاييرهم تتراوح بين الشكل والدلالة، ولم يقتصروا على جانب دون آخر مما أضفى على دراستهم الدقة العلمية.

وإنّ خير ما يخدم به هذا التراث العظيم، هو محاولة إعادة قراءته وفق ما استجد من نظريات لسانية، وهذا مما يعزز الثقة به ويضعه في المكانة اللائقة التي يستحقها.

ولقد عقدت العزم بعد مشورة الأستاذ المشرف على أن أتناول في رسالتي "**معايير الوصف اللغوي بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة– المقتصد في شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز أنموذجين–**" باعتبار أنّ الوصف اللغوي هو العمل العلمي الذي يقوم به المتخصصون في دراسة الألسن البشرية.

واختارت الدراسة كتابي (المقتصد في شرح الإيضاح) و (دلائل الإعجاز) للجرجاني أنموذجين، لما تميّز به الجرجاني في دراسة المعايير الشكلية في كتاب المقتصد، والمعايير الدلالية في دلائل الإعجاز، ولا يعني هذا الاختيار أن الدراسة سوف تقتصر على ماورد في الكتابين، إذ إنّها تجعل من كتب التراث النحوي مدونة لها، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، والأصول في النحو لابن السراج، والإيضاح في علل النحو للزجاج، وكتب أبي على الفارسي، وتلميذه ابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وغيرها من كتب التراث النحوي التي عنيت بالاشتغال على أصول النظرية النحوية.

وتلتزم الدراسة بما ورد في العنوان، إذ لا تخلو مسألة من مسائل البحث من موقف للجرجاني منها.

تنويه:

هذا البحث لا يدّعي الاستقصاء الشامل لكل معايير الوصف اللغوي، وإنّما يكتفي بما يعطي صورة عامة عن هذه المعايير.

مشكلة البحث، وتساؤلاته:

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما هي معايير الوصف اللغوي في اللسانيات الحديثة؟ وفي التراث النحوي العربي؟
٢- هل التطور والتجاوز الذي حدث داخل المدارس اللسانية الحديثة يعزز من الثقة بالمعايير التي وضعها نحاة العربية لضبط لسانهم؟ أم أنّه يجعلها محلَّ نظر؟
٣- هل معايير الوصف النحوي العربي التي وضعها نحاة العربية تمّ تجاوزها؟ أمّ أنّها ظلت راسخة وثابتة لمتانتها العلمية؟
٤- هل الوصف النحوي العربي انطلق من طبيعة اللسان العربي؟ أم أنّه مستمد من وصف لسان آخر؟

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

يكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه محاولةً لإقامة حوار معرفي، وقراءة معاصرة، ركناها: التراث النحوي العربي، وعلم اللسانيات، وإبراز المفاهيم المشتركة بينهما دون المماثلة، أو المفاضلة بينهما، فلكل منهما خلفياته المعرفية وظروفه التاريخية، إذ المعرفة إرث إنساني لا يقتصر على جنس دون آخر.

أولاً: بيان جهود النحاة العرب، ودقة مسلكهم في تحديد ضوابط الوصف اللغوي من خلال الوقوف عليها ومناظرتها بما أقرّه علم اللسانيات.

ثانياً: ورود ضوابط الوصف اللغوي مفرّقة في كتب اللسانيات، ومتباينة تغيرت فيها الاجتهادات من مرحلة إلى أخرى، فلم يكن هناك بحث يلم شتاتها، ويسّهل للباحث الاطّلاع عليها بين دفتي كتاب واحد.

ثالثاً: تحديد أهم المبادئ الكبرى، والأصول الكلية الصالحة لوصف كل الألسنة البشرية.

رابعًا: إبراز جهود الجرجاني العلمية في الوصف اللغوي، وبيان قيمتها وطرافتها.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

أولاً: ما هي معايير الوصف اللغوي في اللسانيات الحديثة، وفي النحوي العربي؟

ثانيًا: هل يمكن إسقاط مقولات لسانٍ على لسان آخر؟ وما نتائج ذلك؟

ثالثا: هل كان وصف نحاة العربية ملائما للسانهم ومنطلقًا منه؟ أم أنه كان مستمدا من وصف لسان آخر؟

رابعا: ما هو المنهج الذي اعتمده علماء العربية في وصف لسانهم؟ هل منهج وصفي؟ أو أنّه منهج تفسيري؟ أم أنّه منهج تكاملي يعتمد الوصف، والتفسير، ما يقع في الخارج اللغوي؟

الدراسات السابقة:

ليس هناك دراسات سابقة – على حد علمي – اهتمت بجمع معايير الوصف اللغوي في اللسانيات الحديثة، ومناظرتها بمعايير الوصف اللغوي في التراث النحوي العربي، ولكن هناك دراسات تناولت شيئا من معايير الوصف اللغوي في أبواب مخصوصة من الظاهرة اللغوية، وفيما يلي سنعرض لبعض هذه الدراسات بما يعطي تصورا عن الاختلاف بين منطلقاتها و منطلقات هذا البحث، ومن هذه الدراسات:

١- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، للدكتور/ محمد الشاوش.

هذا في البحث في أصله رسالة دكتوراة الدولة تقدم بها الباحث إلى كلية الآداب بجامعة منوبة عام ١٩٩٩م. وقد اشتغل الباحث فيه على مفهوم النص منطلقا ممّا تمّ بناؤه في الأنحاء القديمة، باحثا وجوه معالجة المنوال اللغوي العربي للظواهر التي تثيرها مسألة تركب النص، والعلاقات النسقية بين الأجزاء المكونة له[١]، فموضوع العمل هو "البحث عن الأصول التي

(١) انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص ١٤.

اعتمدت في المنوال اللغوي العربي في معاجلة مسألة العلاقة بين الجمل، وما يثيره ما سمّي حديثا (نصا) من قضايا[١].

٢- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور/ فاضل الساقي.

هذا البحث رسالة دكتوراة تقدم بها الباحث إلى كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، وتناول فيه أقسام الكلام العربي بالنقد والتوجيه، متأثرا بمرحلة الانتقادات التي وجهت للنحو العربي، والدعوة إلى تيسيره، حيث يقول: " إن دوران النحاة القدامى في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوّغ، عرّض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلا من تيسير المسائل، وتذليل صعوباتها، سار النحاة في طريق التعقيد، وإثارة الخلاف في مسائل عديدة كان من نتيجتها أن ضجر المتعلمون والدارسون، فضاع القصد، وتفتت الجهد، وتشوّه الجوهر[٢].

٣- دور الفعل في بنية الجملة. د/ الهذيلي يحي.

هذا البحث مخصص لدراسة دور الفعل في بنية الجملة سعى فيه الباحث إلى إبراز أهمية الفعل في التركيب في التراث النحوي، وفي اللسانيات الحديثة خاصة في تحديده العناصر الأوليّة الأساسية من حيث الوجود، والعدم، والعدد، والخصائص المعجمية، والصرفية و الدلالية[٣].

٤- الضمير بنيته ودوره في الجملة.

أطروحة تقدم بها الباحث الشاذلي الهيشري إلى كلية الآداب – جامعة منوبة عام ١٩٩٩م لنيل درجة دكتوراة الدولة، ويتضح من خلال العنوان أن الرسالة تهتم بدراسة الضمير، ودوره في الربط، والإحالة. وقد اقتصرت هذه الدراسة على ظاهرة لغوية جزئية وهي الضمير، وهذا مما لا تطمح له دراستنا إذ إنه ليس من هدفها أن تتناول ظاهرة محددة.

---

(١) انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ص ١٧.

(٢) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، ص ٢٠.

(٣) دور الفعل في بنية الجملة، الهذيلي يحي، ص ٧.

٥- ظاهرة الاسم في التّفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التّمام والنقصان، للمنصف عاشور.

هذا العمل في الأصل هو أطروحة دكتوراة، من منشورات كلية الآداب جامعة منوبة، درس فيه الباحث ظاهرة الاسم في التفكير النحوي كما هو واضح من عنوان البحث. يقول الباحث: "لعل أهم الدوافع إلى إنجاز هذا البحث في الاسم انجازا نحويا خالصا يفرده بالتصنيف، والتفسير، والتأويل حسب التفكير النحوي باعتماد الاشتقاق، والتصريف، والإعراب، غياب دراسة مستقلة شاملة تنظم كل ما يوسم به هذا القسم الهام من أقسام الكلام من سمات صيغية[١]. و مقولية و وظيفية و دلالية"

٦- الكلمة في اللسانيات الحديثة. د/ عبد الحميد عبد الواحد

تناول الباحث مفهوم الكلمة في اللسانيات الحديثة باعتبارها وحدة لسانية، بالنظر إليها من عدة جوانب: معجمية، ودلالية، وتركيبية، والاختلاف في التطرق لمعالجتها، وضبط حدودها، و مكانتها في النظام اللغوي، يقول الباحث: " والكلمة مفهوم من المفاهيم التي هي بحاجة إلى إعادة نظر، واعتبارها، مفهوم راج في القديم، وما زال يفرض نفسه في الحديث، وتبعا لهذا سوف نهتم في هذا الكتاب بفحص أمر الكلمة باعتبارها وحدة لسانية"[٢].

٧- الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، رفيق بن حمودة

هذا البحث أطروحة دكتوراة الدولة تقدم به الباحث إلى كلية الآداب – جامعة منوبة سنة ٢٠٠٣م.

درس الباحث مفهوم الصفة عند القدماء والمحدثين، ورصد محددات هذا المفهوم عند كل طرف[٣].

---

(١) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص ١٧

(٢) الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، ص ٧.

(٣) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، رفيق بن حمودة، ص ٧

خطة البحث:

قُسِّم البحث حسب مادته، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها إلى خمسة فصول، مسبوقة بمقدمة، وتمهيد، ومتلّوة بخاتمة، وفهارس فنيّة يقتضيها البحث.

- **المقدمة:** تضمنت مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة له، وخطة البحث، ومنهجه.
- **التمهيد:** تضمن كيفية بداية الوصف اللغوي في الحضارة اليونانية، وعند نحاة بور رويال، وما نتج عن ذلك من أخطاء علمية في اعتبار الوصف اللغوي اليوناني صالحا لكل الألسنة البشرية، مما دفع العلماء في مرحلة لاحقة إلى محاولة تجاوز هذه الأخطاء.
- **الفصل الأوّل:** معايير الوصف اللغوي في البحوث اللسانية، وفيه مبحثان:
  - **المبحث الأول:** الخصائص المميزة لعلم اللسانيات من الأنحاء القديمة:

تضمن عرضًا لبداية فقه اللغة المقارن، وأهم الفرضيات التي قدمت في هذه المرحلة، وما بني عليها من قوانين، والبداية الحقيقية لعلم اللسانيات البنيوية، وأهم أصولها الكلية، وما بني عليها من مناويل إجرائية.

  - **المبحث الثاني:** تطور معايير الوصف اللغوي من المعايير الشكلية إلى المعايير الدلالية مع التوليدية والتداولية والدراسات المعجمية.

نشأة التوليدية ومجادلتها للبنيوية، تعمق معايير الوصف اللغوي بالانتقال من الوصف إلى التفسير، بداية التشريع لدخول الدلالة في الوصف اللغوي، التقاء المبحث الفلسفي بالمبحث اللغوي مع التداولية، ودخول المقام والاقتضاء والإحالة في صلب الدراسات اللسانية.
والاهتمام بالبحث المعجمي، وجعله المكوِّن الأساس الذي ينطلق منه الوصف اللغوي بعد أن كان قائمة من الشذوذ وذيلا للنحو.

- **الفصل الثاني:** الكلمة وأقسامها، وفيه ثلاثة مباحث:
  - **المبحث الأول:** الكلمة:

الكلمة في اللسانيات الحديثة، وصعوبة تعريفها، ومحاولة التخلي عنها، ضبط الوحدة، المعجمية عند ملتشوك، الكلمة في التراث النحوي العربي، مفهومها، وتعريفها، ومعايير بنائها.

- **المبحث الثاني**: أقسام الكلم: أقسام الكلم في اللسانيات الحديثة، أقسام الكلم في التراث النحوي العربي، دواعي تقسيم الكلم، معايير ضبط الاسم، معايير ضبط الفعل، معايير ضبط الحرف، نقد التقسيم الثلاثي للكلم في النحو العربي.

- **الفصل الثالث**: معايير الجملة، وأصنافها، وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأوّل**: معايير ضبط الجملة، الفرق بين الكلام والجملة، تعريف الجملة، الإسناد، الإفادة، التقسيم الثنائي للجملة، تمييز الجمل الخبرية من الجمل الإنشائية، والجمل التي لها محل من الإعراب من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

- **المبحث الثاني**: معايير ضبط الجملة الاسمية:

مكونات الجملة الاسمية، الابتداء، المبتدأ، الخبر، الاستبدال معيار للحكم على الجملة الاسمية، زوال معنى الابتداء.

- **المبحث الثالث**: معايير ضبط الجملة الفعلية:

مكونات الجملة الفعلية، اقتضاء الفعل للفاعل، معايير ضبط الفاعل في النحو العربي، ما ينوب عن الفاعل، المعاني التي تطلب بالجملة الفعلية.

- **الفصل الرابع**: معايير المفاعيل، وأشباه المفاعيل، والتوابع، وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأوّل المفاعيل**: المفعول الحقيقي هو المفعول المطلق، المفعول به وشرط المغايرة بينه وبين الفاعل، المفعول فيه، وانقسام الظرف إلى ظرف زمان، وظرف مكان، المفعول معه ودلالته على المصاحبة، المفعول له، واشتمال الفعل المعلل به على معناه.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يعتمد على المنهج الوصفي، والتحليلي، إذ يرصد معايير الوصف اللغوي في أهم المدارس اللسانية الحديثة، وفي التراث النحوي العربي، بالاعتماد على ماورد في كتابي الجرجاني " المقتصد في شرح الإيضاح" و" دلائل الإعجاز" والكتب الأصول في التراث النحوي، ثم يحللها بإرجاعها إلى المعايير الشكلية، أو المعايير الدلالية.

وقد رُتِّب الموضوع ترتيبًا روعي فيه التسلسل في العرض قدر الإمكان، إذ بُدِيء بدراسة كيفية تأسيس علم اللسانيات، والتشريع لمعايير الوصف الشكلية، ثم دخول معايير الوصف الدلالية في علم اللسانيات، ثم انتقل البحث إلى دراسة معايير الوصف اللغوي العربي في الكلمة ثم في أقسام الكلم، فالجملة، ثم المتممات، والتوابع، ثم درس مظاهر من معاني الكلام، والعطف بين الجمل.

والتزمت الدراسة بعرض آراء الجرجاني في المسائل المدروسة، ما لم تكن تلك المسائل متأخرة عنه زمانيا

وقد توخّت الدراسة العرض العلمي المتبع في البحوث الأكاديمية، ونسبة الآراء إلى أصحابها وتوثيقها بالرجوع إلى المصادر الأصيلة، وتخريج الشواهد الواردة في البحث.

وفي الختام أشكر شيخي الفاضل مشرف هذه الرسالة، أ. د. عزّ الدين محمد المجدوب، الذي رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى نهاية العمل فيه، فقد كان نعم الموجّه، وخير المعين.

ولقد رأيت فيه إخلاص العلماء، ونبلهم، وتعلمت منه، ما معنى أن يكون الإنسان عالما؟

كم أشكر كليّة اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ممثلة بعميدها أ. د. على السعود، وقسم اللغة العربية وآدابها ممثلا برئيسه د. فريد الزامل السليم.

وأشكر أستاذيّ الفاضلين د. فهد الأحمد، ود. منصوري مبارك ميغري، على تفضلِّهما بقبول قراءة هذه الرسالة، وتقويمها؛ لأفيد من آرائهما، وملحوظاتهما.

التمهيد:

شكلت دراسة اللغة منعطفا خطيراً في تاريخ الفكر البشري، فلا نجد حضارة إلا ودراسة اللغة تكون على رأس اهتماماتها؛ لذا يعدّ وصفُ اللغات في الأنحاء القديمة من أقدم الممارسات التي شارك فيها الإنسان في إثراء الحقل المعرفي.

وقد خلّفت الحضارة البشرية ثلاثة تقاليد هامّةٍ في الوصف اللغوي، وهاهي مرتّبة ترتيباً زمنيا بحسب الأقدم منها:

- التقليد اللغوي الهندي.
- التقليد اللغوي اليوناني.
- التقليد اللغوي العربي.

لكنها لم تكن على نفس الأهمية في تاريخ علم اللسانيات فقد كان التقليد اليوناني هو الأهم؛ لأن علم اللسانيات نشأ في الغرب على أنقاضه وبمجادلته؛ لذلك سنركز عليه رغم وعينا بقيمة التقليدين الهندي والعربي بل رغم إقرار كثير من الباحثين بأفضلية التقليدين الهندي والعربي على التراث الغربي من الناحية العلمية.

أولا: النحو اليوناني.

وصف اليونانيون نحوهم ضمن النسق العام للمعرفة الفلسفية و لم يخصّصوه في مباحثَ مستقلّةٍ – شأنه شأن بقية الحقول المعرفية التي كانت تُبحث في دائرة الفلسفة – معتمدين على التأملات الفلسفية والمنطقية في إضفاء صفة الاتساق على الظواهر اللغوية، على اعتبار أن النحو يقوم على قوانين العقل والمنطق. ولذلك كانت أسماء اللغويين اليونانيين في بداية الأمر هي ذاتها أسماء الفلاسفة[1].

وقد استعملوا المقولات الفلسفية في التوصيف النحوي، فعدّوا الجملة قضيّة، والمسند محمولا، والمسند إليه موضوعا.

---

(١) البحث اللغوي عند العرب. أحمد مختار عمر، ص ٦١.

وكانت غاية اليونانيين من الدرس اللغوي تطوير نظام الكتابة لديهم؛ لحفظ نصوصهم المقدسة معتبرين المنطوق فرعا عن المكتوب[١]. مما أدّى إلى إعطاء الأهمية للحرف المكتوب على حساب الصوت المنطوق وإلى قلب الموازين فاللغة صورة شفوية مستقلة عن الكتابة[٢]، ونتج عن ذلك إهمال المستوى الصوتي الذي يعدّ اللبنة الأولى في مستويات الدراسة اللغوية.

ولاعتمادهم على الحرف المكتوب نتج عن ذلك عدم مطابقة المكتوب لما يصوره من صوت منطوق؛ لأن اللغة في حالة تطور مستمر، بينما الكتابة تأخذ طابع الثبات والاستقرار.

ومع إدراك اليونانيين لتنوّع اللغات وتفاوت اللهجات حتى في اللغة اليونانية نفسها، فقد ارتكبوا خطأ علميًا بتعميم صلوحية مقولات النحو اليوناني على كافة الألسن البشرية؛ لأنّهم سلموا "بأنّ بنية لغتهم اليونانيّة تُبرز الأشكال العامّة للتفكير الإنساني"[٣].

وساعد في تعميم هذا الخطأ أنّ الرومان حينما قوّضوا حضارة الإغريق، ورثوا منهم وصفهم للغتهم، فشاركوا في الدراسات اللغوية اعتباراً من القرن الثاني قبل الميلاد معتمدين على مقولات النحو اليوناني لوصف لغتهم اللاتينية، وقد سهّل مهمتهم هذه التشابه النسبي للتراكيب الأساسية في اللغتين[٤]؛ بحكم انتمائهما إلى أصل واحد؛ وبسبب نجاح هذا الإسقاط غير الواعي لمقولات النحو الإغريقي على النحو الروماني، صار من المسلّم به مناسبة المقولات النحوية الإغريقية لكل لسان، فسيطرت هذه المقولات على وصف الألسن البشرية لمدة طويلة.

ثانيا: مسلمات بور رويال:

ساد في التفكير اللغوي الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا الدراسات التي تعنى بالنحو الكلي، وكان ذلك بفضل جهود جماعة بور رويال. وهدف النحو العام عند هذه الجماعة هوإيجاد مجموعة من المبادئ العامّة التي تخضع لها كل الألسنة،

(١) انظر: المنوال النحوي، عز الدين المجدوب ص ٦٣

(٢) دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ٥٠.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، السعران ص ٧٦

(٤) موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. روبنز، ص ٩٤

وتمثّل الألسنة إنجازاً لهذه المبادئ وبالتالي يتمّ تفسير استعمالات كل الألسنة البشرية بالرجوع إلى تلك المبادئ العامة.

إنّ دعوة نحاة بور رويال إلى تأسيس نحو كلي تعدّ فكرة عظيمة؛ لأنّها تدعو لخروج من دراسة الأنحاء الخاصّة، إلى دراسة نحو كلي يدرس جميع الأنحاء، لكن هذا الفكرة تنطلق في مسعاها من المنطق الذي يمثل الصورة الكليّة للفكر البشري، وبالتالي يترتب على نقطة الانطلاق هذه الوقوع في مزالق علمية من أهم نتائجها عدم احترام البنية الخاصة لكل لسان في ظل الاحتكام إلى عمومية المنطق، وقد بدأت تتكشف مثالب هذا القول حينما باشر الرحالة الأوروبيون وصف ألسنة غريبة عن لسانهم، فوقعوا في خطأ لا يقرّه المنهج العلمي وهو عدم احترام خصوصية الألسنة بإسقاط مقولات وصف اللسان الإغريقي على الألسنة التي يباشرونها[1]، ولذلك لم يكن لنحاة بور رويال أثرٌ فعلي في تقدّم علم اللسانيات.

لذلك كان من أهم خصائص التقاليد النحوية القديمة:

١- الاقـــتصار على وصف لسان واحد مرتبط بنصٍّ له مكانة دينية أو أدبية.

٢- عدم الاهتمام بكافة الألسن واللهجات؛ لنزعتها المعياريّة.

٣- أهميّة المكتوب -وهذا الأمرخاص بالتقليد اليوناني- وتقديمه على المنطوق أحياناً.

٤- عدم التفكير في اتخاذ جميع الألسنة البشرية موضوعا لعلم واحد.

٥- تشويه وصف الألسنة بسبب إخضاعها لمقولات ألسنة أخرى وعدم احترام خصائصها.

(١) انظر: المنوال النحوي، عز الدين المجدوب، ص٦٦.

الفصل الأول: معايير الوصف اللغوي في البحوث اللسانية

توطئة:

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فيه ثلاثة مطالب: يتناول أولها مرحلة فقه اللغة المقارن، وبداية الخروج من وصف اللسان الواحد، ويبيّن فرضيات فقه اللغة المقارن، وقانون قريم الصوتي الذي بني على هذه الفرضيات، ثم يدرس البداية الفعلية لتأسيس علم اللسانيات على يد دي سوسير، وغلبة المعايير الشكلية في الوصف اللغوي، والفرضيات التي قدمتها البنيوية الأوروبية، ثم يدرس البنيوية الأمريكية ومناويلها الإجرائية المتمثلة في التحليل إلى المكونات المباشرة، والاسبتدال، ثم يتناول المناويل الإجرائية المبنية على مبادئ دي سوسير، وهي اكتشاف نظرية الفونيم عند نيكولا تروبتسكوي، وإعادة هيلمسليف لصياغة نظرية العلامة اللغوية التي قدمها دي سوسير.

والمبحث الثاني يدرس بداية التشريع لدخول المعايير الدلالية إلى الوصف اللغوي مع التوليدية في منوالها الثاني، ثم مع التداولية، ونظرية الأعمال اللغوية، والتشريع لدخول معاني الكلام في الوصف اللغوي، كالنفي، والاستفهام، وكذلك يدرس المستوى المعجمي وتصور الوحدة المعجمية عند البنيويين، وعند المدرسة التوليدية.

المبحث الأول: الخصائص المميزة لعلم اللسانيات من الأنحاء القديمة.

لقد تأسست الخصائص المميزة لعلم اللسانيات من الأنحاء القديمة تدريجيا، وأسهمت كل مرحلة في وضع لبنة جديدة في علم اللسانيات. كما أسهمت في الآن نفسه في التفريق بين الاختصاصين؛ ولذلك لا يمكن تقديم الخصائص دفعة واحدة بل ينبغي تقديمها حسب أهم مراحل علم اللسانيات، وبحسب علاقتها بموضوعنا وهو معايير الوصف اللغوي.

ومن أجل أن نتبيّن مسيرة علم اللسانيات، فإنّنا سوف نستعرض أهم المدارس التي وجهت البحث اللساني مقتصرين على إبراز دورها في تطوير معايير الوصف اللغوي سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة في علم اللسانيات دون التوسع في تفاصيل نشأتها ومفاهيمها.

وقد تبينا فيهاخمس اتجاهات متمايزة، وهي:

أولا: فقه اللغة المقارن.

ثانيا: المرحلة البنيوية بشقيها الأوروبي، والأمريكي.

ثالثا: التوليدية.

رابعًا: التداولية.

خامسًا: البحث المعجمي:

ولا يعني هذا الترتيب أنّ البحث المعجمي أو التداولي كان غائبا كليًا في المراحل السابقة، ولكن نقصد بذلك الهيمنة العلمية على البحث العلمي.

المطلب الأوّل: اتجاه فقه اللغة المقارن:

يميز بعض الباحثين بين اللسانيات التاريخية، وفقه اللغة المقارن، ولكنّ هذه الدراسة تعتبرهما بمثابة توجه واحد بسبب أنهما تتفقان في الغاية، إذ تهدفان إلى مقارنة العناصر النحوية للغات ووضع مجموعة قواعد التقابلات بين أصوات الألسن وصيغها، ثم إعادة بنائها ومعرفة تفاصيل تطورّها[١].

لم يكن فرانز بوب رائدُ المنهج المقارن أوّلَ من عقد مقارنات بين لغات مختلفة، فقد سبقه إلى ذلك جهود عدد من العلماء بقرون بعيدة، ولكنّها كانت مجهودات لم تتخذ طابعاً عاماً للبحث بل ظلت محاولات فردية لا تعتمد منهجًا واضحًا، وذلك على نحو ما قام به دانتي (١٢٦٥-١٣٢١م) الذي أكّد على العلاقة بين اللغة الأيسلندية، والإنجليزية استنادًا إلى التشابه بين صيغ الكلمات[٢]، ولودوف(١٦٤٦ -١٧٠٤م) الذي بيّن التقارب بين الأثيوبية والأمهرية [٣]، ولكنّ ما يميز عمل فرانز بوب في مقارنته على ما سبقه من أعمال، أنه كان ينطلق من فرضيات واضحة تؤطّر لعمله، حيث إنّه قدَّم فرضيتين عامتين ستكونان أولّ أسس الإطار المنهجي في فقه اللغة المقارن، وهما:

الفرضية الأولى: هي فرضية القرابة بين الألسنة من خلال إثباته فرضية القرابة بين اللغة السنسكريتية، والإغريقية، واللاتينية، والفارسية، والجرمانية.

وقد سيطرت هذه الفرضية على توجيه البحوث اللسانية في تلك الفترة، وصارت هي عماد البحث العلمي.

الفرضية الثانية: هي تطوّر الألسنة وانحدار بعضها عن بعض وتقوم فكرة تطور الألسنة بعضها عن بعض على أن تفسخا متدرجا في النسق الصرفي في اللغة الأم أدى إلى إيجاد لغات متشعبة ومتباعدة.

---

(١) انظر: اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، ١٥٠-١٥١.

(٢) انظر: موجز تاريخ علم اللغة، روبنز، ٢٦٨.

(٣) انظر: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ماري آن بافو، و جورج إليا سرفاتي، ص ١٦.

وقد فتحت هاتان الفرضيتان جدولا معرفيّا غير مسبوق، بأنْ بدأت الدراسة اللسانية تتخلّص من التأملات الفلسفية، كما أنّها نقلت الدراسة اللسانية إلى داخل اللغة ذاتها بالبحث في أبنيتها وأصواتها، فسيطر البحث في الجوانب الشكلية للغة؛ ونتيجة لذلك، تراجع البحث في مضامين اللغة ودلالاتها، وتصّدر البحث في الصيغ والأبنية[١].

وانبنى على هاتين الفرضيتين صياغة أول قانون قدّمه قريم في المستوى الصوتي، فقد عُرف " قانون قريم " بصفته أوّل القوانين ضمن المنهج المقارن، إذ قدم استقراءً منهجيا للصوامت الجرمانية، والصوامت المناظرة لها في اللغات الهندية الأوروبية، وأرسى فكرة وجود قواعد ثابتة تحكم هذه العلاقات[٢].

لكن فقه اللغة المقارن على الرغم من أهميته في توسيع دائرة البحث اللساني بالخروج من دائرة اللسان الواحد- وعلى الرغم من أنّ اكتشاف تعدد الألسنة أسهم في دحض مسلمات النحو الإغريقي والفلسفة الإغريقية- إلا أنّه لم يقدم معايير وصف للألسنة البشرية؛ لأن الوصف لم يكن داخلا في اهتماماته، إذ إنّه يدرس تاريخ تطور اللغات، ويقارن بينها؛ ولذلك لا صلة مباشرة لهذا الاتجاه بموضوعنا، إلا أنّه يمثل الرصيد المعرفي والموروث الاختباري الذي سيعتمده الاتجاه البنيوي، ويجادله للتأسيس لمعايير وصف صالحة لجميع الألسن.

(١) انظر: تاريخ علم اللغة الحديث، جرهارد هلبش، ص ٢٨.

(٢) اتجاهات البحث اللساني، مليكا أفيتش، ص ٥٠.

المطلب الثاني: غلبة المعايير الشكلية على المعايير الدلالية في الاتجاه البنيوي:

يمثل الاتجاه البنيوي مرحلة نضج علم اللسانيات، وهو الاتجاه الذي قدم الحصيلة الأولى لمعايير الوصف اللغوي وتكمن أهمية الاتجاه البنيوي في كونه وضع الفرضيات المنهجية لوصف الألسنة البشرية ثم وضع أول المناويل العملية، والإجرائية لوصف جوانب من الألسنة البشرية لكن ينبغي التنبيه إلى أن الاتجاه البنيوي يتكون من فرع أوروبي، وفرع أمريكي مع نقاط التقاء بينهما، أهمها التركيز على المقاييس الشكلية. وسنقدم الاتجاه البنيوي كما يلي:

أولا: الاتجاه البنيوي الأوروبي.

- **الفرضيات المنهجية:**

يعود الفضل في تأسيس البنيوية الأوروبية، وإبراز فرضياتها المنهجية إلى عالم اللغة دي سوسير الذي يعدُّ مؤسس علم اللسانيات الحديثة، ولم يستعمل دي سوسير مصطلح البنية استعمالا مباشرا، وإنّما استعمل مصطلح (النظام)، ويعود الفضل في إيجاد مصطلح (البنية) في الدراسات اللسانية إلى ثلاثة علماء روس هم: جاكبسون، وكارشفسكي، ونيكولا تروبتسكوي، حيث قدموا في المؤتمر الدولي لعلوم اللسان المنعقد في لاهاي بهولندا بحثاً تضمن الأصول الأولى للبنيوية، ومن ثمّ أصدروا بياناً في مؤتمر علمي عُقد في براغ سنة ١٩٢٩ م استعملوا فيه مصطلح البنية، ودعوا إلى اعتماد المنهج البنيوي بصفته منهجا صالحا للكشف عن قوانين بنية الظاهرة اللغوية. (١)

١- رفض دي سوسير لمنهجية فقه اللغة المقارن وأخطاء النحو القديم:

كان النموذج السائد في الدراسات اللسانية الذي تكوّن ضمنه دي سوسير هو نموذج النحاة الجدد، فقد أصّل أوّل أعماله في النسق البدائي للصوائت في اللغات الهندو-أوروبية ضمن هذا التوجه البحثي، ثم كتب رسالته لنيل درجة الدكتوراه، وكان عنوانها **في استخدام حالة الإضافة المطلقة في السنسكريتية**(٢)، لكن التغيّر الذي حدث في توجّه دي سوسير العلمي جعله يبدأ منهجه الجديد ببيان الأخطاء المنهجيّة التي قام بها النحاة الجدد وأصحاب

(١) مشكلة البنية، زكريا إبراهيم، ص ٤٤.

(٢) انظر: البحث عن فرديناند دو سوسير، ميشيل إريفيه، ص ٥٥

المنهج المقارن والتاريخي، والتي كانت سببا في ابتعادهم عن الوجهة الصحيحة في دراسة اللغة، ففي سلسلة الدروس التي ألقاها دي سوسير في جامعة جنيف بين عامي ١٩٠٧و ١٩١١ م انطلق من مرتكز نقدي يبرز فيه الأخطاء المنهجية السائدة في الدراسة اللغوية فأخذ في مساجلة أقوال النحاة المقارنين.

وكان أبرز ما انتقدهم به:

أولا: منهجهم التاريخي المقارن؛ لأن" هذا المنهج القائم على المقارنة البحتة يفضي بنا إلى مجموعة هامة من التصورات الخاطئة التي لا تطابق الواقع في شيء"[١]، فهم بهذا المنهج لم يتساءلوا عن مدلول ما يكتشفونه من علاقات في مقارنتهم بين اللغات، وهذا يفضي بنظر دي سوسير إلى عدم اعتبار العلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية، وبالتالي إلى إهمال دراسة النظام الذي عدّه موضوع دراسة علم اللسانيات.

ثانياً: عاب عليهم نظرتهم للكيانات اللغوية بأنّها كيانات ماديّة فهم يعتبرون تطوّر لغتين من اللغات مثلما يعتبر عالم تطوّر نبتتين من النباتات[٢]. واللغة في حقيقتها شكل، لا مادة.

كما عاب على النحو اليوناني القديم قيامه على المنطق، وغايته التقعيدية المعياريّة التي تجعل دراسة اللغة مقصورة على نصوص معيّنة لها قيمة دينية أو أدبية، وخُلّوه من كلِّ نظرة علمية تهدف إلى دراسة اللغة بذاتها[٣].

وعاب على النحو القديم، وفقه اللغة المقارن تقديمهما للمكتوب على المنطوق؛ لأن الكتابة مجرّد تمثيل للغة وليست هي اللغة. ولذلك يحصر دي سوسير موضوع دراسة اللغة في الكلمة المنطوقة فقط[٤].

---

(١) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ٢١.

(٢) دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ٢١

(٣) دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٧.

(٤) دروس في الألسنية العامة دي سوسير، ص ٤٩.

ومع كل ما وجّهه دي سوسير من نقد لمنهج فقه اللغة المقارن والنحو القديم، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من أن يبرز الجوانب الإيجابية في كلا الاتجاهين، فلفقه اللغة المقارن فضلٌ في إبراز مفهوم الدراسة التاريخية مقابل الدراسة الآنية[١]، أما بالنسبة للنحو القديم فقد ردّ له دي سوسير الاعتبار ودفع عنه التهمة بأنه خال من الصفة العلمية، فالنحو القديم في نظر دي سوسير أكثر منهجية وضبطا من فقه اللغة المقارن، ومنهجه الآني منهج يناسب الدراسة العلمية للغة. [٢]

٢- التمييز بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانيّة:

أوجد دي سوسير التمييز بين الدراسة الآنية، والدراسة الزمانيّة، إذ انطلق من ملاحظة مفادها أن تدخل عامل الزمن في دراسة اللغة قد يخلق مصاعب من نوع خاص، مما يجعل الدارس للغة أمام اتجاهين متباينين:

- الاتجاه الآني.
- والاتجاه الزماني.

وهذا الفصل بين الآنية، والزمانية في دراسة الألسن فصل ضروري من الناحية المنهجيّة يمليه على اللساني تدخّل عامل الزمن في تشكّل اللسان، فلكي يتمكن الباحث من وصف نظام لغوي ما، فعليه أن يحدد فترة زمانية يكون فيها النظام اللغوي ساكناً لا يظهر عليه أثر لتعاقب الزمن. ومفهوم الدراسة الآنية للغة لا يعني دراسة اللغة في (الآن) الحاضر، بل يعني دراسة اللغة دراسة وصفية في زمن محدد دون النظر لما يطرأ عليها من تطور، بل باعتبارها أنظمة اتصال في أي زمن كان بعيدا أم قريبا، وقد قدّم دي سوسير الآنية على الزمانية في إطار نقده لأصحاب المنهج التاريخي المقارن اللذين اعتبروا الدراسة التاريخية التطورية هي الموضوع الوحيد لعلم اللغة، وفضّل دي سوسير منهج أصحاب النحو الكلاسيكي القديم الذين درسوا اللغة من وجهة النظر الوصفية الآنية على منهج أصحاب النحو التاريخي

(١) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص١٣١.

(٢) دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٣٠-١٣١.

والمقارن واعتبره أقلّ قابلية للطعن "فأعمالهم تبين بوضوح أنّهم أرادوا وصف حالات لغوية، فكان برنامجهم برنامجاً آنيّا صرفا"[١].

وقد اكتسبت الآنيّة أهميتها من أنه لا يوجد في ذهن متكلم اللغة إلا تزامن الصيغ والعلاقات القائمة بينها، أما تعاقبها في الزمن فلا وجود له بالنسبة إلى المتكلم، كما أنه لا يمكن لدارس اللغة من الوجهة الزمانية أن يتوصل إلى حقائق علمية وهو يجهل حال اللسان الذي يباشره في فترة معينة، فالآنية هي أسُّ الدراسة الزمانية وقاعدتها، أمّا الدراسة الزمانية وإن اهتمت بحشد أكبر قدر من المعلومات الجزئية، فهي لا تهتم بدراسة النظام الذي هو موضوع علم اللسانيات؛ لأنّ اللغة " نظام من القيم المحض التي لا يحدّد حقيقتها شيءٌ باستثناء الوضع الذي تكون عليه عناصر ذلك النظام في زمن معيّن "[٢].

٣- التمييز بين اللسان والكلام:

اللسان والكلام متلازمان تلازما لا ينفصل في الواقع، فاللسان ضروري لوجود الكلام، والكلام يتجسّد من خلاله اللسان. وقد ألحّ دي سوسير على هذا التلازم بين الكلام واللسان، وبيّن أن الكلام سابق من الناحية التاريخيّة للسان، وأنه هو العنصر الفاعل في تطور اللسان[٣].

وإذا كان الأمر على ما ذكر دي سوسير من تلازم بين الكلام واللسان فما الذي دفع به إلى الفصل بينهما؟.

إن اهتمام دي سوسير بتحديد موضوع علم اللسانيات والقول بنظاميتها أفضى به إلى التمييز بين اللسان المعيّن langue والكلام parole في نطاق الظاهر الكلية، وهي اللغة languageالتي تمثّل مقدرة الكائن البشري على التعبير عن أفكاره باستخدام الأصوات المرتبطة بالأفكار وهي ما تميّز الإنسانَ عمّا سواه من المخلوقات.

---

(١) دروس في الألسنية العامة دي سوسير، ص ١٣٠.

(٢) انظر: دروس في الألسنية العامة دي سوسير، ص ١٢٨.

(٣) انظر: دروس دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ٤١.

(٤) انظر: دروس في الألسنية العامة دي سوسير، ص ١٢٣

وأخرج دي سوسير اللغة بوصفها ظاهرة بشرية من موضوع الدراسة اللسانية؛ ليتسنى له إضفاء الانسجام والاتساق على موضوع دراسته؛ لأن اللغة بوصفها ملكة فطرية يمتلكها البشر بمختلف ألسنتهم وأعراقهم، تخرج عن نطاق الضبط والتقعيد(١).

أما الكلام فهو أمر ثانوي بالنسبة لدارس اللغة، وموضوعه الجانب الفردي، فلا يعدُّ موضوعًا لعلم اللسانيات، وقد يكون من الأسباب التي دعت دي سوسير إلى استبعاد الكلام من موضوع علم اللسانيات أنّ الكلام الفردي يشتمل على كثير من المعطيات الدلاليّة التي يصعب سيطرة النظام عليها.

وبعد أن استبعد دي سوسير اللغة، والكلام من موضوع علم اللسانيات، لم يبق إلا اللسان المعيّن الذي هو القسم الجوهري المكوّن لموضوع علم اللسانيات بوصفه نظاماً في أذهان أفراد المجتمع يسهل السيطرة عليه وإخضاعه للدراسة العلمية.

٤-نظرية العلامة اللغوية

تعدّ نظرية العلامة اللغوية أهم إضافة لدي سوسير، وتتكون نظرية العلامة اللغوية من النقاط التالية باختصار:

- التحام الدال بالمدلول.
- اعتباطية العلامة اللغوية.
- مفهوم النظام ومكوناته: العلاقات السياقية، والعلاقات الجدوليّة

أ- **اعتباطية العلامة اللغوية:**

البحث في علاقة الأصوات وما تمثله في الخارج ليس جديدا، فلقد بحث الدرس اللغوي -منذ أرسطو إلى ما بعده مرورا بالقرون الوسطى- علاقة الأسماء بالأشياء وقد كانت هناك وجهتا نظر متباينتين:

الأولى: كانت ترى أن اللسان قائمةٌ من الأسماء تقابل عدداً مماثلاً من الأفكار في العالم الخارجي(١).

(١) انظر: في اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، ص ٢١٦.

الثانية: ترى أنّه لا تناسب بين اللفظ وما يدل عليه، وقد قال الإغريق قديما: (إن كلمة كلب لا تعض) في إشارة منهم إلى أنْ لا علاقة بين الكلمة ومدلولها في الخارج.

وقد رفض دي سوسير التصور الأول، بل إنّه أنكر القول به أصلا؛ لأنه لو كانت كل علامة محاكاة لموضوعها، فإنّها تكون قابلةً للتفسير بواسطة ذاتها، في استقلال عن العلاقات الأخرى، فلا تكون لها علاقة ضرورية بالوحودات اللغوية الأخرى[٢]. فعلاقة الأسماء بمسمياتها علاقة اعتباطية محضة فلا وجود ألبتة لصورة صوتية تكون أكثر ملاءمة من غيرها لأداء ما وضعت له، ولا يمكن أن تكون دلالة كلمة (رجل) العربية على الإنسان الذكر، أكثر من دلالة كلمة (man)على نفس المعنى في اللغة الإنجليزية على سبيل المثال، وللقول باعتباطية العلامة اللغوية قيمة علمية كبيرة؛ إذ إنّها تفسر تفاوت اللغات واختلافها في اختيار دوالّها. والاعتباطية كما يوضّحها دي سوسير لا تعني حرية الفرد في اختيار الدليل أو العلامة كما يشاء، وإنّما تعني أنه اعتباطي بالنسبة للمدلول إذ لا تربطه به أية علاقة طبيعية[٣].

ب- التحام الدال بالمدلول:

التحام الدال بالمدلول من المعايير الشكلية التي جاء بها دي سوسير في رفضه للتأملات الفلسفية التي مارسها النحو القديم، إذ يرى أنّ الفكر مادة سديمية مبهمة الملامح لا تستطيع أن تفصح عن نفسها، وأن المادة الصوتية ليست قالبا للفكر يتشكل من خلالها، فهي ليست أشدَّ منه صلابة، ولا يتمثل دور اللغة في أن تخلق أداة صوتية للتعبير، وإنما تكون واسطة تصل الفكر بالصوت[٤]، فاللغة تخلق نفسها بين شيئين مبهمين هما: المادة الصوتية، والفكر، وهذا التموضع بين الصوت، والفكرة هو ما ينتج عنه العلامة اللغوية المكوّنة من التحام الدال بالمدلول، وقد شبّه دي سوسير تلازم المادة الصوتية والفكرة بالتلازم والترابط بين وجهي

(١) انظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، مصطفى غلفان، ١٦٩.

(٢) انظر: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، أوزوالد دوكرو، جان، ماري شافّار، ص ٢٦٧.

(٣) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١١٣.

(٤) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٧٢.

ورقة فأي قطع في وجه الورقة الذي يمثل الفكر يقابله قطعٌ في الوجه الآخر الذي يمثل الأصوات[١].

ج- العلاقات السياقية والعلاقات الجدوليّة:

تمثّل العلاقات السياقية والعلاقات الجدولية في بعدها المنهجي رفضاً لمقاربات فقه اللغة المقارن الذي لم يكن ينظر إلا إلى التطور الذي ينال الكلمات، ولم يكن يقيم أيّ وزن لمفهوم النظام في دراسة اللسان، ولأنّ البناء الداخلي لنظام اللغة يقوم على ما ينتج عن العلاقات بين الوحدات من قيمة لغوية، فقد أدخل دي سوسير مفهوم العلاقات السياقية والعلاقات الجدوليّة، وعدّ هذين المفهومين من أهم المفاهيم المؤسسة لعلم لغة جديد، وربطهما بالتصورات الذهنية لمتكلم اللغة، إذ يقول: " فهما يوافقان صورتين من صور نشاطنا الذهني "[٢].

ونتيجة للقول بالعلاقات السياقية، والعلاقات الجدولية، استطاع دي سوسير أن يستغني عن التقسيم التقليدي للوصف اللغوي[٣].

١- العلاقات السياقية:

العلاقات السياقية علاقات جوار وتقارب بين وحدتين أو أكثر، وهذا التقارب أو الجوار هو الذي يكسب الكلمات قيمتها اللغوية داخل النظام، ففي كلمة (عين) مثلا، نجد أنها تكتسب قيمتها من خلال العلاقات السابقة أو اللاحقة أو من كلتيهما معاً، نحو قولنا: رأى بعينه، والعين مدينة جميلة، ونظرت إليه بعين الباب. وهذه العلاقات السياقيّة تسير في اتجاه خطي أفقي يحدد العلاقة بين الوحدات اللسانية، ويكسبها قيمتها. ومفهوم السياق يشمل أصوات الكلمات، والكلمات بعلاقتها مع كلمات أخرى لها حضور في الخطاب مهما بلغت من الطّول[٤]، فيدخل في ذلك جميع مستويات التحليل اللغوي: الأصوات،

---

(١) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٧٤.

(٢) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٨٦.

(٣) انظر: التفكير اللغوي بين القديم و الجديد، كمال بشر، ص ٢٤٤.

(٤) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص١٨٧.

والصرف، والتراكيب النحوية، ففي مستوى الأصوات يكون تجاور الحرف والحرف علاقة سياقية، وكذلك الحال على المستوى الصرفي، يكون تجاور الوحدات الصرفية علاقة سياقية، في قولنا: كتابي وكتابه، فالوحدة الصرفية (الضمير) اكتسبت قيمتها من موقعها في السياق وعلاقتها بالعنصر المجاور، فلو نطقت بتلك الوحدة منفردة كأن تقول: (ي) و (هـــ) لما كان لها أية قيمة، كما أنّك لو أخللت بترتيبها داخل النسق وقدمتها على الوحدة السابقة لها، وقلت: ي كتاب أو هـــ كتاب لاختل النظام، وفقد الكلام قيمته، وعلى المستوى النحوي تتجلّى العلاقة السياقية في العلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، والمنعوت والنعت، والمؤكَّد والمؤكَّد. . . إلخ.

٢- العلاقات الجدوليّة:

تدرس العلاقات الجدوليّة المستوى الصوتي، والصرفي في الظاهرة اللسانية، كما أنّها تجعل الحدود واضحة بين المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، وهي علاقات ذات بعد رأسي، تربط بين العناصر ربطاً غيابيّاً إذ تكون هذه العناصر حاضرةً في الذهن، ففي مستوى الأصوات تكون العلاقة بين (السين، والقاف، والنون) على سبيل المثال، في الفعل (سال) علاقة غياب، إذ يمكن استبدال هذه الحروف بعضها ببعض، فنقول: (قال، ونال) فتكون العلاقة بينها في مستوى العلاقات الجدولية، وفي الكلمات: تعليم، وعلم، وتعلّم، عنصر مشترك بينها هو الجذر، وقد تدخل كلمة تعليم في ضمن مجموعة أخرى قائمة على الصيغة نحو: تعليم، وتسليم، وتكليم، وقد يكون التداعي قائماً على انتمائها لحقل دلالي معيّن نحو: تعليم وتربية، ومدارسة[١].

ثانيًا: الاتجاه البنيوي الأمريكي:

تطرقنا في المبحث السابق إلى البنيوية الأوروبية التي تزعّمها دي سوسير، واستعرضنا أهم منطلقاتها المنهجية، ومبادئها النظرية، والآن يفضي بنا الحديث إلى البنيوية الأمريكية التي تتفق في أهدافها مع البنيوية الأوروبية من حيث الاهتمام بالبنية والشكل دون التعويل على المعايير الدلالية، وتختلف معها في مباشرة التحليل اللغوي، إذ إنها تنطلق من مشاغل عملية

(١) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٨٩.

تطبيقية، بينما البنيوية الأوروبية تهتم بالتنظير، ووضع المبادئ والأصول المنهجية قبل الشروع في الممارسة العملية.

سنتناول في هذا المطلب بداية اللسانيات الأمريكية مع ويتني و فرانز بواز، وأثر بلومفيلد الكبير في البنيوية الأمريكية، ثم نلقي الضوء على أهم المناويل الإجرائية التي طبّقتها البنيوية الأمريكية في ممارسة التحليل اللغوي **وهي**:

- **التحليل إلى المكونات المباشرة.**
- **الحذر المنهجي من المعنى.**
- **اعتماد ضابط الاستبدال.**

١- نشأة البنيوية الأمريكية

تعود البذور الأولى للسانيات الأمريكية إلى العالم اللغوي ويتني الذي يعدّ أولَّ علماء اللغة في أمريكا، فهو رمزٌ لجيل كامل من اللسانيين الأمريكيين بسبب دعوته إلى الانطلاق بالوصف اللساني من اللسان ذاته، ومعارضته للاتجاه التطوري الذي تزعمه شلايشر باعتبار أن اللسان عضوٌ يخضع للتطور بمفهوم داروين. وقد أشاد دي سوسير بجهود ويتني اللغوية منوّهاً بأفكاره التي تنظر إلى اللسان أداةً للتواصل، وأن العلامة اللغوية علامةٌ اعتباطية، وقد وصفه دي سوسير بأنه قد وضع اللسانيات على محورها الأساسي، كما وصف بلومفيلد كتابات ويتني اللغوية بأنّها تمثل مقدماتٍ ممتازة في دراسة اللغة، وقال عنه جورج مونان بأنّه "لايمثل مصدراً أساسيا للسانيات الأمريكية فحسب، بل أيضا للسانيات الأوروبية؛ من خلال تأثيّره بأفكار دي سوسير[١].

ولكن يعتبر (فرانز بواز) هو المؤسس للبنيوية الأمريكية، وكان تكوينه العلمي ضمن أسس ومقولات النحوي التقليدي إلا أنه لاحظ خلال عمله الإجرائي على لغات الهنود أن مقولات النحو التقليدي لا تناسب اللغات التي يباشرها فقرر أن "اللغات لها منطقها الداخلي الذي يأبى الانقياد لتطبيق أي مبدأ منهجي عامّ، وأن المادة اللغوية نفسها هي التي تفرض

(١) انظر :البنيوية، جان بياجيه، ص ٣٥٥-٣٥٦.

طريقة ما من طرق التحليل تكون ملائمة لها"[١]، وتتلمذ على بواز عدد من الدارسين كان من أشهرهم سابير وليونارد بلومفيلد وقد وصفه الأخير بأنه " أستاذنا كلنا بمعنى أو بآخر"[٢].

٢- الأسس المنهجية والمعرفية للبنيوية الأمريكية:

إنّ مردّ التباين بين البنيوية الأوروبية والبنيوية الأمريكية راجع لدوافع كل منهما من الدرس اللساني، وإلى الأسس المعرفية التي ينطلق منها ويتبناها كلٌّ اتجاهٍ، فإذا كانت البنيوية الأوروبية تهتم بمبدأ التنظير ووضع المبادئ والأصول الكلية لعلم اللسانيات. فإنّ اللسانيات الأمريكية انطلقت مباشرة من التجربة والتحليل اللغوي فهي بذلك تكون لسانيات تجريبية تطبيقية وليست تنظيرية، وتنطلق من مستوى الكلام المتحقق بحكم مرتكزاتها السلوكية في النظر العلمي. ويعود السبب في ذلك إلى أن اللسانيات الأمريكية انطلقت من مشاغل ميدانية؛ لأنّها كانت تباشر وصف لغات الهنود الحمر في أمريكا. وهذه اللغات لم يكن لها نظام في الكتابة، وهي بذلك – أي اللسانيات الأمريكية – لم تكن تساجل أو تنقض ممارسات علمية سابقة لها، كما أن لتأخّر ترجمة كتاب دي سوسير إلى الإنجليزية دوراً في هذا التباين بين الاتّجاهين؛ إذ لم يترجم إلا في عام ١٩٥٩م.

٣- المناويل الإجرائية في البنيوية الأمريكية:

أ- التحليل إلى المكونات المباشرة

يعتبر بلومفيلد من أكثر اللغويين شهرة وتأثيرا في البنيوية الأمريكية من خلال كتابه (اللغة) ومن أكثرهم تأثراً بالوضعية الصارمة لعلماء النفس السلوكيين مما انعكس على مقاربته للسانيات في تركيزه على التحليل الشكلي للكلام وهو ما عرف بمنهج التحليل إلى المكونات المباشرة، ويقوم هذا المنهج على أنّ كل مركب لغوي قابل للتحليل إلى مكوناته المباشرة ثم تحلل المكونات المباشرة إلى المكون الذي يليها حتى يصل التحليل إلى أدنى وحدة لغوية غير قابلة للتحليل، وهي الكلمة.

---

(١) انظر: اتجاهات البحث اللساني، مليكا أفيتش، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) موجز تاريخ علم اللغة، روبنز، ص ٣٣٣.

ويتيح هذا اللون من التحليل التعرف على العلاقة التي تربط بين الشكل اللغوي وموقعه، فالمحلات التي تشغلها وحدات لغوية معينة دون غيرها تدل على الوظائف التي تقوم بها هذه الوحدات، فيتم بذلك تحديد مكونات الجملة، وأصناف الكلم وما تشغله من وظائف ومعانٍ نحويةٍ، كما يتم تحديد الفونيمات. وكل ذلك يتم عن طريق الاستبدال. ولبيان طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة نمثل لها بتركيب: **الطفل يشرب الحليب**، ثم نحلله الى مكوناته المباشرة، ثم نحلل المكونات المباشرة إلى أدنى مكوناتها، حتى يتوقف التحليل عند أقل وحدة حاملة للمعنى، وهي المورفيم.

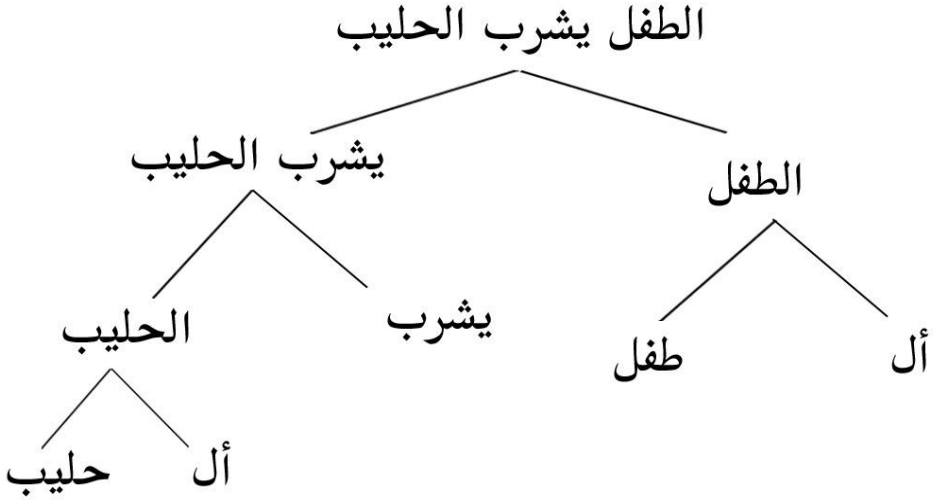

وينقسم المورفيم إلى قسمين: المورفيم الصفري، والمورفيم الظاهر[١]:

١- المورفيم الصفري: وهو المورفيم الذي لا يتحقق عن طريق النطق به، فهو وحدة لغوية غير ملفوظ بها، ويناظره في نحونا العربي الضمائر المستترة، ويعدّ القول بالمورفيم الصفري إضافة علمية لمنهجية الدراسات اللسانية الأمريكية، إذ إنه لفت النظر إلى وحدات لسانية غير متحققة في مستوى الكلام.

(١) انظر: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف استيتية، ص ١١٠-١١٦، أضواء على الدراسات اللسانية المعاصرة، نايف خرما، ص ٢٢٦.

٢- المورفيم الظاهر: و ينقسم بحسب بنائه إلى قسمين:

- **المورفيم الحر**: وهو الذي يمكن استعماله بحرية، ويقوم بنفسه دون الحاجة إلى غيره، نحو: رجل، وكتاب، وقام.

- **المورفيم المقيّد**: وهو المورفيم الذي لا يمكن أن يقوم بنفسه دون الحاجة إلى غيره، كالضمائر المتصلة، و أحرف المضارعة اللاحقة لأول الفعل المضارع، وتاء التأنيث، وعلامة التثنية وعلامة جمع المذكر السالم. والعلامة الإعرابية، والتنوين.

ب- الحذر المنهجي من المعنى:

اعتُمِدَ الحذر المنهجي من المعنى مبدأً هاماً من مبادئ دراسة اللغة في اللسانيات الأمريكية، وكان ذلك مع بلومفيلد في كتابه (اللغة) الذي احتلّ مكانة عليا في الدراسات اللسانية الوصفية الأمريكية، وسبب هذا الحذر المنهجي من المعنى كما ذكره بلومفيلد أن " تعيين المعاني هو النقطة الضعيفة في الدراسة اللغوية "[١].

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الدارسين فهم من منهج بلومفيلد في التحليل اللغوي أنه قد تجاهل المعنى. وقد عبر بلومفيلد عن استيائه من هذا الفهم المغلوط[٢]. فهو لم يتجاهل المعنى بالمطلق، ولكنه كان حذراً منه في التحليل اللغوي؛ لأن المعنى لا يوصل إلى الدقة العلمية التي يتوخاها بلومفيلد من خلال منهجه الشكلي؛ ولأنّه يتطلب معرفة واسعة ومعقدة ومتشابكة من خارج علم اللسانيات. وذلك يصعب على الإنسان الإلمام به على الأقل في مرحلة بلومفيلد- كما كان يقول- وقد شهد رومان جاكبسون لبلومفيلد بأنه لم يكن من المشاركين في النزعات المناوئة للدلالة، فهو يرفض إمكانية إهمال المعنى أو تجاهله ويرفض إمكانية دراسة اللغة من دون المعنى؛ أي دراستها بوصفها مجرد صوت لا معنى لها[٣].

ولكي يتضح موقف بلومفيلد من المعنى لا بد من إعطاء فكرة عن العوامل التي أثرت في بناء شخصية بلومفيلد العلمية وأدّت إلى حذره المنهجي من المعنى.

---

(١) موجز تاريخ علم اللغة، روبنز، ص ٣٤٢.

(٢) موجز تاريخ علم اللغة. روبنز، ص٣٤٢

(٣) انظر: الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، رومان جاكبسون، ص ٢٦

اتصل بلومفيلد في بداياته العلمية بالنحاة الجدد في لا يبزغ وآرائهم حول القوانين الصوتية، وعدم تبعيتها لعوامل دلالية[١]. بالإضافة إلى ذلك كان لسيطرة الاتجاه النفسي السلوكي في الولايات المتحدة الأمريكية أثرٌ بالغ على تكوين بلومفيلد العلمي بعد عودته، فقد تأثر بـــ (واطسون) رائد الدراسات السلوكية الأمريكية الذي يرى أن علماء النفس ليسوا بحاجة إلى التسليم بوجود الفكر، أو أي شيء آخر غير قابل للملاحظة، من أجل أن يفسروا أنشطة وقدرات الكائن البشري؛ لأن هذه القدرات يجب أن لا تفسر على أساس ذهني أو عقلي كما فسرت في الماضي، بل يجب أن ينطلق تفسير هذه الأنشطة البشرية من آلية تعتمد المثير والاستجابة لهذا المثير، أو من السلوك وردود الأفعال على ذلك السلوك.

وقد عَدّ علم النفس السلوكي الكلماتِ بمثابة الأشياء تماماً في استثارتها لردود الأفعال[٢].

ومن ثَمّ تبنى بلومفيلد المنهج السلوكي إطارا للوصف اللغوي، وبذلك ضيّق موضوع علم اللغة وحصره في المعطيات التي تقبل الملاحظة[٣]، فكان مفهوم معنى الشكل اللغوي لديه هو "الموقف الذي ينطقه فيه المتكلم، ورد الفعل الذي يستثيره في السامع"[٤] فالمعنى لدى بلومفيلد يقوم على أساس سلوكي يحدده الفعل المثير، والاستجابة (رد الفعل) دون الاعتماد على الدلالة التي تتضمن أشياء كثيرة ومعقدة خارجَ نطاق اللغة مما يجعل الإلمام بها مستحيلا على الدراسات اللسانية في الوقت الحالي. لذلك يرى أنّه لا يمكن الاعتماد على المعنى؛ لأنه نقطة الضعف في الدراسة اللسانية[٥].

وقد قدّم بلومفيد مثالاً عمليا للمعنى في قصة (جاك وجيل) إذ ترى الفتاة (جيل) تفاحة في أعلى الغصن، فتخرج صوتاً من حنجرتها يدل على جوعها، بعد ذلك يقوم الفتى (جاك)

---

(١) انظر: القضايا الأساسية في علم اللسانيات، كلاوس هيشن، ص ١١٢.

(٢) انظر: مناهج علم اللغة بريجتينه، ص ٢٠٧.

(٣) انظر: الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية، بنكيران احمد الطيب، مجلة عالم الفكر، ص٥٠، مجلد ٢٥-عدد ٣ – ١٩٩٧.

(٤) انظر: مناهج علم اللغة بريجتينه، ص ٢٠٧

(٥) موجز علم اللغة في الغرب. روبنز. ص ٣٤٢.

بتسلق الشجرة وإحضار التفاحة لها. ويرمز لهذا الموقف بما يمثله من مثير عملي واقعي، واستجابة عملية واقعية بالحروف الكبيرة التالية:

S_____R

كما يرمز إلى المثير اللغوي والاستجابة اللغوية بالحروف الصغيرة على النحو التالي:

s----------r

ج- الاستبدال

يعد الاستبدال من أهم الأصول المنهجية المؤسسة لعلم اللسانيات وهو " عملية تهدف إلى التحقق من المطابقة التجريدية بين شكليين لسانيين بتعويض أحدهما بالآخر في محيط محدد"(١) فهو إذن مفهومٌ مجردٌ يتحقق في مختلف المستويات اللسانية، فعلى مستوى الفونيم يمكّننا إجراء الاستبدال من الحكم على أحد صوتين بأنهما فونيمان مختلفان أو بديلان اختياران لفونيم واحد. وفي المستوى المرفولوجي/الصرفي نستطيع عن طريق الاستبدال أن نصنّف أقسام الكلم بأن نستبدل بعضها ببعض، فالوحدات التي تحتل نفس التوزيع نحكم عليها بأنها تنتمي إلى قسم مخصوص، كما قولنا: ذهب زيد. وذهب عمرو، فزيد وعمرو يحتلان التوزيع نفسه وبذلك نحكم عليهما بأنهما ينتميان إلى قسم مخصوص من أقسام الكلم.

وعلى المستوى الإعرابي والعلاقات التركيبية يمكّننا الاستبدال من الحكم على صحة ائتلاف الكلم، فالجملة الفعلية الواقعة صفة يمكن أن تؤدى بالفعل المضارع أوبالفعل الماضي، ولا يجوز أن تؤدى بفعل الأمر، كما هو موضح في الأمثلة التالية:

- رأيت رجلا مشى.
- رأيت رجلا يمشي.
- *رأيت رجلا امشِ.

(١) قاموس علوم اللغة. فرنك نوفو، ترجمة صالح الماجري، ص ٤٠.

المطلب الثالث: المناويل الإجرائية المبنيّة على مبادئ دي سوسير:

قدّم دي سوسير مجموعة من الفرضيات العامة لدراسة الألسن البشرية، و لم يبْنِ أيَّ منوال إجرائي على هذه الفرضيات. وكان أوّل منوال إجرائي بني على فرضيات دي سوسير، هو منوال الفونيم (الصوتم) على يد نيكولا تروبتسكوي، ثم تدقيق نظرية العلامة اللغوية عند هيلمسليف.

ويرى المجدوب أنّ صياغة الفرضيات العامة التي توجّه الممارسة الميدانية، وما ينبني عليها من مناويل إجرائية هي أهم ما يميّز منهج العلم الحديث، وأن العلاقة الجدلية بين الفرضيات العامّة، والمناويل الإجرائية المنبنية عليها، تسمح ببناء المنوالات الناجعة، وتعديل الفرضيات العامّة وتدقيقها[١].

أولا: تأسيس تروبتسكوي لنظرية الفونيم على مبادئ دي سوسير:

ينتمي تروبتسكوي إلى حلقة لغويي براغ ذات المنحى الوظيفي، ويعدّ مؤسس علم الفنولوجيا في كتابه (أسس الفنولوجيا) وقد اعتمد تروبتسكوي على فرضيات دي سوسير في اللغة؛ لصياغة نظرية الفونيم (الصوتم) على مستوى الدال، فاستفاد من مفهوم النظام في الدراسة الفونولوجية للأصوات. فالأصوات لا ينظر لها في هذا المجال على أنّها جزئيات مفتتة لا تقوم بينها أيّة علاقة كما كان ينظر لها في المنهج التاريخي المقارن، ولقد وظّف تروبتسكوي مفهوم العلامة اللغوية عند دي سوسير وتكوّنها من دال ومدلول، فأقام دراسته على مستوى الدال، وهو الصوت اللغوي في بعده الوظيفي، كما اعتمد في دراسته الفنولوجية على تمييز دي سوسير بين اللسان والكلام إذ ينتمي الفونيم إلى مستوى اللسان، بينما ينتمي الصوت إلى مستوى الكلام[٢].

وبذلك عدّ الفونيم في انتمائه إلى مستوى اللسان مفهوماً كونيا مجرّدًا صالحًا لجميع الألسنة البشرية. فصار التمييز بين علم الأصوات وهو العلم الذي يدرس الصوت من الناحية الفيزيائية، وعلم وظائف الأصوات وهو العلم الذي يدرس الوظائف التي تؤديها الأصوات في

---

(١) انظر: المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، ص ٥٨.

(٢) انظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، روبنز، ص ٣٢٥.

بناء الوحدة اللغوية واضحا كل الوضوح، كما عُدّ هذا التمييز تطوّرا كبيراً في النظرية الفنولوجية؛ لأن تحليل أصوات الكلام إلى سماتها النطقية لم يكن جديداً في الدراسة الصوتية، بل إنّه يعود إلى ما قبل الميلاد، وقد احتفى العلماء والمتخصصون بهذا التطوّر في النظرية الفونولوجية وأدركوا أهمية المفهوم الجديد للفونيم فقد قال أحد العلماء عن اكتشاف الفونيم بأنّه: " يعادل اكتشاف الطاقة النوويّة؛ لأنّ هذا الكشف في مجال علم اللغة أدّى إلى ثورة في التفكير اللغوي، كما أن كشف الطاقة النّووية أدى إلى ثورة في العلوم التقنيّة "[١].

وقد أطلق تروبتسكوي على الأصوات التي لها خاصية فارقة للمعنى مصطلح (الفونيم) وهذا الفرق في المعنى يأتي من التقابل بين الأصوات الذي يعني إجمالاً الفرق بين وحدتين صوتيتين، وقد أكّد على الدور الأساس الذي تؤديه التقابلات في علم الفنولوجيا بقوله: " إنّ الدور الأساس في الفونولجيا لا يأتي من الوحدات الصوتية في ذاتها، ولكن من التقابلات المميّزة"[٢]، أما التقابلات التي لا ينتج عنها تغيرٌ في المعنى أو في الوظيفة فهي تقابلات ثانوية ليست لها أهميّة. وعرّف تروبتسكوي الفونيم بأنه " أصغر وحدة فونولوجية ضمن اللسان المعني بالدرس بحيث يمكن تعريف الوجه الدّال من كل كلمة في لسان ما إلى عدد محدود من الصوائم"[٣]، بعد ذلك وضع تروبتسكوي عدداً من الضوابط التي تمكِّنُ من تحديد الفونيم ومن أهمها ضابطان[٤]:

١– إذا ظهر صوتان من نفس اللسان في نفس الموضع ونتج عن تعويض أحدهما بالآخر عن طريق الاستبدال تغير في دلالة الكلمة، فالصوتان إنجازان لفونيمين مختلفين، نحو: القاف والسين والنون في قال وسال ونال.

٢– إذا ظهر في نفس الموضع من اللسان المعني بالدرس صوتان وعوّض أحدهما بالآخر، و لم ينتج عن ذلك تغيّرٌ في الدلالة فالصوتان بديلان اختياريّان لفونيم واحد.

---

(١) انظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص ١٦٦

(٢) اللسانيات العامة، مصطفى غلفان، ٢٦٨.

(٣) انظر: المنوال النحوي، دراسة لسانية جديدة، عز الدين مجدوب، ص ٨٧.

(٤) انظر: المنوال النحوي، عزالدين المجدوب ص ٨٨.

ومن هذا النوع من الفونيمات صوت اللام والراء في اللغة الصينية واليابانية[١] فإن تبادلهما نفس الموقع من الكلمة لا يحدث وظيفة جديدة مختلفة بينهما. بينما هما في العربية فونيمان مختلفان يؤدي تعاقبهما في نفس الموقع من الكلمة إلى وظيفة مختلفة.

إنّ صياغة نظرية الفونيم عند تروبتسكوي وتحديد ضوابطه تمكّن من الانتقال إلى المستوى الإجرائي عند مباشرة وصف لسان ما، وتعين على تحديد حروفه الأصول وحروفه الفروع.

ثانيا: إعادة صياغة نظرية العلامة اللغوية عند هيلمسليف:

المنوال الإجرائي الثاني المبني على فرضيات دي سوسير العامة، هو تدقيق هيلمسليف لنظرية العلامة اللغوية، فمع إقرار هيلمسليف بقيمة دي سوسير واعتباره رائدًا في مجال علم اللسانيات وأنه الوحيد الذي رام وضع نظرية في اللغة، إلا أنه دقق مفهوم العلامة اللغوية عند دي سوسير مستفيدا بذلك مما جاء به دي سوسير نفسه حول العلامة اللغوية بالإضافة إلى ما جاء عند تروبتسكوي من اكتشافه لنظرية الفونيم، فإذا كان تروبتسكوي قد دقق مفهوم العلامة اللغوية على مستوى الدال، فإن هيلمسليف يسعى إلى ما هو أبعد من ذلك بتدقيق العلامة اللغوية على مستويي الدال والمدلول، بإعادته، تحليل العلامة اللغوية التي هي عند دي سوسير كلٌّ يتكون من التحام الدال بالمدلول، وقد انتقد هذا التعريف للعلامة بأنه يقوم على افتراض وجود مادة للأفكار، ومادة للأصوات على حدة، ثم تجاوز هذا النقص بإيجاد مصطلح (الوظيفة السيميائية) فسمّى هذا الالتحام (وظيفة سيميائية) وأعاد تسمية الدّال بالتعبير أما المدلول فأسماه بالمضمون، ثم فسر هذا الالتحام بين وجهي العلامة اللغوية " بأنه وجهٌ من ظاهرة أعمّ هي التضامن بين مفهوم الوظيفة في حد ذاتها، وبين الأطراف التي تنعقد بينها هذه الوظيفة " وبناء على هذا فإنّ التعبير لا يكون تعبيرا إلا إذا دلّ على مضمون ما، والمضمون لا يكون مضموناً إلا إذا نتج عن تعبير ما[٢]. وهو بهذا التمييز يهدف إلى تعميم هذا الالتحام على مختلف المستويات اللسانية: الصرفي، والنحوي، والمعجمي.

---

(١) أصول تراثية في علم اللغة، كريم زكي حسام، ص ١٧٤.

(٢) انظر: المنوال النحوي، عز الدين المجدوب، ٩٨- ١٠١.

وقد تجاوز هيلمسليف دراسة الجانب الشكلي للتعبير إلى دراسة الجانب الشكلي للمضمون، إذ تتكون العلامة اللغوية عند هيلمسليف من: تعبير، ومضمون، وينقسم التعبير بدوره إلى: شكل ومادة، والمضمون أيضا ينقسم إلى شكل ومادة[١]، فمادة التعبير هي الأصوات الفيزيائية، وشكل التعبير هو الأصوات من الناحية الوظيفية، أمّا شكل المضمون فيتمثل في كيفية تعبير الألسنة البشرية عن تجربة واحدة، فنفي فكرة ما يتشكل بأشكال مختلفة بتعدد الألسن:

- (في العربية) لا أعلم، أو لست أعلم.
- (في الإنجليزية) I do not know
- (في الفرنسية) Ie ne sais pas

إنّ هذه الألسنة رغم اخلافاتها لها عامل مشترك، وهو الذي نسميه معنى واحدا، أو فكرة واحدة – وهي مادة المضمون- إلا أنّ هذه الألسنة تصوغ هذه التجربة البشرية وتحللها وتقطع وحداتها بطرق مختلفة[٢].

(١) انظر: الصيغ الصرفيّة بين النحو واللسانيات، محمد الصحبي البعزاوي، ص ٧٤.

(٢) انظر: المنوال النحوي، عز الدين المجدوب، ص ١٠١.

المبحث الثاني: تطور معايير الوصف اللغوي من المعايير الشكلية إلى المعايير الدلالية.

بعد أن درسنا في المبحث السابق معايير الوصف اللغوي في اللسانيات البنيوية بشقيها الأوروبي والأمريكي، ورأينا أنّ البنيوية الأوروبية تهتم بوضع المبادئ والأسس العامة للوصف اللغوي، كما رأينا في المقابل البنيوية الأمريكية تهتم بالممارسة الإجرائية في الوصف اللغوي، فكلا الاتجاهين يعوّلان على المعايير الشكلية اللفظية ويستبعادان المعايير الدلالية. وفي هذا المبحث سوف نتناول دخول المعايير الدلالية في الوصف اللغوي مع التوليدية، والتداولية.

وسيكون حديثنا عن التوليدية وبداية التشريع في هذا الاتجاه للمعايير الدلالية دون التوسّع في مناقشة التوليدية بمراحلها المختلفة؛ لأنّ ذلك يخرج عن أهداف هذا البحث، ثم نتطرق للتداولية وانفتاح الباب على مصراعيه لدخول المعايير الدلالية في الوصف اللغوي، والتقاء المبحث الدلالي مع المبحث الفلسفي كما في الإحالة، والاقتضاء، ثم نناقش بعض مظاهر معاني الكلام وإنشائيتها من نحو: الاستفهام، والنفي، ثم نتناول دراسة المعجم الذي عدّ في بداية علم اللسانيات مكوّنًا هامشيًا وذيلا تابعا للنحو إلى أن أصبح مكونا أساسيا في الوصف اللغوي.

المطلب الأوّل: التوليديَّة بين منوالها الأول ١٩٥٧. ومنوال ١٩٦٥: بداية الانتقال من هيمنة المعايير الشكلية إلى اعتماد المعايير الدلالية:

صاحب هذه النظرية هو عالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي الذي أخرج في عام ١٩٥٧م كتابه (البنيات التركيبية) مؤذنا ببدء مرحلة جديدة في علم اللسانيات أطلق عليها مسمى (النظرية التوليدية).

والحديث عن النظرية التوليدية لا يعني الحديث عن نظرية واحدة، أو اتجاه واحد، بل هو حديث متشعب؛ لأنّ تشومسكي ما فتئ يطوّر هذه النظريّة خلال أكثر من نصف قرن من الزمان – حتى قال بعضهم: " إنّ الرابط بين نماذج النظرية التوليدية هو اسم تشومسكي فقط".

أولا: مفهوم النحو التوليدي:

يتردد على الأسماع كثيرا مصطلح (النحو التوليدي) عند تشومسكي، فما الذي يقصده صاحب النّظرية بهذا المصطلح؟ إنّ إطلاق مصطلح (النحو التوليدي) عند تشومسكي له معنيان:

- **معنى عام.**
- **معنى خاص.**

فالمعنى العام يشتغل على الملكة اللغوية عند المتكلم و يدل على مجموع القواعد اللغوية في ذهنه، فهو بهذا المفهوم يعدّ آلية تقوم بتعداد – من العدّ بالمفهوم الرياضي – قواعد لغة معينة توّلد جملا لا محدودة[١]، وهو أخطر طموح لهذه المرحلة، إذ عُدَّ النحو آلة قادرة على توليد عدد لا متناه من الجمل النحوية الصحيحة عن طريق تحديد الجملة النواة واعتماد مستوى التحويل في معرفة تفريعات هذه الجملة.

أما المعنى الخاص فيتوجّه إلى النظرية اللسانية العلمية التي يسعى اللساني إلى بنائها من أجل وصف الملكة اللغوية عند المتكلم بلسان معيّن، وبناء نماذج ومناويل رياضيّة تعينُ على وصف الجمل النحوية، يقول تشومسكي: " من الواضح أنّه ينبغي أن نسند للنحو وضعَ نظرية قائمة على الاطّرادات التي نسميها البنية التركيبية للغة. وبما أنّ النّحوَ مصوغٌ صوريّاً؛ فإنّه يشكّل نظريةً رياضية لبنية لغة طبيعية خاصة"[٢].

ثانيا: الأسس الفلسفية والمعرفية للنظرية التوليدية:

تميّز النحو التوليدي عن مقاربات اللسانيات البنيوية باختلاف المنطلقات الفلسفية، والأسس المعرفية التي يعتمد عليها، ولهذا السبب أحدثت النظرية التوليدية قطيعة معرفية مع اللسانيات البنيوية، وبدأت مرحلة جديدة في النظر اللساني، إذ تعود النظرية التوليدية في أسسها الفلسفية إلى عقلانية ديكارت، ونحاة بور رويال، فقد أخذ تشومسكي عن ديكارت فكرة (فطرية اللغة) التي وجود بنيات لغوية مجرّدة مجهز بها عقل الإنسان بطريقة فطرية،

(١) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي، ص ٢٨.

(٢) اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي، ص ٢٦.

فاللغة البشرية عند تشومسكي كما هي عند ديكارت هي ما يميّز الكائن البشري عن غيره من المخلوقات الحيوانية[١]. فقدرة الإنسان على إنتاج اللغة لا تكمن في كونه قادرًا على النطق، فبعض الحيوانات تستطيع أن تنطق وتردد الكلام الذي تسمعه كما هو حال الببغاء. ولكنّ ميزة الإنسان عن غيره من الحيوانات تتمثل في العقل البشري الذي ترتبط به اللغة.

وتنطلق التوليدية في منهجها المعرفي من مثالية أفلاطون – بعدية المعرفة – المناهضة للنزعة الحسيّة، ومن نزعة كبلر الافتراضية التي ترى أن العلم افتراض وتأمل واستنباطات يتم التحقق منها عن طريق المعطيات الواقعيّة، وقد ترسّخت هذه النزعة في أدبيات النظرية العلمية مع كارل بوبر صاحب منطق البحث العلمي، الذي يرى أن المعرفة إنتاج عقلي، وأن العقل وحده قادر على اكتشاف العلاقات التي تربط بين الأشياء. وقد شكك بوبر في العلم الوضعي الذي ينطلق من الملاحظة مبينا أن النظرية المتوصل إليها عن طريق استقراء الوقائع نظرية عقيمة ولا يمكن أن تتنبأ بالوقائع المحتملة[٢].

ثالثا: موضوع علم اللسانيات في النظرية التوليدية:

يشكّل موضوع علم اللسانيات في النظرية التوليدية ردَّ فعل على الاتجاه البنيوي بشقيه الأوروبي والأمريكي الذي عني بوصف الظواهر اللغوية دون التعمّق في تفسيرها، وفي هذا الصدد يبين تشومسكي التغيّر الخطير الحاصل في منعطف الدرس اللساني " من تركيز على الاهتمام بالسلوك ومنتجات السلوك إلى التركيز على نظام المعرفة الذي يكمن وراء استعمال اللغة "[٣]، ويرى تشومسكي أن وضع نظرية للمعرفة اللسانية لا بد أن يراعي خاصية التفسير كي يكشف عن كيفية اكتساب الإنسان للغته، ولا يكتفي بمجرد التحليل والتصنيف كما هو الحال في المقاربات اللسانية البنيوية، إذ الأمر لا يعدو في هذه الحالة، كونه سذاجة علمية.

---

(١) يشير بعض الباحثين إلى دور التوليدية في إعادة القيمة للإنسان في عملية الوصف اللغوي، على عكس ما كانت تقول به السلوكية التي أهملت هذه القيمة. وأنّ ذلك سيكون المشرّع لدخول مقاصد المتكلم في مرحلة تالية من تطور علم اللسانيات.

(٢) انظر: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، محمد العمري، ص ٢٩-٣١.

(٣) انظر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، مرتضى جواد باقر، ص ١٩.

وينطلق تشومسكي من قضية اكتساب الطفل للغته ويهدف بذلك إلى مجادلة التوزيعية، فكيف للطفل أن يتعلم اللسان بالقياس إلى ما قُدم له خلال مرحلة طفولته القصيرة، ومن ثمَّ يصبح قادرا على إنتاج جمل نحوية لم يسبق له أن استعملها أو سمع بها من قبل. وهي المشكلة التي طرحها برتراند رسل في مسألة اكتساب المعرفة عموماً، فكيف يمكن للإنسان أن يكتسب هذا الكم الهائل من المعرفة قياسا إلى قصر عمره ومحدوديّة تجاربه في هذه الحياة. وهي نفس المشكلة التي طرحها أفلاطون قديما وتساءل عنها. وقد أسماها تشومسكي بمشكل أفلاطون(١).

إنّ افتراض قواعد كليّة للغة مزود بها عقل الإنسان بطريقة بيولوجية أو فطرية، وكذلك افتراض مقدرة الإنسان على توظيف هذه القواعد في استعمالاته اللغوية يمنح النظرية اللغوية فرصة أكبر لإضفاء الاتساق على دراسة للغة ويساعد على تجاوز مهمة وصف لغات معيّنة إلى ممارسة تفسير اكتساب اللغة بشكل عام(٢).

وفكرة فطرية اللغة وقدرة الإنسان على توظيف هذا القواعد الفطرية، ليست جديدة جدة مطلقة، بل إنها وردت عند عالم اللغة همبولت قبل تشومسكي بأكثر من قرن من الزمان، إذ يؤكد همبولت على المقدرة اللغوية الإبداعية في مخ كل متكلم وعقله، ويرى أن اللغة يجب أن تتماثل مع القدرة الفعالة التي بها ينتج المتكلمون الأقوال وبها يفهمونها، ولا تتماثل مع النتاج الملاحظ لأفعال الكلام والكتابة(٣).

رابعا: المنوال الأوّل للنظرية التوليدية (البنيات التركيبية) ١٩٥٧م.

تمثل المرحلة الأولى مرحلة الأبنية التركيبية امتدادا للوصف اللغوي في البنيوية الأمريكية من حيث إهمالها للدلالة واعتمادها في الوصف اللغوي على المعايير الشكلية، فالمسلّمات التي ينطلق منها تشومسكي في هذه المرحلة تعوّل على التركيب فقط في فهم معنى الجمل.

---

(١) انظر: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، محمد العمري، ص١٧٦.

(٢) انظر: النظرية النحوية، جفري بول، ص ٥٧.

(٣) انظر: موجز تاريخ علم اللغة، روبنز، ص ٢٨٥.

يقول تشومسكي في ردٍ له على مقترحات تنادي بإدخال المكون الدلالي في ضوابط الوصف النحوي: " إنّ البحث في مثل هذه المقترحات – بناء نحو على أسس دلالية– يؤدي بنا دائماً على ما يبدو إلى نتيجةٍ مفادها أن الأساس الشكلي المحض فقط يمكن أن يوفر لنا ركيزة ً ثابتة ً مثمرة لبناء نظرية القواعد (نظرية النحو) وإن البحث المفصّل في جميع المقترحات التي تؤيد استخدام الدلالة في نظام القواعد أمرٌ يقع خارج هذه الدراسة، ولا أرى فائدةً منه"(١)، وقد ذهب به الحد إلى السخرية من السؤال عن علاقة المعنى ببناء الجمل النحوية إلى مقارنته بالسؤال عن علاقة لون شعر المتكلم ببناء الجملة النحوية(٢)، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أنّه لا ينبغي ربط مفهوم النحوية بمفهوم الصحة الدلالية في بناء الجملة المقبولة نحوياً، ثم قدّم لذلك مثالين:

١– الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة.

٢– بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار.

إذ يرى أنّ سلامة التركيب في المثال الأول تقود المتكلم المثالي إلى قبولها، وإن كانت هذه الجملة لا تحمل دلالة ً، فصحة الجملة دلاليا لا تقود إلى شيء، لأن حدس المتكلم الذي يعوّل على المعايير التركيبة هو الفيصل في ذلك، أمّا المثال الثاني، فإنّ الخلل التركيبي فيه سيؤدي بالمتكلم المثالي إلى رفضه. (٣)

ومع اعتماد تشومسكي على التركيب فقد حاول تجاوز القصور النظري عند الوصفيين الأمريكيين بأمرين:

١– طموحه إلى صياغة أنحاء صورية بالمعنى الرياضي – التمثيل الأعمى – قادرة على توليد كل الجمل النحوية.

(١) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي ص ٣٦.

(٢) انظر: مناهج علم اللغة بريجنيته ص ٣١٩.

(٣) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي ص ٣٩.

٢- تقديم مفهوم جديد لمكون التحويل مختلف عمّا هو عند أستاذه هاريس، بحيث يساعد المكون التحويلي الجديد على صياغة مجموعة من القواعد قادرة على تفسير الجمل النحوية المقبولة(١).

وقد أعطى المكون التحويلي في النظرية التوليدية مفهوما أكثر تجريدا لبنية الجملة يتم من خلاله تحويل الجملة النواة إلى جملة مفرعة عنها، وبالتالي لا تصبح الجملة مجرد متتالية من الرموز يقوم اللساني بتتبعها ووصفها كما هو الحال عند الوصفية الأمريكية، بل يتم تحديد الجملة النواة التي تتحول عنها الجمل المفرّعة، وتنقسم هذه التحويلات إلى قسمين(٢):

١- التحويلات الاختيارية: وهي التحويلات التي لا يؤثر عدم تطبيقها على استقامة الجملة نحويا، وهي تحويلات تنطلق من الجملة النواة التي هي جملة خبرية مثبتة مثل التحويل إلى البناء للمفعول في نحو: سُرق المتاعُ، فهذه الجملة محوّلة من جملة المبني للفاعل، ويعود الأمر في هذا التحويل إلى رغبة المتكلم في إحداث هذا التحويل، كما تنسحب التحويلات الاختيارية على النفي، والاستفهام.

٢- التحويلات الإجبارية:

وهي التحويلات التي تسهم في جعل الجملة صحيحة نحوياً نحو تحويلة الإلصاق كما في الضمير من قولنا: ذهبت، وتحويلة المطابقة كما مطابقة الإفراد والتثنية والجمع، ومطابقة التذكر والتأنيث.

خامسا: دخول الدلالة في الوصف اللساني مع منوال (مظاهر من النظرية النحوية) ١٩٦٥ م.

تعرض منوال تشومسكي الأوّل (البنى التركيبية) ١٩٥٧م، لنقاشات واعتراضات من داخل الاتجاه التوليدي تطالب بضرورة إدخال المكون الدلالي في الوصف النحوي؛ بسبب قصور النظرية التوليدية عن تفسير الجمل الملحونة من نحو: أكل الولد الجدار، فقد اقترح كاتز وفودور عام ١٩٦٣ م إدخال المكون الدلالي ضمن هيكل الجهاز التوليدي، ومن ثمّ

(١) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي ص ٩٨.

(٢) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي ص ١٠٥.

قدّم كاتز وبوسطال (النظرية العامة للوصف اللساني) عام ١٩٦٤م، وهي دراسة أكّدت على أهمية تعميق البحث في العلاقة بين التحويلات والمعنى[١].

ومن أجل أن يتدارك تشومسكي القصور في منواله الأول، ويتلافى الانتقادات التي وجّهت إليه، توّجه بالنقد للبنيوية الأمريكية، إذ انطلق من مسلّمة مفادها أن التحليل إلى المكونات المباشرة لا يميّز بين البنية العميقة والبنية السطحيّة، وإنما يوحّد بينهما، وهذه الآلية نابعة من المنطلقات السلوكية لنحو المكونات المباشرة الذي يعوّل على الظواهر الملاحظة والمتحققة، ومن أجل أن يتجاوز هذا القصور، فقد أدخل في منواله الثاني (مظاهر من النظرية النحوية) عام ١٩٦٥ م التمييزَ بين البنى العميقة بوصفها أساسًا للتفسير الدلالي، والبنى السطحيّة للجملة بوصفها أساسًا للتفسير الفونولجي[٢]، ويتم الربط بين البنى العميقة والبنى السطحيّة عن طريق التحويل الذي يقوم بمهمة تحويل بنية عميقة في مستواها المجرد إلى بنية سطحيّة متحققة.

وبناء على ذلك، فإنّ النحو في هذه المرحلة عند تشومسكي يتكون من ثلاثة مكونات[٣]:

- المكون التركيبي (الأساس): الذي يضم المعجم، والنحو.
- المكون الدلالي: وهو مكوّن تفسيري يعمل في مستوى البنية العميقة، فيعطيها التفسيرات الدلاليّة المناسبة.
- المكون الفونولوجي: وهو مكوّن تمثيلي يعمل على مستوى البنية السطحيّة للتركيب فيعطي الصورة النهائية للجملة.

إنّ التغيّر الخطير في توجه الدراسة اللسانية عند تشومسكي بين منزواله الأول (البنيات التركيبية ١٩٥٧م) الذي اهتم فيه بالمعايير الشكلية وأهمل المعايير الدلالية، وبين ما استجد في نموذجه الثاني (مظاهر من النظرية النحوية ١٩٦٥م) يرسم بوضوح تام اعتماد المعايير الدلالية

(١) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي، ص ١٠٩.

(٢) انظر: تاريخ علم اللغة الحديث، جرهارد هلبش، ص ٥٠٤.

(٣) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي، ص ١١٠.

في الوصف اللساني، فقد أصبح من أهداف الدراسة في هذه المرحلة التمييز بين الجمل النحوية المستقيمة والجمل المنحرفة دلاليا والملحونة؛ لذا أدخل التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية ليتمكن من التأويل الدلالي للجمل في البنى العميقة، فبدأت مرحلة جديدة في علم اللسانيات تتلاقح فيها التوليدية مع التداولية في تدعيم واعتماد المعايير الدلالية.

المطلب الثاني: التداولية:

يعتبر الاتّجاه التداولي كغيره من المدارس والاتجاهات اللسانية التي نشأت من ملاحظات أوجه القصور فيما سبق من المقاربات اللسانية، فقد رأينا كيف أن المقاربات اللسانية السابقة للاتجاه التداولي كالبنيوية بنسختيها الأوروبية والأمريكية، والتوليدية في مرحلتها الأولى قد عوّلت على دراسة اللغة دراسة محايثة (داخلية) واعتبرت النظام ذا خصائص مشتركة قادرة على توصيف الألسن أو على تفسير كيفية اكتساب هذه الألسن.

وسندرس في هذ المطلب تعريف التداولية، ونشأتها، موضوع علم اللسانيات لديها، ونظرية الأعمال اللغوية، ومظاهر من معاني الكلام وانسجام الخطاب، كالإحالة، والاقتضاء، والنفي، والاستفهام.

أولا: تعريف التداولية[١]:

التداولية تعني دراسة استعمال اللغة في سياق معين، وتهتم بمقاصد المتكلم التي توجّه المعنى، ولها تعريفات عديدة نختار من بينها "دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تُعنى به تحديداً اللسانيات"[٢]. وعرّفها بعضهم في إطار المقابلة بين الاستعمال والنظام الذي يختص به علم الإعراب، فالتداولية من هذا المنطلق تعني "دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللغوي"[٣].

ثانيا: نشأة التداولية:

جاءت البواعث لنشأة التداولية اللسانية من خارج علم اللغة، من الفلسفة تحديداً، إذ كان المبحث الدلالي من مشاغل الفلسفة في بحثها عن حقيقة الأشياء ووصف القضية بأنها صادقة أو كاذبة، ومع التداولية حصل تقارب بين البحث الفلسفي الدلالي، والبحث اللساني، وتعود البذور الأولى للتداولية إلى حوالي سنة ١٩٣٨ م حينما كتب الفيلسوف

---

(١) التداولية هي ترجمة للكلمة الإنجليزية (pragmatics)، وقد حظيت هذه الترجمة (التداولية) بالقبول والانتشار في أوساط الدارسين. خلافا لبعض الترجمات التي لم تكن محمّلة بالمفاهيم الحافة بهذا المصطلح اللساني مثل الذرائعية والنفعية، ويعود السبب في ضعف هاتين الترجمتين إلى الخلط وعدم التمييز بين المفاهيم الفلسفية والمفاهيم اللسانية.

(٢) القاموس الموسوعي، جاك موشلر- آن ريبول، ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف عز الدين المجدوب، ص ٢١.

(٣) المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، ص. ١٨.

الأمريكي تشارلز موريس مقالاً في موسوعة علمية تناول فيه الاختصاصات التي تعالج اللغة، وقسّمها إلى:

- علم التراكيب الذي يهتم بدراسة العلاقات بين العلامات.
- علم الدلالة ويهتم بدراسة العلاقة بين العلامات وما تدل عليه.
- التداوليّة وتعنى بدراسة العلاقة بين العلامات ومستعمليها.

وقد حدّد (موريس) مهمة التداوليّة بدراسة ضمائر التكّلم، والخطاب، وظرفي الزمان والمكان (الآن، هنا)، وبصفة عامّة دراسة التعابير التي تكتسي دلالتها من خارج النظام اللغوي؛ أي من المقام الذي يجري فيه التواصل(١).

وما جاء به (موريس) هو إيذانٌ بفتح جديد في الدراسة اللسانية إذ يمثّل خروجاً على بنية اللغة المغلقة إلى فضاء أرحبَ، هو فضاء المقام والسياق والخارج اللغوي بشكل عام. إلا أن هذا القول على أهميته قد تأخر الأخذ به على محمل الجد إلى أن جاء الفيلسوف الأمريكي (أوستين) سنة ١٩٥٥ م، وأحلّ هذا القول المكانَ اللائق به. وسيأتي الحديث عن دور (أوستين)، في عرض نظرية الأعمال اللغوية.

ثالثا: موضوع علم اللسانيات في التداولية:

عنيت التداولية بدراسة استعمال اللغة؛ لأن بعض الكلمات لا يمكن أن يقول النظام اللغوي الداخلي في شأنها شيئا، فأدخلت المقام في الدراسة اللسانية بعد أن كان مستبعدا، فدراسة اللغة بحسب المفاهيم التداولية محكومة بمعرفة السياقات التي وردت فيها كالمشيرات الدالة على الزمان نحو: (الآن) والمشيرات الدالة على المكان نحو: (هنا) أو (هناك)، والضمائر نحو: أنا ونحن(٢). وبذلك أصبحت التداولية تدرس القول المنجز مقابل دراسة الجملة التي تهتم بها اللسانيات. والفرق في ذلك أنّ الجملة معطى نظري تجريدي يتحقق داخل النظرية

(١) انظر: التداوليّة اليوم – علم جديد في التواصل –، آن ريبول – جاك موشلار، ص ٢٩.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر – آن ريبول، ص ٢١.

النحوية بشروط محددة. أمّا القول فهو استعمال الجملة في سياق يحدد معالمها ويكشف عن أغراض قائلها[١].

وقد أكّد (كارناب) على دور المتكلم في تحديد مجال التداولية "فإذا ذكرنا عند الدراسة صراحةً المتكلم أو. . . مستعمل اللغة فنحن في مجال التداولية. . . وإن لم نذكر مستعمل اللغة فنحن في مجال الدلالة"[٢].

وتدين التداوليّة بنشأتها بوجه خاص للفيلسوف (فتنغشتاين) الذي فهم الكلام في اللغة بأنه جزء من النشاط، في نظريته المسمّاة بنظرية الألعاب اللغوية، فلم يَعُدّ فتنغشتاين المدلول هو معنى الكلمة، بل استعمالها في اللغة هو معناها[٣].

رابعا: نظرية الأعمال اللغوية في الاتجاه التداولي:

تمثّل نظرية الأعمال اللغويّة المكوّنَ الأساس في الاتجاه التداولي اللساني، وقد ظهرت نظرية الأعمال اللغوية مع الفيلسوف البريطاني (أوستين) في محاضرات وليام جيمس التي ألقيت في هارفارد عام ١٩٥٥م في كتابه (**كيف نصنع الأشياء بالكلمات**) وقد انطلق (أوستين) من مراجعة العلاقة بين القول والخارج، إذ جعل الوصف الخبري للعالم نوعًا من الأقوال يقابله القول الإنشائي، الذي يتحقق بواسطته عمل ما[٤].

– وهم الوصف عند (أوستين):

كان هدف (أوستين) في أعماله التي قدّمها ضمن هذه الحلقة العلمية هو أن يشكك في اعتقاد ساد الدراسات الفلسفية للغة ومفاده أن اللغة تقوم بمهمة وصف حالة الأشياء في الخارج، وأنّها تكون صادقة أو كاذبة بحسب مطابقتها لما تصفه من عدمها.

وبما أنه هناك عدد من الأقوال لا يمكن وصفها بالصدق أو الكذب؛ فإنّه لا يجب التسليم بالطابع الوصفي للغة.

---

(١) انظر: نظرية الأعمال اللغوية، شكري المبخوت، ص١٦.

(٢) المشيرات المقامية في اللغة العربية، نرجس باديس، ص ١٧.

(٣) انظر: تطوّر علم اللغة منذ عام ١٩٧٠، جرهارد هلبش، ص ٢٧٠.

(٤) نظرية الأعمال اللغوية. شكري المبخوت. ص ٢٥.

وهو ما أسماه أوستين **بوهم الوصف**[١]. الذي يُقصدُ به أن جميع الإثباتات تستعمل لوصف حالات الأشياء في الكون ومن ثمّ فهي قابلة للحكم عليها بالصدق أو الكذب[٢].

إنّ وهم الوصف الذي توصّل له (أوستين) يمثّل ردَّ فعل فلسفي على الوضعية الفلسفية التي ترى أن وظيفة اللغة وصفُ الأشياء في الخارج، وإ صدار الحكم عليها حكماً بالصدق، أو الكذب. ومن ثمّ قدم (أوستين) بعض الشواهد؛ ليثبت فيها وهم الوصف، إذ لا تقدم هذه الشواهد وصفًا لما هو واقع في الخارج، وإنما هي أعمال لغويّة:

١ – اقبل الزواج بها.

٢ – أوصي بثروتي لزيد.

٣ – اسمّي السفينة بذات الصواري.

إنّ النطق بهذه الشواهد لا يسمح بوصفها بالصدق، أو الكذب؛ لأنّه لا يوجد ما يقابلها في الخارج، وبذلك يكون النطق بها في سياقاتها الحافة، وفي ظروف ومقامات معيّنة تتوفر بها جميع المعطيات التي يقتضيها عمل ما، فيتم بواسطتها إنجاز أعمال يترتب عليها التزامات قانونيّة أو أخلاقيّة، أو اجتماعية. ولكي يحقق القول عملا في المثال الأوّل، فلا بدّ أن يكون هناك رضى من الطرف الآخر، وفي المثال الثاني لا تكون الوصيّة نافذة إذا كان الموصي فقيرًا، وفي المثال الأخير لا بد لمن أطلق الاسم أن يمتلك حقّ التسمية.

وقد نظر (أوستين) إلى كيفية إنتاج الأقوال الوصفية، والأعمال الإنشائية، فوجد أنّ كلا منهما يمر عبر المراحل التي التالية[٣]:

١ – العمل التصويتي: وهو إنتاج الأصوات التي تتكون منها الأقوال.

٢ – العمل الصيغي: وهو إنتاج بعض الألفاظ في تركيب معيّن يحمكه نسقٌ محدد.

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر– آن ريبول، ص٥٦.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتداوليّة، جاك موشلر – آن ريبول، ص ٧٨.

(٣) انظر: نظرية الأعمال اللغوية، شكري المبخوت، ص ٤٦-٤٧.

٣ – العمل الإبلاغي: وهو العمل الناتج عن استعمال بعض التراكيب بغرض الوصول إلى دلالة محددة.

ولاحظ أن هذه المراحل الثلاث التي تستعمل في إنتاج القول، لا يمكن أن تقدّم تمييزًا بين الأقوال الوصفية، والأعمال الإنشائية؛ لأنّ كلا من القولين لا بدّ أن يمرّ عبر هذه الآلية؛ لذا سعى إلى أن يجد تمييزًا تنفصل به الأقوال الوصفية من الأعمال الإنشائية. وفي هذا المسعى قدّم (أوستين) فرضيةً مفادها أنّ كلَّ قولٍ هو تحقيق لعمل، وينبثق من هذه الفرضية المركزيّة في نظرية الأعمال اللغوية تقسيم جديد ينبني على ثلاثة عناصر هي[١]:

١ – العمل القولي: وهو إنتاج المتكلم لأعمال تصويتية، وصيغية، وإبلاغيّة، وهذه الأصوات والصيغ والتراكيب، قد دُرِست في المقاربات اللسانية السابقة للتداولية في إطار بنيتها الشكلية بعيدا عن استعمالها اللغوي. والعمل القولي لا يقدّم تمييزًا بين الأقوال الوصفية، والأعمال الإنشائية، ولا يكتسب أهميته إلا من ناحية كونه تمهيدًا للعمل المتضمّن في القول.

٢ – العمل المتضمّن في القول: ويمثّل مقاصد المتكلم من إلقاء القول، من قبيل: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتحذير، وإصدار الأحكام. والعمل المتضمّن في القول رهين بالعمل القولي إلا أن العمل القولي لا يفضي بشكل آلي إلى العمل المتضمّن في القول؛ لأنّه أحيانا قد يفتقر إلى القصد، فكلام الساهي، والمجنون، والْمُكره تحت ضغط التعذيب، أو نحو ذلك لا يفضي إلى عمل في القول. ويعدّ العمل في القول أهم اكتشاف لأوستين؛ لأنّه معيار التمييز بين الأقوال الوصفية، والأعمال الإنشائية

٣ – عمل التأثير في القول: وهو ما يثيره قول شيء ما في المشاعر، والأفكار، والمواقف، فعمل قولي من نحو: جاء زيد، قد يثير مشاعر فرح أو مشاعر غضب أو حزن، بحسب حال المتلقي وموقفه من زيد[٢].

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر – آن ريبول، ص ٦٤-٦٥.

(٢) انظر: نظرية الأعمال اللغوية، شكري المبخوت ٤٦-٤٧.

ونتج عن هذه التدقيقات التي قدمها أوستين، وأثبت فيها أن اللغة لا تقتصر وظيفتها على وصف الأشياء في الخارج فقط، فهي بالإضافة إلى ذلك تنشئُ أعمالا لغوية، أن أصبحت الوحدة الأساسية لدراسة التواصل البشري هي العمل اللغوي، وليست الجملة[١].

– تطوير (سيرل) لنظرية الأعمال اللغوية:

كان عمل (سيرل) في نظرية الأعمال اللغوية امتدادًا وتدقيقًا للمفاهيم التي جاء بها أوستين، فقد تساءل سيرل في البدء عن وجاهة التعابير التالية:

- أعمال كلاميّة.
- أعمال لسانيّة.
- أعمال لغويّة.

وبهذا التساؤل يقيم (سيرل) جدولا معرفيًّا بين الدراسات المنطقية، والدراسات اللسانية، وبالإحالة على دي سوسير في تقسيمه الظاهرة اللغوية إلى ثلاثة مستويات:

١– **مستوى اللغة:** وهو الملكة التي توجد عند جميع البشر.

٢– **مستوى اللسان المعيّن:** ذي الخصائص والمواضعات الاجتماعيّة كاللسان العربي.

٣– **مستوى الكلام:** وهو الإنجاز الفردي للمتكلم الذي أقصاه دي سوسير من الدراسة؛ بسبب احتفائه بالمعايير الشكلية، واستبعاد كلّ ما هو خارج عن النظام اللغوي. ويقرر سيرل أن دراسة الأعمال اللغوية هي دراسة اللسان المعيّن، ويؤكّد أن دراسة الخصائص الشكلية للسان ضرورية من جهة الدور الذي يُسند إليها في التخاطب؛ أي دورها في تمثيل الأعمال اللغوية، ويرفض تقسيم الدراسة إلى جانب دلالي يهتم بدراسة الجملة، وجانبٍ يهتم بإنتاج الأعمال اللغوية، فمعنى جملة ما، هو ناتج قولها في مقام معيّن، وهو كذلك إنجاز لغوي. ويترتب على هذا القول الانتقال من دراسة الخطاب كما هو عند (أوستين) إلى دراسة الأعمال اللغويّة بحسب رؤية (سيرل)[٢].

---

(١) انظر: نظرية الأعمال اللغوية، شكري المبخوث، ص ٦٦.

(٢) انظر: نظرية الأعمال اللغوية، شكري المبخوت، ص ٦٥.

- أهم فرضيات (سيرل) في العمل اللغوي:

وضع (سيرل) في أثناء مراجعاته لنظرية الأعمال اللغوية بعض الفرضيات كان من أهمّها:

١- اتقان الكلام بلسان ما، يعني اتّباع نوع من السلوك القائم على القصد، ويترتب على ذلك أنّ دراسة اللغة لم تعدّ دراسة للغة بذاتها ومن أجل ذاتها، وإنّما تُدرس اللغة في تفاعلها مع السلوك الاجتماعي وفي سياقاتها المختلفة. ويعني سيرل بالقصد قصدَ المتكلّم، فاستيعاب المتكلم لهذا القصد هو بذاته شرط من شروط نجاح العمل اللغوي[١].

٢- بما أنّ دلالة الجملة لا تمكّن من تحديد نوع العمل اللغوي المقصود، فقد اعتمد مفهوم (الإبانة) فكل ما يمكن أن يُقصد يمكن أن يقال، ففي قولنا: سيأتي زيد غدا، يحتمل عدّة معان كالفرح بمجيء زيد، أو التنبيه لأهميته، أو التحذير منه، ولكن من خلال مفهوم (الإبانة) يمكنا أن نبيّن قصدنا، فإن كان تحذيرًا من مجيء زيد، نقول: أحذّرك من مجيء زيد غدا، ولقد قلنا أقلّ مما نقصده في قولنا: سيأتي زيد غدا، لاعتمادنا على المقام الذي يفهم من خلاله المخاطب معنى قولنا[٢].

٣- الوحدة الأساسية لدراسة التواصل البشري هي العمل اللغوي، لا الجملة كما ذهب إلى ذلك البنيويون والتوليديون؛ لأن دراسة الجملة تعتمد على النظام اللغوي فقط، ولا تولي عنايتها لمقاصد المتكلم.

٤- أنّ دراسة الأعمال اللغوية هي دراسة للسان المعيّن بالمعنى الذي حدده دي سوسير. وهنا تبرز نقطة الالتقاء بين المبحث التداولي والمبحث اللساني.

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول، ص ٧٨.

(٢) انظر: نظرية الأعمال اللغوية، شكري المبخوت، ص ٧٤-٧٥.

خامسا: مبادئ انسجام الخطاب في التحليل التداولي.

ساهمت التداولية في تحقيق نتائج وتأكيد إجراءات جديدة في البحث اللساني ولفتت الانتباه إلى مقاصد المتكلم والمقام، والإحالة، والاقتضاء، وبذلك تكون قد أسست معايير جديدة في الوصف اللغوي داخل علم اللسانيات، من أهمّها:

أولا: الإحالة.

الإحالة ذات أصلٍ منطقي مفادها أنها تمثّل شكل أفكارنا التي نعي بواسطتها هذه الأفكار(١). وتعني الإحالة مجموع الأشياء التي تحيل عليها الألفاظ. وتبرز فائدة الإحالة في الربط بين الواحد اللسانية داخل السياق اللغوي، ومن جهة أخرى تربط أيضا بين اللغة والكون الخارجي، فهي تحدد العائدات والإشاريات، والمرجعية المشتركة. وقد يخلط بعض الدارسين بين الإحالة والمرجع، فالإحالة هي خاصية العلامة اللسانية ووظيفتها في الإحالة على الواقع، بينما المرجع يمثل الواقع ذاته(٢). والإحالة عمل لغوي كباقي الأعمال اللغوية، تربط بين الخطاب وما يحيل عليه(٣).

وتنقسم الإحالة إلى قسمين:

الإحالة المقامية: وهي الإحالة على شيء يقع في الخارج؛ أي خارج نص الخطاب اللغوي. وهذا النوع من الإحالة لا علاقة له بانسجام النص من الناحية البنيوية؛ لأنه يقع في المستوى الدلالي.

الإحالة المقالية: وهي إحالة على عنصر يقع داخل النص ويشكل جزءا من مكوّناته. وتتفرّع بدورها إلى نوعين: إحالة قبلية، وإحالة بعدية. والإحالة المقالية هي المسؤولة عن تحقق الترابط والتناسق البنيوي داخل نص الخطاب(٤). وتعدُّ الإحالة المقالية معيارًا شكليا، وإنما أوردناها هنا؛ للتمييز بينها وبين الإحالة المقامية؛ ولأنّها تناظر مفهوم (عود الذكر) في النحو العربي.

---

(١) قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو، ص ٣٠.

(٢) انظر: معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو، دومينك منغنو، ص ٤٧٤.

(٣) انظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، أحمد المتوكل، ص ٨٣.

(٤) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ١/١٢٥.

ثانيا: الاقتضاء:

١- الاقضاء المنطقي الدلالي:

دراسة الاقتضاء تعود إلى نقاش فلسفي حول قيمة الصدق وما تثيره الإحالة من مشاكل عند الحساب الدلالي للأخبار(١).

وبما أنّ المنطق يقرّ بثنائية قيمة الصدق والكذب، فإنّ كلّ اقتضاء هو صادق بالنسبة إليه. والحال أنّ هناك كثيرا من الأقوال يكون فيها الاقتضاء كاذبًا، والمثال الذي يقدّمه الدارسون شاهدًا على هذا الحكم، هو: **ملك فرنسا حكيم**، فاقتضاء هذا القول هو (يوجد ملك لفرنسا) وهو اقتضاء كاذب؛ لأنّ فرنسا جمهورية يحكمها رئيس لا ملك. وقد قدّمت مقترحات وتعديلات على الاقتضاء المنطقي الدلالي للخروج من هذا المأزق، منها:

١ – أن يتم التخلي عن التعريف المنطقي الدلالي للاقتضاء.

٢ – أن يزاد في حجم الدلالة في الحساب المنطقي وذلك بإضافة قيمة صدق ثالثة، وهي القيمة المحايدة؛ أي لا صادق، ولا كاذب(٢).

٢- الاقتضاء التداولي:

الاقتضاء في التداولية يعني القضية التي يسلم بها المتكلم ويعتقد أن المخاطب يسلم بها، فالمتكلم ليس بوسعه التلفظ بقول ما، دون أن يعتقد بوجود خلفيّة مشتركه بينه وبين مخاطبه. وهذا المفهوم يوسّع دائرة الدلالة وينقلها من حيز اللغة ونظامها إلى محيط الكون الخارجي، والاقتضاء لا يخضع في تحققه أو إبطاله لمعطيات اللغة الجاهزة؛ لأنّه غير موسوم لفظيا، وإنما يخضع لتفاعلات الحوارات والسياقات المختلفة. ويعتبر ستالنكر أن مفهوم الاقتضاء التداولي هو المفهوم الأساسي في تحديد السياقات، فالمقتضيات المشتركة للمشاركين في وضعية لغوية يمكن أن تمثّل المكون الأكثر أهمية في السياق(٣).

---

(١) انظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب، ريم الهمامي، ص ١٥.

(٢) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر – آن ريبول، ص ٢٤٢.

(٣) انظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب، ريم الهمامي، ص ٣٩.

وقد نسب ستالنكر الاقتضاءات إلى الأشخاص المتكلمين، لا إلى الأقوال، وموقفه هذا جديد كلّ الجدّة؛ لأنّ التقاليد جرت بأن تعتبر الاقتضاءات ظواهر لغوية، بينما يرى ستالنكر أنّها استعداد لغوي عند المتكلم لاستعمال اللغة(١).

ثالثا: النفي والاستفهام عنصران أساسيّان في اختبار المقتضى:

يمثل النفي وسما لمقولة السلب في مخالفة الإثبات لقول سابق مثبت، فهو ليس حكما على حالة الأشياء في الكون الخارجي، وإنما هو حكم بالتكذيب والدحض بواسطة القول المنفى على قول مثبت؛ لذلك فإن الإحالة في النفي على الكون الخارجي منعدمة؛ لأنّها تحيل على قول سابق مثبت، ومن هنا كان التأثير في القول بالنفي هو تكذيب لاعتقاد سابق صدر عن صاحب الإثبات المردود. وهو تكذيب يقترب من الرغبة في تغيير اعتقاد المخاطب، ودعوته إلى تبني ما يراه النافي(٢).

والذي يهمنا في أمر النفي هو علاقته بالاقتضاء، فقد قدّم ديكرو النفي مقياسا للاقتضاء، وكذلك الاستفهام؛ نظرًا إلى أنّ هاتين البنيتين التركيبيتين تحافظان على المحتوى المقتضى، فالمثالان التاليان لهما نفس المحتوى(٣):

- لم يتوقف زيد عن الكتابة.
- هل توقف زيد على الكتابة؟

فالمحتوى القضوي (كتابة زيد) لم يتغير في النفي، ولا في الإثبات.

ويرى (ديكرو) أن الوظيفة الأولى للاقتضاءات هي حفظها في الأسئلة والأجوبة، فلكي يكون الزوج (سؤال / جوب) جيد التكوين ومنسجمًا يجب أن يشترك السؤال والجواب معًا في الاقتضاءات نفسها. ويمكن إبراز هذه الفرضية بالمقطع الحواري التالي:

- ضابط الشرطة: أين دفنت جثة زوجتك؟
- المتّهم: لم أضعها في أي مكان، بما أنني لم أقتلها.

---

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار – آن ريبول، ص ٢٥٠

(٢) انظر: دائرة الأعمال اللغوية، شكري المبخوت، ص ١٨٨-١٩٠.

(٣) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر – آن ريبول، ص ٢٥٥.

يقتضي سؤال ضابط الشرطة أن المتهم قد وضع جثة زوجته في مكان ما، وهذا يقتضي أنّه قتلها. ونفي المتهم لم يكن نفيا لمكان الدفن، بل نفيا للتهمة برمّتها. وهذا يعني رفضه للأسس التي قام عليها السؤال[١].

(١) انظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر – آن ريبول، ص ٢٥٨.

المطلب الثالث: البحث في المستوى المعجمي:

لم يقع الاهتمام بالمعجم في الثقافة الأوروبية إلا في القرن السابع عشر. ويعدّ هذا التأريخ متأخرا نسبيا مقارنة بظهور الاهتمام بالمعجم في الثقافتين الهندية، والعربية، فقد عرفته الثقافة الهندية، أمّا الثقافة العربية فقد اهتمت بالمعجم في القرن الثاني الهجري وهو ما يعادل القرن الثامن الميلادي، فقد كان أوّل معجم في العربية هو معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(١).

أولا: تصور الوحدة المعجمية عند البنيويين.

انطلق علم اللسانيات الحديثة بالاعتماد على ما خلّفه اليونانيون واللاتينيون القدامى الذين لم يُألّفوا في المعجم، ولم يظهر الاهتمام به إلا في القرن السابع عشر الميلادي، وكان من أثر ذلك أن كان الاهتمام بالمعجم في اللسانيات الحديثة ضعيفا، إذ عدّوه ذيلا للنحو؛ أي مكونا يندرج ضمن المكون النحوي.

وكان للمعجم في اللسانيات الحديثة مفهومان:

الأول: عامٌ، وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة ما؛ أي أنّه مجموع المفردات التي المكوّنة للغة ما من اللغات. ويرتبط هذا المفهوم بالمعجمية النظرية، وموضوعها.

الثاني: مفهوم خاصٌ، وهو أنّه عبارة عن مدونة المفردات المعجمية في كتاب، وقد تكون هذه المفردات مصطلحات علم من العلوم، أو مفردات اللغة في حقبة زمانية معيّنة. ويرتبط هذا المفهوم بالمعجمية التطبيقية وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية(٢).

إنّ الدور الأساس للوحدات المعجمية أنّها دوال على الموجودات التي تقع خارج اللغة؛ ولذلك كان من أهم مجالات البحث في المعجم البحث في العلاقات بين الألفاظ، والموجودات، وإذا كانت الموجودات في الخارج تحكمها سِنّة التغير والتحول، فقد صارت

---

(١) انظر: مسائل في المعجم، إبراهيم بن مراد، ص ١٢.

(٢) انظر: مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص ٧-٨.

العلاقات التي يبحث فيها المعجم غيرَ ظاهرة الاستقرار. وهذا ما دعا اللسانيات إلى عدّ المعجم قائمة من الشواذ يصعب إخضاعها للنظام؛ ولذلك كانت الدراسات اللسانية تنطلق من الجملة دون المعجم على اعتبار أنها تخضع للتجريد ويمكن السيطرة على نظاميتها بسهولة.

يرفض دي سوسير رائد اللسانيات الحديثة تضييق موضوع علم النحو عند الدراسات التقليدية، إذ عدوّه يشتمل على دراسة الصرف، والتركيب، مخرجين دراسة علم المعجم، أي علم الكلمات. يقول دي سوسير: " لا يوافق تعريفنا للنحو ذلك التعريف الأضيق الذي عرّفوه به، عادة، فالذي اتفقوا على تسميته بالنحو إنما هو الصرف. . . والتركيبة. . . مقترنين، بينما نراهم أخرجوا المعجمية. . . أي علم الكلمات "[١]. ويتساءل دي سوسير عن مدى وجاهة إخراج المعجم من النحو، وهل يعقل أن نسقط المعجمية من النحو؟.

إن الذي دعاهم إلى إخراج المعجم من النحو هو أن الكلمات التي سجلوها في المعاجم لا تبدو من أوّل وهلة قابلة للخضوع للدراسة النحوية التي حصروا موضوعها بصورة عامة في العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية.

لكن دي سوسير يلاحظ أن عددا كبير من العلاقات يمكن أن يعبر عنها بواسطة الكلمات؛ أي في المستوى المعجمي، كما يمكن أن يعبر عن البعض الآخر بواسطة الطرق النحوية، فالظاهرة المعجمية قد تختلط من حيث الوظيفة بالظاهرة النحوية ويقر دي سوسير بالتداخل بين الصرف، والتركيب، والمعجم، وأن هذا التداخل تفسره طبيعة الظواهر الآنية[٢]. لكن اللافت للنظر أن وعي دي سوسير بدور المعجم وأهميته في الوصف اللغوي لم يتجاوز صاحبه، وبالتالي لم نجد له أثرا ذا بال في الاتجاهات البنيوية. وربما يعود السبب في تجاهل المعجم في المرحلة البنيوية إلى عدم الاكتراث بالمعايير الدلالية والتعويل على المعايير الشكلية في الوصف اللساني.

---

(١) دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ٢٠١.

(٢) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ٢٠٢ -٢٠٣.

أمّا البنيوية الأمريكية فكان موقفها من المعجم واضحا تمام الوضوح، فكما أنّها اتخذت الحذر المنهجي من المعنى مبدأ رئيسا من مبادئها، فكذلك عدّت المعجم قائمة من الشواذ، وكان أوّل من ذهب إلى اعتبار المعجم قائمة من الشواذ – من اللسانيين المحدثين – هو بلومفيلد في كتابه (اللغة) الصادر عام ١٩٣٣م. فقد تحدث عمّا هو قياسي في اللغة وعمّا هو شاذ، فالقياسي هو ما يخضع للقاعدة وما يمكن لمتكلم اللغة أن يستعمله دون أن يسمعه من قبل، كالصيغ الصرفية، والتراكيب النحوية. أما الشاذ فهو ما لم يمكن لمتكلم اللغة أن يستعمله قبل أن يسمعه من غيره من أبناء اللغة، الأصليين. وهذه خاصيّة المفردات أو الوحدات المعجمية. يقول بلومفيلد: " فإن كل وحدة معجمية شذوذ؛ إذ لا يستطيع المتكلم أن يستعملها إلا بعد أن يكون قد سمعها مستعملة، وأن الناظر في وصف لغة ما لا يستطيع أن يعلم بوجودها فيها إلا إذا سجلت له. والمعجم في الواقع ذيل للنحو "[١].

والسبب في اعتبارهم المعجم قائمة من الشواذ لا تخضع لنظام يضفي عليه سمة الاتّساق أنّ المعجم قائمة من الاستعمالات الخاصة، وأن العلاقة بين الوحدة المعجمية وما تدلّ عليه علاقة اعتباطية لا تخضع لضوابط منطقية؛ ولذلك يرى مارتيني صعوبة ضبط المعجم، إذ يقول: " يبدو صعبا أن نختزل المعجم إلى عدد من الألفاظ البنيوية مثلما هو الحال بالنسبة للأصوات أو النحو "[٢]. وسبب شكوى مارتيني من صعوبة اختزال المعجم وضبطه بعدد من الألفاظ البنيوية يعود إلى معطيات المرحلة العلمية التي عاشها مارتيني، فالبنيوية وإن كان قد قدّمت مبادئ وأصولا لتحليل اللسان من الجانب الشكلي، إلا أنّها كانت عاجزة عن السيطرة على الجانب الدلالي؛ ولذلك تحايلت على هذا العجز بأنْ استبعدت المعجم من صلب اهتماماتها.

ثانيا: تصور الوحدة المعجمية عند التوليديين:

في أوّل منوال للنظرية التوليدية (البنيات التركيبية ١٩٥٧م)كان تشومسكي وريثا للبنيويين الأمريكيين إذ إنّه لم يولِ الدلالة أيّ اعتبار في بناء النظرية النحوية، فقد اقترح منوالا نحويا يفترض أن ملكة اللغة مستمدة من النحو الذي يستبطنه متكلمو اللسان المعيّن،

(١) مقدمة لنظريّة المعجم، إبراهيم بن مراد، ص ١١.

(٢) مبادئ في اللسانيات، خولة الإبراهيمي، ص١٢٠.

وأن توليد البنى اللغوية ناتج عن مكوّن تركيبي يسمح بإنتاج الجمل النحوية السليمة، إذ يتضمن النحو إلى جانب المكون التركيبي مكونا صوتيا مهمته إسناد شكل صوتي لتلك المتواليات التي ولدها المكون التركيبي(١). ويتم الربط بين المكونين: التركيبي، والصوتي عن طريق المكون التحويلي، وبالتالي لم يكن للمعجم دور في بناء النظرية النحوية وفي الوصف اللغوي، فالمعجم بالنسبة للنظرية التوليدية في مرحلتها الأولى هو قائمة من الشواذ وهو ذيل للنحو كما هو الحال في الاتجاه البنيوي.

ولما كانت نظرية (البنيات التركيبية ١٩٥٧م) عاجزة عن تفسير الجمل الملحونة والمنحرفة دلاليا من نحو: شرب الولد الرغيف، فقد تعرضت لانتقادات حادة من بعض أتباعها، فكانت أوّل نظرية دلالية تعالج هذا القصور على يد كاتز وفودر عام ١٩٦٣، بافتراض مكون دلالي تأويلي يرتبط بالبنية التركيبية عن طريق مكونين فرعيين، هما:

- قاموس يسند إلى الوحدات المعجمية قراءات وخصائص دلالية.
- مجموعة من قواعد الإسقاط تقوم ببناء تمثيلات دلالية للمركّبات والجمل(٢).

وبعد هذا النقد تنبّه تشومسكي إلى جوانب القصور في نظريته، في ما يخص قواعد الملء المعجمي، فأدخل كما أسلفنا البنية العميقة في منوال ١٩٦٥ م التي يُحدد فيها سلفًا ما يتعلق بالمعنى، واعتبرت الدلالة في هذا النموذج مكونًا من مكونات النحو، واستقل فيه التركيب عن المعنى(٣)، وتم الاعتراف بأن هناك ارتباطا وثيقا بين القواعد التركيبية، والقواعد المعجمية(٤)، فاستوعبت النظرية التوليدية الجانب الدلالي والمعجمي عن طريق إيجاد ما يعرف بالمكون الأساس الذي يولّد البنية العميقة، إذ تقوم بتحديد المعنى باستقلال عن التحويلات؛ أي أن كل ما يتعلق بمعنى الجملة ودلالتها يجب أن يتم بحسب منوال عام ١٩٦٥م في البنية العميقة التي تحدد بدورها ما يعرف بالتأويل الدلالي(٥)، ويتم توضّيح السمات المعجمية

(١) انظر: مدخل إلى علم الدلالة، عبد المجيد جحفة، ٥٩.

(٢) انظر: المعنى والتوافق، محمد غاليم، ص٢٣٣.

(٣) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي، ص ١٢١-١٢٣.

(٤) انظر: المعجم العربي، الفاسي الفهري، ص ١٥.

(٥) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي ص ١١٩.

للمقولات، بواسطة إلحاق الرمز (+) الذي يشير إلى حضور القيمة، والرمز(–) الذي يشير إلى غيابها، على نحو ما يوضّحه الجدول التالي:

ولد	شجرة	قرد
+ كائن حي	+ كائن حي	+ كائن حي
+ ناطق	–ناطق	– ناطق
- بالغ	+ لون	+ – بالغ.
+ متنقل	- متنقل	+ متنقل

فأصبح المعجم بدءا من هذه النظرية يقدّم جملة من المعلومات الصوتية والدلالية للوحدات المعجمية التي يجب أن تسقط في التمثيل الدلالي. وبذلك أصبح المكوّن الأساس منذ منوال عام ١٩٦٥ في النظرية التوليدية يحتوي على المعجم الذي نجد فيه لكل مدخل معجمي تخصيصا للفصيلة النحوية / المقولات (اسم، فعل، حرف) أي السمات التي يجب أن تتصف بها العناصر التي ترد مع المفردة، فالفعل (فكّر) يتطلب فاعلا عاقلا، والفعل (قتل) يتطلب فاعلا وضحية[١]. إنّ المعجم في النظرية التوليدية (النموذج المعيار) يهدف إلى وضع السمات الدلاليّة العامة المستقلة عن كل استعمال خاص؛ أي تحديد الحقائق الدلاليّة العامة المشتركة بين جميع الألسن[٢].

وفي مرحلة لاحقة من مراحل تطوّر النظرية التوليدية طوّر تشومسكي موقف نظريته من المعجم، ففي نظرية (العمل والربط) بات الاتصال قويّا بين المعجم والتركيب، ويتجلى ذلك في أن المعلومات المعجميّة يجب أن تسقط في التركيب، كما ينصّ على ذلك مبدأ الإسقاط، إذ يقوم مبدأ الإسقاط بمهمة الربط بين التركيب والمعجم، فتُمثّل المعلومات المعجمية التي تحملها عناصر الجملة في كل مستويات التمثيل التركيبي، ومن ثَمّ يُحدد المعجمي ما يتطلبه المحمول في موضوعاته؛ لذلك يحتوي كل مدخل معجمي على معلومات دلالية ونحويّة

(١) انظر: مقدمة للنظرية التوليدية، مرتضى جواد باقر، ص ٦٤.

(٢) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي، ص ١١٧.

وصرفية وصوتية عن المفردة؛ أي معناها المعجمي وصيغتها الصرفية وفصيلتها النحوية، وكيف تبني هذه الوحدة علاقاتها مع الوحدات اللغوية الأخرى[١].

(١) انظر: اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان، امحمد الملاخ، حافظ إسماعيلي ص ٣٠٣- ٣٠٦.

خاتمة الفصل الأول

انتهى بنا النظر في هذا الفصل إلى الوقوف على بداية علم اللسانيات منذ مرحلة النحو التاريخي والمقارن، وأن الأثر الكبير لهذه المرحلة يكمن في خروج الوصف اللغوي من اللسان الواحد إلى أكثر من لسان.

إنّ هذا الإجراء الذي اعتمدته مرحلة النحو التاريخي والمقارن يعدّ تحولا كبيرا في الوصف اللغوي، وبداية التأسيس ليكون الوصف اللغوي علما يهتم بالنظر في المبادئ الكبرى والأصول الكلية التي هي قِوام العلم، ثم أفضى بنا التتبع التاريخي لمسيرة علم اللسانيات إلى النظر في المرحلة البنيوية، والتي بدورها تنقسم إلى قسمين: البنيوية الأوروبية، والبنيوية الأمريكية، وأن البدايات كانت مع البنيوية الأوروبية التي تبناها دي سوسير بعد انفصاله عن الاتجاه المقارن. وكان الجامع المشترك بين البنيوية الأوروبية والبنيوية الأمريكية هو الاهتمام بالمعايير الشكلية في الوصف اللغوي وتجنب الضوابط الدلالية، والحذر المنهجي من المعنى؛ خوفا من أن يوقع اعتماده في الوصف اللغوي في مزالق علمية قد تقود إلى ما كانوا يحذرونه من تأمل فلسفي، وبعد عن الموضوعية.

ثم تناول البحث دراسة المناويل الإجرائية التي بنيت على فرضيات دي سوسير، فتطرق لنظرية(الفونيم/ الصوتم) عند تروبتسكوي، وتدقيق نظرية العلامة اللغوية عند هيلمسليف.

بعد ذلك انتقل بنا البحث إلى المرحلة التوليدية التي كانت في مرحلتها الأولى تماثل البنيوية في اعتماد المعايير الشكلية في الوصف اللغوي والبعد عن المعايير الدلالية، ولم تكن تفترق عنها في هذا المرحلة إلا في هدفها إلى محاولة (التفسير) وتجنب الوصف الذي كانت تعدّه سذاجة علمية.

وفي المرحلة الثانية من مراحل التوليدية المتعددة، بدأ منعطف خطير في علم اللسانيات، إذ أخذت التوليدية تشرّع لاعتماد المعايير الدلالية بعد النقد التي تعرضت له من بعض أتباعها، فالتقى البحث التركيبي مع البحث الدلالي مع كتاب تشومسكي (١٩٦٥) بدخول المكون الدلالي في صلب البحث اللغوي، وأصبح البحث في قيود الانتقاء المعجمي، وتعرّفات الوحدات المعجمية مسوغا لالتقاء البحث المعجمي بالبحث التركيبي، بل والتقاء البحث المعجمي بالبحث التداولي.

بعد ذلك انتقل البحث إلى الاتجاه التداولي الذي يعد مبحثا دلاليا بامتياز، إذ التقى المبحث الفلسفي مع البحث الدلالي، فبدأ التشريع في الوصف اللغوي لمفاهيم من نحو: الاقتضاء، والإحالة، ومعاني الكلام.

ثم درسنا بعد ذلك مستوى البحث المعجمي، وتتبعنا تطور دراسة المعجم من اعتباره ذيلا للنحو ومكونا من مكوناته في المرحلة البنيوية، والمرحلة الأولى من التوليدية (١٩٥٧) م إلى اعتباره المكوّن الأساس في المرحلة الثانية من التوليدية (١٩٦٥) م.

الفصل الثاني: الكلمة وأقسامها

توطئة:

يدرس هذا الفصل قضية الكلمة، وأقسامها في الوصف اللغوي، وفيه مبحثان:

الأوّل: يتناول دراسة الكلمة في اللسانيات الحديثة، وصعوبة تعريفها، والدعوة إلى طردها من حضيرة اللسانيات، و من ثمّ ضبط الوحدة المعجمية عند ملتشوك، وكذلك يدرس الكلمة في التراث النحوي، وأهميتها، ومفهومها، ثم تعريفها، وضبط معاييرها الشكلية، والدلالية، وتحديد فونيمات اللسان العربي.

الثاني: يدرس أقسام الكلم في اللسانيات الحديثة، ويستعرض منهج أهم أعلام اللسانيات في تقسيم الكلمة، ثم ينتقل البحث إلى دراسة أقسام الكلم في النحو العربي، وموقف علماء العربية منه، ومكانة القسمة الثلاثية في الوصف النحوي العربي، وأفراد الكلم: الاسم، والفعل، والحرف، وأحقية الاسم في التقدّم على قسيميه الفعل، والحرف، والمعايير الشكلية، والدلالية، لأقسام الكلم.

المبحث الأوّل: الكلمة:

نهدف في هذا الفصل إلى دراسة الكلمة ومعايير وصفها وتقسيمها في النحو العربي، وسوف نبدأ بمطلب أوّل يهم دراسة الكلمة في اللسانيات، ثم ننظر في مبحث الكلمة عند الجرجاني منظورا إليه ضمن ما سبقه وما لحقه من الدراسات النحوية.

المطلب الأوّل: الكلمة في اللسانيات الحديثة:

أولا: تعريف الكلمة في اللسانيات الحديثة.

لم يكن تعريف الكلمة في اللسانيات الحديثة بالأمر الهيّن؛ لأن مفهوم الكلمة كان مفهوما ملبسا عند اللسانيين، وقد تراوحت أبحاثهم بعد الإقرار بصعوبة وضع حد للكلمة ينسحب على جميع الألسنة البشرية في قضية الإفراد والتركيب. هل الكلمة وحدة مفردة؟ أم وحدة مركبّة؟ وما هي معايير ضبط الكلمة؟ هل هي معايير شكلية؟ أم هي معايير دلالية؟ وما هي أصناف الكلمات؟

نبدأ بتعريف الكلمة عند دي سوسير؛ لأنه الرائد الفعلي للسانيات الحديثة، فقد أدرك (دي سوسير) صعوبة وضع حدٍ جامع مانع للكلمة، إذ يرى أنّ "الدارسين قد اختلفوا في تعريف طبيعة الكلمة اختلافا كبيرا وطال نزاعهم في ذلك"[١] لذا فهو لم يقدم لها تعريفاً، إذ يقول: " الكلمة –رغم صعوبة تحديدها– وحدة تفرض وجودها في الأذهان وهي أمر أساسي في إوالية اللغة "[٢]، ولإدراك دي سوسير أن الكلمة قد تشتمل على أكثر من دال فقد استخدم مصطلح الوحدات اللغوية، وهذه الوحدات اللغوية من الممكن نظرياً ضبط حدودها في السلسلة الخطية للكلام عن طريق الاستعانة بالدلالة فكل مادة صوتية تلتحم بمتصور ذهني هي وحدة كلامية[٣].

أمّا رائد البنيوية الأمريكية (ليونارد بلومفيد) فقد اعتمد مفهومًا شكليا في تعريف الكلمة، فهي أصغر صيغة حرّة "[٤] ويعني بذلك أنها أصغر وحدة كلامية يمكن النطق بها

(١) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير ص ١٦٣.

(٢) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير ص ١٧١.

(٣) انظر: دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص ١٦١.

(٤) انظر: دور الكلمة في اللغة، أولمان، ص ٥٥.

مستقلة، ولا يخفى أن هذه التعريف لا ينطبق على كل صيغة، فلدينا في العربية على سبيل المثال (أل التعريف) و (تاء التأنيث) لا يمكن النطق بهما مستقلتين. وكذلك في اللغة الإنجليزية لا يمكن النطق بأداة التعريف (the) مستقلة.

أما بالنسبة لهوكيت فقد حدد الكلمة تحديدا شكليا، فهي تحدد بالمواقع المتتالية، حيث يكون الوقفُ ممكناً. (١) من خلال تعريف هوكيت للكلمة نجد أنه تناول الكلمة في التركيب بالاعتماد على الاسترسال الخطي للدال. فحيث يكون الوقف ممكنا نستطيع أن نتبين حدود الكلمة. ولا يخفى أن هذا التعريف لا يسلم من النقد إذ أن هناك كثيراً من الكلمات تتركب تركيباً معقدا من وحدات لا يمكن فصلها عن بعضها.

ويعرّف أولمان الكلمة بأنها "أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة"(٢). ويقر أولمان بصعوبة إيجاد تعريف مانع جامع لمثل هذه المصطلحات المجرّدة.

وقد اعتمد أولمان تقسيم الكلمة من وجهة النظر الدلالية إلى قسمين: كلمات كاملة أو ممتلئة (full words) وهي الكلمات التي لها كيان واستقلال ذاتي، كقولنا: شارع، يكتب، خمسة، فهذه الكلمات لها مضمون واضح وأكثر تحديدًا.

وكلمات هي عبارة عن أدوات أو صيغ (form-word) لا تتمتع بمضمون واضح وإنما يكمن دورها في وظيفتها النحوية إذ تعبر عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجمل(٣). مثل حروف المعاني في اللغة العربية. وهذا التقسيم يضاهي التمييز بين وحدات معجمية، وأخرى صرفية ونحوية.

وقد ارتضى أولمان التعريف الدلالي للكلمة؛ لأنّها تواجه صعوبة في اعتبارها كيانا مستقلاً، فمن الناحية الصوتية تفقد الكلمة ذاتيتها في الكلام المتصل على نحو ما نجده في الإنجليزية في عبارة (do not) إذ تصبح في حالة النطق(don't). كذلك في العربية تجد

(١) انظر: الكلمة، دراسة في اللسانيات المقارنة، محمد الهادي عيّاد، ص ٦١.

(٢) انظر: دور الكلمة في اللغة، أولمان، ص ٥٥.

(٣) انظر: دور الكلمة في اللغة، أولمان ص ٦٤.

من الكلمات ما تفقد بعض ملامحها النطقية في نحو قولنا: ممّا في (من ما)، و ممبعد في (من بعد).

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد وجد اللسانيون صعوبة في التمييز بين صنف الكلمة، وأفرادها؛ لذلك يتساءل أولمان، هل نعد: (give، gives، gave، given، giving) كلمة واحدةً أم خمس كلمات؟ إن القواميس الإنجليزية تعدّ هذه الكلمات صيغا مختلفة لكلمة واحدة وأنّ التغيّرَ في الصيغة جاء فقط لوظيفة صرفية نحوية. ولكن ماذا عن الكلمات التي تتغير فيها الصيغة تغيّرا جذريا نحو go و went؟ ، بينما تعامل القواميس المشتقات من نحو: (lead، leader، leadership) على أنّها كلمات مستقلة. (١)

ويرى (مايي) أنّ " تُعرّفَ الكلمة بالجمع بين معنى ما، ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحوي ما"(٢) وقد تعرض هذا التعريف للنقد الحاد بسبب غموضه.

أمّا اللغوي الفرنسي (مارتيني) فيعتقد أن محاولة تحديد الكلمة تحديدا دقيقاً يتصف بالشمولية لمختلف الألسن هو ضرب من العبث وأن من أظهر ما تتشكل فيه صعوبة تحديد الكلمة في الوحدات الدالة النبرية "حيث تمثل الكلمة والوحدة النبرية شيئاً واحداً وحيث تكون دوال الوحدات الدالة التي تتركب منها الكلمة متشابكة فيما بينها بصورة يستحيل عزلها عن بعضها بعضا"(٣).

وقد اختار (مارتيني) تعريف الكلمة من خلال الرسم الكتابي، إذ يقول: "الكلمة في الكتابة هي مقطع منفصل عن المقاطع الأخرى ببياض"(٤)، وقد اختار الحلّ الأسهل في حدّ الكلمة بالنظر إليها في إطار الرسم الكتابي نظرا لما يكتنف صعوبة تعريفها تعريفا ينطبق على كافة الألسن البشرية.

---

(١) انظر: دور الكلمة في اللغة، أولمان، ص ٦٢-٦٤.

(٢) في الكلمة، الطيب البكوش، وصالح الماجري، ص ٥٢.

(٣) انظر: مبادئ اللسانيات العامة. اندريه مارتيني، ص١١٢.

(٤) انظر: الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة، محمد الهادي عيّاد، ص ٦١.

إنّ تعدد تعريفات الكلمة بين اللسانيين كان بسبب صعوبتها، وبسبب اختلاف منطلقات كل عالم، فمنهم من نظر لها من منظور صرفي وظيفي ومنهم من نظر لها من منظور نحوي ومنهم من نظر لها من منظور دلالي. و لم يسلم أيٌّ من هذه التعريفات من النقد والطعون. ولعلّ تلك الصعوبات التي واجهها العلماء في حدّ الكلمة يعود إلى أنهم لم يكونوا ينطلقون من مستوى تجريدي في تعريف الكلمة. وإنما كانوا ينطلقون في تعريفهم لها من خلال مستوى معين من مستويات الدراسة اللسانية. ولقد دفعت هذه الصعوبات التي واجهها اللسانيون في تعريف الكلمة المؤتمر العالمي للسانيات المنعقد سنة ١٩٤٨م إلى طرد الكلمة من حضيرة اللسانيات(١). لكن إقصاء الكلمة، بسبب الصعوبات التي واجهها المتخصصون في تعريف الكلمة لم يكن دعوة علميّة مقنعة، فقد أخذ يلح مصطلح الكلمة على الظهور في الطرح العلمي خاصة في مبحث تقسيم الكلم، إذ كيف يقسّم الكلام دون الاعتراف بوجود الكلمة. وفي عام ١٩٨٠م عاد الاعتبار إلى الكلمة، فأصبحت من جديد جديرة باهتمام اللسانيين، وألحوا على خصائص تنظيمها(٢).

ثانيا: الوحدة المعجميّة عند (ملتشوك):

على الرغم من الصعوبات التي واجهت اللسانيين في ضبط مفهوم الكلمة، ودعوتهم إلى التخلي عن هذا المفهوم إلا أن تلك الدعوات لم تكن مقنعة؛ نظرا لأن الكلمة وحدة أساسية من وحدات التحليل اللساني.

تخلى (ملتشوك) عن مفهوم الكلمة الملبس، وعوَضه بشبكه من المفاهيم الجديدة، تقدّمت بدراسة المعجم. وقد نجح أيغور ملتشوك في ضبط مفهوم الوحدة المعجمية معتمدا على نظرية العلامة اللغوية عند هيلمسليف في تمييزه بين مادة المضمون وشكل المضمون، مما أتاح له القدرة على التمييز بين المدلول والمعنى فكلمة(you) على سبيل المثال في اللغة الإنجليزية تطلق على الخطاب في مختلف تجلياته، فهي للمفرد المذكر وللمفردة المؤنثة، و لما زاد عن المفرد كالتثنية والجمع بنوعيه، فوحدة الخطاب واحدة بينما المعنى الواقع في الخارج مختلف تماماً، كما أننا نجد وحدة الخطاب في اللغة العربية تستعمل خمسة مبانٍ تقابلها خمسة

(١) انظر: الكلمة في اللسانيات الحديثة، عبد الحميد عبد الواحد، ص ٦٤.

(٢) انظر: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، ص ٣٦٥.

معانٍ ، فللمخاطب المفرد تُستعمل الوحدة (أنتَ) وللمفردة (أنتِ) وللمثنى بنوعيه (أنتما) ولجمع الذكور (أنتم) بينما تستعمل (أنتن) لجمع الإناث.

وقد أمكن لملتشوك أن يتقدم بدراسة الكلمة بفضل إدخاله تمييزاً مهما بين الوحدة باعتبارها مفهوماً مجرّداً وتجليّاتها المتحققة عن طريق صورها اللفظية المختلفة، وهذا ما لم يتوصل له من سبقه من العلماء في دراستهم للكلمة ومفهومها(١).

(١) انظر: الاشتقاق الدلالي في نظرية " معنى- نص"، حوليات الجامعة التونيسية، العدد ٥٨، ص ٥٧، د. عز الدين المجدوب، د. على السعود، د. ناصر الحريص.

المطلب الثاني: الكلمة في النحو العربي:

بعد أن قدمنا تصور اللسانيين لمبحث الكلمة، وما وجدوه في شأنها من صعوبات، حيث غلّبوا الجوانب الشكلية على الجوانب الدلالية في تعريفها، وصنفوها إلى وحدات نحوية، وأخرى معجمية، وخاضوا في التمييز بين ما يمثّل صنفها المجرّد، وتجلياتها العينيّة، ننظر الآن في كيفية دراستها في النحو العربي عند الجرجاني، وبعض نحاة العربية من السابقين له واللاحق به.

أولا: الكلمة من المفهوم إلى التعريف في النحو العربي:

– مفهوم الكلمة:

لم يكن الجرجاني أوّل من ألف مبحثا في الكلمة، فمنذ أن بدأ علماء العربية في التأليف ومفهوم الكلمة حاضر في أذهانهم، فحينما وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي، أستاذ سيبويه معجم العين اعتمد الكلمة في تحديد مداخل المعجم، وفي حصر الكلمات العربية المستعملة والمهملة بطريقة رياضية دقيقة على الرغم من أنّه لم يقدم تعريفا للكلمة، و لم يبن عن معايير ضبط حدودها.

ويعد الجرجاني ممن تعامل مع الكلمة مفهوما؛ لأنّه سابق لمرحلة تعريفها فالكلمة عند الجرجاني مفرد جمعه الكلم "الكلم جمع كلمة "[(١)]، وتدل على الجنس، وهذا الجنس يقع تحته ثلاثة أفراد، هي الاسم، والفعل، والحرف، يقول الجرجاني عن الكلمة إنّها "تقعُ على كل جزء حرفاً كان أو اسماً أو فعلا"[(٢)]. وما ورد عند الجرجاني عن الكلمة لا يخرج عمّا قاله سيبويه عنها، فقد ورد في أوّل الكتاب "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[(٣)]، ثم عدد أفرادها: "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل"[(٤)]، ويذهب الجرجاني إلى أن سيبويه يقصد في هذا الباب كلم العربية دون غيرها من اللغات، ففي حديثه عن معاني حرف الجر (من) ذكر أن من معانيها التبيين واستشهد بعنوان باب كتاب سيبويه

---

(١) المقتصد، الجرجاني في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٦٨.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٨/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

"هذا علم ما الكلم من العربية، قال: "وكذا قول صاحب الكتاب،: "هذا باب علم ما الكلم من العربية "؛ لأنّه يكون في العربية والفارسية، فلما أتى بـــ (من) رفع الإبهام وبيّنه، فكأنّه قال: هذا باب علم أي شيء الكلم من العربية"[١]، وكذلك يرى الزجاجي في إيضاح علل النحو، أن مقصود سيبويه في قوله (من العربية) هو اللغة العربية دون سائر اللغات، وذلك في قوله: "ولسنا نخاطبكم إلا على أنّه قصد الكلم العربي دون سائر اللغات"[٢]، وضعّف البطليوسي في شرحه للكتاب أن يكون أراد بذلك اللغة العربية دون سائر اللغات[٣].

وفي هذه المرحلة من النحو العربي كان مفهوم الكلمة ينطبق على الكلمة وعلى بعض مكونات الكلمة التي جاءت مضافة إلى حروف الكلمة لتؤدي معنى زائدا، وقد عدّ سيبويه في "هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلم (السين) التي في (سيفعل) كلمة[٤].

وقد ذهب المهيري إلى أن مفهوم الكلمة يناظر مفهوم المورفيم في اللسانيات الحديثة. وهو أقلّ وحدة لسانية تحمل معنى[٥].

وعلى الرغم من غياب تعريف الكلمة في بدايات علم النحو، إلا أن هذا لم يطعن في ممارساتهم الإجرائية، وانطلاقهم من مستوى تجريدي في دراسة الكلم لم تعهده الدراسات اللسانية من قبل، ويتمثل ذلك في الميزان الصرفي، وقوانين الإعلال، مما دفع "روبنز" وهو أحد علماء اللسانيات بالإشادة بهذا الجهد العظيم[٦].

ومن المفارقات أن يشيد روبنز بمستوى التجريد الذي اتبعه نحاة العربية في تحليل الكلمة، بينما نجد باحثا عربيًا من أعلام الدراسات العربية الحديثة يعيب على النحاة العرب اعتمادهم المستوى التجريدي في تحليل الكلمة بحجة أن العرب لم ينطقوا بهذا، وأن الأصل المفترض للكلمة لم يكن أًصلا تاريخيا لتلك الكلمة، ومن الواضح أنّه متأثرٌ بمعطيات علم اللغة

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٢٣/٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ٤١.

(٣) انظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، البطليوسي، ص ٢١٢.

(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢١٧/٤.

(٥) انظر: نظرات في التراث العربي، عبد القادر المهيري، ص ٢٨.

(٦) انظر: النظرية اللغوية في التراث العربي. محمد عبد العزيز عبد الدايم، ص ١٧١.

التاريخي، وبناء على هذه المعطيات، فإنّه يرفض تفسير النحاة والصرفيين لفعل الأمر "قل" بأن أصله قولْ، فلما التقى ساكنان حذف الساكن الأول، ويرى كمال بشر أنّ هذا الأصل الذي نصّوا عليه أصل افتراضي لا أساس له من الحقيقة، إذ لم يُنطق هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذي قدّروه في الكلام الفصيح، ويُرجع ما اتبعه النحاة والصرفيون إلى منهجهم الذي يقوم على أساس "وحدة الأنظمة"، وخضوعهم لمنهجهم العام، وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم؛ مما جرّهم إلى التأويل والافتراض؛ لأنّهم مضطرون إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة واحدة[١]إنّ ما عابه كمال بشر على نحاة العربية في جمعهم الأشتات تحت قاعدة عامة، لهو العمل العلمي الحقيقي الذي يراعي الاقتصاد في صياغة القوانين العلميّة، والبحث عن القوانين المستترة المسيرة لتلك الظواهر ومحاولة تفسيرها، وإضفاء الاتساق عليها.

- تعريف الكلمة:

ظلت الكلمة مفهوما واضحاً في أذهان النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي، يتعاملون معها في وصفهم النحوي دون أن يواجهوا إشكالا في هذا المفهوم وقد أشبعوها بحثاً في تقسيماتها وتفريعاتها وعدد حروفها، إلا أنهم لم يقدموا لها تعريفا جامعا مانعا يضبط حدودها، وإنما كانوا يقدمون مفهوم الكلمة بالاعتماد على مكوناتها الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف) وهذا التقديم- كما يراه توفيق قريرة- لا يفي بالحاجة إلى تعريف الكلمة "إذ لا يمكن به أن تتميز عن غيرها"[٢].

وقد مهدوا الطريق لخلفهم في التمييز بين اللفظ المفرد واللفظ المركب عن طريق استعمالهم للفظ الإفراد في تعريف الاسم بمقابل الفعل الذي يدل على أكثر من دلالة، كما أنهم ناقشوا مسألة "جعل الاسمين بمنزلة الاسم الواحد"فمرتبة الإفراد قبل مرتبة جعل الاسمين اسما واحد[٣].

---

(١) التفكير اللغوي بين القديم والحديث، كمال بشر، ص٤٤٣-٤٤٨.

(٢) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، ص ١٠٠.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٣٥/٢

وقد قارب الجرجاني أن يميّز بين اللفظ المفرد واللفظ المركب حينما قارن بين التركيب الإضافي (غلام زيد) والاسم المفرد (جعفر) إذ جعل الراء من جعفر لا تدل على شيء آخر كما تدل عليه كلمة غلام في تركيب (غلام زيد)[١].

وفي مطلع القرن السادس الهجري نظفر لأول مرة – فيما يتوفر بين أيدينا من مصادر – بتعريف للكلمة عند الزمخشري في كتابه المفصّل، وهي" اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[٢]. وقد اعتمد الزمخشري الجانب المنطوق في حد الكلمة فهي لديه (لفظة) لا علاقة للكتابة أو الرسم الإملائي في تعريفها، وهذا اللفظ مرتبط بالدلالة والمواضعة، فكل دلالة لم تكن نتيجة مواضعة وفُهم منها معنى مغاير فهي ليست كلمة صناعية[٣]، بل إنهم تجاوزوا ذلك إلى إخراج الكلمة المصحّفة وإن كانت تحمل معنى ناتجاً عن مواضعة من دائرة الكلمة الصناعية لأنها تفتقر إلى القصد.

ثم جاء من بعد الزمخشري ابن الخشاب، فذكر في كتابه المرتجل في شرح الجمل (٤٩٢-٥٦٧ هـ) أن الكلمة هي "اللفظة المفردة، وإن شئت قلت الجزء المفرد"[٤]. وفي قوله "الجزء المفرد" تأكيد على ضابط الإفراد في حدّ الكلمة، وهذا يعني تهيؤ الكلمة للدخول في الجملة أو تحليل الجملة تحليلا يفضي إلى أجزاء هي الكلمات[٥].

وقد حلل ابن يعيش لفظا مركبا إلى أدنى مكوناته، ثم قدّم تعريفا للفظ المفرد، فكلمة (الرجل) تدل على معنيين: التّعريف، والمعرّف، "إذ كان مركبّا من الألف واللام الدالة على التعريف"[٦]؛ لأنها حرف يدل على معنى، و(رجل) كلمة أخرى، ولكنّهما من ناحية اللفظ ملفوظ واحد. فالحكم على الكلمة في التوصيف النحوي العربي لا يتم عن طريق اتصالها الصوتي بعضها ببعض، ولا عن طريق رسمها الإملائي، وإنما يتم عن طريق التضامن بين اللفظ

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٤١/٢.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص٧.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش ١٨/١.

(٤) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ص٤.

(٥) انظر: الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، رقيق بن حمودة، ٢٧٦.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش، ١ /١٩.

وما يؤديه من معنى، والفيصل في الحكم على الكلمة "أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له"(١)، فكلمة زيد بتركب أصواتها مع بعضها تدل على ذلك المسمّى بزيد بينما صوت الزاي منفردا لا يدل على جزء من زيد كاليد أو القدم وكذلك بقية أصوات الكلمة، ومقلوب زيد أي ديز لا يدل على معنى. وهذا المقياس مقياس تشويه المعنى الأصلي للكلمة كان مقياسا صريحا عند تروبتسكوي صاحب نظرية (الفونيم/ الصوتم).

ومن منطلق اهتمام النحاة العرب بالتضامن بين اللفظ والمعنى تنبيه ابن يعيش على الاحتراز من الجمل الخبرية حال التسمية بها نحو: برق نحره وتأبط شرّاً "فإنّ هذه الأشياء جمل خبريةٌ وبعد التسمية بها كلمٌ مفردةٌ لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى"(٢)، وقد تحول التركيب الحاصل فيها بعد النقل من تركيب إسناد إلى تركيب إفراد "فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركّبهما وتجعلهما كلمة واحدةً بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين"(٣)، ثم قام الرضي الإستراباذي بتحليل كلمات تنطبق عليها صفة التعاقب، ويمكن تجزئة ألفاظها إلى وحداتها الدنيا الدالة، فمسلمان، ومسلمون، وبصري، وجميع الأفعال المضارعة. تنطبق عليها صفة التعاقب فالألف تدل على التثنية، والواو على الجمع، والياء على النسب، وكذلك تاء التأنيث في (قائمة) والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث(٤)، فكل هذه الألفاظ هي ألفاظ مركبّة يمكن تقطعيها بسهولة لأنها متعاقبة، ولكنّ لشدة امتزاجها عُدّت كالكلمة الواحدة؛ لأنّ ما اتصل بها لا يمكن أن يستقل بالنطق، ثم عرض لتحليل الكلمة الممتزجة ببعضها، كالفعل الماضي الذي يدل على أكثر من معنى ويستحيل تجزئته، فهو "كلمة بلا خلاف مع أن الحدث مدلول حروفه المرتّبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه. والوزن جزء

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٩/١.
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٩/١.
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٠/١.
(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الاستراباذي، ١١/١.

اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوع وضعاً معيّناً ".[١]

وفي شرح التسهيل ذكر ابن مالك حدّ الكلمة بأنّها "لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديراً، أو منوي معه"[٢]، فخرج بقيد الاستقلال (التاء)في نحو قائمة، وأحرف المضارعة، ونحو الألف في ضارب، خلافا لما ورد عند الإستراباذي من أن هذه الوحدات متكونة من أكثر من كلمة صارت لشدة الامتزاج ككلمة واحدة[٣]، ودخل بقيد (منوي معه) الكلمات التي لا تتحقق في النطق، كالضمائر المستترة، وهذا يناظر المورفيم الصفري في اللسانيات الحديثة.

ثانيًا: معايير بناء الكلمة:

– تحديد الحروف الأصول والحروف الفروع:

بعد أن تحدثنا عن الكلمة من المفهوم في المراحل المتقدمة من النحو العربي إلى تعريفها عند الزمخشري في مطلع القرن السادس، نتحدث الآن عن معايير بناء الكلمة.

إن أوّل ما يقوم به الواصف في دراسة الألسنة البشرية هو أن يحدد فونيمات اللسان موضوع الدرس التي تكوّن كلماته، ويدرس مخارجها وصفاتها من الناحية الفيزيائية، ولن نركز على هذا الجانب؛ لأنّ الذي يهمنا في هذا المبحث هو الجانب الوظيفي لأصوات اللسان العربي.

وفونيمات اللسان العربي هي ما أطلق عليه نحاة العربية اسم "الحروف الأصول"، إذ يتكون اللسان العربي من تسعة وعشرين حرفا[٤]، هي مجموع فونيماته، يقول الجرجاني: "اعلم أن الحروف تسعة وعشرون حرفا على هذا الترتيب: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد المعجمة،

(١) شرح الكافية، الاستراباذي، ١/١٢.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك ١/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ١/٢٠.

(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، طبعة بولاق، ٢/٤٠٤.

واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال غير المعجمتين، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو"[١].

وهذا التحديد لحروف العربية الأصول هو ما ورد عند سيبويه، إذ درسها في (باب الإدِّغام) وقال: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا"[٢]. وعدّدها مع اختلاف بسيط في الترتيب الوارد عند الجرجاني.

وقد انطلق نحاة العربية في تحديد حروفها من الصوت المنطوق لا المكتوب، وهذا ما تقرره اللسانيات الحديثة؛ لأن المكتوب فرع على المنطوق؛ لذلك لم يوافق النحويون العرب المبرّد حينما عدّ الحروف العربية ثمانية وعشرين حرفا، إذ أسقط حرف الألف بحجّة أنه لا يثبت على صورة واحدة – يعني ذلك في الرسم الإملائي– يقول المبرّد: "اعلم أنّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا، منها ثمانية وعشرون لها صور"[٣]. ورفض ابن جنّي ما ذهب إليه المبرّد في شأن عدد حروف العربية، إذ يقرر أنّها عند الكافة تسعة وعشرون حرفا: "إلا أبا العباس، فإنّه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفا، ويجعل أوّلها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة. **وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي عندنا**"[٤]. كذلك ردّ ابن سنان الخفاجي موقف المبرد من إخراج الهمزة من عدد حروف العربية؛ "**لأنّ الاعتبار باللفظ دون الخط، وهي ثابتة فيه**"[٥].

وفي مقابل تحديدهم للحروف الأصول، حددوا الحروف الفروع، وهي ما يمثل في اللسانيات الحديثة التحققاتِ المختلفةَ للفونيم الواحد، وقد بلغ عدد فونيمات اللغة العربية خمسة وثلاثين فونيما[٦]، تسعة وعشرون منها هي الحروف الأصول والأخرى ست حروف

(١) المقتصد في شرح التكملة، الجرجاني ١٦٣٥/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤/ ٤٣١.

(٣) المقتضب ٣٢٨/١.

(٤) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٥٥/١.

(٥) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص ٢٧.

(٦) انظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص ٣١٣.

حروف فروع وأصلها من التسعة والعشرين[١]، تولّدت عنها بالمشابهة، يقول الجرجاني: "واعلم أن هذه الحروف يأخذ بعضها شبه بعض، وتكتسي طرفا من مذاقته، فيتولد من ذلك فروع"[٢]. وهذه الحروف الفروع لا يترتب عليها تغيّر في معنى الكلمة؛ لأنّها تحققات مختلفة لبعض الحروف الأصول.

– موقع علامة الإعراب من الكلمة:

علامة الإعراب معيار شكلي يضبط حدود الكلمة في الغالب، ولقد ناقش الجرجاني موضع علامة الإعراب من الكلمة سواء كانت تلك العلامة حركة أو حرفا، فالإعراب لا يكون "إلا بعد تمام الكلمة"[٣]، ولا يكون أيضا في حشو الكلمة[٤]، فإعراب الكلمة لا ينفصلُ عنها، كما أن المعنى الذي يبيّنه الإعراب لا يكون فيما يجاوز الكلمة، فيلزم أن يكون الإعراب على الحرف الأخير من الكلمة؛ لأنّ إعراب الكلمة لا يكون إلا بعد تمامها، ومن الأمثلة التي تلفت النظر تحليل الجرجاني لعلامة الإعراب في الأفعال الخمسة، فالنون في نحو: يفعلون تناظر الضمة في يفعلُ؛ لأنّ المقصود بذلك أن النون يختص بحال الرفع لا أنّ الحرف يكون إعراباً"[٥] والاختصاص يعني ثبوت هذه النون في تركيب دون آخر، فهي لا تثبت في حالتي النصب والجزم. ولكي لا يلتبس الأمر على البعض يوازن الجرجاني بين النون في الأفعال الخمسة ونون النسوة مع الفعل المضارع، فالنون في نحو: يفعلن، من المحال أن يَظنّ جواز سقوطه في الجزم" فالنون هنا سببٌ للبناء وليست علماً على الرفع، وهي اسم تناظر الواو في يفعلون، وتعرب فاعلا ومن المحال أن يحذف الفاعل للجزم. [٦] ويحسن التنبيه إلى أن أن مصطلح السقوط عند الجرجاني يناظر مفهوم الاستبدال بصفر في اللسانيات الحديثة.

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ٤/٤٣٢.

(٢) المقتصد في شرح التكملة، الجرجاني، ٢/١٦٤٠.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٢٩.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/١٠٣٦.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ١٧٨.

(٦) المقتصدفي شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٨٠.

- تطبيق مفهوم الاستبدال في تحليل الكلمة:

الأصل في حركة الإعراب أن تظهر على آخر الكلمة- إن لم يكن هناك مانع من ظهورها- كالبناء، أو عدم تسلط الحركة على آخر الكلمة؛ ولبيان ذلك طبّق الجرجاني إجراء الاستبدال في الكلمات التي لا تتسلط على آخرها الحركة، فجعل الاختلاف في نحو كلمة: عصا اختلافا مقدّراً في النيّة، فلو استبدلت بكلمة عصا كلمة تتسلط على آخرها الحركة لظهرت لك علامة الإعراب "فإذا قلت: هذه عصا، كان التقدير في الألف أنها بمنزلة حرف مرفوع نحو الدال من زيد في قولك: جاءني زيدٌ"[١]. كما طبق إجراء الاستبدال في الاسم المبني الذي لا يظهر الاختلاف في لفظه فتقول: منْ جاءك، وبمنْ مررت؟ ومنْ رأيت؟ فلا يكون اختلاف للحركة في اسم الاستفهام (من) فهو في كل حالاته مبني على السكون "فتقدر اختلاف الحركات فيه بدلالة أنك تضع موضعه ما يظهر فيه الإعراب فتجده مختلفاً، وذلك في قولك: بأيِّ إنسان مررت؟ وأيُّ إنسان جاءك؟ وأيَّ إنسان رأيت؟ "[٢].

إن الرائز التي استعمله الجرجاني للاستدلال على استحقاق الاسم للإعراب، وإن لم تظهر على آخره الحركة، إذ يبدل بالاسم اسمًا آخر تظهر على آخره الحركة، ويجعل الاختلاف في آخر الاسم الذي لا تظهر عليه الحركة هو رائز معتبر في اللسانيات الحديثه يعرف بالاستبدال.

- علامة الإعراب في التثنية وجمع السلامة:

اختلف نحاة العربية في موقفهم من علامة الإعراب في التثنية وجمع السلامة، فقد ورد عن سيبويه في حديثه عن المثنى قوله: "إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين. وهو حرف الإعراب غير متحرّك، ولا منوّن"[٣]، وقد فهم بعضهم من كلام سيبويه أن الألف والواو، والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة، والكسرة، والفتحة. وهذا هو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب قطرب. وحجتهم في ذلك أنّ هذه الحروف تتغير كتغير

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٦/١.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٧/١
(٣) الكتاب سيبويه، ١٧/١.

الحركات، نحو قولنا: قام الزيدان، وقام زيدٌ، ومررت بالزيدين، ومررت بزيدٍ، فلما تغيرت كتغيّر الحركات دلّ ذلك على أنّها إعراب بمنزلة الحركات، إذ لو كانت حروف إعراب لما تغيرت ذواتها عن حالها. والبصريون يرون أن حروف اللين في المثنى وجمع السلامة حروفُ إعرابٍ – أي موضع الإعراب - لأنّ هذه الحروف زيدت للدلالة على معنى في الكلمة، فصارت من تمام صيغة الكلمة، وبذلك تكون حركات الإعراب مقدّرة على هذه الحروف. أمّا الأخفش والمبرّد وأبو عثمان المازني فيرون أنّها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، وإنّما هي أدلة على الإعراب؛ لأنّها لو كانت إعرابًا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها، كإسقاط الضمة من دال زيد، ويرى الجرمي أنّ انقلابها هو الإعراب. (١)

ويتساءل الجرجاني في تحليله للمثنى وجمع المذكر السالم عن منزلة حروف الإعراب من الكلمة، فيحلل الكلمة إلى أدنى وحداتها الدالة دون أن يغيب عن ذهنه تضامن اللفظ والمعنى. فألف التثنية حرف "من تمام صيغة الكلمة للمعنى الذي وضعت له "(٢) ففي نحو: رجلان فإن الألف بمنزلة الدال المرفوعة من زيد وليست بمنزلة الدال على انفرادها، ولا بمنزلة الضمة على انفرادها؛ لأنّك لو أسقطت الضمة من زيد لبقي المعنى وذهب الإعراب بينما لو أسقطت الألف من (الرجلان) لفسد المعنى، فالألف هنا متضمنة للاختصاص بحال الرفع، والدلالة على التثنية، وفي حالتي الجر والنصب تكون الياء في المثنى بمنزلة الدال المجرورة أو المنصوبة من زيد. فالألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع تحمل أكثر من دلالة، الدلالة على الإعراب، والدلالة على العدد، وإذا كانت علامة الرفع في المثنى، وجمع المذكر السالم تختلف عن علامتي الجر، والنصب فيهما، فإن الجرجاني يدقق التطابق في علامتي الجر، والنصب، فأحدهما أصل، والآخر محمول عليه، فبالنظر إلى اختصاص الجر بالأسماء، ودخول النصب على الأسماء، والأفعال؛ فإنّه يجعل الياء التي هي علامة الجر في المثنى، وجمع المذكر السالم أصلا، والياء التي هي علامة النصب محمولة عليها(٣). وهذا الترتيب الطرازي معتبر في اللسانيات الحديثة. ويقول السيرافي في هذا المعيار الطرازي: "ما لزم شيئا واحدا واختص به

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة، ١/ ٣٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢١٩/١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٨٩/١.

فهو أقوى فيه، فلما قوي الجر في الاسم للزومه له، كان إلحاق النصب به أولى في المعنى الذي لا يكون إلا في الاسم، وهو التثنية"[١].

وحين ناقش الجرجاني النون التي تلحق المثنى ميّز بين نوعين منها: النون التي تلحق المثنى في غير النداء، والنون التي تلحق المثنى في حال النداء، إذ يحتكم إلى حال الاسم المفرد، في معرفة ما جاءت النون عوضًا عنه في المثنى، فالنون في نحو: (رجلان) عوض عن الحركة والتنوين؛ لأن المفرد كلمة (رجلٌ) وردت عليها الحركة والتنوين، أما النون في (يا رجلان) فهي عوض عن الحركة فقط؛ لأن التنوين لا يرد في قولنا: (يا رجلُ). والحال كذلك في نون الرجلان، فهي عوض عن الحركة وحدها لأن التنوين يعاقب الألف واللام[٢]. والمعاقبة في النحو العربي تناظر ضابط الاستبدال في اللسانيات الحديثة.

– حضور مفهوم التحام الدال بالمدلول:

إن التحام الدال بالمدلول من المبادئ التي وضعها دي سوسير في اللسانيات البنيوية، وبقيت مُعتمدة في التطورات اللاحقة التي حققها علم اللسانيات؛ لأن العلامة اللغوية في كل الألسن البشرية هي مفهوم ناتج عن التحام مكونين هما: الدال والمدلول. وقد تعامل نحاة العربية مع هذا المفهوم في تحليلهم للكلمة على المستوى الإجرائي دون أن يبرز لديهم هذا المصطلح[٣].

ولقد قدّم الجرجاني عددا من الأقوال والتحليلات التي يتضح من خلالها أنّه يتعامل مع مفهوم التحام الدال بالمدلول، على نحو قوله: **"ومن المحال أن يغيّر اللفظ لغير المعنى"**[٤] ومن مثل قوله "التسمية تحظر الزيادة، كما تحظر الحذف"، وقوله: "العَلَم موضوع على مراعاة

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢١٦/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٩٠/١.

(٣) ليس من هدف هذا البحث أن يثبت الأسبقية لنحاة العربية على ما قدّمه علماء اللسانيات، ولكن هدفه أن يلفت النظر إلى أن توظيف مفاهيم اللسانيات الحديثة في خدمة تراثنا النحوي يعزز من الثقة به، ويبرز الجهود المميزة لعلماء العربية التي ظلت بمعزل عن التفاعلات التي مر بها علم اللسانيات.

(٤) المقتصد، ١/ ١٠٨

اللفظ، والامتناع من تغييره"[١]. ويرى الجرجاني أن الكلمة تامة الدلالة على مدلولها، فالألفاظ جُعلت لتفي بالدلالة على معانيها "فليس ههنا اسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص، كيف؟ و ليس بالذرع وضعت الألفاظ على المعاني "[٢]، ولو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية لما ساغ لنا أن نجعل كلمة "رجل " في العربية أدل على الآدمي الذكر من نظيرتها في الفارسية[٣]، وفي حديثه عن لحوق علامة التأنيث للفعل، إذا كان الاسم المسند إليه مؤنثا حقيقيا يتبدى مفهوم التحام الدال بالمدلول، إذ يرى وجوبَ أن يلحق الفعل علامة التأنيث نحو: قامت هند؛ لأنّ هذا التأنيث موجود في الخارج؛ ولذا لزم أن يكون موجودا في اللفظ، يقول الجرجاني: "اعلم أن تأنيث الاسم إذا كان حقيقيا وجب أن يلحق الفعل المسند إليه علم التأنيث نحو: أن تقول: خرجت هند. . . ولا يجوز ترك علامة التأنيث؛ لأنّه إذا كان موجودا في المعنى وجب أن يوجد علامته في اللفظ"[٤].

كما يبين سبب امتناعهم من طرد لحوق علامة التثنية والجمع للفعل المسند إليه المثنى، والمجموع، نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوتك؛ لأن التثنية والجمع أمران عارضان، لا يلزمان في المعنى، وقد يزولان، أما تأنيث هند فهو أمر وجودي لا يزول، "أما امتناعهم من أن يطردوا لحاق علامة التثنية والجمع نحو: قاما غلاماك، كما طرد نحو: ذهبت هند، وإن كان غلاماك مثنى على الحقيقة، كما أن هندا مؤنث؛ لأجل أن التثنية لا يلزم في المعنى، ألا ترى أن الشيئين إذا اجتمعا جاز افتراقهما، وكذا الجمع. والتأنيث لازم في المعنى، ألا ترى أن المؤنث لا يصير مذكرا، فلا تكون المرأة رجلا، كما يصير الاثنان واحدا بوقوع الافتراق، فما لزم التأنيث معنى لزمت علامته لفظا"[٥]. وما قدمّه الجرجاني في هذا النص معيار دلالي يحيل فيه على الكون الخارجي.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٩٩/٢-١٠٠٠.

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٤٥٧.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٤٤.

(٤) المقتصد في شرح التكملة، الجرجاني، ٥٥٦/١، المقتصد في شرح الإيضاح، ٩٩٠/٢.

(٥) المقتصد في شرح التكملة، الجرجاني، ٥٥٧/١.

ثالثا: المعايير الدلالية للكلمة.

– المواضعة والقصد:

نظر النحاة العرب للغة بأنّها نظام من العلامات. وكل علامة لغوية أو كلمة ترتبط بمدلولها برابطة اعتباطية تخضع للمواضعة، فلا تناسب بين الدال ومدلوله يقول الجرجاني: "وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضىً عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه. لو أنّ واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب"، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"(١).

ولتأكيد الاعتباطية بين الدال ومدلوله يرى الجرجاني أن الاسم ليس هو المسمى، إذ لو كان لذلك مساغ عقلي في الربط بين المسمى وما يدلّ عليه، لكان ينبغي أن تعرف المسميات من دون مشاهدتها، يقول الجرجاني "ومن ذا الذي يشك أنّنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب إلا من أساميها؟ ولو كان لذلك مساغ من العقل لكان ينبغي إذا قيل "زيد" أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون شاهدته أو ذكر لك بصفة "(٢).

ويجعل الجرجاني المواضعة في اطلاق الأسماء على ما تدل عليه من مسميّات في مرحلة تالية لوجود المسميات؛ ليؤكد على السمة الاعتباطية لهذه الدوال، إذ يقول: " المواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم؛ لأنّ المواضعة كالإشارة"(٣)، ويوظّف الجرجاني مبدأ الإلهام في أصل اللغات لتأكيد انعدام الرابط العقلي المنطقي بين الألفاظ وما تدّل عليه، إذ يرى أن القول بمبدأ الإلهام في أًصل اللغات يتوجه إلى الألفاظ، وأنّها سمات على المعاني، لا إلى المعاني أنفسها، يقول: "وإذا قلنا في العلم باللغات من مبتدأ الأمر إنّه كان إلهاما، فإن الإلهام لا يرجع إلى معاني اللغات، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات على تلك المعاني"(٤).

---

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٤٩.

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٥٤٠.

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٥٤٠.

(٤) دلائل الإعجاز. الجرجاني، ص ٥٤٠.

ويجعل ابن سنان الخفاجي المواضعة في دلالة الكلمة سببا لتفسير اختلاف اللغات " ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته؛ لاختلاف اللغات "[١]؛ لأن قوانين المنطق والعقل واحدة، فلو كانت دلالة الكلمة على ما تدل عليه نتيجة لقوانين المنطق والعقل لما اختلفت الألسن بين الأمم.

– أنواع الدلالة في الكلمة:

درس النحويون العرب دلالة الكلمة دراسة آنية لا تاريخية، تكتسب فيها الكلمة من بنيتها التصريفية، ومن وجودها داخل التركيب قيمتها ودلالتها، وقد تنبّه النحاة العرب إلى أن بعض الكلمات تحمل أكثر من دلالة بالإضافة إلى دلالتها المعجميّة، فالمصدر يحمل الدلالة المعجمية للكلمة فقط، بينما تحمل الأفعال، والمشتقات الدلالة المعجمية، والدلالة الصرفية، وفي حديث الجرجاني عن أمثلة الأفعال: الماضي، والمضارع، والأمر يوضّح سبب اختلاف هذه الأمثلة؛ بأنّه جاء من أجل الدلالة على الأزمنة الثلاثة. فحينما كان المصدر يدلّ على الحدث خلواً من الدلالة على الزمن جيء بأمثلة الأفعال لتدل على الحدث والزمن وبذلك يكون وزن الفعل قد "جمعَ الدلالة على الشيئين جميعا"[٢].

وقد ورد في كتاب سيبويه شواهد على تعدد الدلالة في الكلمة منها قوله: " أمّا المِقصّ فالذي يقص به، والمِـقَصّ: المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأوّل"[٣].

ومن هذه الشواهد تمييزه بين دلالة الفعل على الحدث والزمان، إذ يقول: "وليست الأمثلة بالأحداث " ويعلق السيرافي على عبارة سيبويه هذه "بأن قام ويقوم وضرب وما أشبه ذلك من أوزان الفعل ليست هي بالمصادر، وذلك أن هذه الأوزان تدل على المصادر، والأزمنة"[٤].

(١) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص ٤٢.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٢/١.
(٣) الكتاب، سيبويه، ٩٤/٤.
(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢٦٩/٢.

وقد توسّع ابن جنّي في مناقشة دلالات الكلمة، في كتابه الخصائص في: **"باب في الدلالة اللفظيّة والصناعية والمعنوية"** إذ يقرر أن في الأفعال جميعَ هذه الأدلة الثلاثة، ففي نحو الفعل: (قام) دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه وصيغته الصرفية على زمانه، ودلالة معناه على أنه يقتضي فاعلا أحدثه. وقدّم الدلالة الصناعيّة على الدلالة المعنوية وإن لم تكن لفظا؛ لأنّها صورة يحملها اللفظ، أو هي قالب يصاغ من خلاله اللفظ؛ وبذلك كانت ملحقة بالدلالة اللفظية، وأما الدلالة المعنويّة فإنها تقع خارج نظام اللغة وليس عليها دليل لفظي. والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية التي جاءت من اقتضاء الفعل لفاعل يقوم به.

ويدقق ابن جني مفهوم هذه الدلالات بمزيد بيان من الأمثلة التوضيحية كقولهم للسلم: (مِرقاة) فنفس اللفظ (رقى) يدل على الحدث، وكسر الميم يدل على أنها آلة تنقل كالمِطرقة، والمِنجل، وفتح ميم (مَرقاة) يدل على الدرجة وما هو مستقر في موضعه نحو: مَنارة.

وفي (ضارَب) يدل اللفظ على الحدث وهو (الضرب) والصيغة تدل على زمن الفعل الماضي، وعلى أنه وقع من طرفين. والمعنى يقتضي فاعلا قام بالفعل[1].

(١) الخصائص، ابن جني، ٣/ ٩٨- ١٠١.

المبحث الثاني: أقسام الكلم:

تقسيم الكلم ضرورة منهجية معتمدة في جميع الألسن المدروسة. وسنتناول مبحث أقسام الكلم في العربية، والمعايير التي اتّبعها نحاة العربية فيه، ولكن قبل أن نخوض في تقسيم كلم العربية، سنتناول أقسام الكلم في اللسانيات الحديثة باختصار؛ لنتبين قيمة تقسيم الكلم في الدراسات اللغوية.

المطلب الأوّل: أقسام الكلم في اللسانيات الحديثة:

يعدّ تقسيم الكلم في الدراسات النحوية هو المنطلق الأول للوصف النحوي؛ لأن البحث عن النظام الذي يسيّر ذلك اللسان المدروس يقتضي تقطيع عناصر ذلك اللسان وتصنيفها. وتقسيم الكلم معمول به منذ أن عُرفت الدراسات اللغوية، فقد ميّز أفلاطون بين الاسم والفعل، وأرسطو قسّم الكلام إلى ثلاثة أقسام[١]. وكذلك فعل قبلهم (بانيني) في النحو الهندي، ونحاة الإسكندرية أيضا تعاملوا مع تقسيم الكلم، وكذلك النحاة العرب بنوا تصنيفهم للنحو العربي منطلقين من تصنيف أقسام الكلم، كما أن نحاة بور رويال قسّموا الكلم إلى ثمانية أقسام تتضمن: الاسم، والضمير، والفعل، واسم الفاعل والمفعول، وأداة الربط والتعليق، والرديف، وحروف المعاني[٢].

إنّ كونية تقسيم الكلم مقبولة، ولكن الخطأ المنهجي وقع في تعميمهم التقسيم ذاته بعدد أصنافه على كل الألسن البشرية، فنجم عن ذلك نتائج لا يرتضيها المنهج العلمي في اللسانيات الحديثة، فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الألسن متباينة في عدد أقسام الكلم، فمنها ما يقسم الكلم إلى ثمانية أقسام ومنها ما يقسمه إلى أربعة أقسام ومنها ما يقسمه إلى ثلاثة أقسام، وبناءً على ذلك، فإنّه لا يمكن إيجاد تقسيم كوني للكلم يناسب جميع الألسن على اختلافها؛ لأن لكل لسان طريقته الخاصة في تقطيع وحداته، وقد تفاوتت قضية دراسة أقسام الكلم في اللسانيات الحديثة من مرحلة إلى أخرى، ومن عالم إلى آخر، إذ إن هذه التقسيمات تحكمها اتجاهات كل مرحلة ومنطلقات كل عالم.

---

(١) انظر: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، أوزوالد – جان – ماري شافار ص ٣٦٧.

(٢) انظر: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، ص ٣٦٧.

ولنستعرض الآن أقسام الكلم عند أهم علماء اللسانيات الذين كان لهم تأثير واضح في تقدم علم اللسانيات.

أولا: أقسام الكلم عند دي سوسير:

لما كان عمل دي سوسير عملا تنظيريا، لا إجرائيًا، يهتم بالأسس والمبادئ؛ فإنه لم يقدّم رأيا صريحا في قضية أقسام الكلم، ولكنّ المبادئ التي قدمها لدراسة الألسنة، ومن أهمّها تقطيع الوحدات اللسانية واستبدالها على مستوى العلاقات السياقية والعلاقات الجدولية فإن هذا الأمر يعين على معرفة حدود أقسام الكلم في كل لسان دون أن يُعمم تقسيم لسان معيّن على لسان آخر، ويرى دي سوسير أن أساس تصنيف أقسام الكلم هو اللغة في ذاتها، فهي التي تتضمن كل الوحدات(١).

ثانيا: أقسام الكلم عند هيلمسليف وبروندال:

قدّم هيلمسليف ملاحظات تخصّ أقسام الكلم في الألسنة البشرية، فاللغة عنده نظام من العلامات يشتمل على علاقات داخلية. ونظام أقسام الكلم نظام وظيفي، وجعل هذا المبدأ هو الأساس في تحديد أقسام الكلم، فأقسام الكلم يحددها لدى هيلمسليف الوظيفة، لا المعنى؛ لأن المعنى وهمٌ وضرب من القيود الملتبسة تفضي إلى الركون لمبادئ المنطق والالتجاء إلى النظرية الكلية الفكرية، وتتجاهل طبيعة البنية الصرفية والوظيفة النحوية لأقسام الكلم(٢).

وقد دعا اللساني الدانماركي بروندال إلى التخلي عن فكرة إيجاد نظرية كونية لأقسام الكلم، إذ أن للألسن أساسا منطقيا، وبالنظر إلى كونية المنطق فإنه يجب أن يكون متماثلا في كل الألسن، ويقترح بروندال وضع قائمة لأقسام الكلم محددة تحديدا عقليا، وليس بالضرورة أن تتحقق كلها في كل لسان، وإنما يختار اللسان من هذه القائمة ما يناسبه(٣).

ثالثا: أقسام الكلم عند سابير:

اهتم سابير بالبناء الشكلي للغة، ونظر لأقسام الكلم نظرة تقليل وشك، فتقسيم الكلم من وجهة نظره يعكس قدرة النحوي على صياغة الواقع في أنماط شكلية متنوعة؛ لذلك فإن

(١) انظر: دروس في أصول النظرية النحوية العربية، المنصف عاشور، ص ٦٦.

(٢) انظر: دروس في أصول النظرية النحوية العربية، المنصف عاشور، ص ٧٠- ٧١.

(٣) انظر المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، ص ٣٦٨-٣٦٩.

تقسيم الكلم خارج عن الاعتبارات النحوية هو ضرب من العبث؛ لذلك فإنّه " ليس لأي نظام منطقي لأقسام الكلم من وجهة عددها وطبيعتها وحدودها الضرورية أدنى أهمية بالنسبة إلى النحوي، فلكل لغة نظامها الخاص، ويبقى كلٌّ ما فيها رهين الفوارق الشكلية"[١]، ولذلك تنعدم جدوى تقسيم الكلم في البعد المنطقي والدلالي.

إلا أن سابير يقر بأهمية وجود قسمين من أقسام الكلم، هما: الاسم، والفعل؛ لأنّهما هما الوحدتان الرئيستان في دراسة الجملة التي لا بد أن تتكون من مسند، ومسند إليه، أو موضوع، ومحمول، يقول في هذا الصدد: "لا تخلو لغة من التمييز بين الاسم والفعل " أما بقية الأقسام فهي غير ضرورية لحياة اللغة[٢].

رابعًا: أقسام الكلم عند بلومفيلد:

حصر بلومفيلد موضوع الدراسة اللسانية في أشكال الكلام. ويقصد بالشكل موضوع السمات المفيدة المجردة مباشرة من الكلام. ويظهر موقفه هذا في تقسيمه للوحدات اللسانية إلى وحدات لسانية أشكالها منفصلة، ووحدات لسانية أشكالها متصلة كما هو الحال في الضمير المتصل في النحو العربي.

إن تقسيم بلومفيلد للوحدات اللسانية لا يعتمد غير الصورة الشكلية التي تتحقق فيها الوحدات، ولا يكاد يهتم بغير الجانب اللفظي لها، إذ عرف عنه حذره المنهجي من المعنى، يقول " الأقسام الشكلية قابلة لأن تتحدد لا بضوابط معنوية، وإنما بضوابط السمات اللسانية، أي النحوية، أو المعجمية "[٣].

وقد عدّ بلومفيلد تقسيم الكلم من الخصوصيات الضيقة للألسنة البشرية التي تختلف اختلافا متباينا في تقطيع وحداتها اللسانية، كما أنّه عدّ من الغلط اعتماد تقسيم الكلم في لسان ما، ليمثل خصائص كليّة صالحة لكل الألسنة البشرية، وقد تبعه في ذلك تلميذه

---

(١) اللغة، سابير، ١/١٦٠.

(٢) انظر: دروس في أصول النظرية النحوية، المنصف عاشور، ص ٧٧.

(٣) الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، رفيق بن حمودة، ص ٩١.

هوكيت الذي اعتبر أن تقسيم الكلم متباين ومختلف من لسان إلى آخر، إلا أنه أشاد بالتقسيم الثلاثي للكلم وأقرّ بأفضليته واعتبره تقسيما كليا[١].

خامسًا: أقسام الكلم عند المدرسة التوليدية:

كان النحو التوليدي في مرحلته الأولى نحوا شكليا، يقصي دلالة الكلمات من الدراسة اللسانية، وبالتالي لا يهتم بدراسة أقسام الكلم[٢].

وفي المرحلة التالية حينما دخلت الدلالة في صلب اهتمام المدرسة التوليدية، كوّنت أقسام الكلم في المدرسة التوليدية وحدات معجمية تتميز بسمات انتقاء معنوية نحوية تحقق في ترتيب مختلف الوظائف النحوية.

وبما أن النحو التوليدي يسعى لوضع نحو كلي أسسه المنطق والمعنى الذي تتفق فيه بنية الألسن البشرية، فإن الأقسام وحدات منطقية في النحو الكلي، وهي وحدات نحوية في الأنحاء الخاصة. و لم يتعرض تشومسكي إلى قضية أقسام الكلم بطريقة نظرية منهجية، ولكنّ ما نتج عن قواعد التحويل، والسمات المعجمية يبرز أهمية التقسيم والتصنيف[٣].

ولئن لم يستعمل تشومسكي مصطلح " أقسام الكلم " استعمالا مباشرا، فإن حديثه عن هذه الأقسام كالاسم والفعل، والصفة، والحرف، يدل على أن تقسيم الكلم يفرض نفسه على الدراسة اللسانية، وقد عد الاسم والفعل مقولتين كبريين، وبالتالي غير قابلتين للتعريف، ثم أفرغهما من مضمونها المادي باعتماد الترميز الرياضي لهما، فالاسم يُرمز له بالحرف (N) والفعل يرمز له بالحرف (V)، وبالتالي يكونان في مستوى من التجريد يجعلها من المفاهيم الكلية الناشئة عن الخصائص الذهنية للجنس البشري[٤].

---

(١) انظر: دروس في أصول النظرية النحوية، المنصف عاشور، ص٨٠.

(٢) انظر: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، ص ٣٧٣.

(٣) انظر: دروس في أصول النظرية النحوية، المنصف عاشور، ص ٩٣.

(٤) انظر: الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية، رفيق بن حمودة، ص ١٠٨-١٠٩.

المطلب الثاني: أقسام الكلم في النحو العربي:

بعد أن درسنا مفهوم الكلمة عند اللسانيين، ثم كيفية دراستها عند الجرجاني بالنظر إلى من سبقه، وإلى من لحقه من نحاة العربية، ولاحظنا قيمة تحليل النحو العربي للكلمة باعتبارها وحدة دنيا، ووحدة متضامنة تجتمع فيها أكثر من دلالة، سننتقل الآن إلى دراسة كيفية تبويبها إلى أقسام، وهي عملية ضرورية لضبط التوليفات الصحيحة، وضبط الوظائف النحوية في اللسان موضوع الدرس.

أولا: التقسيم الثلاثي للكلم:

يقسّم الجرجاني الكلم العربي إلى ثلاثة أقسام، إذ يقول: "والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف"(١). وهذا هو التقسيم الذي درج عليه نحاة العربية منذ كتاب سيبويه الذي ابتدأه بباب أقسام الكلم بعنوان " هذا باب علم ما الكلم من العربية: فـــ" الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا حرف "(٢). وفي باب تفسير وجوه العربية " اعتمد المبرّد في المقتضب هذه القسمة الثلاثية وعمّمها على جميع على الألسن البشرية فقال: " فالكلام كله اسم، وفعل، وحرف. لا يخلو الكلام – عربياً كان، أم أعجميا – من هذه الثلاثة "(٣). وكذلك فعل الزجاجي، إذ يرى أن القسمة الثلاثية للكلم صالحة للعربية ولغيرها من اللغات: "وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية، فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم كله من: اسم، وفعل، وحرف. ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع، ولا أكثر منه"(٤).

وقد تبِع الجرجاني المبرّدَ، والزجاجي في تعميم القسمة الثلاثية للكلم على جميع الألسن البشرية، إذ يقول: "اعلم أنّهم قد قسّموا الكلمة إلى ثلاثة أقسامٍ كما لا يخفى، وهي الاسم والفعل والحرف. وأجمع العلماءُ على أنّ هذه قسمةٌ لا مزيدَ عليها، وأنّ جميع اللغات

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٤.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٣) انظر: المقتضب، المبرّد، ٣/١.

(٤) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٤٥.

موافقةٌ للغة العرب في هذا القسمة، وأنّ كلّ قاسمٍ قسّم الألفاظ التي لها دلالة لم يزد عليها قسماً رابعاً"[١].

إنّ القسمة الثلاثية للكلم هي بلا شك مناسبة للسان العربي، لكنّ تعميمها على جميع الألسن البشرية مزلق علمي لا تقرّه اللسانيات الحديثة بعد أن اكتشفت أنّ الألسن البشرية لها خصوصيتها في تقسيم وحداتها اللسانية، فلا يجوز إسقاط بنية لسان على لسان آخر. فكل لسان له طريقته الخاصة في بناء أنظمته وتقطيع وحداته.

وقد استمرت القسمة الثلاثية للكلم تحكم أنظار الدارسين للنحو العربي، ولم يخالف فيها أحد من النحويين، عدا ما نُقل عن الفرّاء أنه كان يتوقف في لفظ (كلا) فلا هي اسم عنده، ولا هي فعل، ولا هي حرف. والتوقف في الحكم ليس حكما كما يقرره الأصوليون[٢]، وبعد قرابة سبعة قرون جاء أبو جعفر بن صابر الذي كسر هذا الإجماع بإضافته قسما رابعا للكلم. فقد نقل أبو حيّان الأندلسي إجماع النحويين على أن أقسام الكلمة ثلاثة، لم يعرف لهم مخالفٌ في ذلك إلا أبو جعفر بن صابر، يقول أبو حيّان: "وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. وحكى الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر، أنه كان يذهب إلى أنّ ثمّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن (اسم الفعل) وكان يسميه (خالفة) إذ ليس هو عنده واحدًا من الثلاثة. حكى لنا ذلك على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة"[٣].

ولم يكن لما جاء به ابن صابر تأثير على المسيرة المنهجية للنحو؛ لأنّ قوله لم يلاق قبولا في أوساط النحاة، بل عدوّه أنه مما لا يعتدّ بقوله، فهو "متأخرٌ جدا عن أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين"[٤].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح الجرجاني، ١/ ١٥٢.

(٢) انظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ١/ ٤١.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، ١/٢٢-٢٣.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ١/٤٠.

ثانيا: دواعي التقسيم الثلاثي للكلم:

يرى الجرجاني أنّ ضرورة تقسيم الكلم يعود إلى جانبين: جانب منهجي، وجانب عقلي، فالجانب المنهجي يعين على الفصل بين أقسام الكلم وبه تنماز أصناف الدلالات " فليس إذاً كلّ ماله دلالة يجوز أن يسمّى اسماً؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى أن لا خلاف في الدّلالات، وأن جميعها راجعةٌ إلى حقيقة واحدة. وذلك ما لا يدّعيه من له حظّ من المعرفة"(١).

كما أشار السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه إلى الأهمية المنهجية لتقسيم الكلم، فالنحاة قسموا الألفاظ وجعلوا لكل صنف خالف في معناه معنى غيره لقبا يتميز به عن غيره، إذ يقول: " وإنّما لقب النحويون أشياءَ من ألفاظهم؛ ليرتاضَ بها المتعلمون ويتناولوها من قرب، وجعلوا لكل شيء مما خالف معناه معنى غيرِه من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيرًا لقبًا يرجع إليه؛ لئلا تتسعَ عليهم الألفاظ، فيدخل الشيء في غير بابه"(٢).

وما ذكره السيرافي من أن النحويين وضعوا ألفاظا مخصوصة لما يدرسونه من وحدات لسانية في علم النحو قول له أهميّة كبرى في النظريّة العلميّة، إذ أنّه يدلُّ على وضوح مفهوم التمييز بين اللغة الواصفة التي تمثل الصفة الانعكاسية للغة، واللغة الموصوفة التي هي وسيلة الاستعمال اليومي للمتخاطبين، وأن اللغة الواصفة هي أداة الضبط والتفسير في العلوم.

أمّا الجانب العقلي لتقسيم الكلم فقد اعتمد فيه الجرجاني على أجناس الدلالة، فالاسم يدل على الذات، نحو: زيد، وثوب، وعلم، وجهل، وهذه هي دلالة القبيل، أمّا الفعل فإنّه يدل على زمان خاص، وحدثٍ فيه، فإنّه ما جاء ليميّز ذاتي الحدث والزمان، وإنّما جاء ليدل على حالة تركّبٍ فيما بينهما مقترنين، وإذا كان هناك جنس من الكلمة يدل على الذات، وجنس من الكلمة يدل على تركب الزمان والحدث مقترنين، فإن الجنس الثالث هو

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٥٢.
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١/٥٤.

الحرف الذي يدل على المعاني التي تعتور الاسم والفعل في حالة تركبهما، كالنفي، والاستفهام[١]

واعتبر الزجاجي في كتابه الإيضاح أنّ التقسيم الثلاثي للكلم مما يعرف ببديهة العقل، أي أنّه يعتمد على عمومية المنطق في التقسيم. ويرى أن المعاني إما معنى يخبر عنه، أو معنى يخبر به، أو رابط بين المعنيين "ولن يوجد إلى معنى رابعٍ من سبيل، فيكون للكلام قسم رابع"[٢].

ويردّ الأنباري على من سأل عن سبب القسمه الثلاثية للكلم، بقوله: "فإن قيل: فلم قلتم أنّ أقسام الكلم ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتوهّم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه"[٣].

ثالثا: نقد التقسيم الثلاثي للكلم العربي عند الدراسين المحدثين:

ليس الهدف مناقشة آراء جميع المحدثين الذين انتقدوا التقسيم الثلاثي للكلم العربي؛ لأن هذا العرض موضع إجمال وليس موضع تفصيل، وإنّما الهدف إعطاء صورة موجزة عن ذلك النقد، فقد انتقد بعض الدارسين المحدثين من العرب، التقسيم الثلاثي للكلم بتأثير من البنيوية الوصفية، ومن ذلك ما ورد عند إبراهيم أنيس الذي عاب على اللغويين القدماء اعتمادهم القسمة الثلاثية للكلم متّبعين فلاسفة اليونان وأهل المنطق بجعل أجزاء الكلم ثلاثة مما أوقعهم في تناقض ومشقة على المستوى التطبيقي، فقد وجدوا تعريف الاسم لا ينطبق على كل الأسماء، كما دخلت بعض الأفعال في تعريف الاسم.

ويعود السبب في ذلك كما يراه إبراهيم أنيس إلى أن النحاة العرب قد اعتمدوا التعريفات الدلاليّة، ففي تعريفهم للاسم اعتمدوا الضابط الدلالي الذي لا يسلم من الاعتراضات فعرّفوا الاسم بأنّه "ما دلّ على معنى، وليس الزمن جزءاً منه" ثم يورد أنيس

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ١٥٢-١٥٣.
(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي. ص ٤٢.
(٣) أسرار العربية، ابن الأنباري، ص ٢٣.

اعتراضاتٍ من نحو: اليوم، والليلة فإنّها تدل على أزمنة وهي أسماء، وكذلك الاعتراض بالمصادر الذي لا يقول أحدٌ بغير اسميتها ولها دلالة على الزمن. ويرى أن الجهاز التفسيري الذي قدّمه النحاة لضبط حدود الاسم ما هو إلا محاولة منهم لتلافي النقص في حدّهم للاسم وجعله يتكيّف مع فهمهم له(١).

وسبب هذا الاعتراض من أنيس على حد الاسم بدلالة اليوم والليلة، على الزمن نتيجة لعدم فهمه لمقاصد نحاة العربية، وعدم تمييزه بين الدلالة المعجمية للكلمة والدلالة الصرفية.

وقد بيّن الجرجاني في موازنته بين دلالة الفعل ضرب، ودلالة كلمتي اليوم والليلة على الزمان، أنّ دلالة اليوم والليلة على الزمان آتيةٌ من طريق الوضع ففي "ضرب زيد، يدل على وقوع الضرب في زمان، وليس باسم – أي اللفظ ضرب – وُضِع علما لنفس الزمان كما يكون في اليوم والليلة"(٢)، وكذلك تناول ابن يعيش الاعتراض الوارد على حد الاسم باليوم والليلة فقال: " فإن قيل: اليوم، والليلة دلّت على أزمنةٍ ، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قيل: اليوم مفرد للزمان، و لم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، والفعل ليس زماناً فقط"(٣).

أمّا اعتراضه بدلالة المصادر على الزمان، فلا وجه له؛ لأنّ دلالة المصادر على الزمان آتية لها من الخارج، إذ هي دلالة اقتضاء، وليست آتية لها من بنية الكلمة؛ لأنّ المصادر أحداث. والحدث لا يكون بغير الزمان ولا يمكن تصوّره. يقول ابن يعيش: " نريد بالدلالة -أي الدلالة على الزمان- الدلالة اللفظيّة. والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ، وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتها. وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التّحرّزُ عنها؛ ألا ترى أن جميع الأفعال لا بد من وقوعِها في مكان ولا قائلَ أنّ الفعلَ دالٌّ على المكان كما يقال: إنّه دالٌّ على الزمان"(٤).

(١) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص ٢٣٨ وما بعدها.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٤٩/١.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢/١.

(٤) شرح المفصل، ابن يعش، ٢٣/١.

إن التعريفات الدلاليّة التي قدمها نحاة العربية لأقسام الكلم هي تعريفات تمثل النموذج الأمثل (الطراز) وليس بالضرورة أن تنطبق هذه التعريفات الدلالية على كل أفراد كلِّ قسم من أقسام الكلم.

كما أن التقسيم الثلاثي للكلم في نحو العربية لاقى نقدًا عند علم من أعلام الدراسات الحديثة وهو تمام حسّان فقد نقد التقسيم الثلاثي للكلم العربي، وأتى بتقسيمين مختلفين الأول منهما قدّمه في كتابه (مناهج البحث في اللغة) قسم فيه الكلم إلى أربعة أقسام هي: الاسم، والفعل، والضمير، والأداة[١]، والتقسيم الثاني قدّمه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) إذ قسم الكلم العربي إلى سبعة أقسام، هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[٢].

وممن نقد التقسيم الثلاثي للكلم في نحو العربية من المحدثين فاضلُ الساقي في كتابه (أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة) ووصف التقسيم التراثي للكلم العربي بأنّه مضطرب لم يفهم المقاصد الأساسية من التركيب، وأن ما سوف يقوم به هو إعادة تقسيم الكلم العربي على أسس شكلية ووظيفية سليمة تضع حدا لاضطراب التقسيم القديم، فقدّم تقسيما سباعيا لكلم العربية يتكون من: الاسم، والصفة، والفعل، والخالفة، والضمير، والظرف، والأداة[٣]. وقد اعتمد الساقي المنهج الوصفي في تقسيم الكلم العربي مع الإعراض عن النظرة الفلسفية المنطقية في تقسيم الكلم، ففي رد له على مناقشة ابن يعيش لحد الاسم، يتضح منهجه الوصفي، إذ يقول: " وفاته أن القضايا اللغوية توصف ولا تفلسف"[٤].

ونظرا لقوّة الجهاز الوصفي والتفسيري في منهج النحاة العرب، فقد بقيت القسمة الثلاثية للكلم راسخة لم تتأثر بما نالها من نقد.

---

(١) انظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص٢٣٧.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٩٠.

(٣) انظر: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، ص ٢١.

(٤) أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، ٤٣.

المطلب الثالث: الاسم:

أوّلا: الاسم هو الأوّل في أقسام الكلم:

يحتل الاسم المرتبة الأولى بين أقسام الكلم في نحو العربية بمعايير شكلية، إذ ذهب البصريون إلى أن الاسم هو الأوّل، والفعل مشتق منه، وأن الاسم معنى مفرد والفعل معنى مركّب. والمفرد سابق للمركب، كما أن الاسم قادر على بناء الجملة بنفسه، والفعل لا بدّ أن يأتلف مع الاسم من أجل أن يكوّن جملة.

وقد تعددت تعريفات الاسم في النحو العربي، منها ما يعتمد على الخواص الشكلية، ومنها ما يعتمد على الوظائف النحوية، ومنها ما يعتمد المعيار الدلالي.

وفي أوّل كتاب نحوي لم يقدّم سيبويه حدا للاسم بل اكتفى بالتمثيل له "والاسم نحو: رجل، وفرس، وحائط"[١]. وهذه الأسماء التي قدّمها سيبويه لإنسان، وحيوان، وجماد، اعتمد فيها التمثيل بالإحالة على العالم الخارجي، وعلى القدرات الذهنية لمتكلم اللغة في تمييزها ومعرفة الفوارق بينها. وقد علل بعض النحاة عدم تقديم سيبويه حدا للاسم؛ بأنّه حدّ قسيميه: الفعل، والحرف. وبذلك يكون قد قدّم حدا للاسم بعدم رسم حدٍ له، وهو ما يطلق عليه التعريف بالسلب. ويرى أحد الباحثين أن تعريف سيبويه للاسم بالمثال يفتقر إلى خاصية التجريد، ويناسب مرحلة الاستقراء، ورصد النتائج الأوليّة في بدايات علم النحو العربي. وبعد مرور الزمن وتطوّر علم النحو فقد التعريف بالمثال صفة المناسبة[٢]؛ ولذلك كانت أولى محاولات تقديم حدٍ للاسم عند المبرد في كتابه المقتضب، إذ أضاف للاسم الدلالة على معنى، وذكر له معيارًا شكليّا، وهو دخول الجر عليه، يقول المبرّد: " أمّا الأسماء فما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك وتعتبر الأسماء بواحدة: كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"[٣]، ولما كانت بعض الأسماء لا يدخل عليها حرف الجرف، فقد انتُقِدَ حدُّ المبرد بخروج بعض الأسماء عنه، ولكنّ الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو دافع عن حدّ أبي

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٢) انظر: التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ص ١٤٢.

(٣) المقتضب، المبرّد، ٣/١.

العباس المبرّد بأنّ "الشيءَ قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج بعضه لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب"[١] فالأصل في الأسماء الإعراب، ومع ذلك وردت أسماء مبنية و لم يخرجها هذا الاسترسال عن قسم الأسماء، كما أن الأصل في الأفعال البناء، وقد ورد الفعل المضارع معربا و لم يحكموا بخروجه عن قسم الأفعال. ودفاع الزجاجي عن رأي المبرّد في دخول الجر على الأسماء قولٌ له أهمية علمية كبرى، وقد تم توظيف هذا المفهوم وبلورة نظرية علمية عليه تعرف بنظرية الطراز[٢].

وحدّ الزجاجي الاسم بمعيار شكلي، وهو وظائفه النحوية، إذ يقول: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به"[٣]، ثم ذكر أن هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه. والملاحظ في هذا الحد الذي قدّمه الزجاجي اعتماد مفهوم الحيّز الذي يشغله الاسم في سلسلة الكلام. كما أن في قوله: "أوضاع النحو" تأكيدا على أن موضوع العلم عند النحويين مباين، ومفارق لموضوعه عند أهل المنطق. ومما لا شك فيه أن الحد الفاصل بين العلوم هو اختلافها في زوايا النظر وطريقة التناول. وفي هذا يقول يحي بن حمزة العلوي في كتابه الطراز: "لكل علم من العلوم موضوعا يكون له كالأساس في البناء، وبه تظهر حقيقته، ومنه يتقدر قِوامُ صورتهِ. . . فكل علم له موضوع يخالف موضوع الآخر. ومن ثّم كانت حقيقة كلِّ واحد منها مباينة لحقيقة الآخر؛ لأنّها باختلاف موضوعاتها اختلفت حقائقها، وتمايزت في أنفسها"[٤].

ويرى العلوي أن التعريفات التي قدمت للاسم، لم تكن واردة على جهة التحديد، وإنما كان هدفها اقتناص الخالص في علم الإعراب، إذ يقول: "ولا يخفى على الأذكياء أن كلام هؤلاء المحققين من أئمة العربية ليس واردا على جهة التحديد، إذاً لصانوه من النقوض

(١) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ص ٥٠.

(٢) الطراز نظرية صاغتها العالمة روش هدمت من خلالها نظام المقْولة التقليدي الذي يقوم على الشروط الضرورية الكافية، إذ تقوم المقولة عندها على نظام التشابه الأسري الذي يربط بين مختلف عناصر المقولة. انظر: دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني، محمد الصالح البوعمراني، ص ٦٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص ٤٨.

(٤) الطراز، يحي العلوي، ١/١٥-١٦.

الواردة عليه، وإنما غرضهم اقتناص الخالص في علم الإعراب بحدود مرسومة، وضوابط مرشدة إلى تعريف ماهية الاسم، بذكر أحكامه ولوازمه، فأما الحدود الحقيقية فهي بمعزل عما ذكروه"[١].

وأبرز ابن السراج معيارًا مهمها في تعريف الاسم، وهو دلالته على المعنى المفرد، وبرر قيد الإفراد في حد الاسم، بأنّ الفرق بين الاسم والفعل ينعقد به"[٢].

وإفراد المعنى أصل في دلالة الأسماء، كما يراه الجرجاني، إذ يقول: "وليس للأسماء أصل في الدلالة على أكثر من شيء".[٣]

ويرى الجرجاني أنّ الحدود التي قدّمت للاسم، لم يسلم منها شيءٌ؛ لذلك، فإنّه يضبط حدّ الاسم بمعيار دلالي، فالاسم لديه "كل لفظٍ عرّي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع، وكان له إعرابٌ لفظاً أو تقديراً فهو اسم"[٤]. فشرط الاسم عند الجرجاني أن لا يدلّ على زمان؛ ليخرج بذلك الفعل، ويستثني الزمان المتأتي عن طريق الوضع، وهو ما تدل عليه الأسماء دلالة معجمية كاليوم والليلة. واشترط الإعرابَ في الاسم ليخرج الحرف من هذا الحد.

وكذلك أخرج السيرافي الدلالة على الزمان المحصل من حد الاسم، إذ يقول: "كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مضيّ أو غيره فهم اسم"[٥]. والزمان المحصّل يكتسب وجوده عن طريق بنية الفعل، أمّا ما دلّ على زمان من طريق الوضع فهو زمان غير محصّل أي لم يكن وجوده عن طريق بنية الكلمة، وإنما كان ذلك بأصل الوضع في نحو: اليوم والليلة فهي أسماء وأعلام على أزمنة معينة ودلالتها على الزمان لم تأت من بنيتها، وإنما من دلالاتها المتواضع عليها، وهي الدلالة المعجميّة.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاج، العلوي، ١٤٢/١ – ١٤٣.
(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ٣٦/١-٣٧.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/ ١٠٠٨.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٦/١.
(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي ٥٣/١.

ثانيا: المعايير الشكلية للاسم في النحو العربي:

المعايير الشكلية للاسم هي ما يعرف عند نحاة العربية بخواص الاسم، وهي الوحدات اللسانية التي تدخل على الاسم لتميّزه عن غيره، والذي دعاة نحاة العربية إلى اعتماد المعايير الشكلية في الحكم على أقسام الكلم أنّه من المستحيل أن تتساوى أفراد كل قسم من أقسام الكلم في الدخول تحت المعيار الدلالي، لذلك جاء النحاة بما يعرف بالخاصيّة، وجمعها خواص وهي معايير، وضوابط لفظية تعوّض النقص الذي يعتور التعريف الدلالي في بعض هذه الوحدات اللسانية.

وقد ميّز الجرجاني بين الحدّ والخاصيّة، بأنّ الحدّ لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود، أمّا الخاصيّة، فتكون في بعض آحاد المحدود، وبذلك ينعقد الفرق بين الخاصية والحد، فالحد يجب أن يكون مطّردا منعكسا، والخاصية تكون مطّردة غير منعكسة(١).

ويفرّق الشاطبي بين الحد والخاصيّة، فالحد يتناول المحدود من جهة معناه، أمّا الخاصية فهي تتناول المحدود من جهة لفظه، ويرى أن ما كان من جهة اللفظ، فهو أقرب لقصد النحوي(٢).

ويرى ابن يعيش أنّ الخاصيّة تكون من اللوازم المختصة بالشيء دون غيره، فهي من علاماته. ويفرّق بين الحد والعلامة، بأنّ العلامة تكون بالأمور اللازمة، والحد بالذاتية. والفرق بين الذاتي واللازم "أنّ الذاتيَ لا تُفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدّرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك"(٣).

ولقد تعددت المعايير الشكلية للاسم في النحو العربي -إذ أوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين معيارًا-(٤)؛ لذلك فإننا سوف نقتصر على دراسة أربعة معايير هي:

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٧٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ١/٤٣.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/٣.

(٤) انظر: كشف المشكل، علي بن حيدرة اليمني، ص ١٣٥.

١ – الألف واللام

من معايير الاسم الشكلية التي أوردها الجرجاني دخول (الألف واللام)، إذ يرى أن كل لفظ دخل عليه (الألف واللام) فهو اسم، إذ يقول: "فكل لفظ دخله الألف واللام، فاحكم بأنّه اسم، وليس كل ما يمتنع عليه (الألف و اللام) يحكم عليه بالخروج من الأسماء؛ لأنّ الأعلام المفردة نحو: زيد، وعمرو لا يدخلها الألف واللام إلا قليلاً"(١) ويقول –أيضًا-: "والألف واللام دليلٌ على الاسميّة، وليس تعرّي اللفظ منه بدليل على أنّه خارج من الاسميّة "(٢). فقد ترد بعض الأسماء التي لا تقبل دخول (الألف واللام) فلا يلزم الحكم بإخراجها من الاسمية، كأسماء الأعلام، نحو: زيد، وعمرو؛ لأنّ (الألف واللام) تفيد التعريف. والاسم العلم معرفة، فلا يجتمع تعريفان على اسم واحد.

ومع أن (الألف واللام) معيار شكلي، إلا أنّها من جانب آخر تؤول إلى معيار دلالي، فإذا كان الاسم قبل (الألف واللام) يتّسم بخاصية الشياع، فإنه بعد دخول (الألف واللام) ينتفي عنه هذا الشياع، ويكون له خاصية الإحالة.

وقد اختلف قطبا النحو العربي سيبويه وأستاذه الخليل، في بنية (أل) التعريف، فقد نقل سيبويه عن الخليل أن (أل) التعريف كلمة واحدة وأنّ مكونيها لا ينفصلان عن بعضهما، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى"(٣)، بينما يرى سيبويه أن التعريف يكون باللام، إذيقول في حديثه عن ألف الوصل: "وتكون موصولة – أي الألف – في الحرف الذي تُعرّف به الأسماء. والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل، والنّاس، وإنما هما حرف بمنزلة قد وسوف"(٤).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٢/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٣/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣٢٤/٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٤٧/٤.

ويقارن الجرجاني بين مذهب الخليل، ومذهب سيبويه في (أل) ثم يختار مذهب سيبويه، فالخليل شبّه (أل) بـــ (قد) لأنها أفادت معنى جديدًا، كما أفادته (قد)، فإذا قلت: قد فعل زيد، كان في ذلك معنى ليس في قولك: فعل زيد، كما أن كلمة (الرجل) فيها معنى زائدٌ على كلمة (رجل) عارية من (أل)، وأمّا موقف سيبويه، فإنّه يرى أنّ التعريف معنى يمتزج بالشيء، فيجب أن تكون علامته في اللفظ موازية له في الاتصال، فجعلت هذه العلامة حرفا ساكنا ليشتد اتصاله بالكلمة، ولما قصدوا شدة الامتزاج كان الأولى أن يكون حرف التعريف حرفا واحدا؛ لأنّه لو كان من حرفين، لكان على نيّة الانفصال، ومما يُستدل به على أنّ التعريف حاصل بحرف واحد هو اللام، أنّ العامل يتخطاه في نحو: مررت بالّرجل؛ لأنّه جزء من الكلمة التي اتصل بها. وجزء الكلمة لا يعمل فيها(١).

وذهب ابن جنّي في المنصف إلى أنّ حرف التعريف هو اللام، بدلالة معاقبته للتنوين، فكما أن التنوين الذي يدل على التنكير جاء على حرف واحد، فكذلك اللام التي تدل على التعريف جاءت على حرف واحد؛ لأن العرب ربما يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره، ومن هنا كان مقتضى القياس أن يكون حرف التعريف على حرف واحد؛ لأنّه نقيض التنوين الذي هو على حرف واحد(٢).

كما ذهب إلى ذلك الشاطبي مستدلا بالحمل على النقيض، إذ التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين، فيكون التعريف – بالقياس عليه – مدلولا عليه بحرف واحد وهو (اللام)، يقول الشاطبي: "التنكير لما كان مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف الذي هو مقابله مدلولا عليه بحرف واحد وهو اللام؛ لأنّ الشيء يحمل على ضدّه، كما يحمل على نظيره"(٣)

(١) انظر: الإيضاح في شرح التكملة، الجرجاني، ٢٤٩/١-٢٥٠.

(٢) انظر: المنصف، ابن جني. ٦٩/١.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ٥٥٢/١.

ويبيّن الإستراباذي أنّ سبب اختصاص (لام التعريف) بالاسم، "لكونها موضوعةً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال. والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنًا، والحرف مدلوله في غيره في لا نفسه"(١)

٢-التنوين:

التنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن، وإنما كان ساكنا؛ لأنّه حرف جاء لمعنى في آخر الكلمة. . . ولم يقع أولا فتمس الحاجة إلى تحريكه(٢).

ويحدد الجرجاني التنوين الذي يكون معيارا دالا على اسمية الكلمة بأنّه "الدال على التمكن والفاصل بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهذا لا يكون في الفعل والحرف"(٣).

وقد جعله سيبويه علامة للأمكن بقوله: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون "(٤). بينما يرى السهيلي أن التنوين ليس علامة للتمكن، وإنما هو علامة للانفصال(٥). أي تمام الكلمة وانفصالها عمّا بعدها؛ إذ جعله السهيلي معيارًا شكليّا في ضبط حدِّ الكلمة، وعدّه ابن يعيش حرفًا نائبًا عن الفعل بمعنى (خفّ)(٦)

ووفقا للمقاييس الهرمية التي اتّبعها نحاة العربية في وصف الظواهر اللغوية عدّ الجرجاني وصف الاسم بالتنوين -بالاعتماد على معيار شكلي- أضعف من وصفه بالألف واللام؛ لكون التنوين يكون في غير الاسم، بينما الألف واللام لا يكون في غير الاسم، يقول الجرجاني: "ولمّا كان التنوين ينقسم إلى عدّة انقسامات، كان وصف الاسم به أضعف من وصفه بالألف واللام؛ لأنّ الألف واللام لا يكون في غير الأسماء، ولا يخفى أن الاختصاص المستمر في الأنواع كلها آكد من الاختصاص الكائن في نوع واحد "(٧)، بينما قدّم السيرافي

(١) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، ١/٣٠.
(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١/٣٥.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٧٣.
(٤) الكتاب، سيبويه، ١/٢٢.
(٥) انظر: أمالي السهيلي، ص ٢٥.
(٦) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨/٧.
(٧) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٧٦.

السيرافي التنوين على التعريف بالألف واللام؛ لأنّ المعرفة بعد النكرة "التنوين قبل الألف واللام؛ لأنّ المعرفة بعد النكرة[١].

وفي الحكم على تمكّن الاسم يقدّم الجرجاني (التنوين) على (الألف واللام)، و(حروف الجر) فاللام، وحروف الجر لا تدل على التمكن؛ لأنّ اللام دخلت مزيدة في نحو (الذي) ودخلت على المبني في نحو (الخمسة عشر)، أما حروف الجر فإنها لا تدل على التمكن ألبتة لأنها تدخل على الأسماء المبنية في نحو: بمن مررت؟ [٢].

٣ – التصغير:

التصغير والتحقير مصطلحان لمعنى واحد. والتصغير معيار شكلي يدخل الكلمة فيدلّ على اسميتها، ويمنحها صفة التفاوت، وقد بيّن سيبويه سبب اختصاص التصغير بالأسماء؛ "لأنّها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف"[٣].

والتصغير يشاكل التكسير من حيث أن التغيير في كليهما يلحق اللفظ والمعنى؛ لذلك شاكل سيبويه بين التصغير والتكسير فقال عنهما: "فالتصغير والجمع من وادٍ واحد"[٤].

ويرى الجرجاني أن تغيّر المعنى في التكسير أقوى منه في التصغير؛ لأنّ التكسير يخرج الكلمة من الإفراد إلى الجمع، بينما التصغير لا يخرجها من حد الإفراد ولكن يمنحها صفة[٥].
صفة[٥].

وإذا كان التصغير من خصائص الاسم الشكلية التي تدلّ على التفاوت في الصفة، فإنّه لا يلزم أن يكون في جميع الأسماء، فالضمائر لا تصغّر من قِبلِ أنها لا تقوى قوة الأسماء المظهرة، كما لا تصغّر أسماء الاستفهام كأين، ومتى، وكيف من قبل أنها ليس فيها تفاوت، يقول سيبويه عن امتناع تصغير أين، ومتى، وكيف: "من قبل أنها ليس فيها ما في فوق،

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٨٣/٤.
(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٧٢/٢.
(٣) الكتاب، سيبويه، ٤٧٨/٣.
(٤) انظر: الكتاب، سيبويه، ٤١٧/٣.
(٥) المقتصد في شرح التكملة، الجرجاني، ٩٢٢/٢.

ودون، وتحت، حين قلت: فويق ذاك، ودوين ذاك، وتحيت ذاك "[١]. فالمانع من تصغير هذه الألفاظ معيار دلالي؛ لأنّه لا يتصور فيها التفاوت والتفاضل، وإنما هي للاستخبار.

٤ – الإضمار (عود الذكر):

تعددت دلالة الإضمار في الاصطلاح النحوي لتدل على الحذف تارة، وعلى التقدير تارة أخرى. والذي يهم هذا العنوان هو الإضمار الذي يتعلق بالاسم، وهو ما يطلق عليه نحاة العربية (الذكر) أو (عود الذكر) ويقصدون بهذا الاصطلاح أن الضمير لا بد أن يحيل إحالة قبلية على لفظ سابق، يقول الجرجاني في شرط إضمار الاسم: "الشيء إنما يضمر بعد جري ذكره ومعرفته"[٢].

ويرى الهيشري أن الإضمار يتمثل " في الإتيان بعد الاسم الظاهر أو ما يقوم مقامه من المركبات النحوية بعلامة لغوية تعوّضه وتدل عليه وتطابقه في الجنس والعدد وتؤدي ما يؤديه من الوظائف النحوية "[٣].

ويرجع ابن الخشاب سبب إطلاق لفظ الإضمار على هذه الوحدات التي تأتي بعد مذكور ظاهر إلى معيار دلالي تداولي يعتمد مقام الخطاب، إذ يقول: "وسميت مضمرة هي وما جرى مجراها؛ لأنّها في الأمر العام إنّما تأتي بعد مذكور ظاهر كقولك: زيد مررت به، أو ما يقوم مقام لفظ الاسم الظاهر الذي يعود الضمير إليه كالمتكلم إذا قال: أنا فعلت، فناب المتكلم هنا مناب اسمه، وكذا المخاطب على اختلاف ضروبه، ثم يُختصر اللفظ الظاهر فلا يعاد المذكور بصورته كراهة التكرير، وخشية اللبس في بعض الأحوال "[٤] والأصل في الإضمار أنْ يكون في الضمائر المستترة، ثم حُمِل ما ظهر له لفظ منها متصلا كان أو منفصلا على القسم الأول[٥].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٤٧٨/٣.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩١٧/٢.

(٣) الضمير. الشاذلي الهيشري، ص ٧٩.

(٤) المرتجل، ابن الخشاب، ٢٧٨.

(٥) انظر: المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٨١.

وإذا كان الإضمار معيارًا شكليا للحكم على الوحدة اللسانية بالاسمية، فإنّ هذا المعيار خاص بالأسماء المحضة التي لم ينعقد بينها وبين الفعل شبه، كزيد، وثوب؛ لأنّها محدّث عنها، وليست حديثًا عن شيء[١]. أمّا الأسماء التي شابهت الفعل، فإنّها لا تضمر، وإنما تحتمل الضمير، إذ علاقتها بالإضمار علاقة احتمال، فهي كالأفعال التي لا تضمر ولكن تحتمل الضمير بأن يكون متعلقا بها.

ثالثا: الأصل في الأسماء الإعراب لتوارد المعاني عليها:

الإعراب معيار يُدلّ به على الأحوال المختلفة للاسم من فاعلية ومفعولية وإضافة، يقول الجرجاني: " فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ " وهو الاختلاف " وليس الاختلاف بلفظ، وإنّما هو معنى"[٢].

ويقرر أنّ الإعراب ليس هو الحركة الإعرابية؛ لأنّها قد توجد، ولا يوجد هذا الاختلاف المشار إليه في المعنى نحو: أين، وكيف، فإن الحركة موجودة ولا تدل على اختلاف المعاني؛ لأن هذه الأسماء مبنية لا تنفك الحركة عنها إذ تكون معها في مختلف التراكيب، نحو: أينَ زيدٌ؟ ومن أينَ لك هذا؟ وعلى هذا تكون الحركة آلة الإعراب؛ لأنّ الاختلاف يحصل بها وتكون دليلا عليه، ويستدل الجرجاني على أن الحركات ليست الإعراب بإطلاق التسمية عليها "بحركات الإعراب" فالشيء لا يضاف إلى نفسه، فلو كانت حركات الإعراب هي الإعراب لما صح أن يقال لها: حركات الإعراب"[٣].

ويقسّم الجرجاني الاسم في علاقته بالإعراب إلى ثلاثة مستويات[٤]:

المستوى الأول: الاسم المتمكن الأمكن ويختص بالأسماء المحضة، وهي الأسماء التي سلمت من مشابهة الفعل، والحرف. ويترتب على ذلك أن هذه الأسماء الأصول، يدخلها الجر والتنوين مع الحركات الثلاثة، نحو: سلّمت على زيدٍ. وصاحب الكتاب يسمي هذا النوع الأمكن. والأمكن بمنزلة قولنا: الأفضل، والأقوى.

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٦٦/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٨/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٩/١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١٣/١-١١٧.

المستوى الثاني: الممنوع من الصرف:

ويأتي في المستوى الثاني الممنوع من الصرف، وهي الأسماء التي لها خاصيّة الاسترسال[١] مع الفعل، فانعقدت بينها وبينه مشابهة، وبسبب هذه المشابهة لا يلحقها الجر مع التنوين، ولا تجري بالوجوه الثلاثة في حال التعري من الألف واللام، والإضافة، كقولنا: مررت بأحمد. ويُسمى هذا الضرب المتمكن، ولا يسمى الأمكن.

ولما كان الفعل فرعًا على الاسم من جهتين، هما: **الاشتقاق، والائتلاف**، فقد جعل النحاة الاسم الذي يتحقق فيه سببان من الفرعية، أو سببٌ واحد قائم مقام السببين مشابهًا للفعل. ومن ثّمّ منعوه التنوين، بسبب هذه المشابهة؛ لأن التنوين من خصائص الأسماء الخالصة، يقول الزجاج: "واعلم أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء، فإنّما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن، وأصول الأسماء"[٢].

ومشابهة الاسم الذي لا ينصرف للفعل ليست مشابهة ظاهرة كما يصفها الإستراباذي بل تحتاج إلى تكلف[٣]. ووصف الإستراباذي احتياج هذه المشابهة إلى تكلف يقصد به تقديم تفسير لسبب منع هذه الأسماء من الصرف، وبيان وجه مشابهتها للفعل. وذلك ما قام به الجرجاني، إذ فسر وجه مشابهة الأسماء الممنوعة من الصرف للفعل، وأنّها آتية من وجهين من المشابهة، إذ يرى أنّ الأسماء التي لا تنصرف يكون في كل واحد منها سببان فرعيان، فكلمة من نحو: سعاد، تحققت فيها فرعيتان، وهما التعريف، والتأنيث، فالتعريف ثانٍ للتنكير؛ لأن أول أحوال الاسم التنكير. والتأنيث ثانٍ للتذكير؛ لأن التذكير هو الأوّل. فلما تحقق في هذا الاسم سببان فرعيّان، أشبه الفعلَ الذي هو فرع على الاسم من جهتين. وهذا هو تفسير عبارة أبي علي "ما كان ثانيا من جهتين"[٤].

---

(١) انظر: مفهوم المسترسل، المعنى وتشكّله – أعمال ندوة–، عز الدين المجدوب، ٧٥٤/١.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص ٥.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ١/ ٩١.

(٤) المقتصدفي شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١٥/١.

المستوى الأخير: الأسماء المبنية:

البناء نقيض الإعراب، وحقيقته أن تثبت الكلمة على صورة واحدة، والأسماء المبنية هي التي لا يظهر عليها أثر العامل، بسبب الاسترسال والمشابهة بينها وبين الحرف، فهي كالحرف لا تستقل في الإحالة، **ويبين الجرجاني** أن البناء في هذه الأسماء جاءها من " مشابهة تتقرر بينها وبين الحرف"(١)، وأنّها لما أشبهت الحرف، وتضمنت معناه فارقها التمكن الذي هو موجب الإعراب، وهذه الأسماء تأتي بعد درجة المنع من الصرف وهو المستوى الأخير في الأسماء، يقول الجرجاني: " وليس بعد المنع من الصرف درجة إلا البناء"(٢)، وقد استعرض الجرجاني الأسماء المبنية وبين سبب بناء كلِّ نوع، ونذكر منها: (كم، كيف، أين) التي أشبهت الحرف في المعنى، لتضمنها معنى همزة الاستفهام، و(الاسم الموصول) الذي لا يستقل بنفسه، ويحتاج إلى ما ينضم إليه من الصلة، ليتمَّ معناه، فصار بمنزلة الحروف التي لا تستقل بأنفسها وتقتضي ما ينضم إليها، ومن هذه الأسماء (حيث) وسبب بنائه لزوم إضافته إلى الجمل، وامتناعه من أن يستقل بنفسه، كذلك من هذه الأسماء(أسماء الإشارة) وسبب بنائها أنها لا تلزم المسمّى، فلو أشرت إلى أحد، بقولك: (هذا) ثم زال عن حضرتك، لم يبقَ عليه هذا الاسم. والأسماء أصلها أن تلزم المسميّات(٣).

رابعًا: الإخبار عن الاسم:

إنّ المعيار الدلالي الذي يميّز الاسم عن الفعل، والحرف، هو قابليته للإخبار عنه، فالفعل، والحرف لا يجوز الإخبار عنهما؛ لأن نظام توليف الكلم في النحو العربي لا يسمح بتركيب من نحو: خرج قام؛ لأن الفعل خبر، وإذا جُعل الخبر مسندًا إلى الخبر كان ذلك مخالفا للصواب، فالخبر من حقه أن يسند إلى مخبر عنه وهو الاسم، وقد وقف نحاة العربية عند بعض التراكيب التي في ظاهرها أن الفعل قد ولي الفعل، من نحو: يقوم يزيدُ، أو ذهب يسلم، وعللوا ذلك بأن المخبر عنه في مثل هذه التراكيب نقل إلى الاسمية، فصح الإخبار عنه لزوال معنى الفعلية عنه.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٢٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/١٠٢١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٢٧-١٤٠.

ويبين صدر الأفاضل أن المقصود بجواز الإخبار عن الاسم هو معنى الاسم، لا لفظه؛ لأن الفعل، والحرف يجوز الإخبار عن لفظيهما، فيقال: (ضرب) منظوم من ثلاثة حروف، و(يضرب(فعل مضارع، "فلا بد أن يقال: الخبر عن معنى الاسم، لا عن لفظه؛ لكي تكون هذه علامة مميزة له من الفعل، والحرف"(١)، وتمييز صدر الأفاضل بين معنى الاسم ولفظ الاسم يناظر التمييز بين اللغة في حال الاستعمال، واللغة في حال الذكر.

وقد اتخذ بعض الدارسين مثل هذه الألفاظ التي لا يجوز الإخبار عنها مطعنًا في وصف نحاة العربية للاسم، إذ اعترض الساقي على ما نسب إلى سيبويه من أنّ " الاسم هو المحدّث عنه " ووجه الاعتراض بأن (كيف) التي اعتبرها اسما لا يجوز أن يُحدّث عنها، وإذن لا بد أن تندرج هي وأمثالها تحت قسم آخر من أقسام الكلم ليصح ما قاله سيبويه "(٢).

وقد نبّه الجرجاني إلى أنّ الإخبار عن الاسم ليس بمطّرد في جميع الأسماء، يقول الجرجاني عن الاسم: " وليس الإخبار بمطّرد في جميع الأسماء"(٣). وإنّما هو معيار معتبر في الحكم على اسمية الكلمة، فما صح الإخبار عنه فهو اسم، وما لم يصح الإخبار عنه – وهو اسم – فإنّ ذلك لا يخرجه من قسم الأسماء، فالنحاة بنوا قواعدهم وأصولهم على الكثير الشائع، و لم يلتفتوا إلى القليل الشاذ. والإخبار عن الأسماء ورد في معطيات كثيرة تفوق ما امتنع الإخبار عنه من الأسماء، وقد نصّ ابن السراج على قضية مهمة في صناعة العلوم، وهي عدم الالتفات إلى الشاذ مقابل المطرّد؛ لأن ذلك ينقض القانون المطّرد فضلا عن أنه لا يستقيم معه بناء أيّ قانون، يقول ابن السراج: "واعلم أنّه ربّما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره. وهذا يستعمل في كثير من الصناعات والعلوم. ولو اعتُرِضَ بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم "(٤)، وهذا المبدأ الذي قدّمه ابن السراج في صناعة العلوم، اتخذت منه النظرية العلمية الشرط الثاني من شروطها، وهو شرط شمول الوصف لأكبر قدر من المعطيات.

---

(١) ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل، ص ٦.

(٢) أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، ص ٢٩.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٧٠.

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/٥٦.

المطلب الرابع: الفعل:

بعد أن تناولنا مبحث الاسم وبيّنا بعض معايير وصفه التي خصّه النحويون بها، ندرس الآن معايير وصف الفعل في النحو العربي الشكلية، والدلاليّة.

أولا: الفعل أقدم من الحرف وأقوى منه:

الفعل هو القسم الثاني من أقسام الكلم، ومرتبته بعد الاسم، يقول الجرجاني: " الفعل بعد الاسم في المرتبة "(١)، وقبل الحرف؛ لأن: " الفعل أقدم من الحرف، وأقوى منه "(٢).

والمعيار الذي اعتمده الجرجاني وغيره من النحاة في جعل الفعل في المرتبة الثانية بعد الاسم، وقبل الحرف معيار طرازي، يقوم على مدى قدرة أقسام الكلم في تكوين النواة الإسنادية، فالفعل يساهم في بناء النواة الإسنادية، ولكن لا بدّ له من الاستعانة بالاسم. وفي ذلك يقول سيبويه: " الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا "(٣)، كما أنه أثقل من الاسم لتركّبه من حدث وزمان "فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً "(٤).

وقد اختلف النحويون في حدّ الفعل كما اختلفوا في حدّ الاسم، فالفعل في العربية هو ما دلّ على معنى مركب من حدث وزمان، إذ يدل على الحدث بمجموع حروفه، وعلى الزمان ببنيته.

ثانيا: امتناع الفعل من التثنية والجمع والجر:

إذا كانت التثنية والجمع والجر من معايير الاسم الشكلية، فإنّها تمتنع من الدخول على الفعل، إذ لو دخلت على الفعل لما تميّز عن الاسم، **ويعلل الجرجاني** امتناع الفعل من التثنية والجمع؛ لأن الفعل يدل على استغراق الجنس وإذا كان الفعل مستغرقا للجنس، لم يتصوّر

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/ ١١٣٧.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٤٠٨.
(٣) الكتاب، سيبويه، ١/٢١.
(٤) الكتاب، سيبويه، ١/٢٠.

فيه التثنية والجمع؛ "لأنّ حقيقة ذلك أن تضم شيئا إلى شيء، وليس هناك يفعل، ويفعل لتثنيهما على يفعلان"(١)

وعدّد الأخفش للفعل خواصا شكلية، كامتناعه من التثنية، والجمع، وأن لا يكون فاعلا، وأن لا يوصف، وأن يكون متصرفا، وهذا لا يتعارض مع ورود بعض الأفعال جامدة؛ لأنّه يقصد إلى ما هو الأصل في الفعل، يقول الأخفش سعيد بن مسعدة عن الفعل، بأنّه: "ما امتنع من التثنية والجمع، وألا يحسن له الفعل، والصفة وجاز أن يتصرف، علمت أنّه فعل"(٢).

وأمّا امتناع دخول الجر على الفعل؛ فلأنّ الإعراب لم يكن ليدخل الاسم على أربعة أوجه، وهو أصل الإعراب، فلا بدّ أن يكون قاصراً عن أن يدخل الفعلَ الذي هو فرع على الاسم في الإعراب؛ لذلك جعلوا الجزم في الأفعال مقابلا للجر في الأسماء. وقد ذكر الجرجاني أن أقرب العلل لامتناع دخول الجرّ على الأفعال "أنّ الفعل خبرٌ. والخبر لا يكون إلا نكرةً"(٣)، ولو كان للفعل حظٌ من التعريف أو التخصيص لكان من المحال أن يكون خبرا؛ لأنّ المعلوم لا يُفاد(٤)، فالخبر إذا وجد في الكلام تعلقت به الفائدة، ولا يمكن أن تكون الفائدة إلا من شيء منكور. لذلك لزمت الأفعال التنكير؛ وبذلك استحال الجر في الفعل؛ لأن الجر علم الإضافة. والإضافة تكتسي منها الكلمة تعريفا أو تخصيصا، "والفعل لا تصح إضافته؛ لأنّه نكرة لا يفارقه التنكير، فهو يمتنع من الإضافة للزومه التنكير الذي هو ضد مقتضاها"(٥). كما منع الجرجاني دخول الجر- أيضًا - على الأفعال بمعيار تركيبي، وذلك أن حروف الجر جاءت لتوصل الفعل الذي قصُر عن الوصول إلى المفعول نحو: مررت بزيد. والفعل لا يكون مفعولا ألبتة(٦).

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٧٣.

(٢) إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، البطليوسي، ص ٣٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٧١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٧١.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٥٧١.

(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١٧٢.

ويعلل ابن يعيش استحالة دخول الجر على الأفعال؛ بأنّ حروف الجر لها معان من نحو التبعيض والغاية والملك وذلك لا معنى له في الفعل، فالإضافة الغاية منها التعريف أو التخصيص. والأفعال في غاية الإبهام، فلا يحصل لها بذلك تعريف أو تخصيص(١).

وينبغي التنبيه إلى أن استقراء النحاة للمعايير الشكلية لم يمنعهم عند التعمق فيها من تقديم تعليلات دلالية، كما مرّ في تعليلهم امتناع التثنية والجمع والإضافة في الأفعال.

ثالثا: قوّة مشابهة الفعل المضارع للأسماء:

المضارعة في اللغة تعني المشابهة. والفعل المضارع هو الفعل المشابه للأسماء؛ ولقوّة هذه المشابهة بين الفعل المضارع والأسماء، استحق الإعراب الذي هو من خصائص الأسماء.

ويميّز الجرجاني بين موجب الإعراب في الفعل المضارع، وموجب الرفع، فموجب الإعراب في الفعل المضارع مشابهته للأسماء، وموجب الرفع وقوعه موقع الاسم.

ويرى الكسائي أن رافع المضارع، هو الزوائد الأربع التي في أوّله؛ أي أحرف المضارعة(٢).

وما ذهب إليه الكسائي يتناقض مع الأصول النظرية النحوية العربية، إذ إن أحرف المضارعة، كالجزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل فيها، ولو كانت أحرف المضارعة هي الرافعة للمضارع، لما تخطاها العامل في نحو: لن يذهبَ زيد.

ويجري الجرجاني معيار الاستبدال في الاستدلال على أنّ ارتفاع المضارع كان بسبب وقوعه موقع الاسم؛ لأنّه بالإمكان إحلال الفعل محلّ الاسم في تركيب من نحو: "يقوم الزيدان"، إذ يمكن أن يقال: " الزيدان قائمان "، وإذا لم يكن الفعل مرفوعا، فإنّ الاسم لا يحلُّ محلّه، فلا يقال: لن زيدٌ يخرج، فدّل ذلك على أن ارتفاع الفعل بوقوعه موقع الاسم. ويجعل مشابهة المضارع للاسم من ثلاثة أوجه(٣):

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧ / ١٠-١١.

(٢) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٦/٥.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١٨/١ -١٢٢.

١- أن أمثلة الفعل المضارع وأوزانه تحتمل الشياع والعموم، ثم يدخل عليها حرفٌ يزيل شياعها، ويخلّصها لشيءٍ واحد، تقول: زيد يأكل، فيصلح أن يكون متلبسًا بالفعل، ويصلح أن لا يكون قد شرع فيه بعد، فاذا دخل السين، أو سوف، خلُص للاستقبال، فلما كان المضارع كذلك، أشبه الأسماء الشائعة كرجل، وفرس، إذ يدخل عليها حرف يزيل شياعها ويخصّها بواحد معيّن، فيقال: الرجل، والفرس.

٢- الوجه الثاني من مشابهة الفعل المضارع للاسم قبوله للام الابتداء المختصة بالأسماء.

والابتداء لا يكون في الفعل لأنه لا يخبر عنه، فلما دخلت هذه اللام على الفعل المضارع دون سواه من الأفعال، إذ تقول: إن زيدا ليقوم بدل إن زيدا لقائم، حكموا بمشابهة الفعل المضارع للأسماء.

٣- والوجه الثالث وقوع المضارع مواقع يصح أن يشغلها الاسم، فتقول: مررت برجل يكتب، ومررت برجل كاتب. وقد جعل الجرجاني هذا الوجه أضعف من سابقيهِ. ويعود السبب في ذلك إلى أن الفعل الماضي أيضا يشغل مثل هذا المحل، فتقول: مررت برجل كتب، فتصف به النكرة وهو مع ذلك لم يستحق مشابهة بالاسم؛ لأنّه لا يكون فيه شياع يزيله حرف، ولا تدخل عليه لام الابتداء.

رابعًا: ضعف مشابهة الفعل الماضي للأسماء:

الأصل في البناء هو السكون، ولا يخرج المبني على السكون سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا عن هذا الأصل إلا بسبب تمكن وملابسة للاسم المعرب.

وهذا الأصل الذي ذهب إليه نحاة العربية يدّل على أنّ الحدود بين أقسام الكلم ليست حدودًا صارمة، فبناء الكلمة على الحركة، معيار طرازي يناظر ما ورد عند اللسانيات العرفانية، وما جاءت به نظرية الطراز.

ولعلنا نستعين بنص للسيرافي ندلل به على هذا القول، يقول السيرافي عن الكلمات المبنية بأنّها: " ضربٌ لا ملابسة بينه وبين التمكن، ولا تعلق له به، وضربٌ يلابسه ويتعلّق به، فإذا كان كذلك، فلا بدّ من ترتبهما في البناء، فيجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة صاحبه، فلما كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه كل مبني لم يتعلّق بالمتمكن، ولم

نلابسه، وجعلنا المبني الملابس للمتمكن مبنيا على الحركة "[١]، وبناء على ما تقدم يمكن تفسير بناء الفعل الماضي على الحركة، فقد حكم نحاة العربية على أنّ الفعل الماضي فيه أدنى درجة من التمكن؛ ولذلك بني على الفتح وتتمثل مشابهة الماضي للأسماء في العلاقات التوزيعية، إذ يمكن أنّ يحل بموضع الاسم، فيقال: "رأيت رجلا قامَ " فيكون الفعل الماضي قام صفة لرجل- والصفة موضع من مواضع الاسم- وبناؤه على الفتح إشارة لهذه المشابهة، ففيه أدنى تمكّن. ويعلل الجرجاني سبب بناء جميع أمثلة الماضي على الفتح بأن الحركة دليل على التمكن، وذلك أن مثال الماضي قد حصل له تمكن ليس لفعل الأمر الذي لزم البناء على الأصل، إذ يمكن أن يقال: " مررت برجل ضرب زيدا، فيقع موقع الاسم، كما يمكن أن يقال: "إن فعلت فعلت" فيقع موقع المضارع الذي فيه تمكن أقوى من تمكن الماضي[٢].

خامسًا: دلالة الفعل على الزمن:

-التقسيم الثلاثي للفعل بمعيار الإحالة على زمن الكون الخارجي:

يرى البصريون أن الأفعال جاءت بثلاث صيغ لتناظر الزمن وتساوقه، فكان الفعل الماضي، وفعل الحال، وفعل المستقبل. وهذا هو تقسيم سيبويه، إذ يقول " وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[٣].

ويرى الجرجاني أنّ الدلالة على الزمن مستفادة من أمثلة الأفعال، ولولا قصد إفادة الأفعال على الزمن لاكتفي بالمصادر التي تدل على الأحداث، يقول الجرجاني "اعلم أن أمثلة الأفعال إنّما جاءت للدلالة على الأزمنة الثلاثة "[٤]. ولهذه الأمثلة فائدة أخرى غير دلالتها على الزمن، إذ تفيد الاختصار، فبدلا من قول (لزيد ضربٌ فيما مضى) يكتفى بالفعل الذي يختزل كلّ هذا، فيقال: ضرب زيدٌ[٥].

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١٣١/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٣٦/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٢/١.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٢/١.

ويربط ابن يعيش بين الفعل والزمان الذي هو حركة الفَلَك ربطا مباشرًا، إذ يرى أنّ الزمان من مقوّمات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ ولشدة هذا الارتباط بين الفعل والزمان، انقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام مساوقا للزمان الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام[١].

وأنكر الكوفيون دلالة الفعل على زمن الحال؛ لأنّ الزمن عندهم إمّا أن يكون منقضيًا أو يكون مترقبًا.

-التمييز بين زمن الإخبار عن الفعل وزمن وقوع الفعل:

أنكر بعض المتكلمين فعل الحال؛ لأنّ الفعل عندهم إمّا أن يكون قد وجد فيكون ماضيًا، وإما أن لا يكون موجودًا فيكون مستقبلا، وليس ثمّ ثالث[٢].

ولم يقرّهم الجرجاني على ذلك، إذ إنّ زمن الحال عنده يدلُّ على أجزاء متصلة من الفعل، ولو كان فعل الحال جزءا واحد لم يكن الفعل متجاوزا قسمين[٣].

وللتمييز بين زمن الحال وزمن الاستقبال، أوجد النحاة مفهوما يعين على التمييز بين الزمنين: الحال، والاستقبال. ويقوم هذا المفهوم على التفرقة بين زمن الحدث، وزمن إخبار المتكلم عن الحدث.

ويبين الجرجاني أن زمن الحال يكون الإخبار فيه عن الفعل ووقوعه زمانا واحدا، أمّا في زمن المستقبل فيكون زمن الإخبار عن الفعل سابقا لحصول الفعل[٤]. وهذا معيار دلالي يحيل فيه على الزمن في الكون الخارجي. ويقسّم الجرجاني زمن الحال إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون الفعل شيئا لم يحصل قبل هذه الحال، كقولك: زيد يصلي، بمعنى أن اشتغاله بالصلاة حصل في زمانك هذا و لم يكن قبله.

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٤/٧.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٤/٧.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ٨٣/١.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨/١.

الثاني: أن يكون الفعل قد وجد قبل حالك، إلا أنّه امتد واتصل حتى اقترن بزمانك هذا وهو موجود، ومثال ذلك قولنا: زيد يعلم فنونا من العلم، فعلمه سابق لإخبارك عنه، إلا أنّه لما لم ينقطع وكان موجودا في وقتك هذا كان حالا(١).

وهذا النوع من الحال هو ما يطلق عليه الصفّار الماضي غير المنقطع، إذ يقول: "الحال عند النحويين، إنما هو الماضي غير المنقطع، ولا يتعذر الإخبار عنه؛ لأن زمانه متسع لذلك"(٢).

وقدم الزجاجي معيارا دلاليا يميّز فيه بين زمن الفعل وزمن الإخبار عنه، فالمستقبل ما لم يقع، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، أمّا الماضي فهو ما تقضّى وأتى عليه زمانان، زمان وجد فيه، وزمان أخبر فيه عنه، وفعل الحال عند الزجاجي، هو المتكوّن في حال خطاب المتكلم، ولم يخرج إلى حيّز المضي والانقطاع، ولا هو في حيّز الذي لم يأتِ وقته(٣).

ونجد ترددا عند الزجاجي في موقفه من فعل الحال فهو يقول "الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل"(٤) مما دفع أحد الباحثين المحدثين للقول بأنّ "الزجاجي أنكر زمن الحال في كتاب الإيضاح"(٥).

وفي كتاب الجمل قال: "والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل"(٦)، وعلق على حدّه هذا ابنُ عصفور في الشرح الكبير بقوله: "لا يدخل تحت هذا الحدّ من الأفعال ما هو حال، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنّه من الفئة المنكرة لفعل الحال، لولا نصّه على إثباته في باب الأفعال"(٧).

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٥٣٣-٥٣٤.

(٢) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، أبو الفضل الصفار البطليوسي، ١/٢٣٠.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ٨٦-٨٧.

(٤) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ٨٦.

(٥) الزمن في اللغة العربية، احمد الملاخ، ص ٣٢.

(٦) الجمل، الزجاجي، ص١٧.

(٧) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، ١/٩٦.

ويدقق السيرافي زمن الحال بأنّه الكائن في وقت النطق، "وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي"[١]، وزمن الماضي بأنّه "هو الذي أتى عليه زمانان: أحدهما: الزمان الذي قد وجد فيه، وزمان ثان يخبر أنّه قد وجد وحدث وكان "[٢].

ويرى الرضي أن زمن الحال عند النحاة غير (الآن)، بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان، مع الآن، ويمثل لهذا المفهوم بالفعل " يصلي " فبعض الصلاة منقطع، وبعضه باق، فعلى ذلك تكون الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعةً في زمن الحال.[٣]

سادسا: الأفعال العلاجية والأفعال غير العلاجية:

قسم نحاة العربية الأفعال إلى قسمين: أفعال علاجيّة، وأفعال غير علاجيّة، **وحدد الجرجاني** أفعال العلاج بأفعال الجوارح، وبما يرى بالعين، أمّا الأفعال غير العلاجية فهي أفعال القلوب، وما لا يرى بالعين، وإنّما يخبر عنه، ويستدل عليه بالمقام، يقول: " أفعال الجوارح التي تشتمل عليها الرؤية، نحو: اليد، والرجل، واللسان. فكل فعل كان بما يشبه اليد والرجل، نحو الضرب، والقتل، والمشي، والقيام، والقعود كان علاجا، وما لم يكن علاجا، فأفعال القلوب، وما جرى ذلك المجرى، نحو: هويته، وفهمتُه؛ لأنّه ليس مما يعالج، ويرى، وإنّما يخبر عنه صاحبه، ويُستدل بالشمائل، والأحوال عليه"[٤].

وتتمثل سمات قيود الانتقاء المعجمي في الأفعال العلاجية في كونها لا تقبل مفعولا إلا مما تقتضيه تلك الحاسة ومما يتناسب مع عملها فحاسة السمع تقتضي مسموعا، وحاسة البصر تقتضي مُبصرا.

وفي حديث ابن يعيش عن أفعال الحواس قال: " وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مُبْصرًا، والشم يقتضي مشمومًا، والسمع يقتضي مسموعًا، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك

(١) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ١/٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي١/ ٥٨.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٥/١٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٥٩٦.

الحاسة. تقول: أبصرت زيدًا؛ لأنّه مما يبصر، ولو قلت: أبصرت الحديث، أو القيام لم يجز؛ لأنّ ذلك مما ليس يدرك بحاسة "[١].

وتقسيم الأفعال إلى علاجية وغير علاجية معيار دلالي يمكن من خلاله الحكم على التراكيب النحوية بالصحة أو الخطأ. وقد حكم الجرجاني على تركيب (سمعت زيدا) بالخطأ؛ لأنّ الفعل سمع فعل متعدٍ إلى مفعولين، فهو يقع على القول. والقول لابد له من قائل يُسمع منه. والاقتصار على المفعول الأول (زيدا) في هذا التركيب ليس مقبولا؛ لأنّ زيدا ليس بقول يشتمل عليه السمع؛ ولأنّ الفعل سمع يقتضي مسموعا، وزيد ليس ممّا يسمع. وكذا "لو قلت: سمعت زيدا يقتل، لم يجز لأن القتل ليس مما يسمع"[٢].

ويجدر التنبيه إلى أن معيار تقسيم الأفعال العلاجيّة وغير العلاجيّة معيار دلالي يناظر مفهوم الاقتضاء في التداولية، وما عرف بقيود الانتقاء المعجمي في المرحلة التوليدية في منوالها الثاني.

سابعًا: الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية:

لما كانت الأفعال الحقيقية جميعها ترفع الفاعل، فقد اختلفت في طلبها للمفعول به الذي يعتبر هو المعيار الفاصل بين الفعل اللازم والمتعدي؛ لأنّ الأفعال لا يحصل بينها تفاوت في نصب ما عدا المفعول به؛ لذلك دَرستْ جلُّ المصنفات النحوية المفعول به في باب المتعدي واللازم.

ويرجع الجرجاني حقيقة التعدي، واللزوم إلى معيار دلالي يتمثل في معاني الأفعال وحقائقها، وليس إلى صيغها، وألفاظها، يقول "كون الفعل متعديا أو غير متعد شيء يتعلق بمعاني الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها "[٣] أي على أساس ما تتطلبه هذه المحمولات في موضوعاتها، ثم قدّم للمتعدي معيارا شكليا، وهو أنّه: " ما كان له مفعول به، كزيد وعمرو في قولك: عرفت زيدا، وأكرمت عمرًا"[٤]، أما الفعل اللازم، فهو الذي لا يطلب

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٦٢/٧.
(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٩٨/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٠١/١.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٤٤/١.

مفعولا به إذ إنّه يكتفي بمرفوعه، ولا يبنى منه فعل المفعول، يقول الجرجاني: " فالأفعال التي لا تتعدى لا تبني للمفعول به. وذلك نحو: ذهب، وجلس، وقام "[١].

وقدّم ابن السراج معايير دلاليّة تضبط الفعل المتعدي من اللازم، تقع خارج النظام اللغوي، من مثل اعتبار كون الفعل ملاقيا شيئا في الخارج ومؤثرا فيه، كأن يكون حركة للجسم غير متشبثة بذات فاعلها، نحو: ضربت زيدا، وأتيت المكانَ، فهذه أفعال لها تأثير ملموس على طرف آخر غير فاعلها؛ لذلك عدّت أفعالا متعدية[٢].

وما كان من الأفعال يدّل على خلقة أو لون، أو فعل من أفعال النفس غير متجاوز لها، نحو: كـــرُم، وأعوّر، وأسود، فهي أفعال لازمة لا تتجاوز ما أسندت إليه[٣].

ويرى ابن الحاجب أن الفعل المتعدي هو ما يتوقف فهم معناه على متعلق، يقول: "كل فعل توقفت عقليّة معناه على متعلَّقٍ، كقتل وعلم؛ فإنّه لا يُعقل معنى مثل ذلك إلا بمتعلَّق؛ لأنّه من المعاني النسبية، وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه، فمثل ذلك هو المعنيُّ بالتعدي"[٤].

ويعرّف ابن يعيش الفعل المتعدي تعريفا شكليا بحسب ما يتطلّبه الفعل من أحياز مجاوزة للفاعل "فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل. والتعدي التجاوز يقال عدّا طوره أي تجاوز حدّه أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به. . . فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعد"[٥].

وقد ناقش النحاة مسألة المفاضلة في القوة والضعف بين المتعدي واللازم، واعتبروا أنّ المعتدي أقوى من اللازم؛ لقّوة العمل والأثر الإعرابي الذي يحدثه، ففي تعدي الأفعال إلى بقية المنصوبات غير المفعول به، قال الجرجاني: "وإذا كان غير المتعدي ينفذ إلى هذه الأشياء،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٤٤/١.
(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ١٧٠/١.
(٣) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ١٦٩/١.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ٤٦/٢.
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ٦٢/٧.

كان المتعدي أولى بذلك، إذ هو أقوى على كل حال"[١]، أمّا اللازم إذا طلب من جهة المعنى مفعولا به، فإنّه؛ لضعفه لا يصل إليه إلا بتقويته بحرف الجر، يقول المكودي: " الفعل اللازم إذا طلب مفعولا به من جهة المعنى، و لم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه، عُدي إليه بحرف الجر، نحو: مررت بزيد"[٢].

ومن زاوية نظر أخرى قدّموا الفعل اللازم على المتعدي وجعلوه الأوّل؛ لأنّ فهم معناه لا يتوقف على غير فاعله، أمّا المتعدي، فإنّ فهم معناه يتوقف على الفاعل والمفعول. وما يتوقف على شيء واحد أسبق في الوجود مما يتوقف على شيئين، "أول الأفعال هو الذي لم يتجاوز فاعله إلى المفعول، وهو اللازم، وإنّما كان الفعل اللازم هو أوّل الأفعال؛ لأنّه لا يتوقف فهم معناه إلا على الفاعل وحده، أمّا المتعدي فيتوقف فهم معناه على الفاعل وعلى المفعول به، وما يتوقف على شيء واحد كان أسبق وجودا مما يتوقف على شيئين"[٣].

فكأنهم نظروا إلى مسألة الإفراد والتركيب في مسألة أسبقية اللازم على المتعدي؛ لأن من الحقائق المقررة في الوجود أن المفرد سابق في وجوده على المركب.

ثامنًا: الإعراب في الأفعال ليس حقيقيا:

الأصل في الأفعال البناء، لافتقارها لموجب الإعراب، فلا تعتورها المعاني التي تعتور الاسم.

وأصل بنائها السكون، وفي ذلك يقول السيرافي: "الأفعال كلها حكمها التسكين ووقف الأواخر، من قبل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها؛ لأن العلة في إعراب الأسماء هي الفصل بين فاعليها ومفعوليها"[٤].

ويرى الجرجاني أن الأفعال تدل في صيغها على معانيها، فضرب يدل على الماضي، وسيضرب يدل على المستقبل، فهي مستغنية عن الإعراب؛ لأنّها لا تدل على اختلاف

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، ٦٢٩/١.
(٢) شرح المكودي، ٣٠٢/١.
(٣) الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية، ٣٨٩.
(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٧٣/١.

المعاني، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ويمثل للفعل الماضي بحركات مختلفة " ضربَ، ضربُ، ضربِ"[١] ويرى أن هذا الاختلاف لم يفد شيئا على مستوى الدلالة، فمن المحال أنّ يغيّر اللفظ لغير معنى.

وكذلك يرى ابن الخشاب أن إعراب الفعل ليس بأصل فيه ولا هو حقيقي، وأن الفعل مستغن عن الإعراب، فهو بحروفه يدل على الحدث وباختلاف صيغه يدل على الزمان، يقول ابن الخشاب"أما إعراب الفعل فليس بأصل فيه ولا حقيقي كما كان الاسم؛ لأنّه عار من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ولأنّه باختلاف صيغه يدل على الزمان، وبحروفه يدل على ما يتضمنه من الحدث، فلم يفتقر إلى إعراب يكشف عن معانيه، فإعرابه على هذا غير حقيقي، ومعنى غير حقيقي أنه لا يستحقه بحكم الأصل، إنما يستحقه بشبهه بالاسم، وإنما كان كذلك؛ لأنّ المعاني الموجبة للإعراب لا توجد فيه "[٢]

ويرى ابن يعيش أن الإعراب في الأفعال لا دلالة له على الفاعلية أو المفعولية، وإنما هو لضرب من الاستحسان " فالإعراب في الأفعال على غير منهاجه في الأسماء "[٣].

ويذهب الصفار إلى أن فائدة الإعراب في الفعل الدلالة على المعنى الذي يحدثه العامل، فالرفع في الفعل فيه دلالة على وقوعه موقع الاسم، والنصب في الفعل يدل على أنّ الفعل مستقبل، أمّا الجزم فيدل على أنّ الفعل لم يقع، فلا يكون إعراب في فعل إلا ويدل على هذه المعاني المذكورة[٤].

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ١٠٨/١.

(٢) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ٣٢٣.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ١١/٧.

(٤) انظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، أبو الفضل الصفار، ٢٥٥/١.

تاسعًا: الأفعال غير الحقيقية:

الفعل الحقيقي عند نحاة العربية ما دلّ حدث ملتبس بزمان، واكتفى بمرفوعه، نحو: ضرب زيد، وقام خالد. وهناك من الأفعال أفعالٌ لا تدل على الحدث وتسمى الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) **وهي عند الجرجاني أفعال غير حقيقية** " ويفسر تسميتها بذلك؛ "لأنّها سلبت الدلالة على الحدث، وإنّما تدل على الزمان فقط"(١).

ويفسر سيبويه وظيفة هذه الأفعال الناقصة بدلالتها على الزمن، إذ يقول: "تقول كان عبدالله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"(٢) أي لتجعل المعنى المستفاد من الإسناد فيما مضى، ولم يأت سيبويه على عدهن وإنما عدد بعضهن ثم وضع لهن معيارا تركيبيًا، يقول: " كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"(٣)، ثم ذكر (أصبح وأمسى)(٤). ويرجح الرضي أن قائمة الأفعال الناقصة غير محصورة(٥).

ويرى ابن السرّاج أن هذه الأفعال الناقصة جيء بها للدلالة على الزمن دون الحدث، إذ قال بعد حديثه عن كان وأخواتها: "وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط، وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل "(٦).

ويستعمل ابن أبي الربيع رائز الإسقاط (الاستبدال) لإثبات أن (كان) جيء بها للدلالة على الزمان دون الحدث، حيث يقول: " ويقوّي عندي أن كان إنما جيء بها للدلالة على الزمان، ولم يؤت بها للدلالة على الحدث أنّك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان "(٧).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٩٨/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤٥/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤٥/١.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٤٦/١.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ١٩٣/٥.

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج، ٨٢/١.

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٦٦٤/١-٦٦٥.

ويسمي ابن يعيش هذا الأفعال الناقصة أفعال عبارة؛ لتصرُّفها بالماضي والمضارع، والأمر، والنهي، والفاعل[١].

ولما كانت هذه الأفعال لا تدل على الحدث، فإنها ليس لها فاعل حقيقي، ولا مفعول على الصحة كما يرى ذلك ابن السراج[٢]؛ ولذلك يمنع السيرافي بناء هذه الأفعال للمفعول؛ بمعيار دلالي إحالي، فلا يقال: (كين) لأن المرفوع هو المنصوب، فلا يستغني أحد منهما عن الآخر، فهما بمنزلة المبتدأ والخبر[٣].

وذهب الإستراباذي، إلى أنّها ليست مسلوبة الدلالة على الحدث؛ لأن كان في نحو: (كان زيدٌ قائما) تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله، وكذلك بقية أخوات كان دلالتها على حدث معيّن، لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟[٤].

قالوه؟[٤].

كما يرى ابن مالك أن هذه الأفعال الناقصة ليست مسلوبة الدلالة على الحدث بل هي تدل على الحدث والزمان. ويرجع سبب تسميتها ناقصة إلى معيار تركيبي، وذلك لعدم اكتفائها بمرفوعها[٥].

عاشرًا: الأفعال الجامدة: الاسترسال بين الفعل والحرف:

المسترسل مصطلح في علم الرياضيات، يعني مجموعة من العناصر التي يمكن الانتقال من أحدها إلى الآخر بصفة متصلة، ومتدرجة دون انقطاع، ويمكن أن يُمثّل لمفهوم المسترسل بمقدار الزمن الذي يمكن تقطيعة إلى عدد غير محدود من الأجزاء المتعاقبة، وقد اقترضة

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٩/٧.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٨٢/١.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه، ٣٦٦/٢.

(٤) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١٩٢/٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٤١/١.

اللسانيون من حقل الرياضيات، واستعملوه في مصنفاتهم لوصف بعض الظواهر اللغوية منذ القرن التاسع عشر في مرحلة اللسانيات التاريخية والمقارنة[١].

وقد تعامل نحاة العربية مع مفهوم المسترسل دون أن يشيروا إليه، ولكنّ أعمالهم وتصنيفهم لبعض الظواهر اللغوية، تدل على وضوح المفهوم لديهم، ومن ضمن المسائل التي صنفوها في إطار هذا المفهوم، الأفعال الجامدة وهي أفعال شابهت الحرف، فأخذت منه الجمود، وسبب مشابهتها للحرف أنّها جاءت من أجل إنشاء المعاني، التي هي وظيفة الحرف الأساسية، ومن هذه الأفعال[٢]:

١-**نعم وبئس،** إذ يجعلها الجرجاني أصلين للصلاح، والرداءة. ويكون فاعلهما اسما يستغرق الجنس"[٣].

وقد اختلف النحاة في فعلية نعم وبئس، فالكوفيون يرون أنّهما اسمان مبتدآن، والبصريون يرون أنهما فعلان ماضيان جامدان لا يتصرفان، فلا يأتي منهما المضارع، ولا اسم الفاعل، وإلى ذلك ذهب حمزة والكسائي من الكوفيين، وعللوا سبب جمودهما؛ لأنّهما نُقلا من الخبر إلى إفادة المدح والذم.

والأصل في إفادة المعاني للحرف، فلما أشبهت الحرف في هذه الخاصيّة، أعطيت شيئا من خصائصه وهو منع الصرف[٤].

حكم الكوفيون على اسمية (نعم وبئس) بالنظر إلى علاقتهما في السياق اللغوي، إذ إنّ حرف الجر يتصل بهما. وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم؛ لأنّه من خصائص وعلامات الاسم الشكلية، واحتجوا لذلك بقول بعض العرب: (ما زيد بنعمَ الرجلُ).

(١) انظر: مفهوم المسترسل، المعنى وتشكّله – أعمال ندوة-، عز الدين المجدوب، ٧٥٤/١.

(٢) يرى الكوفيون أن نعم وبئس اسمين، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ٩٧/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٦٣/١.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٧/٧.

ومن الدلائل التي اعتدّ بها الكوفيون على اسمية (نعم، وبئس) دخول النداء عليهما، والنداء من خصائص الأسماء، إذ لا ينادى إلا الاسم، وقد ورد عن العرب قولُهم: (يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير (فلو كان (نعم) فعلاً لما توجه له النداء.

ومن الأدلة التي تمسّك بها الكوفيون على اسمية (نعم وبئس) أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال؛ إذ لا يقال: (نعم الرجل أمس)، فلما لم يحسن اقتران الزمانِ بهما، استدلوا على اسميتهما، ومن الأدلة التي احتج بها الكوفيون – أيضا – جمودهما، فهما غير متصرفين، والتصرّف من خصائص الأفعال.

وجميع الأدلة التي احتج بها الكوفيون على اسمية (نعم وبئس) ترتكز على الخصائص الشكلية، والعلاقات التوزيعية التي يحتلانها، فهما لا يتصرفان، ويأتيان مسبوقين بحرف النداء، وبحرف الجر، وهذه الآلية التي اعتمدها الكوفيون تناظر ما ورد عند البنيوية الأمريكية؛ باعتمادها الخصائص الشكلية والتوزيعية، والتعويل على الوحدات اللسانية المتحققة، فلا اعتبار للتقدير والتأويل.

واحتج البصريون على فعلية (نعم وبئس) بأدلة شكلية – كما فعل الكوفيون – ومن تلك الأدلة اتصال الضمير بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف في نحو: (نعما رجلين، ونعموا رجالاً)، كما أنّهما يتصلان بتاء التأنيث الساكنة، وورد ذلك في قول العرب: (نعمت المرأة، وبئست الجارية) فهذه التاء الساكنة يختص بها الفعل الماضي ألبتة.

ويتميز البصريون في معالجة فعلية (بئس ونعم) بتقدير بالتقدير، والتأويل، في إضفاء التناسق على وصفهم، فقد خرجوا شاهد الكوفيين (يا نعم المولى ويا نعم النصير) بأنّ (ياء النداء) لم تباشر الفعل في حقيقة الأمر؛ لأنّ المنادى محذوفٌ تقديره: (يا ألله نعم المولى ونعم المصير)[1]. وهذا التأويل يناظر ما ورد عند المدرسة التوليدية بالقول بالبنية العميقة والبنية السطحية.

٢– (ما أفعله، وأفعل به)

(١) لتفاصيل الخلاف في هذه المسألة، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الرابعة عشرة، ٩٧/١ –١٢٦.

يرى الجرجاني أنّ التعجب من مواضع الإبهام التي يعبّر بها المتكلم عن تعجبّه من أمر ما، وأنّه لا يكون إلا فيما فاق نظائره[١]، وأنّ النكرة به أليق[٢]. ومواضع الإبهام تعني خفاء السبب؛ لأنّ ما عرف سببه، لا يتعجب الناس منه[٣]، وعدّه الإستراباذي انفعالا يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه[٤]، ويؤدى التعجب في اللغة العربية بأساليب متعددة، ولكّن المعتبر منها صيغتان(ما أفعله، وأفعل به) لأنّهما تخضعان لمعايير تضبطهما، لذلك يقول الجزولي: " التعجب الذي يبوّب له في النحو لفظان"[٥]، ويرى الشاطبي أنّ تلك الأساليب غير القياسية التي يؤدى بها التعجب ليست خاضعة للصيغة، والبنية اللغوية، والوضع الأصلي، وإنما يفهم التعجب فيها من فحوى الكلام[٦]، وزعم الخليل أن ما أحسن زيدا بتأويل شيء أحسن زيدًا، واعترض ابن الطراوة على هذا التأويل؛ لأنّ(شيء أحسن زيدًا) ليس من التعجب، فكيف يقدّر الشيء بما ليس في معناه؟ وردّ كلامه ابن أبي الربيع؛ لأنّ الخليل في تأويله: ما أحسن زيدًا بـــ (شيء أحسن زيدًا) إنّما أراد أنّه في تقدير (شيء أحسن زيدًا) لا أنّه في معناه[٧].

وفعلا التعجب (ما أفعله، وأفعل به) فعلان جامدان لمشابهتهما للحرف في إنشاء معنى التعجب، ولا يجوز التصرف بصيغة التعجب وما يرتبط بها، بالحذف أو التقديم، أو التقديم، أو تغيير صيغة، يقول سيبويه: " و لا يجوز أن تقدم عبد الله في " ما أحسن عبد الله " وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يحسن، ولا شيئًا مما يكون في الأفعال، سوى هذا"[٨]، إلا أن سيبويه يجيز الفصل بين (ما) التعجبية، و(أفعل) بـــ(كان)، وذلك أنّ

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٧٣/١.
(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٧٥/١.
(٣) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ١٠٣/١.
(٤) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٤٣/٥.
(٥) انظر: المقدمة الجزولية، الجزولي، ص ١٥٣.
(٦) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ٤٣٨/٤.
(٧) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ٧١٤/٣.
(٨) الكتاب، سيبويه، ٧٣/١.

كان تدل على الماضي الذي يناسب التعجب[١]. ويبيّن المبرّد سبب جمود فعلي التعجب، بأنّ كل ما جاء للدلالة على معنى "لم يتصرف؛ لأنّه إن تصرّف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، و لم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"[٢].

ويقدم الجرجاني معيارًا دلاليّا للتعجب، إذ لا يُتعجبُ من الأفعال الدالة على الألوان، والعيوب، نحو: الأحمر، والأصفر؛ لأنّ ما دلّ على الألوان، والعيوب، شابه الأسماء، وصار خلقة، كاليد والرأس[٣].

٣-إلزام (أن) خبر عسى.

عسى فعل جامد لتقريب الاستقبال ممتنع من التصرف. فلا يأتي منه المضارع، واسم الفاعل، والأمر، والنهي[٤]. ويأتي خبر (عسى) فعلا مضارعًا مصدّرا بـــ (أنْ)، كأن يقال: عسى زيد أن يخرج.

ومن أصول النظرية النحوية أن الفعل المضارع المصدر بأن يؤول باسم صريح كما في تركيب (يعجبني أن يخرج زيد) فيكون تقديره يعجبني خروج زيد، وبذلك يتعرّى الفعل (أن يخرج) من الخبرية؛ لأنه بتأويل الاسم، يقول الجرجاني " الفعل يتعرى من الخبرية إذا كان بتأويل الاسم "[٥].

والشأن مختلف في تركيب خبر (عسى)، فلا يمكن أن يؤول الفعل المصدّر بأن بالاسم. وهذا المنع يدخل تحت ما يسميه النحاة بالأصل المرفوض، وسبب المنع معيار دلالي يفسّره الجرجاني بأنّه لما كان عسى لتقريب المستقبل ألزموا خبره (أن) التي هي علم الاستقبال، فيقال: عسى زيدٌ أن يخرج. إلا أنّ (أنْ) هنا والفعل المضارع لا يؤولان بمصدر، فلا يقال: عسى زيدٌ الخروج؛ لأجل أنّ (أنْ) إذا دخل على المضارع لم يكن يصلح إلا للاستقبال،

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ٧٣/١.
(٢) المقتضب، المبرد، ١٧٥/٤.
(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٨١/١.
(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٥٥/١.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١١٤/٢.

فلما كان غرضهم في (عسى) تقريب المستقبل التزموا وجود (أن) مع الفعل المضارع ولم يؤولوا بالمصدر؛ لأن التأويل بالمصدر في نحو قولنا: عسى زيد الخروج، ليس فيه دلالة على الاستقبال(١).

المطلب الخامس: الحرف:

أولا: حدّ الحرف:

الحرف في اللغة " هو الطرفُ، ومنه يقال: حرف الجبل؛ أي طرفه، فسمي حرفا؛ لأنّه يأتي في طرف الكلام"(٢)، فلا يدخل في تركيب إسناد الجملة، وليس له دور في ائتلاف الكلام، إذ كان فضلةً وطرفاً في باب الإسناد "(٣)، ويأتي الحرف في المرتبة الثالثة بعد الاسم، والفعل؛ لأنّ " أوّل الكلام في التأليف هو الاسم، والفعل بعده "(٤)؛ ولأن " الفعل أقدم من الحرف، وأقوى منه "(٥). وحدّ سيبويه الحرف بأنّه " حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "(٦).

وقال أبو علي في الإيضاح: " والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو: لام الجر وبائه وهل وقد وثمّ وسوف وحتّى وأمّا". (٧)

وفسّر الجرجاني عبارة أبي علي، بأنّه ما جاء لمعنى ليس غيرُ، والتقدير في ذلك أن الحرف ما جاء لمعنى ليس غير ذلك، ثم يحذف المضاف إليه ويبنى المضاف الذي هو (غير) على الضم، فيكون في ليس ضمير للحرف؛ ليدل الكلام في محصلّته على أن الحرف ليس غير ما جاء لمعنى غير متصرِّف. ويجعل قولهم عن الحرف (ما جاء لمعنى ليس غير) حدا للحرف

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٣٥٦-٣٥٧

(٢) أسرار العربية، الأنباري، ص ٢٨.

(٣) المقرّب، ابن النحاس، ١/١٢٠.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/١١١.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٤٠٨.

(٦) الكتاب، سيبويه، ١/١٢.

(٧) كتاب الإيضاح، أبو علي الفارسي النحوي، ص٧٢.

"لأنّه بمنزلة أن تقول: الحرف ما دلّ على معنى غير متصرف، و لم يكن له إعراب بوجهٍ، و لم يتضمن الزمان، وهذا مطّرد منعكس"[١].

فهذه الشروط الثلاثة: الدلالة على المعنى غير المتصرف، وخلوه من الإعراب، والتعري من الدلالة على الزمان هي معايير ضبط الحرف، كما قدمها الجرجاني، وأي لفظ خلا من واحد منها فلا يكون حرفا، ولما كانت وظيفة الحروف هي الدلالة على المعاني في غيرها، فإن الجرجاني يقدم لذلك معيارا تركيبيا، وهو أنّها "لا تتصور معانيها إلا بعد أن تنضم إلى غيرها"[٢]. وهذا ردّ على من زعم أن الحروف لها معاني في أنفسها، كـــ (هل) التي تفيد الاستفهام، إذ النحاة لا يقصدون دلالة الحرف المعجميّة، ولكن دلالته الوظيفية داخل التركيب، وقد استدل ابن جني على ضعف الحروف وقوّة حاجتها إلى غيرها بمنع الوقوف على الحرف الداخل على جملة في نحو: (هل قام زيد)، إذ لا يصح الوقوف على (هل) نتيجة لضعف الحرف، وانعدام الفائدة فيه من غير ربط بما بعده، وأنّ بعض الحروف صيغ في نفس الكلمة، ووسطها وجرى مجرى ما هو أصل في تصريفها، كألف التكسير، وياء التحقير، في نحو: دراهم، ودريهم. ولا يكون هذا في الفعل ولا في الاسم[٣].

وقدّم ابن يعيش معيارا شكليا للحرف لّما كان معناه في غيره، فإنّه لا يوصف بتعريف ولا بتنكر؛ "لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة"[٤]

ومن المفارقات في ضبط معيار الحرف أنّه إن كان قد تميّز عن قسيميه بالضعف، وانعدام المشاركة في تكوين النواة الإسنادية، فإنّه في الجانب الآخر يتميّز بالقوة والهيمنة على قسيميه إذ تنجذب إليه بعض الأسماء فيكسبها البناء، كما تنجذب إليه بعض الأفعال فيكسبها الجمود.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٥/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٣١/١.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ٣٢١/٢-٣٢٢.

(٤) شرح المفصل ابن يعيش، ٢٥/١.

ثانيًا: الحروف جامدة لا تتصرف:

حكم نحاة العربية على الحرف بأنّه ماجاء لمعنى غير متصرّف. وبهذا القيد ينفصل عن الأسماء التي جاءت لتدل على المعاني المتصرّفة. والتصرّف هنا يعنون به أن تمثّل الوحدة اللسانيةُ المعاني النحوية، من فاعليّة، ومفعوليّة، وإضافة، يقول الجرجاني: "ومعنى التصرف أن يكون فاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه"(١). لذلك فإن الحروف في علاقاتها التوزيعية مع بقية أقسام الكلم لا يمكن أن تحتل الأحياز التي تمثل الفاعلية، والمفعولية، والإضافة.

والجمود في الحرف يدل على أنّه بنية مغلقة لا تتغير، ولا تقبل السوابق واللواحق في ذاتها، ويشرح ابن السراج عدم وقوع التغيير في بنية الحروف" لأنّ الحروف أدوات تغيّر، ولا تتغيّر "(٢).

ويعلل ابن جني جمود بنية الحروف؛ لأنها شابهت أصول الكلام الأُوَل التي ليس قبلها شيء تكون فرعا له ومشتقة منه(٣).

وسبب بناء الحرف؛ لأن موجب الإعراب لم يتوفر فيه، و بنيته تدل على معناه، إذ ليس فيه من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ. ويعلل الجرجاني بناء الحروف؛ لأنها لا يدخلها تغيّر في المعنى، فلا فائدة من قولنا على سبيل المثال: سوفَ، وسوفُ، وسوفِ؛ لأنّه تغيّر لغير معنى(٤).

وأصل بناء الحرف على السكون. ولا يعلل لبناء الحرف على السكون؛ لأنه جاء على الأصل. وما جاء على الأصل لا يعلل له، يقول الجرجاني في ذلك: "والحروف لا يعلل لبنائها كما يعلل لبناء الأسماء؛ لأجل أنّها غير مستحقة للإعراب بوجه، كما كانت الأسماء مستحقة له، فالبناء هو الواجب وهو القياس في الحروف. والشيء إذا لم يعدل به عن أصله

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٥/١.
(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ٤٣/١.
(٣) انظر: الخصائص، ابن جني، ٣٧/٢.
(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٤١/١.

لم يقع فيه تعليل"[١]، وإنّما يعللون لما بني من الحروف على الحركة؛ لأنّه خرج عن أصل البناء.

والعلة في بناء الحرف على الحركة تعود إلى سببين:

الأول: أنّ الابتداء بالساكن في الحروف التي جاءت على حرف واحد مثل واو العطف، وفائه، ممتنع في العربية، فلو أراد المتكلم أن يسكن الواو في نحو: جاء محمد و زيد، لكان متعرضا للابتداء بالساكن، فيُعدل بالحركة من السكون إلى الفتح. ولما قرر الجرجاني أنّ أصل بناء الحروف التي على حرف واحد هو الفتح، فقد تعرّض لسبب بناء لام الجر على الكسر، وعلل ذلك؛ بالتفريق بينها وبين لام الابتداء، ففي مثل تركيب: إنّ هذا لعيسى، لا يتضح المقصود، هل المراد بهذا التركيب أن هذا الشيء المشار إليه هو عيسى نفسه؟ ، أو أنّه ملك لعيسى؟ [٢]. ومن أجل أمن الالتباس عُدِل بحركة لام الجر من الفتح إلى الكسر. ويعتبر الإضمار مقياسًا في معرفة أصل حرك لام الجرّ، فإذا دخلت هذه اللام على الضمير عادت لها حركة الفتحة، فيقال: لَه.

أما السبب الآخر: فهو التقاء الساكنين كما هو في (أنّ) و (سوْفَ) فلو بني الحرف على السكون لأدى ذلك إلى التقاء ساكنين في كلمة واحدة مما يترتب عليه حذف الساكن الأول. وهذا يؤدي إلى تغيير بنية الكلمة ومعناها[٣].

ومن معايير الحرف الشكلية أنّه لا يضمر، ولا يضمر فيه أي لا يحتمل الضمير، أمّا كونه لا يضمر؛ فلأن الضمير معرفة والحروف لا توصف بتعريف ولا بتنكير، ويعلل ابن يعيش عدم وصف الحرف بالتعريف، أو التنكير؛ "لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة " [٤].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٣٣/١.
(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٤٢/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٣٣/١.
(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٥/١.

أمّا كونها لا تحتمل الضمائر؛ فلأن معانيها في غيرها، فهي تفيد معاني في الأسماء، والأفعال، وليس فيها معنى خبر فيكون فيها فاعل يضمر، يقول الجرجاني: "الحروف لا تحتمل الضمائر البتة؛ لأن من شأنها أن تفيد معاني في الأفعال والأسماء وليس فيها معنى خبر فيكون لها فاعل يضمر إذا تقدم ذكره كما يكون ذلك في الأفعال"(١)، كما يقول: " والحرف مما لا يصحّ عود الضمير إليه؛ لأنّ الضمير يعود إلى ما يُحدّث عنه، والحرف لا يكون حديثا ولا محدّثاً عنه"(٢) والمانع في إضمار الحرف معيار دلالي، إذ لا يكون الحرف مخبرا عنه وهو باق على حال الحرفية.

ثالثا: الحروف التي تنشئ المعاني لها الصدارة:

الحروف موضوعة في الأصل للاختصار، ومعانيها التي تدل عليها معاني أفعال(٣)، فمعنى (هل) أستفهم، ومعنى (ليت) أتمنى، ومعنى (كأنّ) أشبّه.

والحروف التي تنشأ بها معاني الكلام لها الصدارة، إذ لا يتقدم عليها ما هو في حيّزها، **وسبب ذلك كما يوضّحه الجرجاني** " لأنها تأتي لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعد تقضي ذكر الاسم والفعل"(٤). وهذا المبدأ الذي يقرره الجرجاني في تقدّم حروف المعاني، يدخل في إطار التعاون في عملية الخطاب بين المتكلم والمخاطب.

ويعلل ابن الحاجب علة كون الإنشاء بالحروف، بمعيار تركيبي، وذلك أنّها تتعلق بجزأين مسند، ومسند إليه(٥). فلا يستحق الصدارة من حروف المعاني إلا ما كان متعلقًا بالمسند والمسند إليه. وبهذا القيد خرجت حروف الجرّ من استحقاق الصدارة، مع أنّها حروف معانٍ نائبة عن الأفعال التي بمعناها، ف (الباء) نابت عن ألصق، و(الكاف) نابت عن أشبّه(٦).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٤٣٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١ /٦١٨.

(٣) انظر: المرتجل، ابن الخشاب، ص ١٦٨.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٢٥/١.

(٥) انظر: أمالي ابن الحاجب، ٧٥٧/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/٨.

وينص السيرافي على منع حروف الجر الصدارة بقوله: "حروف الجر لا يقعن صدرا"[١]. وكذلك حروف العطف، والاستثناء، والتنوين كلها حروف معانٍ ولا يقعنَ صدورا، لعدم تعلّقها بالجملة، وكذلك (نونا التوكيد) من حروف المعاني ولا يقعان صدرًا، وامن هذا يمكن القول بأنّ تقسيم نحاة العربية لحروف المعاني يأتي في مستويين: حروف معانٍ أوَل، وحروف معانٍ ثوان.

ويرى خالد ميلاد أنّه إذا كان النحاة قد خصصوا موضع الصدر بالمعنى الإنشائي، فإنّ في ملاحظاتِهم ما يدلّ على أنّهم يقصدون الحروف الدالة على فعل المتكلم عموما[٢]

ولبيان دور الحرف في إنشاء المعنى، نمثّل للخبر المثبت بتركيب (حضر زيدٌ)، فإن أراد المتكلم أن يأتي بمعنى من معاني الكلام كالاستفهام، والنفي، والتمني وغيره من معاني الكلام، فإنّ سبيله إلى ذلك هو الحرف، فيقول: هل حضر زيد؟ و ما حضر زيد، وليت زيدا حاضرٌ.

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١/١٣٨.

(٢) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، خالد ميلاد، ص ٢٥٨.

رابعًا: الحروف المشبّهة بالفعل:

الحروف المشبهة بالفعل خمسة عند بعض النحاة، وهي: (إنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ) وعدّها بعضهم ستة بمراعاة الفرق بين (إنّ، وأنّ) والجرجاني عدّها مرة ستة حروف متابعا لأبي علي الفارسي في الإيضاح، إذ يقول: "اعلم أنّ هذه الحروف الستة شُبّهت بالفعل"(١).

وقال في نص آخر عند الحديث علن دخول (ما) على هذه الحروف: " اعلم أن (ما) تدخل على هذه الحروف الخمسة، فتكفها عن العمل"(٢).

ووجه المشابهة بين هذه الحروف، والفعل من جانبين، أحدهما:

- جهة اللفظ.
- جهة المعنى.

فالمشابهة التي من جهة اللفظ؛ فلأنّها بنيت على وزن الفعل الماضي، فإنّ، وأنّ على وزن الماضي مدّ، وآخرهما مبني على الفتح، كما أن آخر الأفعال الماضية مبني على الفتح، وكذلك " لعلّ " بنفس البناء، وإنما أدخل عليه اللام، بدليل وروده كثيرا بدون على اللام(٣).

وأمّا المشابهة التي من جهة المعنى؛ فلأن هذه الحروف تختص بالأسماء، وتطلبها(٤). ومن أجل هذه المشابهة منع ابن أبي الربيع دخول هذه الحروف على الفعل؛ لأنّها نائبة عنه، فإنّ فيها معنى أكّد، ولكن فيها معنى استدرك، وكأنّ فيها معنى شبّه، وليت فيها معنى تمنّى، ولعل فيها معنى ترجّى(٥).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٤٤٣/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٤٦٨/١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٤٤٣/١.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤٦٣/٢.

(٥) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٧٦٨/٢.

ولما أشبهت هذه الحروف الفعل، صارت فرعا عليه في العمل، فجُعل لها مرفوع ومنصوب، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنّها عملت عملين، الرفع والنصب"(١).

ويرى الكوفيون أنّ هذه الحروف نصبت الاسم فقط، أمّا الخبر فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول هذه الحروف؛ بحجة أن هذه الحروف فرعٌ على الفعل فلا تقوّى قوته في العمل(٢). وردّ الجرجاني قول الكوفيين بقاعدة كلية مطّردة، وهي أنْ ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع، ولما عملت هذه الحروف النصب في الاسم، فإنها لا بد أن تعمل الرفع وفقا لهذا الأصل الذي قرره الجرجاني(٣). إذ لا يمكن ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة، كما ردّ قولهم الأنباري بأن اسم الفاعل وهو مشبّه بالفعل وفرع عليه، في العمل، له مرفوع ومنصوب كالفعل(٤)، وألزمت هذه الحروف طريقة واحدة، إشارةً إلى المشابهة بينها وبين الفعل، فلا يتقدم المرفوع بها على المنصوب، يقول سيبويه: "ليس لك أن تقول: كأن زيدٌ أخاك، على اعتبار تقديم خبرها على اسمها؛ لأنّها لا تصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان"(٥).

ويرى الجرجاني أنّ لزوم هذه الحروف طريقة واحدة، حيث قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع؛ لأنّ الحرف لا أصل له في العمل، وإنّما هو محمول على الفعل، والقياس أن يلزم طريقة واحدة(٦)، و" (إنّ) حرف لا أصل له في العمل، ولكنّه شبه بالفعل فجعل له منصوب منصوب ومرفوع كما يكون للفعل، إلا أنّهم ألزموه طريقة واحدة لئلا لا يكون له تصرف"(٧). ولزوم الطريقة الواحدة معيار شكلي يعود إلى العلاقات السياقية.

خامسًا: علاقة الحرف بالعمل النحوي:

(١) الكتاب، سيبويه، ١٣١/٢.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثانية والعشرون، ١٧٦/١

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٤٥/١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ١٧٨/١.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٢ /١٣١.

(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٤٤٣-٤٤٤.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١١/١.

-الحروف لا أصل لها في العمل:

يرى الجرجاني أنّ الحروف لا أصل لها في العمل النحوي، وإنّما هي محمولة على الأفعال في ذلك؛ لأنّ أصل العمل للأفعال، وقد جاءت حروف عاملة ومعيار عمل الحرف معيار تركيبي يتمثل في الاختصاص، فقسم يختص بالاسم، كحروف الجرِّ؛ لأنّ الجرَّ لا يدخل الأفعال، وكذلك باب (إنّ) وأخواتها؛ لأنّها مشبهة بالأفعال، والفعل لا يدخل على الفعل.

وقسم يختص بالعمل في الفعل، وذلك نحو حروف الجزم؛ لأنّ الجزم لا يدخل الأسماء، والقسم الأخير هو المشترك في الدخول على الأسماء، والأفعال، وذلك نحو: حروف العطف، نحو: قام زيد وعمرو، وقام وخرج زيد[١]. وبناء على الاختصاص يتقرر عمل الحرف، فإن كان مختصا عمل، وإن كان مشتركا لم يعمل.

وقد ترد بعض الحروف مختصّة بالاسم، أو الفعل، ولكنّها لا تعمل، والسبب في ذلك يعود إلى معيار تركيبي، فإن هذه الحروف لشدّة امتزاجها بما بعدها أصبحت كالجزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل فيها.

ويبين ابن الخشاب علّة عدم عمل هذه الحروف مع أنّها جاءت مختصة بقوله: "وعلّة ما جاء من هذا الضرب في امتناعه من العمل مع أنّه مختص، أن يتصل بما اختص به اتصالا شديداً، حتى يتنزّل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه، فيبطل عمله فيه، إذ كان الجزء من الكلمة لا يعمل فيها، وإنّما عاملها غيرها "[٢].

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٨٦-٨٧.

(٢) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ص ٢٢.

ومن أمثلة الحروف المختصة التي لا تعمل:

– (أل التعريف) التي اختص بالاسم في نحو قولنا: الرجل، ولكنّها لا تعمل فيه لأنها على ما تبيّن لشدة اتصالها أصبحت كالجزء من الاسم الذي اتصلت فيه، أي بمقام حرف الزاي من زيد، وجزء الكلمة لا يعمل فيها، وقد استدلوا على شدة اتصالها بتخطي العامل لها في نحو: إلى الرجلِ، إذ لو كانت (أل) عاملة لما تخطّاها العامل،

– الأحرف المختصة بالفعل من مثل: (السين)، و(سوف)، و(قد)، وأحرف المضارعة فهي غير عاملة بالفعل على الرغم من اختصاصها به، لأنها عُدت كالجزء منه.

- تفسير عمل (ما) النافية مع عدم اختصاصها:

من معايير ضبط عمل الحرف أن يكون مختّصا، فإذا دخل الحرف على القبيلين، فإنه لا يعمل لانتفاء الاختصاص. و(ما) الحجازية تخالف هذا المعيار في الظاهر، فهي تدخل على الاسم، نحو: ما زيدٌ أخوك، وما خرج عمرٌو، فالأصل أن لا تعمل، لكنّ النحاة أجروها مجرى (ليس) على لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيجرونها مجرى ما لا يختص من الحروف[١].

ويوضح الجرجاني أن المشابهة بين (ليس) و(ما) أتت من وجهين: وجه يعود إلى التركيب، وهو دخولها على المبتدأ، والوجه الآخر يعود إلى المستوى الدلالي، وهو نفي ما في الحال[٢].

وقوّى مشابهة (ما) لـــ (ليس) دخول الباء على خبرها، إذ يقال: ما زيد قائما، وما زيد بقائم، كما يقال: ليس زيد قائما، وليس زيد بقائم. وهذا الوجه من المشابهة هو معيار شكلي قائم على وجود حرف الجر الزائد.

وإذا بطل أحد وجهي المشابهة بطل عمل (ما) وعادت إلى أصلها في أن لا تعمل شيئا.

ودخول (إلا) في التركيب ينقض معنى النفي، وبالتالي ينتقض عمل (ما) نحو: ما زيد إلا منطلق. ولا يجوز ما زيد إلا منطلقا، كما جاز: ليس زيد إلا منطلقا؛ لأنّ (ما) محمول

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ١/٥٧.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٤٣٠.

على ليس، فلا يقوى قوته. وكذلك حرف الإضراب (بل) ينقض عمل (ما) في نحو: ما زيد قائما، بل قاعدٌ؛ لأن (بل) للإضراب، فإذا جاء بعد النفي عُدِل بالكلام إلى الإثبات، فهو بمنزلة (إلا) في نقض النفي. ولو كان (بل) عاريًا من نقض الإثبات، لوجب أن يقال: ما زيد قائمًا بل قاعدًا، كما يقال: ما زيد قائمًا وقاعدًا؛ لأن حرف العطف جارٍ مجرى العامل[١].

سادسًا: نقل الحرف إلى الاسمية:

ترِدُ بعض الكلمات حروفا، نحو: لو، ولمـــّا، وعلى، وعن. وقد ترد هذه الكلمات في بعض المواضع أسماءً، فتنقل من قسم الحروف إلى قسم الاسماء، نحو قول الشاعر[٢]:

ألام على لوٍّ ولو كنت عالما *** بأذناب لوٍّ لم تفتني أوائله.

إذ جعل الشاعر كلمة (لوّ) الأولى على ثلاثة أحرف، وألحق بها التنوين الذي هو من خصائص الاسم الشكلية.

وقد ناقش الجرجاني هذه المسألة مبينّا أن الفيصل فيها هو العلاقات التوزيعية والأحياز التي يشغلها الاسم، فقد ترد كلمة (على) وكلمة (عن) -اللتين عرفا بأصل الوضع بأنهما حرفا جرٍّ- مسبوقتين بحرف جر في نحو: من على يساره أو من عن يمينه، فلا نحكم عليهما بالحرفية في هذه الحالة بسبب بقاء صورة الحرف؛ لأنّ الفارق بين الأسماء والحروف لا يكون من جهة اللفظ، بل من جهة المعنى[٣]. ولو كان الأمر كذلك لما جاز لنا أن نحكم على بعض الأسماء التي وردت على صورة الحرف بالاسمية محتجين بصورة الكلمة.

وكذلك الحرف (لَمّا) أداة لجزم الفعل المضارع تقلب معناه إلى المضيّ، لكن هذا الحكم لا يمنع من أن تكون (لَمّا) اسما يحمل معنى الظرفية؛ بدليل أنّها تقع في المواضع التي يقع فيها الاسم، بمعنى أنها تحتل نفس العلاقات التوزيعية التي يحتلها الاسم، ففي قولنا: لّما جئتَ

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٤٣٠ -٤٣١.

(٢) بيت من الطويل لم ينسب، الكتاب ٣/٢٦٢، المقتضب ١/٣٧٠، ابن يعيش ٦/٣١، همع الهوامع ١/٢٥.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/١٠٩٢.

جئتُ، دخلت (لَمّا) على الفعل الماضي، وجاءت بمعنى الظرف (حين) بدليل أننا نستطيع أن نستبدل بها (بحين) فنقول: حينَ جئتَ جئتُ فتكون (لما) اسمًا بمعنى (حين)[١].

وهذا المعيار معيار تقرّه اللسانيات الحديثة، منذ المرحلة البنيوية، إذ يقرر دي سوسير أن اللغة شكل لا مادة.

سابعًا: التقارن الإحالي شرط في حتّى الجارّه:

حتى من الحروف التي تأتي لعدة وظائف في الكلام، فهي تكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف استئناف. وللحكم على حتى بأنّه حرف جرّ يلزم توفر شرطين، الأول يعود لمستوى اللفظ والعلاقات السياقية، أما الثاني فيعود إلى المستوى الدلالي.

فإذا كانت حرفَ جر فلا بدّ أن يليها الاسم؛ لأنّ الجر من خصائص الأسماء، فلا يدخل على الأفعال ولا على الحروف، وقد ورد ذلك في التنزيل، قال تعالى: ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[٢].

أما في المستوى الدلالي فيلزم لاعتبارها حرف جر المطابقة في الإحالة بأن يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها ومشتملا عليه في نحو قولنا: ضربت القوم حتى زيدٍ، فزيد داخل في القوم بواسطة حتى.

وقولنا: أكلت السمكة حتى رأسِها، كان المعنى أن الأكل قد اشتمل على السمكة وعلى الرأس أيضا[٣]. وهي بمعنى (إلى) في كونها تدل على انتهاء الغاية، فقولنا سرت حتى مكةَ هو بمعنى قولنا: سرت إلى مكةَ، ولكنّ الفارق بينهما أنّ إلى لا تدخل الثاني فيما دخل فيه الأوّل.

بينما (حتى) وظيفتها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه الأوّل؛ ولذلك لا يجوز أن يقال: ضربت الرجال حتى النساء؛ لأنّ النساء مغاير للرجال وغير داخل في معناه[٤].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٩٢/٢.

(٢) سورة الفجر: ٥

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٤١/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٦/٨.

ومذهب الخليل وسيبويه أن (حتّى) الجارّة تعمل الجرّ لا بتقدير (إلى) بعدها خلافا للكسائي الذي يرى أن الاسم المخفوض بعد (حتّى) تعمل فيه (إلى) المضمرة[١].

ويقوي معيار الإحالة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ بسبب الدور الدلالي والإحالي الذي تقوم به (حتى) الجارّة في كونها تدخل الثاني في حكم الأول، بينما ينتفى هذا الدور مع (إلى).

ثامنًا: المعيار الطرازي في حروف القسم:

حروف القسم في العربية ثلاثة هي: الباء، والواو، والتاء، وهي نائبة عن معنى الفعل أقسم أو أحلف، **وقد رتّبها الجرجاني ترتيبًا طرازيا**، فجعل (الباء) هو الأصل في باب القسم ثم يأتي بعده في الدرجة الثانية حرف (الواو)، وفي الدرجة الأخيرة حرف (التاء)، إذ هو بدل من الواو في باب القسم. وقد اعتمد في هذا الترتيب على مقياس الإضمار، فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، فيقال: أحلف بالله، وبه، وبك لأفعلنّ، والواو فرع على الباء، فلا تدخل على المضمر، إذ لا يقال: وهِ بمعنى بِهِ، فنقصت الواو عن الباء درجة، ثم تأتي التاء في الدرجة الأخيرة، إذ هي فرع على الواو، فتختص باسم الله تعالى، إذ يقال: واللهِ، ولا يقال: تالرحمنِ، كما يقال في الواو: والرحمنِ، فالتاء بعد الباء بدرجتين[٢].

وكذلك يعتمد ابن يعيش معيار الإضمار في الترتيب الطرازي لحروف القسم، إذ يقول: "فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل على أنّها هي الأصل؛ لأنّ الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها"[٣]. وإذا كانت الباء هي الأصل في حروف القسم وما عداها فرع، فإنّ ثنائية الأصل والفرع لا تعني أن الفروع بمنزلة واحدة، وإنما تعني إمكانية تقسيم الفروع إلى درجات متفاوتة بدليل قول الجرجاني الآنف الذكر: " فالتاء بعد الباء بدرجتين " وقول ابن يعيش عن واو القسم وامتناع دخولها على المضمر: " لانحطاط الفرع عن درجة الأصل؛ لأنّه من المرتبة الثانية، والتاء لما كانت بدلا من الواو كانت من المرتبة الثالثة "[٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٧/٨.

(٢) انظر: المقتصد، الجرجاني، ٢/ ٨٣٨-٨٣٩.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٣/٨.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٤/٨.

تاسعًا: دور الحرف في توجيه دلالة الفعل على الزمن:

إذا كان الفعل الماضي يدل على الزمن الماضي بصيغته، والمضارع يدل على الحاضر والمستقبل، فإنّ هذه الأفعال تخرج عن دلالتها الأصلية على الزمن الآتية لها من الصيغة، ويكون ذلك بواسطة حروف تسبقها أو تلحق بها، تصرف الفعل إلى زمن آخر غير ما تدل عليه صيغته، فـــ (قد) تأتي لتقريب الماضي من الحال، ويرى الجرجاني أنّ في قولهم: (قد قامت الصلاة) قصدًا للإخبار بأنّ الصلاة كأنّها قائمة، فأتوا بقد؛ ليُعلَمَ أن القصد إشرافها على القيام[١]، وكذلك (إن) الشرطية تقلب زمن الفعل الماضي للمستقبل، نحو: إن قام زيد قمت، لأنّ من شرط الجزاء أن يكون في المستقبل.

والمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل، فإذا تركّب مع السين وسوف، انصرف إلى المستقبل؛ ولذلك يجعل الجرجاني السين وسوف من دلائل الاستقبال[٢]، وسماهما سيبويه حرفي التنفيس، ويشرح الإستراباذي معنى التنفيس بأنّه يعني تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال[٣].

ويدخل (لم) على المضارع فيقلب معناه إلى المضي، فإذا قيل: لم يقم زيد، كان هذا القول مكافئا دلاليا لقولنا: ما قام زيد[٤]، ونون التوكيد تخلّصُ الفعل للاستقبال، إذ لا تكون مع فعل الحال، ولا الفعل الماضي، وذلك أنّ الحال والماضي ثابتان، والثابت لا يحتاج إلى تأكيد[٥].

وقد دخلت دلالة الفعل على الزمن في اللسانيات الحديثة، تحت ما يسمى بالمعاني المظهرية في حال كونها هذه الدلالة آتية من صيغة الفعل، أمّا إن كانت هذه الدلالة آتية من العلاقات التركيبية، فإنها تسمى الدلالة الجهيّة[٦].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ٢/٩١٤.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ١/ ٨٣.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٥/٣.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢ /١٠٩١.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢ /١١٢٩.

(٦) للاستزادة في مبحث المعاني الجهية والمظهرية، انظر: المعاني الجهية والمظهرية، عبد العزيز المسعودي.

عاشرًا: الحروف لا يخبر بها ولا يخبر عنها:

إذا كان إنتاج الكلام في الوصف النحوي العربي قائما على الإسناد، فإنّ الحرف لا يكون عنصرا في العملية الإسنادية، فالحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فلا يقال: حسن أن، ولا خرج إلى من غير تقدير فاعل، إذ ليس للحروف "تأثير في ائتلاف الكلام " ولبيان هذا الأصل يمثل الجرجاني بجملتين: زيد منطلق، وما زيد منطلق، فحرف النفي (ما) لا تأثير له في ائتلاف الكلام، وإنما فائدته في المعنى الذي ورد من أجله وهو النفي، ولو كان الحرف مما يؤثر في الائتلاف لوجب أن تزول الفائدة بسقوطه(١).

وقد أورد جماعة على قول النحويين: (إنّ الحرف لا يخبر عنه) أنّه تهافت في الكلام؛ لأنّ قولكم: (لا يخبر عنه) خبر عنه، وقد أجاب غير واحد من العلماء على هذا الإشكال بتمييز يناظر التفريق بين اللغة الواصفة، واللغة الموصوفة، أو ما يسمى حال الاستعمال وحال الذكر في الوحدات اللسانية، فالحرف داخل التركيب لا يكون مخبرا عنه، أي في حال الاستعمال، أمّا إذا استعمل الحرف في اللغة الواصفة، أي في حال الذكر، فإنّه يخبر عن لفظه لا عن معناه، كأن يقال: ينصب (إنّ) الاسم، أو يعمل (على) الجرَّ، أو نحو من ذلك(٢).

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٩٤-٩٥.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، ١/١٥، وكتاب الخصائص: شهاب الدين القرافي، ص ٨٥.

خاتمة الفصل الثاني:

درسنا في هذا الفصل الكلمة في اللسانيات الحديثة، ومدى ما واجهه تعريفها من إشكال عند اللسانين، فقدموا لها عددا من التعريفات لم تسلم من النقد والملاحظات، إلى أن جاء ملتشوك، في نظرية "معنى- نص" فأوجد مصطلح الوحدة المعجمية بديلا للكلمة، حتى يتمكن من تجاوز العوائق في تعريفها، وقد نجح في ضبط معايير الوحدة المعجمية، ثم انتقل بنا البحث إلى دراسة الكلمة في الترث النحوي العربي، فتبين لنا أنّ الكلمة مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى تتعامل مع الكلمة مفهومًا، والمرحلة الثانية ابتدأت مع الزمخشري في كتابه المفصّل، إذ استطاع أن يقدّم لها التعريف المناسب، إذ هي اللفظ المفرد الدال على معنى، ثم تبين لنا أن النحاة العرب قد قسموا حروف العربية إلى حروف أصول، وحروف فروع تناظر ما ورد من في نظرية الفونيم عند تروبتسكوي، إذ ميّز بين الفونيم، والتحققات المختلفة للفونيم الواحد. وتبين لنا أن الجرجاني نظر للعلاقة بين اللفظ، وما يدل عليه وفق مفهم اعتباطية العلامة اللغوية الذي ورد عند دي سوسير، وأن الدلالة في الكلمة قد تتعدد، وأن الجرجاني قد أجرى رائز الاستبدال في ضبط حدود الكلمة التي لا تظهر على آخرها علامة الإعراب. بعد ذلك أفضى بنا البحث إلى دراسة أقسام الكلم، فتطرقنا باختصار إلى تقسيم الكلم في الدراسات اللسانية، ثَمّ إلى التقسيم الثلاثي للكلم في التراث النحوي العربي، وتبين لنا أن نحاة العربية يعتدون بالتقسيم الثلاثي للكلم، ولا يرون قسما رابعا، ولا أكثر من ذلك، وأن ودواعي التقسيم الثلاثي للكلم يدل عليها العقل، والمعنى، وأنّهم نظروا إلى فائدة التقسيم المنهجية وتناولنا المعايير والضوابط التي ترسم الحدود بين هذه الأقسام الثلاثة، وبيّنا أهم المعايير التي اعتمدها نحاة العربية في ضبط حدود الاسم، والفعل، والحرف، وأن المعايير التي اعتمدوها في التفريق بين هذه الأقسام هي معايير شكلية، ومعايير دلالية، ثم تناولنا باختصار ما وجّه لهذه المعايير والضوابط من نقد في العصر الحديث، وأنّ هذا النقد لم يكن له تأثير على القسمة الثلاثية نظرا لمتانة الجهاز الوصفي والتفسيري عند نحاة العربية.

الفصل الثالث: معايير الجملة وأصنافها:

توطئة:

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث تهتم بمعايير ضبط الجملة.

فالمبحث الأول يتناول التفريق بين الكلام والجملة، وتعريف الجملة، ثم تعريف الكلام، ومكونات الجملة والعلاقة الإسنادية بين هذه المكونات، والتقسيم الثنائي للجملة إلى اسمية، وفعلية، وتقسيم الجملة إلى خبرية، وإنشائية، ووظيفة الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، ومعيار الاستبدال في الجملة.

أمّا الثاني: فيتناول معايير ضبط الجملة الاسمية، ومكوناتها، والابتداء، واقتضاء المبتدأ للخبر، وعامل الرفع في المبتدأ، وامتناع دخول الجر على المبتدأ، وامتناع الإخبار عن الاسم المشتق؛

وتعريف الخبر، ومعايير الخبر الشكلية، وعامل الرفع في الخبر، والتنكير في الخبر، ومجيء الخبر معرفة، وأنواع الخبر، ومعايير ضبط النواة الإسنادة، وزوال معنى الابتداء.

ويتناول المبحث الثالث: اقتضاء الفعل للفاعل، معايير ضبط الفاعل النحوي الشكلية، والدلالية، واقتضاء الفاعل للاسمية، وأصلة الرفع في الفاعل، والوحدات التي تنوب عن الفاعل، والمعاني التى تؤدّى بالجملة الفعلية.

المبحث الأول: الجملة:

تحتل الجملة مكانة مرموقة في الوصف النحوي العربي، كما هي في غيره من الأنحاء فهي ثمرة الدرس النحوي، ويهدف هذا المبحث إلى دراسة الجملة في النحو العربي، وبيان مكوناتها ومعايير ضبطها، وتقسيماتها التركيبية والدلالية.

المطلب الأول: معايير ضبط الجملة:

أولا: التمييز بين الكلام والجملة:

كان هناك اتجاه في النحو العربي يزاوج بين مصطلحي الكلام والجملة، ثم ظهر اتجاه آخر في مرحلة لاحقة يميّز بين الكلام والجملة.

الاتجاه الأول: لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة، وإنما وردت عنده في ثمانية مواضع من الكتاب بمعناها اللغوي(١). وقد ورد عنده مصطلح الكلام بدلالته على الجملة، إذ يقول: "اعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا"(٢).

وبعد سيبويه برز مصطلح الجملة إلى جوار مصطلح الكلام، فكان ذلك عند الفرّاءُ الذي استعمل مصطلح الكلام بالإضافة إلى مصطلح الجملة، ففي حديثه عن قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾(٣)، قال: رفع وهو وجه الكلام"(٤). وقوله: "وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى"(٥).

ومع المبرد في كتابه المقتضب أخذ مصطلح الجملة دورا مركزيا في الوصف اللغوي، يقول المبرّد: "وإنّما كان الفاعل رفعا؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكون عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب "(٦). ثم يقول عن الجملة الفعلية: " الأفعال مع فاعليها جمل"(١). وعن الجملة الاسمية يقول: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق"(٢).

---

(١) انظر: مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، ص٢٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢٢/١.

(٣) سورة البقرة: ١٨.

(٤) معاني القرآن، الفراء، ١٠٠/١.

(٥) معاني القرآن، الفراء، ٣٣٣/٢.

(٦) المقتضب، المبرد، ٨/١.

وزاوج ابن السراج بين مصطلح الجملة، والكلام، إذ يقول: "فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت، وتّمت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون المفعول. والمفعول فضلة في الكلام"(٣). فابن السراج يتوسع في بيان مكونات الجملة ويخرج منها المفعول إذا يعدّه فضلة لا يحتاج إليه في بناء الكلام.

وكان ابن جني يسوّي بين مصطلحي الجملة والكلام. يقول في الخصائص: "وأمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو ما يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك"(٤).

وصورة الجملة عند ابن جني"ما كان من الألفاظ قائما برأسه غير محتاج إلى متمم له"(٥).

كذلك يسوي ابن الخشاب بين الكلام والجملة فأقسام الكلم: "إذا أَلِفتْ يسمى كلامًا عند النحويين، وجملة. والجملة كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها، وإن شئت قلت: كل لفظ يدل جزؤه على الجزء من معناه، مع إفادته فائدة حسنة يحسن الاقتصار عليها"(٦)، وقال: "وحدُّ الكلام أنّه جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها"(٧)، وينصُّ ابن الخشاب على أن الكلام لا يُشترط فيه عدد محدد من الكلمات، ولكن تشترط فيه الإفادة فقط: " والكلام لا يشترط فيه عدة الأجزاء، ولكن تشترط فيه الإفادة"(٨)، فيدخل في ذلك ما كان من قبيل التقدير والحذف الكائن في الجملة.

---

(١) المقتضب، المبرد، ١٢٣/٤.

(٢) المقتضب، المبرد، ١٢٥/٤.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٧٤/١- ٧٥.

(٤) الخصائص، لابن جني، ١٧/١.

(٥) الخصائص، لابن جني، ٢١/١.

(٦) المرتجل، لابن الخشاب، ٣٤٠.

(٧) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ٢٩.

(٨) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ٣٠.

ويرى ابن أبي الربيع أن الكلام "هو اللفظ الذي وضع للإفادة"، ويعمم الكلام على مكوني النواة الإسنادية، وعلى الفضلات، إلا أن الفارق لديه، أن المسند والمسند إليه، لا يقوم بدونهما كلام، أمّا الفضلات، فإنها إن أسقطت لم يبطل مع سقوطها أصل الكلام، وإنّما يسقط معها المعنى الذي جاءت من أجله، ففي تركيب من نحو: هل جاء زيد، لو أسقطت الفعل جاء من التركيب، أ والاسم (زيدًا) بطل الكلام، بينما لو أسقطت (هل) لسقط معه المعنى الذي جاء من أجله وهو الاستخبار، و لم يبطل أصل الكلام[١].

وكان عبد القاهر الجرجاني ينتمي لهذا الاتجاه الذي يزاوج بين الجملة والكلام، فهما عنده بمعنى واحد، إذ يقول: "وإنّما سُمّي كلاما ما كان جملة مفيدة، نحو: زيد منطلق[٢].

والمعيار الذي قّدم للجملة في مرحلة الاتجاه الأول يزاوج بين المعيار التركيبي، والمعيار الدلالي، إذ يَشترِط لها مكونين، هما: المسند والمسند إليه، كما يشترط لها الإفادة.

ويرى الشاوش أن استعمال الكلام في دلالته على الجملة أُقرب إلى الحدس؛ لاعتماده على المعنى اللغوي الأوّل، بينما مصطلح الجملة يقتضي درجة من التجريد، ويقتضي حدا أدنى من تمييز المكونات، ومن إدراك مظهر التركيب[٣].

الاتجاه الثاني:

في مرحلة لاحقة فرّق النحاة بين الجملة والكلام وجعلوا كلا منهما له دلالته الخاصة به، وله شرطه الخاص الذي يميّزه عن قسيمهِ، فقد فرّف الإستراباذي بين الجملة والكلام، بقوله: "الفرق بين الكلام والجملة أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ"[٤] أمّا الكلام فما كان لديه متضمنا إسنادا أصليا وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس، فالجملة لدى الإستراباذي تقبل الانضواء ضمن تركيب أكبر منها، بينما الكلام لا يقبل ذلك؛ لأنّه مستقل تركيبا ودلالة.

---

(١) انظر: الكافي في الإفصاح لما ورد في كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع الأندلسي، ٩٠/٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، ٦٨/١.

(٣) انظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ٢٤٣/١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، للإستراباذي، ١٩/١.

كما ميّز صاحب التعريفات بين الجملة والكلام، وجعل الجملة أعمّ من الكلام؛ لأنّه لا يشترط لها الإفادة، إذ يرى أنّ الجملة: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن تكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا"(١).

وذهب الفاكهي في شرح الحدود النحوية إلى عدم اشتراط الإفادة في الجملة، فهي لديه "القول المركب الإسنادي، أفاد أم لم يفد"(٢).

واختار ابن هشام التفريق بين الجملة والكلام، فالكلام عنده "هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـــ "قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـــ "زيد قائم". . . وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس. . والصواب أنها أعم منه، إذ شرطها الإفادة، بخلافها"(٣).

ومن المحدثين عبد السلام هارون الذي فصل بين مصطلحي الجملة والكلام، إذ يقول: "والحق أن الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم. . . وإنما كان الكلام اخص من الجملة لأنه مزيد فيه قيد الإفادة"(٤).

ويرى منصور ميغري أنّ الجملة والكلام يناسبان مستويين من التحليل، فالجملة مفهوم تركيبي إعرابي يوافق مستوى من التحليل يبحث فيه عن القوانين الكلية والأشكال المجردة، ويربط بنية الجملة بنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، تقوم على توخي معاني النحو في يمعاني الكلم، أمّا الكلام، فينزّله ضمن المستوى المتحقق من القول، فهو مفهوم تخاطبي تداولي يعبر عن بنية تشمل الجملة وتتجاوزها، ويوسِع مكانًا للمتكلم ومقاصده، وللمخاطب وأحواله(٥)

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني، ص٧٨.

(٢) شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص ٥٤.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٤٩٠.

(٤) الأساليب الإنشائية، عبد السلام هارون، ص ١٨.

(٥) انظر: نظام القول في العربية، الخصائص التركيبية والدلاليّة والتداوليّة، منصور مبارك ميغري، ص٦٨.

ثانيًا: الإسناد معيار لضبط مكونات الجملة:

– أهمية الإسناد:

حقيقة الإسناد في اللغة، كما يقررها الجرجاني أنها "إضافة الشيء إلى الشيء، وإمالته إليه وجعله متصلا وملامسا"(١). أمّا في الاصطلاح النحوي، فهو الائتلاف "ومعنى الائتلاف الإفادة"(٢) وحقيقة الائتلاف "أن تقع الألفة بين الجزأين"(٣)، والائتلاف غربال يفرز التوليفات الصحيحة في اللغة العربية من التوليفات الملحونة، والإسناد في نحو العربية غير موسوم لفظيًّا، ويمثّل أحد أهم المفاهيم النحوية التي بنى عليها نحاة العربية وصفهم للجملة العربية، فهو مفهوم شامل في المستوى التجريدي ينتمي إلى مستوى اللسان، فالمسند والمسند إليه هما القالب المجرّد للمعنى النحوي الأول، باعتبار أنّه لا يكون إلا مركبا تركيبا ثنائيا من جزأين(٤) ولا يتأتّى بدونهما، وقد وصف سيبويه هذين الجزأين بقوله: "وهما ما لا يغنى واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"(٥)، فالجملة لا تتكون من جزء واحد، وإلا كانت عارية من الإفادة، ويؤكد الجرجاني أهمية هذين المكونين لبناء الجملة؛ لأن" كل جزء انفرد كان عاريا من الإفادة "(٦). كما يقرر أن التلفظ بكلمة (زيد) دون إرادة إدخالها في علاقة إسنادية، لهو بمنزلة أن تصوّت صوتا(٧).

ويؤكد المبرد على كون الإسناد شرطًا من شروط تحقق الكلام، إذ يقول: "فاللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"(٨).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٧/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٣/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٨/١.

(٤) انظر: الإنشاء بين التركيب والدلالة، خالد ميلاد. ٥٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٢٣/١.

(٦) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ٦١.

(٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١٤/١.

(٨) المقتضب، المبرد، ١٢٦/٣.

وبعد تحديد الإسناد في دراسة الجملة، فرّقوا بين الإسناد الأصلي، والإسناد غير الأصلي. أو الإسناد المقصود لذاته والإسناد غير المقصود لذاته، فالإسناد الأصلي هو ما يكون في الجملة البسيطة، التي لا تكون جزءا من جملة أكبر منها، كقولنا: خرج زيد، وعمرو قادم، أمّا الإسناد غير الأصلي، فهو ما تكون فيه الجملة جزءا يندرج ضمن جملة أكبر منها، كالإسناد في الجملة الواقعة خبر، نحو: زيد جاء أخوه، وكذلك ما يكون في الجملة الواقعة صلة، نحو: رأيت الذي قام.

إنّ إقامة دراسة الجملة على الإسناد الأصلي مفيد معرفيا؛ لأنّه يعين على تحليل مكوناتها بوصفها بنية إسنادية تتكون من المسند، والمسند إليه، ضمن بنية أكبر تشكلها الحالات التركيبية التي يتكون منها الكلام(١).

-الإسناد أعم من الإخبار:

الإسناد أعم من الإخبار؛ لأن الإخبار يطلق على ما احتمل الصدق والكذب، والإسناد يطلق على ما احتملهما وهو الخبر، وعلى ما لا يحتملهما، كالاستفهام، والأمر، والنهي، فكل خبر إسناد، وليس كل إسناد خبرا. وفسّر ابن يعيش قيام الأمر والنهي والاستفهام على الإسناد لكونها أعمالا ترجع جميعا في الحقيقة إلى الخبر من جهة المعنى؛ لأنّ "معنى قولنا قم: اطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي"(٢).

وقيمة هذا القول تتمثل في أنّه يجعل الخبر هو الأصل في الكلام، ويردّ عديد الأصناف من ضروب الكلام إلى أصل واحد.

---

(١) انظر: دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد السيد، ١٧/٢.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٠/١.

ثالثا: الإفادة:

١- الإفادة معيار تداولي:

يعرّف الجرجاني الكلام تعريفا دلاليّا، إذ يربط بينه وبين الإفادة، فيقول: " **وإنما سمي كلاما ما كان جملة مفيدة** "[١]. ويرى ابن يعيش أنّ المفيد "ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه "[٢].

وشرط الإفادة في الكلام لا يتحقق في المستوى المجرّد من اللغة، وإنّم يتحقق في المستوى المنجز من الكلام، وهذا يسمح بدراسة النواحي التداولية والمقاميّة التي تحيط بظروف إنتاج الكلام. ويؤكد الجرجاني على أن الفائدة لا تكون إلا بالخبر والمخبر عنه، إذ يقول: " الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه، فما تجاوز ذلك فهو زيادة فيها وفضل بيان، إن ذكر فحسن جميل، وإن لم يذكر لم يلزم، و لم يبطل الكلام"[٣].

ويبيّن صدر الأفاضل أن الإفادة لا تكون في الفضلات، وإنما يشترط لها بناء الجملة، سواء كانت اسمية أم فعليّة، يقول: " والإفادة لا تكون إلا في الابتداء، والفعل والفاعل "[٤].

وهذا لا يعني انعدام الفائدة في فيما سوى المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ولكنّه يعني أنّه لا يمكن أن تكون فائدة دونهما مجتمعين؛ لأن الجزء الواحد من مكونات الجملة لا يفيد.

ويرى ابن الحاجب أن الإفادة مرتبطة بالإسناد، وتتوجه إلى المخاطب لإفادته أمرا ما، وللخروج من إشكال أن الكلام قد يكون مفيدًا في حال ولا يكون مفيدا في حال أخرى، كأن يكون المخاطب يعلم فائدة الكلام قبل أن يتلقاه، يجوّز ابن الحاجب أن مرجع الفائدة هو المتكلم كونه حاكما بأحد مدلولي الجزأين على الآخر، وبهذا لا تتقيد الإفادة بكون المخاطب غير عالم بفحوى الكلام، كما يجعل الإفادة قائمة في الكلام الإنشائي، في نحو:

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٨/١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٨/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦١٠/١.

(٤) التخمير، صدر الأفاضل، ١٥٧/١.

(هل قام زيد)؟ فالمتكلم، أفاد المخاطب على وجه الاستفهام، فكأنه نسب قياما مستفهما عنه إلى زيد، فهو بقوة قوله: زيد أنا مستفهم منك عن قيامه[١].

ويقارن محمد عبادة بين تعريف الجملة بما يحسن السكوت عليه، وتعريفها بالإسناد، إذ يرى أن تعريف الجملة بما "ما يحسن السكوت عليه" هو ربط للبنية التركيبة للجملة بالمعنى، أما تعريفها بالإسناد فيعتمد على العلاقة الإسنادية بين عناصر الجملة[٢]، وبهذه المقارنة يدخل في الإفادة جميع مكونات الجملة التركيبية، بينما يخرج في الإسناد المتممات.

ومن خلال ما ورد من آراء لبعض النحاة في معيار الإفادة، فهي لا تحصل في الكلام إلا **بعد أن ينقل التصورات الذهنية** التي يقبلها متكلم اللغة المثالي. والتصورات هي المعاني التي تكون في النفس، يقول أبو حيان "الكلام ينطلق على المعاني التي تكون في النفس، التي يُعبّر عنها بالكلام الصناعي"[٣]، فتركيب من نحو: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، لا يمكن أن يكون كلامًا؛ بسبب أن متكلم اللغة المثالي لا يقبله بحال، **وأن يلتزم المتكلم** بالشروط الشكلية لإنتاج الكلام، بتحقيق العلقة والترابط بين أجزائه حتى يكون بعضه بسبب من بعض.

إن معيار الإفادة في الكلام معيار دلالي تداولي، إذ يتنزّل هذا المعيار في المستوى المتحقق من القول، فلا يمكن الحكم على كلام ما بأنّه مفيد أو غير مفيد دون أن يتحقق في مستوى القول.

٢- توجّه قيد السكوت عليه:

قيد السكوت على الكلام يتنزّل في مستوى الإنجاز، وقد اختلف النحاة في قيد السكوت عليه، هل هو سكوت المتكلم؟ أم سكوت المخاطب؟ وهل يشمل هذا التعريف متممات الجملة من الفضلات؟ أم يقتصر على ركني الإسناد فقط؟

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب، ٢/٨٢٠-٨٢١.

(٢) الجملة، العربية مكوناتها- أنواعها- تحليلها، محمد إبراهيم عبادة، ص ٢٧.

(٣) التذييل والتكميل، لأبي حيّان، ١/٢٣.

ينصّ ابن الخشاب على أنّ المقصود بالسكوت سكوت المتكلم، يقول في تعريف الجملة: "والجملة كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها"[١].

وذكر السيوطي أن المقصود بالسكوت فيه أقوال أرجحها سكوت المتكلم[٢]، كما ذهب إلى ذلك الصبّان، إذ يقول: "والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح"[٣].

وليس للجرجاني نصٌّ صريح في مسألة السكوت على من يعود، ولكن نستطيع أن نتبيّن موقفه بأن المقصود بالسكوت سكوتُ المتكلم؛ لأنّه نصّ في حديثه عن (النظم) وأنه توخي معاني النحو، على أن من واجب المتكلم"أن ينظر حال المعاني معه لا مع السامع"[٤].

إنّ القائلين بعود السكوت على المتكلم، ربما نظروا لكون المتكلم هو منتج الكلام، وهو الملقي للقول، ومن المفترض في المخاطب أن يكون مستمعا لا متكلما.

وأن المخاطب قد تختلف حاله من شخص إلى آخر، فيسكت في إشارة منه إلى فهمه لمدار الفائدة من الحديث، وقد يسكت بالنظر إلى حالته النفسية، إذا كان لا يريد الحديث مع المتكلم، وهذا لا ينفي كون الكلام مفيدا.

إنّ تعريف الجملة بما يحسن السكوت عليه معيار دلالي تداولي، ينزّل دراسة الجملة في المتحقق من القول، مما يسمح بدخول المعايير الدلالية من مقام، وإحالة، واقتضاء.

---

(١) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ٣٤٠.

(٢) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٤٢/١.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني، ٣٠/١.

(٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٤١٣.

المطلب الثاني: تقسيم الجملة الثنائي إلى اسمية وفعلية:

١ – معيار تقسيم الجملة إلى اسمية وفعليّة معيار توزيعي:

إن تقسيم الجملة إلى اسمية، وفعلية ليس من الممارسات التي تفرّد بها النحويون العرب، بل إنّ الدراسات اللسانية الحديثة تعتمده، وتعتبره مفيدا من الناحية المنهجية(١)، وهذا أمر ظاهر في كثير من اللغات، حتى حُكم على أن انعدام الجملة الاسمية لا يكاد يوجد إلا في عدد قليل من اللغات.

وقد قسّم نحاة العربية الجملة إلى قسمين: جملة اسمية، وجملة فعلية معتمدين على الحيّز الذي يشغله المكون الأوّل للجملة، فإن صُدّرتِ الجملة باسم محدّث عنه فهي جملة اسمية، وإن صدرت بفعل يكون خبرا عن الاسم، فهي جملة فعلية، وفي ذلك يقول الجرجاني: " فالكلام لا يخلو من جملتين:

أحدهما: اسمية كـــ: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر.

والثانية: فعلية كقولك: خرج زيد، وتسمّى جملة من فعل وفاعل.

والمقصود بالاسمية أن يكون الجزء الأوّل اسما، وبالفعلية أن يكون الأوّل فعلا "(٢).

ويرجع ابن السراج أصول الكلام إلى الجملتين: الفعلية، والاسمية، إذ يقول: "أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر"(٣).

وأرجع الجرجاني تقسيم أبي علي للجملة المكوّن من أربعة أقسام إلى أصلين، هما: جملة المبتدأ والخبر، وجملة الفعل والفاعل، إذ يقول: "فلما كان كل واحد من الظرف، والشرط والجزاء جملة أخرى في مقتضى الظاهر؛ قال الشيخ أبو علي: إنّ الجملة على أربعة أضرب، وإلا فالأصل ما ذكر. . . أن الكلام لا يخلو من جملتين: إحداهما من مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل"(٤).

---

(١) انظر: نظرات في التراث اللغوي، المهيري، ص ٤٣.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٣/١.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٧٦/٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٧٤/١-٢٧٨.

إنّ ردَّ هذا التقسيم المكون من أربعة أصناف للجملة، إلى أصلين هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، يحقق الاقتصاد في الصياغة العلمية، بتقليل الأصناف وردِّها إلى أقل عدد ممكن، فالجملتان الاسمية، والفعلية أمرهما واضح و لم يخالف فيهما أحد من النحويين، أمّا جملة الشرط والجزاء؛ فلأنّها تتكون من جملتين: جملة الشرط، وجملة الجزاء، وكل واحدة منهما تتكون من فعل وفاعل، و لم يكن بالإمكان أن تستقل الأولى بنفسها حتى تنضمّ إليها الثانية؛ لأنّ الشرط لا يفيد من دون الجزاء، ولا الجزاء يفيد من دون الشرط؛ عدّها بعضهم ضربا مستقلا.

أمّا الجملة الظرفية من نحو قولنا: في الدار زيد، فلها شأنٌ آخر وقد خالف فيها بعض النحويين و لم يعدوّها من الجمل، والسبب في ذلك يعود إلى أنهم قدّروا المحذوف فيها باسم الفاعل (مستقر) واسم الفاعل لا يكوّن جملة.

ويرى الجرجاني أن القول الصحيح فيها أنّها جملة؛ لأن الحروف تفتقر إلى فعل تتعلق به؛ لأنّها جاءت لتوصلَ بعض الأفعال إلى الأسماء، فيكون تقدير المحذوف في قولنا: في الدار زيدٌ، هو الفعل (استقر) لا مستقر[١]، وبذلك تعود الجملة الظرفيّة إلى صنف الجملة الفعليّة

وذهب ابن يعيش في شرح المفصل المذهب نفسه في كلامه عن تقسيم الزمخشري للجملة إلى أربعة أضرب فقال: "وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان. فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل[٢].

إنّ هذا التأويل في ردِّ الجملة الشرطية، والجملة الظرفية إلى صنف الجملة الفعلية يناظر ما ورد عند التوليديين بالقول بالبنية العميقة والبنية السطحية، فالجملة الظرفية في مستواها المتحقق تعود لبنية أعمق تؤول بها إلى نوع الجملة الفعلية، كما أن في ذلك إعمالا لمعيار دلالي وهو ضابط الشرح والتفسير، وتحقيقًا لشرط الاقتصاد في صياغة النظرية العلمية.

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٢٥/١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٤/١.

وقسّم ابن هشام الأنصاري الجملة في كتابه مغني اللبيب إلى ثلاثة أقسام: الاسمية وهي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، والفعلية، وهي التي صدرها فعل، نحو: قام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، وقد بيّن ابن هشام المراد بصدر الجملة بأنّه المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف، [١]. ومن الملاحظ أنّه يجعل الجملة المصدرة بـــ (كان) و(ظن) من قبيل الجمل الفعلية، بينما ذهب جلّ النحاة إلى عدهما من قبيل الجمل الاسمية، واستدل الجرجاني على ذلك بإجراء رائز الاستبدال، فلو أسقط الفعل المتصدر للجملة لعاد الكلام مكونا من مبتدأ وخبر، يقول الجرجاني: "ويدلك على أنّها عوامل داخلة على المبتدأ والخبر، أنك إذا قلت: كان زيد أخاك، وإنّ زيدا أخوك، وظننت زيدا منطلقا، ثم أسقطت هذه الأشياء، وجدت ما كان عملت فيه مبتدأ وخبرا "[٢].

وقد تعرّض تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية للنقد، من قبل بعض الدارسين المحدثين من أبناء العربية، وكان هذا النقد نتيجة لانتقادهم القسمة الثلاثية للكلم، فزادوا عدد أقسام الجمل مثلما زادوا عدد أقسام الكلم، فقد انتقد علي أبو المكارم التقسيم الثنائي للجملة في النحو العربي مع إقراره بأنّه يصلح القول به في عدد كبير من الجمل، إلا أنّه لا يفي بالغرض في تحديد جميع أنماط الجمل، فهناك بحسب ما يرى الجملة الظرفية والجملة الشرطية والجملة الوصفية[٣].

٢ - وظيفة الجملة الفعلية والجملة الاسمية:

إنّ أساس التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية منبنٍ على التمييز بين الاسم والفعل، فالاسم يدل على ثبوت المعنى من غير أن يقتضي تجددا وحدوثا متكررا، يقول الجرجاني: "الاسم موضوع على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء"[٤]، ففي نحو:(زيد منطلق) ثبت الانطلاق فعلا له من غير أن يكون متجددا ويحدث شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل فكما لا تقصد إلى أن تجعل الطول يتجدد

(١) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ٤٩٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٩٧/١.

(٣) انظر: التراكيب الإسنادية، علي أبو المكارم، ص ٩.

(٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ١٧٤.

ويحدث، بل توجبه وتحدثه فقط، وتقضي بوجوده على الإطلاق، ويستدل الجرجاني على إفادة الاسم للثبوت بقوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[١]، وبقول الشاعر[٢]:

لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا *** لكن يمر عليها وهو منطلق.

فالشاعر استعمل (وهو منطلق) ليدل به على ثبوت انطلاق الدرهم، لا تجدد ذلك الانطلاق وحدوثه، وذلك يكون أقوى في إضفاء صفة الكرم عليهم، ويجري الجرجاني رائز الاستبدال في نحو: (زيد طويل)، إذ لا يصلح مكانه زيد يطول، وعمرو قصير لا يصلح مكانه يقصر، وإنما يصلح مكانه يطول ويقصر إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالحديث عن الشجر والنبات والصبي ونحو ذلك[٣]، وبناء على ذلك، فإنّ الجملة الاسمية أليق بالمعاني الواجبةِ الوجود؛ لدلالتها على الثبوت.

أما الفعل فيقتضي الحدوث وتجدد المعنى؛ لأنّه موضوع "على أنّه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء[٤]، فإذا قيل: زيد ها هو ذا ينطلق، فإن ذلك يقتضي أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا[٥].

ويؤكد الجرجاني على أن تقدير المعنى في مسائل المبتدأ والخبر والفعل لا يمكن أن يستوي استواءً مطلقًا؛ لأنّه لو استوى فيهما لأدّى ذلك إلى انمحاء الفروقِ بين الاسم والفعل، إذ يقول: " فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواءً لا يكون من بعده افتراق؛ فإنّهما لو استويا هذا الاستواء، لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين، أو يكونا اسمين"[٦].

إن قضية التمييز بين الفعل والاسم تقود إلى مناقشة الأصلية فيهما في حال التركيب، فإذا كان الاسم هو الأوّل وقبل الفعل في حال الإفراد، فإن الفعل يتبادل معه الدور فيكون

(١) الكهف: ١٨

(٢) بيت مختلف في نسبته، ونسبه محمود شاكر إلى النضر بن جؤبة، دلائل الإعجاز هامش رقم ٢، ص ١٧٤.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ١٧٥.

(٤) دلائل، ١٧٤.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز، ١٧٥.

(٦) دلائل الإعجاز، ص ١٧٧.

الأوّل في حال التركيب، لأنه هو الأصل في الإخبار " الفعل قبل الاسم في الإخبار"[١]، فهو ليس بسمة على غيره كزيد، وثوب، ونحو ذلك "وإنّما يصحّ معناه بعد أن يسند إلى غير"[٢]

ويعتمد الرضي على قضية اختصاص الفعل بحيز المسند في تقديمه على الاسم في حال التركيب، إذ يقول: "وإنّما كان الأصل في الإسناد الفعلَ دون الاسم؛ لأنّ الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه، والفعل مختصٌّ بكونه مسندا لا غير، فصار الإسناد لازما له دون الاسم"[٣].

المطلب الثالث: الإحالة على الكون الخارجي معيار التمييز بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية:

كانت الجملة الخبرية في النحو العربي واضحة المعالم مفهوما ومصطلحا فقد تعامل معها النحاة منذ البداية، أمّا الجملة الإنشائية فكان التعامل معها مفهومًا وليس مصطلحًا، إذ تأخر ظهور مصطلح الإنشاء إلى زمن ابن الحاجب، حيث ميّز في الأمالي بين الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية بقوله: " الكلام ينقسم إلى الجملة الإنشائية، وإلى الجملة الخبرية، فالخبرية: كلٌّ جملة عن متعلّق علمٍ تحقيقًا أو تقديرًا، والإنشائيّة: كلٌّ جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلّق العلم به"[٤]

ويرى ميلاد أن جذور الإنشاء كانت موجودة في كتاب سيبويه، وأن قول سيبويه (هذا عبد الله حقًا) و (هذا زيد الحق لا الباطل)[٥]، هو الذي دفع بعض النحويين إلى أن يفهموا قول سيبويه بأن الحق والباطل هما الصدق والكذب[٦].

وقد كان النحاة قبل تبلور مصطلح الإنشاء يتعاملون مع معاني الكلام، وهي لديهم: خبر يقابله طلب وإيقاع، كالأمر والنهي والاستفهام والنداء وغير ذلك من الأعمال الطلبية،

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ٢١٠/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٩/١.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٨١/١.

(٤) كتاب أمالي ابن الحاجب، ٧٨١/٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٣٧٨/١.

(٦) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، خالد ميلاد، ص ٢٣٢.

وقد ذكر ابن فارس أن معاني الكلام عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمن، وتعجب "[١].

وقد قسم النحاة الجملة إلى جملة خبرية، وجملة إنشائية، باعتماد معيار الإحالة على الكون الخارجي، فإنّ كان الكلام له خارج، فالكلام جملة خبرية، وإن لم يكن له خارج فالكلام جملة إنشائية، وقد ميّز الإستراباذي بينهما وفق هذا المعيار، إذ يقول: " الفعل الخبري لا بد له من خارج يطابقه"[٢]، وكلا القسمين: الكلام الخبري، والكلام الإنشائي لا بدَّ أن يقوم على الإسناد ومكونيه المسند إليه، والمسند؛ لأن معاني الكلام -**كما يصفها الجرجاني**- لا تتصور ولا تنعقد إلا بين شيئين، إذ يقول: "معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأوّل هو الخبر"[٣].

وينبني على كون الجملة الخبرية لها ما يوافقها في الخارج، معيارُ الصدق، والكذب، وقد صرّح المبرد بهذا المعيار في قوله: "والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب "[٤]، فإن كانت الجملة التي تؤدي وظيفة الخبر، لها ما يطابقها في الكون الخارجي، سميت جملة خبرية صادقة، وإن لم يحصل التطابق بين مضمون الجملة وما تحيل عليه في الخارج سميت جملة كاذبة.

وجعل الجرجاني الوصف بالصدق، أو بالكذب يجري على المتكلم؛ ليخلص إلى وقوع التّبعة في الكلام على قائله، إذ يقول: "لا يُتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبَرٌ به ومُخبَرٌ عنه، كذلك لا يُتصور حتى يكون له مخبِرٌ يصدر عنه ويحصل من جهته، وتعود التّبِعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا"[٥]، وتبعة الإخبار تعني مبدأ الالتزام الأخلاقي في الإخبار، وهذا المبدأ الأخلاقي جاء مع التداولية مع سيرل تحديدا، وهو منتشر في الدراسات السردية تحت عنوان التعهد بالقول ووجهة النظر.

---

(١) الصاحبي، ابن فارس، ص ٢٨٩.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٧/٥

(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٥٤١.

(٤) المقتضب، المبرد، ٣/ ٨٩.

(٥) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٥٤٣.

وفي مقابل الخبر هناك الطلب، المتمثل في الأمر، و النهي، والاستفهام، ، وهذا النوع من معاني الكلام سوف يُعرف في مرحلة لاحقة بالإنشاء؛ للتمييز بينه وبين الخبر، وقد ورد لفظ الإنشاء عند الجرجاني قبل أن يتبلور مصطلحا يقابل الخبر، إذ قال عن معاني الكلام بمختلف ضروبها من خبر وغيره بأنها معاني ينشئها المتكلم في نفسه تمثل مقاصده وأغراضه من الكلام، حيث قال: "الخبر وجميع معاني الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض"(١).

والإنشاء يتميز عن الخبر، بأنّه لا يمكن الحكم على قائله بالصدق، أو الكذب، وفي ذلك يقرر الجرجاني أنّك: " لا تقدر على أن تقول لآمر أو ناه صدقت أو كذبت"(٢)؛ لأنّ كلامه لا خارج له يطابقه فيحكم عليه بالصدق أو الكذب.

وقد اعتمد النحاة جملة الصِّلة معيارًا تركيبيًا، للتفريق بين الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية،

إذ الجملة الإنشائية لا تصح أن تكون صِلة، فلا يقال: جاء الذي هل رأيته؟ بخلاف الجملة الخبرية، فإنّها تقع صلة، على نحو: جاء الذي قال الحق.

وقدّم ابن أبي الربيع معيارًا دلاليا للجملة الخبرية، والجملة الإنشائية عند حديثه عن جملة الصلة، إذ يرى أنّ الجملة الخبرية الواقعة صلة، يصحّ بها العهد، فإذا قيل: أعجبني من أعجبك، فـــ (من) واقعة على شخصٍ علِمهُ المخاطب بالعهد الذي في الصِّلة. وجملة الصلة لا تصحُّ أن تكون استفهامًا، ولا أمرًا، ولا نهيًا، ولا عرضًا، ولا تحضيضا؛ لأنّها كلّها إنشاء لم تكن موجودة قبل ذلك، فلا يصحُّ بها العهد(٣).

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٥٤٣.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٢/١.

(٣) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، ٥١١/٢.

المطلب الرابع: قابلية استبدال المفرد بالجملة:

الأصل في الجملة أن لا يكون لها إعراب؛ لأن "إعراب الجملة محال"[١] **كما يقرره الجرجاني**، وقد صرّح ابن هشام بأن الجملة التي لا محل لها من الإعراب هي الأصل في باب الجملة في إشارة منه إلى المقياس الهرمي المتبع في النحو العربي، وبرر البداية بها في باب الجمل؛ لأنّها هي الأصل، يقول عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب: "وبدأنا بها؛ لأنّها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل"[٢].

فإذا تقرر هذا الأصل في الجمل بأنّها لا محل لها من الإعراب، إذ لا يمكن أن تندمج في تركيب أكبر منها، ولا تكون جزءا من كلام، فإن هناك من الجمل ما يخرج عن هذا الأصل، فيكون له محل من الإعراب، فإذا أمكن اندماج الجملة في تركيب أكبر منها، أمكن تعويضها بالمفرد، فكانت ذات محل من الإعراب، وهذا معيار تركيبي، إذ يقول الجرجاني: "وكل جملة وقعت موقع المفرد قدّر في موضعها ما يستحق المفرد في ذلك الموضع من الإعراب"[٣].

وقال في الدلائل: "لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد"[٤].

وهذا يعني أن الجملة التي تقدّر بمفرد ليس لها استقلال تركيبي ولا دلالي ولا يكون الإسناد فيها مقصودا لذاته. وهي أقرب إلى المفرد منها إلى الجملة، يقول الجرجاني: "ولولا أنّ الجملة قد تغيّرت بها الحال، واكتسبت شيئا من معنى المفرد، لما كان تنزيلها منزلته، وتقدير إعرابه في موضعها ببعض الأحوال أولى منه ببعض"[٥]

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/١٢٨.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٥٠٠.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢٩٢.

(٤) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٢٣.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢ / ١١٠٧.

وليس كل ما يصلح موضعا للمفرد يصح أن تقع الجملة فيه، فالفاعل موضع للمفرد، ولا تقع فيه الجملة " الفاعل لا يكون جملة "[١]، ويتخذ الفارسي من معيار الإضمار مانعًا تركيبيا في كون الجملة لا تكون فاعلة؛ لأنّ الفاعل يقبل الإضمار، بينما الجملة لا تُضْمر، يقول الفارسي: "الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولا يجوز في الجمل أن تقام مقام الفاعل، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل؛ لأنّ الفاعل يكنّى عنه، فلا يجوز قيام الجمل مقامه؛ لأنّك لو فعلت ذلك للَزِمك إضمارها، وليس لها إضمار"[٢].

وقد عدد الجرجاني المواضع التي يقع فيها المفرد ولا تصلح للجملة، فالمبتدأ موضع للمفرد، ولا تقع الجملة فيه، يقول الجرجاني: "والجملة لا تكون مبتدأة، كيف والمبتدأ مخبر عنه، والجملة لا يصح الإخبار عنها"[٣] ولا مفعولا به صريحا إذ "الجملة لا تقع مفعولة إلا في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، كظننت وعلمت "[٤]، ولا تقع الجملة في موضع الاسم المجرور؛ لأن " حرف الجر لا يدخل على الجملة"[٥].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٤٧٧

(٢) المسائل المشكلة، أبو علي الفارسي، ص ٥٢٥.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ١/٤٧٧.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٩٩٨.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٤٧٧.

المبحث الثاني: معايير ضبط الجملة الاسمية:

المطلب الأوّل: الابتداء:

أولا: الابتداء عامل معنوي:

يشكّل الابتداء إحدى المقولات النحوية في التراث النحوي العربي، وهو ضد الوقف، وهو وسيلة لتفسير بناء الجملة الاسميّة، ويمثل الابتداء الموضع التوزيعي للوحدات اللغوية التي تشكّل المبتدأ، فأوّل المواضع التي يحتلها الاسم المكوّن للجملة الاسمية هو موضع الابتداء، يقول سيبويه: " الاسم أول أحواله الابتداء"(١)، وعامل الابتداء عامل معنوي لا يتحقق في البنية السطحية للجملة، **وإنما يعرف بالقلب كما عبّر عنه الجرجاني** في قوله: "والابتداء عامل معنوي " يعرف بالقلب، وليس للسان فيه نصيب"(٢).

ويترتب على كون عامل الابتداء معنويا وليس ملفوظا امتناعُ بعض الأسماء من أن تأتي مبتدأة كالضمير المرفوع المتصل الذي لا يستقل بنفسه؛ لأن الضمير المرفوع كالجزء من الكلمة المتقدمة. والابتداء معنى وليس بكلمة(٣).

ويؤكد الجرجاني أن مفهوم الابتداء لا يعني أن تأتي الوحدة اللغوية ملفوظا بها في أوّل الكلام وبدايته؛ لأنّ هذا الفهم للابتداء لا يميّز بين أنواع الجمل فلا ينفصل به الفعل عن المبتدأ، وإنّما يقصد بالابتداء أن يعرّى اللفظ من العوامل اللفظية؛ لأجل أن يخبر عنه، يقول الجرجاني: "وليس الغرض بالابتداء أن يكون ملفوظا به أوّلاً، فيقال: إنّ الفعل، والاسم واحدٌ في ذلك، وإنّما المقصود بالابتداء هنا أن تُعرّيهُ من العوامل؛ لتخبر عنه. وذلك لا يتأتّى إلا في الأسماء. وإنّما يكون ذلك المعنى في الابتداء الذي هو نقيض الوقف. ولو كان كذلك لما قيل إنّ زيداً في قولك: لولا زيد، مبتدأ؛ لأنّ لولا إذا كان قبله لم يكن ملفوظا به أوّلا"(٤).

---

(١) الكتاب، سيبويه ٢٣/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١٧/١.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١٦٨/٣.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٢٢٣/١.

والتعري معيار التمييز بين المبتدأ والفاعل، فالفاعل مخبر عنه كما أن المبتدأ مخبر عنه، لكنّ الفاعل لم يعرّ من العامل اللفظي؛ لذلك يمنع الجرجاني أن يكون الابتداء بالفعل(١)، إذ يقول: "الابتداء لا يكون في الفعل، كيف والفعل لا يخبر عنه، وكل مبتدأ مخبر عنه"(٢)، وكذلك يقول: "والفعل يمنع من الابتداء؛ لأنّه يعمل في الاسم، فلا يمكن أن يعرى من العوامل ليخبر عنه"(٣).

والذي يحكم التعرّي هو قصدُ المتكّلمِ لبناء نواةٍ إسناديّة، وإدخال الوحدة اللغويّة في علاقة مع وحدة لغوية أخرى ينتج عن هذه العلاقة بناء جملة اسمية، يقول سيبويه: "إذا ابتدأت الاسم، فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بُدّ منه، وإلا فسد الكلام "(٤).

ويؤكد هذا الجرجاني بقوله: "لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه"(٥)، فالتعري يقتضي الإسنادَ؛ ولذلك يقول الجرجاني: "التعرّي من العوامل لا يكون إلا بعد أن يُسندَ إليه – أي المبتدأ – الخبرُ؛ إذ الاسم لا يُعرّى من العوامل اللفظيّة؛ إلا لأن يخبر عنه، فإنْ لُفظ بزيد من غير خبرٍ مظهرٍ أو مضمرٍ لم يكن مبتدأً، بل كان بمنزلة أن تصوت صوتا، وذلك لا يكون له إعرابٌ"(٦).

ثانيا: المبتدأ يقتضي الاسم والتعري من العوامل:

تحدث سيبويه في باب المسند والمسند إليه عن المبتدأ فقال عن مكوّني هذا الباب: "وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني

(١) يحاول بعض الباحثين تعميم مقولة الابتداء على الاسم والفعل على حد سواء، ولمزيد بيان، انظر: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، أفراح المرشد، ص ٧٩ وما بعدها.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني١/١١٩.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ١/٢٢٢.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٢/٣٨٩.

(٥) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص١٣٢.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٢١٤.

عليه – أي الخبر- وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك "[١]، وقد حده سيبويه[٢] بقوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به؛ ليبنى عليه كلامٌ"[٣].

ويطلق المبرّد على المبتدأ لفظ الابتداء في إشارة منه إلى اقتضاء الابتداء للمبتدأ، ويضع الابتداء في صلب عملية الخطاب، إذ يقول: "فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسامع؛ ليتوقع منك ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام"[٤].

أمّا ابن السراج فقد ذكر عددًا من المعايير الشكلية، والدلالية للمبتدأ، فهو لا يتعدد، وأنّ ما ورد من تعدد المبتدأ ليس له نظير في كلام العرب، وإنّما هو شيءٌ قاسه النحويون؛ ليتدرب به المتعلمون[٥]، وأضاف في حدِّهِ التعريَّ من العوامل اللفظية، وقصدَ المتكلم، والاقتضاءَ، إذ يقول عن المبتدأ: "ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأً بهِ. دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدا"[٦].

والمبتدأ عند الجرجاني هو الاسم المعرّى من العوامل اللفظية؛ لأجلِ أن يخبر عنه[٧]؛ ولأن الابتداء يقتضي المبتدأ، فإنّه يطلق الابتداء على المبتدأ.

وعلّق ابن النحاس على عبارة (أو ما في تقديره) الواردة في حدِّ ابن عصفور للابتداء بقوله: "هو جعلك الاسم، أو ما في تقديره، أوّل الكلام لفظا أو تقديرا، معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة" بأنّ المقصود من ذلك أن يدخل فيه ما هو في تقدير الاسم، إن لم يكن

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٣/١.

(٢) ذكر على أبو المكارم بأنّ سيبويه لم يقدم حدا للمبتدأ -على الرغم من استعماله لهذا المصطلح-، وكذلك فعل المبرّد من بعده، إذ لم يقدم حدا للمبتدأ، ثم قال: " ولعل أقدم تعريف بين أيدينا للمبتدأ ما ذكره أبو بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ"، انظر: الجملة الاسمية، على أبو المكارم، ص٢٦.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٢٦/٢.

(٤) المقتضب، المبرّد، ١٢٦/٤.

(٥) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٦٥/١.

(٦) الأصول في النحو، ابن السراج، ٥٨/١.

(٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١٤/١.

لفظه لفظ الاسم"[١]، فالمبتدأ بهذا الحدِّ يشمل أكبر قدر من المعطيات اللغوية، فيدخل فيه الفعل المضارع المؤول بمصدر في نحو قول الله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[٢]. على تأويل صيامكم خيرٌ لكم، وفي نحو قوله تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**﴾[٣] أي سواء عليهم الإنذار من عدمه. فهذه الوحدات اللغوية (أن تصوموا، وأأنذرتهم) ليست بأسماء صريحة ومع هذا أعربت مبتدآت باعتماد المواقع التي تشغلها ويشغلها الاسم المبتدأ. وهذا التحليل يناظر ما جاء عند التوزيعيين الأمريكيين في حكمهم على انتماء الوحدات اللسانية من خلال المواقع التي تشغلها وتتبادلها مع الوحدات التي تنتمي إلى نفس القسم.

ثالثا: عامل الرفع في المبتدأ:

المبتدأ في النحو العربي هو المكوّن الأول للنواة الإسنادية في الجملة الاسمية، وبالتالي فهو بالضرورة مرفوعٌ، كما أنّ الخبر مرفوع أيضاً. لكنّ ما هو عامل الرفع في المبتدأ؟

وقد اختلف النحاة في رافع المبتدأ على عدّة أقوال، فكان سيبويه يرى أن رافع المبتدأ هو الابتداء، إذ صرّح بذلك بقوله: "فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء"[٤]، وقد اختاره ابن مالك في شرح التسهيل، ونص على أنّه مذهب سيبويه الذي صرّح به في مواطن كثيرةٍ من كتابه[٥].

وذهب الجرجاني إلى أن عامل الرفع في المبتدأ هو التعرّي من العوامل اللفظية. والتعرّي يقتضي الإسناد وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله: " فالابتداء لا يكون إلا بمبنّي عليه"[٦]، أمّا إنتاج لفظ من غير نيّة إسناد فهو بمنزلة التصويت الذي لا إعراب له ولا دلالة[٧].

---

(١) التعليقة، ابن النحاس، ٢٩٢/١.

(٢) البقرة: ١٨٤

(٣) البقرة: ٦

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٢٧/٢.

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٦٩/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ١٢٦/٢.

(٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١٤/١.

ويميّز الجرجاني بين عامل الرفع في المبتدأ وموجبه، فعامل الرفع في المبتدأ هو تعريّه من العوامل من أجل أن يسند إليه، وموجبه هو مشابهته للفاعل(١)، ويبيّنُ السيرافي معنى التعرّي في مثال تقريبي، إذ يقول: "والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن، كثوبين أبيضين متشابهين لرجلين، إذا عَلَّمَ أحدهما على ثوبه وترك الآخر العلامة، كأنّ تعريته من العلامة علامةٌ له"(٢).

ويرى الكوفيون أنّ المبتدأ، والخبر يرفع كلٌّ واحدٍ منهما الآخر؛ لأنّهم يرون أن القول بعامل الابتداء – وهو أمر عدمي – يترتب عليه القول بعمل عامل معدوم، وهذا الإشكال الذي وقع فيه الكوفيون سببه عدم التمييز بين اللغة الموصوفة واللغة الواصفة التي تتطلب قدرا من التجريد.

وبسبب إنكارهم للعامل المعدوم في هذه المسألة رأوا أن رافع المبتدأ هو الخبر، ورافعَ الخبر هو المبتدأ؛ لأن المبتدأ محتاج للخبر، كما أن الخبر محتاج للمبتدأ، فهما متلازمان يقتضي كلٌّ واحدٍ منهما صاحبه، فلما كان كل واحد منهما يقتضي الآخر عمل كل واحد منهما في الآخر. ولكن موقفهم هذا، أوقعهم في التناقض؛ لأنّهم يرفضون العامل المعنوي في المبتدأ، ويقبلونه في رفع الفعل المضارع(٣). والتناقض أمرٌ يهدم بناء النظريّة العلمية، إذ من أهم شروطها المحققة لها الاتّساق وعدم التناقض.

وقد رفض الجرجاني موقف الكوفيين في ترافع المبتدأ والخبر، ونسب القول بهذا الرأي إلى البغداديين، إذ قال: "فلا يجب أن يُظنّ أنّ الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون"(٤).

وتوسّع ابن يعيش في دحض قول الكوفيين، إذ يقرر أن هذا القول يفضي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على معموله، وإذا قلنا: إنّهما يترافعان، أدّى ذلك إلى أن

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١٦/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٦٦/٧.
(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الإخلاف، الأنباري، ٤٩/١.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢١٤/١.

يكون كلٌّ واحد منهما قبل الآخر، وهذا القول ينتج عنه أن يكون الاسم أوّلا وآخرا في آن[١].

رابعًا: امتناع دخول حرف الجر على المبتدأ:

أصّل النحاة للمبتدأ أن يكون معرّى من العوامل اللفظية، إذ العامل فيه عامل معنوي ليس للسان فيه نصيب، فلا يتحقق في مستوى الجملة السطحيّة، فإذا دخل على ما أصله المبتدأ عامل لفظي أخرجوه من الابتداء وجعلوه معمولا لذلك العامل نحو:

١- كان زيدٌ قائمًا.

٢- إنّ زيدًا قائمٌ.

وقد ترِد بعض تراكيب المبتدأ متصلا فيها حرف الجر، نحو (بحسبك درهمٌ) و(بحسبك فعل الخير) وقد حكم النحاة على الباء التي اتصلت بالمبتدأ بالزيادة، إذ يرى أبو علي الفارسي أن دخول حرف الجر على المبتدأ على ضربين: أن يدخل في غير الإيجاب نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾[٢]. وهو كثير في العربية، والآخر أن يدخل في الإيجاب، وهو عزيز قليل، نحو: بحسبك صنعُ الخيرِ، ويستدل الفارسي على أنّ الباء دخلت على المبتدأ بمعيار الإحالة، إذ الحسب هو صنع الخير في المعنى، كما يستدل بمعيار تركيبي وهو أنّ الباء لم تضف إلى الحسب شيئا، أي لم توصل له فعلا، فموضع الباء وما بعدها رفعٌ[٣].

وقد خالف السيوطي في إعراب (بحسبك) جلّ النحاة من أمثال سيبويه، وأبي علي الفارسي، بإعرابه (بحسبك) خبراً مقدما، متّبِعًا رأيَ شيخه الكافيجي، الذي يرى أن المبتدأ في (بحسبك درهمٌ) هو لفظ (درهم) نظرا للمعنى، ولأنّه محط الفائدة[٤].

---

(١) االنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٤/١.

(٢) الحاقة: ٤٧

(٣) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، ٤٧/١-٤٩.

(٤) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٣٠٩/١

وما ذهب إليه جلُّ النحاة في الحكم على زيادة حرف الجر الداخل على المبتدأ، يُعوّل فيه على مقاصد المتكلم في توكيد الكلام. والتوكيد معنى من معاني الكلام حقّه أن يؤدى بالحرف.

وقد ناقش الجرجاني تركيب المبتدأ الذي دخل عليه حرف (الباء) إذ يرى أن الباء زائدة؛ لأنّه لو لم يُحكم بزيادتها لما كان في الكلام وجهٌ تُصرف إليه. وذلك أن الباء إذا كانت غير مزيدة، كانت لتعدية الفعل إلى الاسم، وليس في (بحسبك أن تفعل) فعل تعديه الباء إلى (بحسبك) ولا يمكن أن يُتصورَ أن الباء غير زائدة؛ لأنّ ذلك يترتب عليه أن يعدّى إلى المبتدأ فعل، والمبتدأ هو المعرّى من العوامل اللفظية، كما يستدل الجرجاني بزيادة الباء في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[١]. ويرى أن الاستدلال بهذا التركيب أقوى من المبتدأ الذي دخل عليه حرف الجر؛ لأنّ الباء في (كفى بالله) دخلت على الفاعل، والفعل من المحال أن يعدى إلى فاعله بالباء أو بغير الباء، إذ في الفعل من قوة الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسط وموصل ومعدٍّ[٢].

خامسا: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وهذا الأصل نصّ عليه سيبويه، بقوله: " فتبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر "[٣]. وامتناع الابتداء بالنكرة معيار دلالي؛ لأنّه يوقع اللبس في الكلام، يقول سيبويه: " ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنّك لو قلت: كان إنسانٌ حليما أو كان رجل منطلقا، كنت تلبس؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس"[٤]. **ويعلل الجرجاني هذا الأصل**؛ بأنّ إسناد المجهول إلى مجهول لا تتم به الفائدة، فلو قيل: "رجل قائم، فلا فائدة تحصل من هذا التركيب؛ لأنّ الدنيا، لا تخلو من رجل قائم[٥]،

(١) الإسراء: ٩٦

(٢) انظر: أسرار البلاغة، الجرجاني، ٤٢٣.

(٣) الكتاب، سيبويه ١/٤٧.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١/٤٨.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٠٨.

إلا أنّه يصح الخروج عن هذا الأصل والمبدأ العام، فيجوز الابتداء بالنكرة إذا أفادت. وقد عقد سيبويه بابا لذلك بعنوان " **هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة** " وعلل جواز ذلك بمعيار دلالي وهو حصول الإفادة، ففي نحو قولنا: (ما كان أحد مثلك) حَسُن الإخبار عن النكرة، إذ أراد المتكلم أن ينفي أن يكون في مثل حال المخاطب أحدٌ، فالمخاطب قد يكون بحاجة إلى أن تعلمه بهذا[١].

ويجعل ابن السراج تركيب (رجل قائم) غير مفيد؛ بسبب الابتداء بالنكرة، ولكنّه يجعل نفس التركيب مفيدا بمعيار تداولي، فإن سأل سائل: أرجل قائم أم امرأة، فيكون الجواب: رجل قائم، وتتحصل الفائدة بهذا التركيب[٢]، **وإلى نفس المذهب ذهب الجرجاني**، إذ يرى أنّ حصول الإفادة معيار دلالي يسمح للمبتدأ أن يأتي نكرة، ويمثل بتركيب (رجل من بني فلان فارس) ويرى أن هذا التركيب مستقيم لحصول الفائدة؛ بتخصيص المبتدأ بالوصف، وانتفاء الشياع عنه[٣]. والإفادة مبدأ عام يندرج تحته كل تحققات النكرة في حال إفادتها، وهي في حقيقتها ترجع للمستوى الدلالي في اللغة بحصول المتصوّر لدى المخاطب.

ويجيز ابن يعيش مجيء المبتدأ نكرة بمعيار دلالي، إذ كان بمعنى الفعل، في نحو: (سلام عليك، وويل لك) " لما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل، لم يُغيّر عن حاله؛ لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدّمًا"[٤]

سادسًا: اسم الفاعل الواقع مبتدأ لا يخبر عنه:

اسم الفاعل إذا وقع مبتدأ، فإنّه يعمل عمل فعله، إذا اعتمد، إذ يقوى" فيه جانب الفعل؛ لأنّ الفعل إنّما سِيقَ ليسند إلى الفاعل"[٥]، ومن ذلك: أقائم الزيدان، فـــ (قائم) مبتدأ مبتدأ و(الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، والمبتدأ (قائم) بمعنى الفعل (يقوم) بدليل أنّه يمكن

(١) انظر: الكتاب، سيبويه ٥٤/١.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٥٩/١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ٣٠٨/١.

(٤) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٩٣/١.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ١٠٢٤/٢.

استبداله به فيقال: أيقوم الزيدان. والمبتدأ (قائم) وإن تنزّل منزلة الفعل في المعنى، فإن خصائص الاسم الشكلية المتمثلة في الإعراب والتنوين تُلزم كون اعتباره اسما.

ويفسر الجرجاني كون الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر في نحو تركيب (أقائم الزيدان) بالاعتماد على معيار التكافؤ الدلالي؛ لأنّ (أقائم) بمنزلة الفعل(يقوم) وهو خبر عن فاعله، و" الإخبار الحقيقي يتعلق بالمعنى لا باللفظ"(١)، ومن الاستحالة الإخبار عن الخبر، فكما أنّه إذا قيل: أيقوم الزيدان، لم يكن للفعل (يقوم) خبر، كذلك لا يكون لـــ (قائم) الذي بمعناه خبرٌ، إلا أنّه لما رُفِع لكونه اسما في اللفظ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى، **ثم يعقد الجرجاني مقارنة** بين قولهم: (حال سد مسد الخبر) في تركيب ضربي (زيد قائما) وقولهم: (فاعل سد مسد الخبر)، إذ يقرر أن لا تشابه بين التركيبين، فـــ (ضربي) اسم محض يجوز الإخبار عنه، أما (أقائم) فإنه بمعنى الفعل، ولفظ الاسم، وهو خبر لا يصح الإخبار عنه(٢).

المطلب الثاني: الخبر:

أولا: حدّ خبر المبتدأ:

يقول الجرجاني عن الخبر إنّه " الثاني من الجزأين"(٣). ليخرج بذلك الخبر الذي ليس من مكونات الجملة، ويقصد به الحال. وعرّف الجزولي الخبر بأنّه: " مُعتَمَدُ الفائدة "(٤).

ورفض الشاطبي هذا التعريف الوارد عند الجزولي وبعض متأخري النحاة؛ لأنه يوحي بأن الخبر وحده يفيد دون أن يكون للمبتدأ دور في حصول هذه الفائدة، إذ يرى أنّه لا يمكن أن يعرّف الخبر إلا أنه جزء من كل تتم به أركان الجملة، يقول الشاطبي: "وقد جرت عادة النحويين المتأخرين أن يعرِّفوه بأنّه الجزء الذي استفيد من الجملة، أو أنّه الذي تقع به الفائدة، أو أنّه معتمد الفائدة، كما قال الجزولي، وهذا خطأ؛ لأن المفرد وحده لا يفيد شيئا، وإنما الدلالة فيه على مسماه، وذلك ليس بفائدة خبرية، وبهذا يتبيّن أن الفائدة لا تحصل من الخبر وحدَه، بدليل أنّه لو قال قائل: قائم، دون أن يذكر المبتدأ لما كان هناك أدنى فائدة من

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٤٨/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ١/ ٢٤٧.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٥/١.

(٤) المقدمة الجزولية، أبو موسى الجزولي، ص ٩٣.

قوله وبذلك يتبيّن أن المبتدأ يتحصّل منه شيء من الفائدة لكن على غير تمام، ثم يأتي الخبر فيتمها ويكملها. والذي دعا بعض النحاة لتعريف الخبر بأنه محط الفائدة؛ لأنّه لا يُتشوّفُ إلى إفادة بعد وروده، كما يُتشوَّفُ ذلك في المبتدأ[١]، ويعرّف ابن يعيش خبر المبتدأ بأنه "هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا"[٢]

وما ذهب إليه الشاطبي، **يوافق موقف الجرجاني** من أنّ الفائدة لا تحصل بالجزء الواحد، وإنما "تحصل بالخبر، والمخبر عنه"[٣]، وأنّ " من حق كلٍّ واحد من جزئي الجملة أن يختص بفائدة"[٤]. وبذلك يكون معيار الخبر معيارا تركيبيا دلاليّا، فهو الجزء الثاني من الجملة، وهو الذي تحصل به الفائدة التي يستفيدها السامع.

ثانيًا: معايير الخبر الشكلية:

يُطلق الخبر في النحو العربي على ثلاثة معانٍ: الخبر الذي هو جزء جملة، والخبر الذي يكون زيادة فائدة في الجملة، والخبر الذي هو قسيم الإنشاء.

وقدّم الجرجاني لخبر المبتدأ عددًا من المعايير الشكلية، فهو تالٍ للمبتدأ، لأنّ " مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ "[٥] ومعلقٌ به، فالخبر" يجب أن يكون فيه ما يعلقه بالمخبر عنه "[٦].

ولا يتقدّم على المبتدأ، وإن تقدم فعلى نية التأخير، ولا يجوز عطف الخبر على المبتدأ؛ لأن حروف العطف توجب مشاركة الثاني للأول في الحكم، فإذا عطف الخبر على المبتدأ اقتضى ذلك كون الخبر مخبرا عنه كالمبتدأ، فينتج عن ذلك إبطال معنى الخبر[٧].

---

(١) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ١/٦٢٠-٦٢١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٨٧.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٦١٠.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٥٩.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٠٢.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٤٣٨.

(٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ١/٣١٢.

ويرى ابن عصفور أنّ الخبر لا يتعدد؛ لأن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد، إلا أن يكون ذلك على سبيل العطف، نحو: زيد راكب وضاحك، ويكون الخبر في مجموعها لا في كل واحد على انفراده(١).

ثالثا: عامل الرّفع في الخبر:

مذهب سيبويه أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر، ففي حديثه عن المبني وهو الخبر يقول: "فأمّا الذي بني عليه شيء هو هو، فإنّ المبني يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنّه ذُكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلته"(٢).

وللمبرّد قولان في عامل الرفع في الخبر، إذ يقول عن تركيب (زيد منطلق): "فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"(٣) ثم يورد رأيا آخر، حيث يقول: "وأما حيث كان خبرا، فإنّه وقع مرفوعا بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء"(٤).

أمّا ابن السرّاج فيرى أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، إذ يقول: "فالمبتدأ رُفع بالابتداء، والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا"(٥)، وهو كذلك رأي ابن جني، الذي يرى يرى أن رافع الخبر ليس المبتدأ وحده، وإنّما الرافع له الابتداء والمبتدأ(٦)، إذ يقول: " فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنّما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ"(٧).

---

(١) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور، ٣٦٦/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢٧/٢.

(٣) المقتضب، المبرّد، ٤٩/٢.

(٤) المقتضب، المبرّد، ١٢/٤.

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج، ٥٨/١.

(٦) لابن جني قول آخر في كتاب اللمع، يرى فيه أن رافع الخبر هو المبتدأ، انظر: اللمع، ص ٧٢.

(٧) الخصائص، ابن جنّي، ٣٨٥/٢.

ويرى ابن يعيش أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء وحده بواسطة المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أُثر في العمل إلا أن وجوده كالشرط في عمل الابتداء الرفع في الخبر(١).

ويميّز الجرجاني بين موجب كون علامة خبر المبتدأ الرفع، وعامل الرفع، فموجب الرفع في الخبر هو معيار تركيبي، إذ إن الخبر شابه للفاعل في أنّه جزء من الجملة مُفتقَرٌ إليه، وقوّى هذه المشابهة كونه الجزء الثاني من الجملة(٢)، أمّا رافع الخبر فهو الابتداء والمبتدأ معا، فقد تظافرا على رفعه وينسِبُ هذا الرأي إلى سيبويه وإلى المحققين من البصريين، **يقول الجرجاني**: "اعلم أنّ خبرَ المبتدأ في قولك: زيدٌ ضاربٌ، وعمرٌو ذاهبٌ هو الثاني من الجزأين. ويعمل الرفعَ فيه ما يعمل في المبتدأ، والمبتدأُ جميعاً. إذا قلت: زيدٌ ضارب، فإنّ زيداً يعمل فيه الرفعَ تعرّيه هو العوامل اللفظيّة، ثم إنّ التعرّي ومعموله الذي هو زيدٌ يعملان الرفعَ في خبره. هذا هو مذهب صاحبِ الكتاب وجميع أصحابنا المحققين"(٣)، وقد يكون السبب الذي دعا الجرجاني إلى نسبة هذا المذهب إلى سيبويه، ما ورد عند صاحب الكتاب من قوله: "إذا ابتدأت الاسم، فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بُدّ منه، وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك"(٤) ولأن الابتداء، والمبتدأ يقتضيان الخبر، **يقول الجرجاني**: "الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يُتصوّر انفصال أحدهما عن صاحبه، وإذا اقتضى المبتدأ الخبرَ، اقتضاه الابتداء أيضا، وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه"(٥).

ويوضّح الجرجاني تضافرَ الابتداء والمبتدأ على رفع الخبر بمثالين: تركيبي، وتقريبي، **فالأوّل**: تضافر حرف الجزم (إنْ) وفعل الشرط على جزم جواب الشرط، ففي نحو: إنْ تضربْ أضربْ، جزم حرف الشرط فعل الشرط (تضرب) وبات فعل الجزاء (أضرب) مجزوما بحرف الشرط وفعل الشرط.

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٥/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٧/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٢٥٥/١ -٢٥٦.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣٨٩/٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٦/١.

والثاني: تضافر النّار والقدر، على تحمية الماء، فالنار تحمي القدر، ثم إنهما يتناصران على الماء فيحميانه.

وبمقتضى التحقيق يرى الجرجاني أن الابتداء -وهو التعرّي من العوامل اللفظية- يرفع المبتدأ، ويرفع الخبر، إلا أنّه لا يرفع الخبر إلا بواسطة المبتدأ؛ لأن الخبر لا يكون إلا بعد حصولِ المبتدأ، فلا يستقل الابتداء إلا بتحقق مكوّنيه: المبتدأ، والخبر، وبذلك يكون المبتدأ شريكا للابتداء في رفع الخبر(١).

رابعًا: الأصل في الخبر التنكير:

يقرر الجرجاني أنّ التركيب المثالي للجملة الاسميّة في النحو العربي أن يأتي المبتدأ معرفة، والخبر نكرةً ففي نحو قولنا: زيد منطلق، نجد أن (زيد) المعرفة جاء مبتدأً، و(منطلق) الذي هو اسم شائع يصح لكل أحد، جاء خبراً. وهذا هو الأصل في الخبر؛ لأنّ الخبر يجب أن يكون مجهولا، وما يخبر عنه معروفا(٢)، ويؤكد هذا الأصل بقوله – أيضا -: "إذا اجتمع المعرفة والنكرة لم يكن الخبر إلا النكرة"(٣).

ويدقق الإستراباذي اشتراط النحاة كون الخبر مجهولا، إذ يرى أنّه لا يصح أن يكون الخبر مجهولا؛ لأنّ المجهول لا يفيد بحال، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو النسبة الإسنادية بين الخبر والمبتدأ، يقول: "وأمّا قول النحاة: أصل الخبر التنكير؛ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا، فليس بشيء؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، وإنّما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: زيد أخوك، هو انتساب أخوّة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه، لا أخوّته "(٤).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ٢٥٦/١-٢٥٧.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٠٥/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٩٤/١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، ٢٨١/١.

خامسًا: مجيء الخبر معرفة:

يقرر الجرجاني أنّه لا يصح في الظاهر أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفتين؛ لأن الإخبار عمّا يُعرف بما يُعرف لا تقع به الفائدة، وإنّما الإخبار عمّا يُعرف بما لا يُعرف.

ويجعل الجرجاني الخروج من هذا الإشكال الظاهري بمعيار تداولي، وهو اعتبار قصد المتكلم، ومراعاة ملابسات المقام، فلو أن أحدا قال: (زيد أخوك) وهو يريد أن يعلم المخاطب الذي يعلم أن زيدا أخوه، بأن زيدا أخوه، فلا فائدة تجنى من هذا الكلام، وإنّما تكون الفائدة إذا أراد له أن يراعي حق الأخوّة فيما بينهما، أو أن يكون طال العهد به وتغيرت حاله، فتعذر عليه معرفته، أو نحو ذلك مما يتضمن فائدة من إلقاء القول، **ولا يخرج عن هذا ما أورده الجرجاني** في تركيب (زيد أخي) فالفائدة تكون في أن المخاطب يعرف أن لك أخا، ويعرف زيداً أيضا، فتكون بكلامك قد أفدته النسب بينكما(١).

وفي الدلائل يوازن الجرجاني بين تركيبين الأول منهما جاء فيه الخبر نكرة على الأصل، وأمّا الثاني فجاء فيه الخبر معرفة خلافا للأصل، ويبيّن الفروقات بين التركيبين:

- زيد منطلق.
- زيد المنطلق.

في التركيب الأول(زيد منطلق) جاء الخبر على أصله وهو أن يكون نكرة، ولا يكون هذا التركيب إلا بمعيار تداولي، وهو أنّ المخاطب ليس لديه تصور عن الخبر، ولا يعلم أنّه كائن من أصله، كما يترتب على هذا التركيب أمر آخر في العلاقات السياقيّة، إذ يجوز في هذه الحال أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن المبتدأ الأول، فيقال: زيد منطلق وعمرو، أي وعمرو منطلق أيضا.

وأمّا التركيب الثاني (زيد المنطلق) فلا يصح إلا بمعيار تداولي، إذ إنّ السامع يعلم أن هناك انطلاقا قد وقع، ولكنّه لم يعلمه لزيد ولا لغيره، وبذلك تكون الإفادة في هذا التركيب ونحوه. وإذا جاء الخبر معرفة فإنّه لا يجوز أن يُعطف على المبتدأ مبتدأٌ ثانٍ؛ لأن المعنى على التعريف يقتضي إثبات انطلاق مخصوص كان من واحد، فإذا أثبته لزيد، لم يصح إثباته

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٠٦/١.

لغيره، فلا يقال: زيد المنطلق وعمرو، وإن كان الانطلاق كائنا من اثنين، فإنّه ينبغي الجمع بينهما في الخبر، فيقال: زيد وعمرو هما المنطلقان[١].

سادسًا: أنواع الخبر:

المفرد أصل في الخبر والجملة فرع عليه:

خبر المبتدأ إما أن يكون مفردًا وإما أن يكون جملة. والمفرد هو الأصل في الخبر، ومعيار الإفراد معيار تركيبي، إذ إنّه " الجزء الواحد الذي هو نحو: أخوك، وضارب، وخارج. والجملة ما كان من جزأين، نحو: ضرب أبوه، وأخوه منطلق"[٢]، **وقد مثّل الجرجاني** بجمل اشتملت على رابط يربطها بالمبتدأ؛ ليشير إلى العُلقة بين الجملة، وما تخبر عنه.

ويرجع أبو على الفارسي كون المفرد هو الأصل في الخبر إلى معيارين: معيار تركيبي وهو أن المفرد الأوّل والجملة منه تُركّب، وإلى معيار علة مراعاة النظير؛ لأنّ المبتدأ والخبر في الأصل كالفعل والفاعل، في أنّ كلّ جملة تتكون من جزأين، أحدهما حديث والآخر محدّث عنه، فكما أنّ الفعل أحد الجزأين وهو مفرد غير جملة، فكذلك خبر المبتدأ ينبغي أن يكون مفردًا غير جملة[٣]، وكذلك يدلل الثمانيني على أن الأصل في الخبر هو المفرد بعدد من المعايير التركيبية، إذ إنّ الخبر في الأصل هو المبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردًا، يقول في شرح اللمع: " فالذي يدل على أن المفرد هو الأصل في الخبر أنه يرتفع برفعه، ويوحّد بتوحيده، ويثنى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويؤنث بتأنيثه، ويذكّر بتذكيره، فلولا أن الثاني هو الأول لما لزمته هذه الأحكام"[٤].

ويفسر الرضي سبب كون الإفراد أصلا في الخبر؛ بأن الخبر هو القول الذي يقتضي نسبة أمر إلى آخر، فينبغي أن يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب إليه، ثم يُرجع تركيب الجملة الواقعة خبرًا إلى المفرد، فتركيب من نحو: زيد ضرب غلامُه، تقديره "زيدٌ مالك لغلام

(١) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ١٧٨-١٧٩.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٢٥٨.

(٣) انظر: المسائل البصريات، أبو على الفارسي، ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٤) شرح اللمع، الثمانيني، ٣٢٨/١.

ضارب"[١]، فإذا وقعت الجملة في موضع الخبر، فإنّها تكون في محل رفع، ويدقق ابن يعيش هذا الأصل بأنّه "على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا"[٢].

احتياج الخبر المفرد إلى رابط يربطه بالمبتدأ:

- الرابط الدلالي:

إنتاج الكلام لا يكون إلا بمراعاة العلاقة القائمة بين الكلم، وقد حكم نحاة العربية على أن الخبر المفرد لا بد له من علقة تربطه بالمبتدأ، وإذا كان الخبر المفرد اسمًا محضًا، فإنّه لا يحتمل الرابط اللفظي، فيكون المعيار الذي يربطه بالمبتدأ معيارًا دلاليًا، سيبويه: "المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئا هو هو"[٣].

ويفسر الجرجاني سبب عدم احتمال الخبر المفرد للضمير الرابط له بالمبتدأ، بأنّه اسم محض لا يحتمل الضمير، إذ أصل احتمال الضمير للأفعال وما حمل عليها من الأسماء، ولما كان الاسم المحض لا يحتمل الضمير، فقد افتقر إلى رابط لفظي يربطه بالمبتدأ، لذا **يلجأ الجرجاني** إلى المستوى الدلالي، إذ الرابط في تركيب من نحو: (زيد غلامك) هو رابط إحالي، ويفسره بأنّه (هو هو) بمعنى أن زيدا هو الغلام، والغلام هو زيد، ولا يجوز أن يُظن أن في (غلامك) ضميرًا يعود على زيد؛ لأن "الشيء لا يضمر في اللفظ الذي هو دليل عليه"[٤] ويستدِلُ على صحة هذا التفسير بتبادل المواضع بين زيد وغلامك، إذ يمكن أن تضع غلامك في موضع زيد، وتضعَ زيدا في موضع غلامك، فتقول: زيد غلامك، وغلامك زيد، فيكون الكلام صحيحا[٥]. والذي أجاز إحلال زيد محل الغلام، والغلام محل زيد هو التقارن الإحالي، إذ هما في الخارج لشيء واحد. ومفهوم التقارن الإحالي ورد صريحًا في تفسير ابن يعيش لمعنى قول النحاة: (هو هو) إذ إنّه يجوز أن تفسر كلٌّ واحدٍ منهما بصاحبه، فلو سئلت عن زيد من قولك: زيد منطلق، فقيل: من زيد هذا الذي ذكرته؟ ، لقلت: هو

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٣٩/١.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٨/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٢٧/٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٦١/١.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٨/١.

المنطلق، ولو قيل: من المنطلق؟ لقلت: زيد، "فلما جاز تفسيرُ كلِّ واحدٍ منهما بالآخر دلّ على أنّه هو"(١).

- الرابط اللفظي:

النوع الآخر من أنواع الخبر المفردِ الاسمُ غيرُ المحض، وهو الوصف المشتق من الفعل نحو: ضارب، وحسن، وشديد، وكريم، وهذا النوع من الخبر يتحقق فيه معيار شكلي، وهو أنّه يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، ويشير الجرجاني إلى اشتراط الضمير في اسم الفاعل الكائن خبرا، بقوله: "ولا يكون اسم الفاعل خبرا إلا بعد أن يكون فيه ضمير المبتدأ "(٢). وسبب احتياجه للضمير الرابط بالمبتدأ أنّه أشبه الفعل، والفعل هو الأصل في احتمال الضمائر، ففي قولنا: زيدٌ ضارب، يمكن أن نقول: زيد يضرب بدلا من ضارب فيكون الكلام صحيحا، لذلك احتمل الوصف ضميرا تقديره (هو) يعود على المبتدأ (زيد) ودوره أن يربط بين جزئي الكلام، فلو قلنا: زيد قائم عمرو، لما أصبح بين الكلام عُلقة تربط الثاني بالأول، فهو يفيد إحالة قبلية على المبتدأ ينتج عنها ترابط الجملة. وهذا الذكر العائد على المبتدأ يعرف في اللسانيات الحديثة بالإحالة القبلية، وهي إحالة لغوية تندرج ضمن النظام اللغوي يُقصد منها إضفاء الانسجام على مكوّنات الجملة. ويتبدى في الخبر المشتق تظافر المعيار اللفظي والدلالي، وصعوبة الفصل بين المعيارين؛ لأنّه فصل نظري قد لا يتحقق في الواقع.

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٧/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١٦٠/٢.

احتياج الجملة الواقعة خبرا إلى رابط يربطها بالمبتدأ:

تنقسم الجملة الواقعة خبرا إلى نوعين، إما أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا[١]. وبناء على ذلك يتحدد احتياجها إلى الرابط اللفظي من عدمه.

- الرابط اللفظي:

يكون الخبر جملة فعلية تشتمل على رابط يعود للمبتدأ، كما يكون جملة اسمية تشتمل أيضا على رابط يعود للمبتدأ، فمثال الجملة الفعلية الواقعة خبرًا، قولنا: زيد قام، ففي (قام) ضمير مستكن يعود إلى المبتدأ زيد، وهذا الضمير لا يكون متحققا في البنية السطحية للجملة بل هو في بنية الجملة العميقة، وهو مورفيم صفري لا يُنطق به.

وقد يكون الرابط في الجملة الواقعة خبرا متحققا في مستوى البنية السطحية في نحو قولنا: زيد قام أبوه، فقد اشتملت جملة الخبر (قام أبوه) على ضمير يعود إلى زيد وهو (الهاء) في كلمة (أبوه) وتكمن فائدة هذا الذكر العائد من الجملة الواقعة خبرا إلى المبتدأ في إضفاء الترابط على مكونات الجملة؛ **وليبين الجرجاني دور الضمير في ربط الجملة بعضها ببعض،** فإنّه يمثل بكلام لا يشتمل على رابط بين المبتدأ والخبر، فلو قلت: (زيد قام عمرو)، فهذا التركيب ونحوه غير مقبول؛ لأنّ (عمرو) المرفوعَ بالفعل (قام) ليس فيه ذكرٌ يعود إلى (زيد)، وإذا لم يكن فيه ذكر يعود إلى زيد، فقد افتقد الكلام الفائدة؛ لأنّ الخبر يؤتى به ليسند إلى مخبر به، وإذا لم يكن فيه هذا الذكر العائد إلى المخبر عنه، لم يعلم أنّه خبر عنه[٢].

- الرابط الدلالي:

النوع الآخر من الخبر الواقع جملة، لا يشتمل على رابط لفظي يربط جملة الخبر بالمبتدأ ويتمثل هذا النوع في أسلوب المدح والذم:

- بئس الرجل زيد.
- نعم الرجل زيد.

---

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الاستراباذي، ٢٣٢/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٧٩/١.

فيكون زيد مقدما في النية على أنّه مبتدأ، وعلى هذا يكون أصل التركيب: زيد نعم الرجل، وجملة نعم الرجل، خبر المبتدأ، والمشكل في التركيب أن الخبر الجملة في هذا التركيب لا يشتمل على رابط يربطه بالمبتدأ، وهذا الإشكال يعود إلى مستوى التركيب؛ ولكي يزول الإشكال في هذا التركيب **يلجأ الجرجاني إلى المستوى الدلالي**، إذ يرى أن (الألف واللام) في الرجل من: (نعم الرجل زيد)، تفيد استغراق الجنس، وزيد من جنس الرجل فدخل تحته "فجرى دخوله تحته مجرى الذكر اللفظي"[١]. وهذا تطبيق لمعيار الإحالة، فالاقتران الإحالي حاصل بين زيد والرجل بحكم أن الرجل يدل على جنس الرجال، وزيد من جنس الرجال.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٦٧/١.

المطلب الثالث: استبدال العوامل الداخلة على الجملة الاسميّة بصِفْر:

هناك عوامل تدخل على الجملة الاسمية، فلا تخرجها عن الحكم باسميتها، وتسمى هذه الوحدات العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر. وهي (كان وأخواتها) و(إنّ وأخواتها) و(ظن وأخواتها) ولكل منها مذهب مخصوص في العمل، فكان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإنّ وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وظن وأخواتها تنصبهما جميعا. ، يقول ابن أبي الربيع في أصل ما دخلت (كان): "المرفوع بكان هو في الأصل مبتدأ، والمنصوب بكان هو في الأصل الخبر للمبتدأ"(١).

ورفض الموصلي رأي الكوفيين بأنّ خبر كان منصوب على الحال؛ لأنّ الحال يصح حذفها فهي ليست بلازمة في بناء النواة الإسنادية، بينما خبر كان لازمٌ لا يصحّ حذفه، إذ يقول الموصلي: "خبر كان عند الكوفيين منصوب على الحال، وهذا غير صحيح لكون الحال يصح حذفها وخبر كان لا يصح حذفه"(٢). **وهذا المعيار فرع على إجراء رائز الاستبدال، إذ لا يمكن تعويض الوحدة اللسانية بصفر.**

ويدلل الجرجاني على أنّ هذه العوامل داخلةٌ على المبتدأ والخبر بإجراء **رائز الاستبدال،** فبإسقاط هذه العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر يعود الكلام متكونا من مبتدأ وخبر، يقول الجرجاني: " ويدلّك على أنّها عوامل داخلةٌ على المبتدأ والخبر أنّك إذا قلت: كان زيد أخاك، وإنّ زيداً أخوك، وظننت زيدا منطلقاً، ثمّ أسقطت هذه الأشياء وجدت ما كان عملت فيه مبتدأً وخبراً"(٣). ويقول –أيضا-: "إذا قلت: إنّ زيدًا منطلق، فأسقطت (إنّ) صادفت الكلام مبتدأ وخبرا"(٤).

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٢ / ٧١١.
(٢) شرح الكافية، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، ٢٥٥/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٩٧/١.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٤٥٨.

المطلب الرابع: تضمّن معنى الفعل يزيل معنى الابتداء:

قسّم النحاة الحروف الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر إلى قسمين: **قسم لا يزيل معنى الابتداء** فـــ (إنّ) معناها التأكيد، والتأكيد لا يبطل معنى الابتداء، إذ ليس فيه معنى أكثر من تحقيق الجملة، فتركيب: إنّ زيدا منطلقٌ، مكافيء لتركيب: زيدٌ منطلق، في المعنى، ويرى سيبويه أنّ الوجه الحسن في تركيب: إنّ زيدًا منطلق، وعمرٌو، أن يكون محمولا على الابتداء؛ لأنّ إنّ زيدا منطلق، بمعنى زيدٌ منطلقٌ، فلم تزد (إنّ) على الكلام سوى التأكيد[١]، وأنّ (إنّ) و(ولكنّ) واجبتان، كمعنى هذا عبد الله منطلقًا[٢].

ويستعين الجرجاني برائز العطف؛ ليدلل على أنّ (إنّ) لا تبطل معنى الابتداء، إذ يجوز أن تعطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع، نحو: إنّ زيدًا منطلقٌ، وعمرٌو، فـــ (فعمرو) عُطِف على موضع زيد بالرفع، وحذف خبره لدلالة الخبر المذكور عليه، فتقدير الكلام: إنّ زيدًا منطلق، وعمرٌو منطلق، فهو بمنزلة الابتداء المحض، إذ يمكن أن يقال: زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌو منطلق. و(لكنّ) بمنزلة (إنّ) في أنّها لا تبطل معنى الابتداء، إذ هي للاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء، فيجوز فيه العمل على الموضع، نحو: ماخرج زيد لكنّ أخاك خارجٌ، وعمرٌو، بعطف عمرٍو على موضع أخاك مع لكنّ، كأنّك قلت: بل أخوك خارجٌ[٣].

والقسم الذي يزيل معنى الابتداء لتضمنه معنى الفعل، يتمثّل في(ليت، ولعلّ، وكأنّ) فليت معناها التمني، ولعل تفيد الترجي، وكأنّ تفيد التشبيه. وهذا كله من معاني الفعل فيبطل معنى الابتداء بدخولها[٤]، إذ يرى سيبويه أن هذه الثلاثة (ليت، ولعل، وكأنّ) يجوز فيهنّ جميع ما جاز في (إنّ) إلا أنّه لا يُرفعُ شيءٌ بعدهنّ على الابتداء؛ لذلك فالاختيار: ليت زيدًا منطلقٌ، وعمرًا؛ لأنّهن غير واجبات، "فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمنى، فيصيروا قد ضموا إلى الأوّل ما ليس على معناه بمنزلة إنّ "[٥] ويدخل سيبويه معيار

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ١٤٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه، ١٤٨/٢.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٤٥١/١-٤٥٢.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٤٥٢/١.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٤٦

الواجب وغير الواجب في جواز العطف أو منعه على موضع الحروف المشبّهة بالأفعال، وهو معيار دلالي يعود إلى المتكلم واعتقاده حول بعض القضايا.

ويمنع الجرجاني العطف على موضع هذه الأحرف الثلاثة؛ لأنّ معنى الابتداء زال منها، كما زال في نحو تركيب: ضربت زيدًا منطلقًا، وإن ورد المعطوف مرفوعا في نحو: ليت زيدًا منطلقٌ هو وعمرو، فيكون العطف على الضمير المستكنّ في (منطلق) أمّا العطف بالنصب على اسم ليت فلا شبهة فيه. ومعيار العطف معيار تركيبي معتبر في اللسانيات الحديثة.

ويستدل الجرجاني على أنّ هذه الأحرف تضمنت معنى الفعل، بأنّهم أعملوها في الحال، نحو قول الشاعر[١]:

كأنّه خارجًا من جنبِ صَفْحتِهِ *** سَفّودُ شَرْبٍ نسوه عند مفتأدِ

فكأنّه قال: أشبِّهُ خارجًا، والحال لا تنتصب إلا عن فعل، أو معنى فعل، ولا يجوز ذلك في (إنّ) كأن يقال: إنّه خارجًا بنصب (خارجًا) على الحالية؛ لأنّ (إن) لم يتضمن معنى الفعل بحال[٢].

(١) بيت من البسيط للنابغة الذبياني، ورد في ديوانه ص١٩، والخصائص ٢/٢٧٥، وخزانة الأدب ٣/١٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩، ٣/١٠.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٤٥٢-٤٥٣.

المبحث الثالث: الجملة الفعلية:

تناولنا في المبحث السابق الجملة الاسمية، ومكونيها: المبتدأ، والخبر ومعايير ضبطهما، ونتناول في هذا المبحث معايير ضبط الجملة الفعلية، والمعاني اللائقة بها، ولن نتحدث عن أحكام الفعل إلا بما تمليه ضرورة هذا المبحث؛ لأنّه سبق مناقشة معايير ضبط الفعل في مبحث أقسام الكلم.

المطلب الأوّل: اقتضاء الفعل للفاعل:

أولا: كل فعل حقيقي يقتضي فاعلا:

لما كان الفعل حركة الفاعل؛ فإنّ كلّ فعل يقتضي فاعلا واحد، و" لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف"(١)؛ لأجل أن يصح معناه، فالفعل لا يؤتى به إلا من أجل الإسناد إليه؛ **لأنّه كما يقول الجرجاني**: " ليس بسمة لشيء يستقل بنفسه، وإنّما يصح معناه، بعد أن يسند إلى غيره"(٢)، فالفعل (ضرب) له معنى معجمي، ولكن ليس له فائدة ما لم يسند إلى فاعله؛ لأن " الفاعل ملازم لا بدّ منه"(٣) **ويؤكد الجرجاني اقتضاء الفعل للفاعل** بالتمثيل لذلك بتركيب (زيد ضرب) إذ تقدم الاسم على الفعل، فلم يكن بد من أن ينوى ضميرُ الفاعل مستكنا في الفعل؛ لأنّه بدون هذا الضمير لا يكون الفعل مختصا بزيد، كما أنّ الفعل يبقى بلا فاعل(٤)، وهذا غير مقبول في نظام العربية.

وليوضح الجرجاني اقتضاء الفعل للفاعل يمثل بالمثنى في تركيب (الزيدان ضربا) فإنّه لا يقال: (الزيدان ضرب) بخلو الفعل من ضمير عائد إلى المبتدأ، وإنّما يقال: (الزيدان ضربا) فتأتي ألف التثنية دليلا على احتياج الفعل للفاعل(٥).

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٨٣/١

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٩/١.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٨٩/١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٩/١.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٩/١.

ثانيًا: المنوال الاختباري لفرضية اقتضاء الفعل للفاعل:

لما وضع نحاة العربية الأصل النظري (اقتضاء الفعل للفاعل) قاموا باختبار هذا الأصل بتركيب ما يسمى بالاشتغال، **فقد عرض الجرجاني لتركيب**: (أكرمني وأكرمت عبدَ الله) فهذا التركيب فيه فعلان، وكل فعل يقتضي فاعلا، وفيه اسم واحد هو (عبد الله) وهو فاعل ومفعول في المعنى، ولا يمكن أن يرتفع بفعلين، وقد فسر الجرجاني هذا التركيب بما يحافظ على الأصل النظري، فالفعل (أكرمت) يقتضي منصوبا؛ لأنّه أخذ فاعله، ولا يمكن أن يرفع فاعلين، كما لا يمكن أن يكون الاسم معمولا لعاملين في آن، والفعل الآخر (أكرمني) يقتضي مرفوعا؛ لأنّه أخذ مفعوله وهو(الياء) وبناء على ذلك، فإن أولى الفعلين بالعمل في الاسم الظاهر في تركيب (أكرمني وأكرمت عبدَ الله) هو الفعل الأقرب إلى الاسم، وبما أن الفعل الأقرب أخذ فاعله فإنّه يطلب مفعولا، فيكون إعراب (عبد الله) النصبَ على المفعولية، وفي هذا يقول سيبويه: "وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنّه لا ينقض معنى"[(١)]، وهذا المعيار الذي اعتمده الجرجاني، ومن قبله سيبويه في إعمال الفعل الأقرب هو معيار شكلي يؤول إلى العلاقات السياقية، ويضمر للفعل الآخر (أكرمني) فاعل على شريطة التفسير، يفسّره الاسم المذكور بعده، والتفسير معيار دلالي يُعتمد فيه على حصول المتصوّر الذهني للشيء.

(١) الكتاب، سيبويه، ٧٤/١.

المطلب الثاني: معايير ضبط الفاعل في النحو العربي:

أولا: ليس من شرط الفاعل النحوي أن يكون قد أحدث شيئًا:

قدّم سيبويه الفاعل عن طريق التمثيل له بـــ (ذهب زيدٌ، وجلس عمرٌ) وبيّن أن سبب ارتفاع الفاعل في هذا التركيب، أنّك فرّغت الفعل له و لم تشغله بغيره[١]، ثم طوّر المبرّد وصف الفاعل، إذ أورد جملة فعلية مثبتة مثل لها بـــ (قام عبد الله، وجلس زيد) فـــ (عبد الله) فاعل كما أن (زيد) فاعل وهذا التركيب لا إشكال فيه من جهة وضوح المعنى، لكنّه يورد اعتراض من يعترض على فاعل الجملة المنفية، يقول المبرّد: "فإن قال قائل: إنّما رفعت زيدا أوّلاً؛ لأنّه فاعل، فإذا قلت: لم يقم، فقد نفيت عنه الفعل، فكيف تعربه فاعلا؟ [٢] ويجيب على هذا الاعتراض بأنّ النفي جاء على جهة ما كان موجبا، فالإثبات هو الأصل، والنفي محوّل عنه وهذا التفسير من المبرد يجعل الوصف النحوي للفاعل يشمل أكبر قدر من المعطيات، ويردّ الاعتراضات الواردة عليه؛ فهو يجعل تركيب الإيجاب أصلا، يُحوّل عنه تركيب النفي، وهذا القول يناظر مبدأ التحويل الذي ورد عند التوليدية في مراحلها الأولى.

وقد نصّ ابن السرّاج على معيار مهم في وصف الفاعل النحوي، يلحُّ فيه على استقلال البنية التركيبة عن البنية الدلالية، إذ لا يشترط فيه أن يكون قد فعل شيئا فـــ" الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل، هو الذي بَنَيتهُ على الفعل الذي بُني للفاعل، ويُجعلُ الفعلُ حديثًا عنه مقدّمًا قبله كان فاعلا في الحقيقة، أو لم يكن"[٣]، وقال في موضع آخر: "الفاعل لا يجوز أن يقدّم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة"[٤].

ويقرر السيرافي أن الفاعل ليس القصد منه أن يكون مخترعًا للفعل على حقيقته، ولكن متى ما بني الفعل لاسمٍ ورُفِعَ به ذلك الاسمُ سمي فاعلا من طريق النحو لا على حقيقة الفعل، فزيد في (مات زيد) يسمى فاعلا عن طريق النحو، و لم يفعل موتا[٥].

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه، ٣٣/١.

(٢) المقتضب، المبرّد، ٨/١.

(٣) الأصول في النحو، ابن السرّاج، ٧٨/١.

(٤) الأصول في النحو، ابن السرّج، ١٧٤/١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٢٦٦/٢-٢٦٧.

وقدّم أبو على الفارسي وصف الفاعل بقوله: " اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يُسند إليه الفعل مقدما عليه. . . وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفاعل، لا بأنّه أحدث شيئا على الحقيقة، ولهذا يرتفع في النفي، إذا قلت: لم يخرج زيدٌ، كما ارتفع في الإيجاب، وكذلك أيقوم زيد؟ "(١).

وكان موقف الجرجاني من تعريف الفاعل تعريفا شكليا مماثلا لموقف البصريين، إذ يرى أن الفاعل – في وصف النحويين – " أن يسند الفعل إليه، مقدما عليه نحو: خرج زيد وطاب الخبر، وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئا"(٢)، فمعيار الفاعل النحوي معيار شكلي يعتبر فيه إسناد الفعل المقدم على الفاعل، **ويبرر الجرجاني** عدم اشتراط إحداث الفعل من الفاعل على الحقيقة؛ لكي يدخل في وصف الفاعل النحوي، فاعل الفعل المنفي، وفاعل الفعل المستفهم عنه "فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئا، لما جاز رفع زيد في قولك: لم يقم زيد؛ لأنّك قد نفيت عنه الفعل، وكذا إذا قلت: أيقوم زيد؟ لأنّك لم تثبت القيام له، وإنّما استفهمت المخاطب"(٣)، وبذلك يكون وصف الفاعل النحوي مشتملا على أكبر قدر من المعطيات.

ويجدر التنبيه إلى أنّ اعتماد نحاة العربية المعايير الدلالية، لم يفض بهم إلى فساد الصناعة النحوية، لذلك استبعدوا المعنى في ضبط الفاعل النحوي، ويبيّن ابن يعيش إعراض النحاة عن المعنى في ضبط الفاعل، إذ يقول: " ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل، فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية "(٤)، ثم قال: "وفي الجملة الفاعلُ في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبل، والاستفهام، مادام مقدّما عليه"(٥)، وإعراض نحاة العربية عن المعنى في وصف الفاعل، لا يعني أنّهم استبعدوا

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٣٢٥-٢٣٦.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٢٧/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٢٧/١.
(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٤/١.
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ١/ ٧٤.

المعنى في وصف الفاعل استبعادا كليًّا، فقد ناقشوا (الفاعل في المعنى) لتعلقه ببعض أبواب النحو، وجعلوه معيارًا في ضبط أصولهم النظريّة، ومن ذلك ما ورد عن الفاعل في المعنى في مسألة بناء (أعطى) للمفعول، وسنورد تركيبين نتبيّن من خلالهما كيف وصف النحاة الفاعل في المعنى:

- أُعْطِيَ زيدٌ عمرًا.
- أعطِي زيدٌ الدرهمَ / أعطِي الدرهمُ زيدًا.

في التركيب الأول (أُعْطِيَ زيدٌ عمرًا) يتوجب حفظ الرتبة؛ لأنه يجوز الأخذ من كلٍّ من زيد وعمرو، مما يؤدي إلى اللبس، فلما "كان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول: أعطي عمرٌو زيدا؛ لأن هذا يلبس، إذ كان يجوز أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما آخذًا لصاحبه"(١).

أما في التركيب الثاني (أُعطِيَ زيدٌ الدرهمَ / أُعطِيَ الدرهمُ زيدًا " فلا يلزم حفظ الرتبة؛ إذ يمكن أن يقال: أُعطِيَ زيدٌ الدرهمَ، ولا يمتنع: أُعطِيَ الدرهمُ زيدًا، لعدم اللبس بسبب معيار دلالي، لأن الأخذ يجوز أن يكون من زيد، ويستحيل أن يكون من الدرهم، **ويفضّل الجرجاني** التركيب الأوّل (أُعطِيَ زيدٌ الدرهم)؛ لأن (زيدٌ) هو الآخذ للدرهم، فهو فاعل في المعنى، وليس للدرهم نصيب في الأخذ، ويرى الجرجاني أن زيدًا أولى بالفاعلية من الدرهم لسببين(٢):

الأول: أنّه فاعل في المعنى، وليس للدرهم حظ في الفاعلية؛ لأنّه مأخوذ، وهذا معيار دلالي.

الثاني: أن المفعول الأوّل أقربُ إلى الفاعل في اللفظ، فمرتبة زيد قبل مرتبة الدرهم، فإذا أسقطت الفاعل كان الذي بجواره أولى بموضعه من الذي ليس بمجاور له، وهذا معيار شكلي يؤول إلى العلاقات السياقية.

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٧٩/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٥١/١.

كما ناقش الجرجاني الفاعل في المعنى في مسألة تعدية الفعل اللازم، في نحو: ذهب زيد، إذ يقال عند تعديته: أذهبت زيدا، فالمفعول فيه فاعل في المعنى، وصيغة (أفعل) جُعِلت بمعنى جعله فاعلا على إيجاد الفعل منه لا بمعنى جعله مفعولا[١].

وفي باب التمييز ناقش الجرجاني الفاعل في المعنى، إذ ذكر أن من أسباب امتناع تقديم التمييز في تركيب من نحو (تفقأ زيدٌ شحمًا) أنّ الفاعل الذي أسند إليه الفعل، هو فاعل لفظا لا معنى؛ ولذلك امتنع تقديم (شحمًا) على فعله؛ لأنّه فاعل في الحقيقة، والفاعل لا يتقدّم على فعله[٢].

ثانيًا: الفاعل مع فعله كجزء الكلمة من الكلمة:

يجيز الكوفيون تقدّم الفاعل على فعله، وأنّه ورد عن العرب، ويستشهدون ببيت من الشعر للزبّاء[٣]:

ما لِلْجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدًا ***. . . . . .

إذ يعرب الكوفيون (مشيُها) فاعلا مقدّمًا لـــ (وئيدا) وردّ البصريون هذا الشاهد؛ بأنّه قليل النظائر.

وقلّة النظائر تعني أنّ البصريين نظروا للغة على أنّها ظاهرة اجتماعيّة، كما أنّها تعني أيضا على المستوى الإبستمولوجي قلةَ المعطيات، وأنّها تتعارض مع معطيات أخرى كثيرة، وبالتالي لا يمكن بناء قاعدة من معطيات قليلة؛ لأنّ من شرط الوصف اللغوي أن يشمل أكبر قدر من المعطيات.

وفسّر البصريون رواية (مشيُها) بالرفع على أنّ (مشيها) يجوز أن يكون مبتدأ، و(وئيدا) حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر للمبتدأ[٤].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٨٤/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٩٥/٢.

(٣) بيت من الرجز المشطور، أوضح المسالك ٨٦/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٨٨/٣.

ويذهب الجرجاني مذهب البصريين بأن الفاعل لا يتقدم على فعله، إذ الفاعل عنده بمثابة الدال من كلمة (زيد)، فكما أنّه لا يجوز تقديم الدال على بقية حروف الكلمة، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، واعتباره فاعلا، ويمثّل لذلك بالمثنى(الزيدان ضرب) فيلزم تقدير ضمير الفاعل، ولا يكتفى بالاسم المقدّم على الفعل، يقول الجرجاني: "وإنّما مثلنا بالمثنى دون المفرد؛ لأنّ من لا يحقق يظن أنّه لا فصل بين قولك: زيد ضرب، وضرب زيد، حتى كأنّه يرفع زيدا بضرب مقدّما كان أو مؤخرا"[١].

ومن الأدلة على أن الفاعل كالجزء من الفعل أنّهم أسكنوا لام الفعل في نحو قولهم: (ذهبْت)؛ لأنّ من أصول بناء الكلمة في اللغة العربية أن لا يتوالى فيها أربع متحركات، **ويفسِّرُ الجرجاني** توالي أربع متحركات في كلمة من نحو (ضربك) بأنّ ذلك دليل على أن المفعول لا يكون بمنزلة الفاعل من فعله، فالكاف في (ضربك) بمنزلة الكلمة المنفصلة، واتصالها لفظيا لا معنويا[٢].

ويعلِّلُ الزجاجي سبب تأخر الفاعل عن فعله – مع أن الأفعال حركات الفاعلين، وإذا كان كذلك كان الفعل في القياس بعدَ الفاعل؛ لأن وجود الفاعل قبل وجود الفعل– بقوة العمل التي عرضت للفعل فجعلته عاملا في الفاعل، واقتضت أن يتقدم الفعل على فاعله، ويتأخرَ المعمول عن عامله، وحين كان العلم حاصلا بحقيقة تقدم الفاعل على الفعل في الوجود، أغنى أمن اللبس في ذلك عن تقديم الفاعل على الفعل، فتنزّل الفاعل من فعله منزلة جزء الكلمة من الكلمة، وإذا كان بمنزلة الجزء من فعله لزم أن يكون بعده[٣]، ومن دلائل تنزل الفاعل من الفعل منزلة جزء الكلمة من الكلمة إلحاق علامة تأنيث الفاعل بالفعل، نحو: (ذهبت هند)، فلولا أنهما بمنزلة الكلمة الواحدة لما لحقت علامة التأنيث بالفعل والمقصود فيها تأنيث الفاعل.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٢٧/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٢٩/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص ١٠٨.

ويرى مازن الوعر استنادًا إلى مبادئ النظرية التوليدية التحويلة منعَ التّحويلِ في تركيب الفاعل؛ لأن "الفعل والفاعل وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها"(١).

ثالثا: الأصل في الرفع للفاعل:

أثار مصطلح (الرفع) نقاشًا بين النحاة يتصل بأوّل المرفوعات في تركيب الجملة الاسمية، والفعلية. هل هو المبتدأ، أم هو الفاعل، وما هو المحمول منهما على الآخر، وأفضى هذا النقاش إلى مسألة أخرى تتعلق بأوليّة الجملة الاسميّة أو الفعلية(٢).

ويعود النقاش في استحقاق الفاعل للرفع إلى اتجاهين منسوبين للخيل وتلميذه سيبويه، فقد نقل الزجاجي أنّه نُقِل عن الخليل قوله: " الرفع أوّلُ حركة، والفاعل أوّلُ متحرك، فجعلوا أوّل حركة لأوّل متحرك"(٣)، ويرى الزجاجي أنّ الرفع: "أوّل الإعراب؛ لأنّه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما"(٤).

ويذهب الجرجاني إلى أن الأصل في الرفع للفاعل، والمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل في ذلك، ويجعل الرفع في الفاعل مقدّمًا؛ لأنّه جاء للتمييز بين أصول معاني الكلام، إذ يقول: "الرفع للفاعل في الأصل، وكونه في الابتداء فرعٌ على ذلك؛ لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معان: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة"(٥) لكنّه لا يرفض الرأي الآخر القائل بأن الأصل في الرفع للمبتدأ ويقول عمن ذهب هذا المذهب لعله من سلامة الجانب.

ويعلّل ابن الخشاب كونَ الأصلِ في الرفع للفاعل، وأنّ المبتدأ وخبره محمولان على الفاعل في ذلك " لأن المبتدأ لم يدخله الرفع دون غيره من ضروب الإعراب للفرق بينه وبين غيره كما دخل الفاعلَ للفرق بينه وبين المفعول، فالرفع في الفاعل لموجب أوجبه له، وهو طلب الفرق، والرفع في المبتدأ لا للفرق، فبان أنه محمول على غيره"(٦).

---

(١) نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، ص ١٠٨.

(٢) انظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص٣٤٠.

(٣) مجالس العلماء، الزجاجي، ص ١٩٣.

(٤) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص ١٢٤.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢١٠.

(٦) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ص ٣١٣-٣١٤.

وهذا المعيار الذي قدمه ابن الخشاب في أن أصل الرفع للفاعل معيار دلالي للفرق بين الفاعل والمفعول.

وكذلك يعتمد ابن يعيش المعيار الدلالي في استحقاق الفاعل للرفع، ويجعل الرفع في المبتدأ شكليا لضرب من الاستحسان، ويردّ ما نسب إلى سيبويه، وابن بالسراج، بأن الأصل في الرفع للمبتدأ والخبر، وما عداهما من المرفوعات محمول عليهما، ويبرر ذلك بقوّة الرفع في الفاعل؛ لأنّه جاء لرفع الالتباس بين الفاعل والمفعول، بينما الرفع في المبتدأ والخبر إنما جاء لضرب من الاستحسان، ثم قال: "والذي عليه حذاق أصحابنا هو المذهب الأول"(١) أي أن الفاعل هو أصل المرفوعات، وذهب الجامي في الفوائد الضيائية أنّ الفاعل أصلٌ للمرفوعات؛ بمعيار شكلي وهو أنّ عامله اللفظي أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، إذ يقول: "الفاعل أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنّه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل؛ ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ"(٢).

رابعًا: اقتضاء الفاعل للاسمية:

يرى الجرجاني أنّ الفاعل لا يكون إلا اسما، فلا يأتي فعلا ولا حرفًا، ولا جملة، فلا يقال: خرج ذهب، ولا خرج في، على أن يُجعل (في) حرف جر فاعلا، وفي اقتضاء الفاعل للاسمية، يقول الجرجاني: "الفاعل يجب أن يكون اسما محضا لفظا ومعنى"(٣).

وهناك تركيبات يأتي فيها الفاعل بهيئة الفعل في الظاهر، نحو: يعجبني أن تقول الحق، فالفاعل هنا بمعنى الاسم المخبر عنه، وليس فعلا على الحقيقة، إذ يُقدّرُ بالمصدر، فيكون التأويل، يعجبني قولُ الحق، وفي ذلك يقول الجرجاني: "الفعل إذا لم يكن في تأويل المصدر استحال أن يعرّى من الخبرية، وإنّما يتعرى منها إذا كان بمعنى الاسم"(٤).

أمّا إن لم يعرَّ الفعل من الخبريّة، فلا يمكن أن يكون فاعلا؛ لأنّه جملة صريحة، والجمل لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل، ويستعمل أبو علي الفارسي معيارًا شكليًّا، في امتناع الجمل من

(١) شرح المفصل، بن يعيش، ٧٣/١.
(٢) الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين الجامي، ٢٥٣/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٦١/١.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١١٤/٢.

أن تقام مقام الفاعل، وهو معيار الإضمار، إذ يقول: "اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولا يجوز في الجمل أن تقام مقام الفاعل، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل؛ لأنّ الفاعل يكنّى عنه، فلا يجوز قيام الجمل مقامه؛ لأنّك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها. وليس لها إضمار"[١].

(١) المسائل المشكلة، أبو علي الفارسي، ص٥٢٥.

المطلب الثالث: النائب عن الفاعل:

يبيّن الجرجاني حقيقة بناء الفعل للمفعول بمعيار شكلي وهو " أن تختزل الفاعل وتضع المفعول موضعه"(١)، فيسقط الفاعل الأصلي ويحل محلّه المفعول، ويكون ذلك عن طريق تحويل بناء (فَعَل) إلى بناء "(فُعِل) فينقص في الكلام اسم على عكس النقل بالتعدية الذي يزيد في الكلام اسما(٢). ويبنى من الفعل المتعدي للمفعول، أمّا الفعل اللازم فلا يبنى منه؛ لأنّه لا مفعول له، يقول ابن السراج: "فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول، فمن أين لك مفعول تبنيه له؟ "(٣).

ولا يرى الجرجاني الفصل بين الفاعل والنائب عن الفاعل؛ باعتماده على معيار شكلي وهو معيار الإسناد " فلا فصل بين ضرب زيد عمرا، وضُربَ عمرٌو "(٤)وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وكذلك يجعل ابن السراج ارتفاع المفعول بالفعل الذي هو حديث عنه، كارتفاع الفاعل بمعيار دلالي؛ لأنّ" الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني دونه"(٥).

وفي ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه، **يجعل الجرجاني المفعول به هو أولى المفاعيل** في النيابة عن الفاعل؛ لأنّه يمنعها من أن تنال محل الفاعل. وجملة المفاعيل التي تستحق محل الفاعل؛ لعدم التفاضل في ما بينها أربعة:

١- الجار والمجرور.
٢- ظرف الزمان.
٣- ظرف المكان.
٤- المصدر.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٤٥.
(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني١/٣٤٨.
(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ١/٧٧.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٤٦
(٥) الأصول في النحو، ابن السرّاج، ١/٧٧.

وخرج من المفاعيل في استحقاق محل الفاعل المفعولُ له، والمفعولُ معه؛ لأنّهما ليسا من ضروريات الفعل من جهة المعنى. والنائب عن الفاعل ينبغي أن يكون من ضروريات الفعل[١].

وأشباه المفاعيل لا تستحق محلّ الفاعل، ويفسر ابن السراج عدم استحقاق الحال، والتمييز محلّ الفاعل باعتماد معيار شكلي، هو معيار الإضمار؛ لأنّهما لا يكونان إلا نكرة، والفاعل وما قام مقامه يُضمر، كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة[٢].

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢١٣/١.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٨١/١.

المطلب الرابع: المعاني التي تطلب بالجملة الفعلية:

أولا: التحضيض:

التحضيض من المعاني التي تؤدى بالجملة الفعلية؛ لأنّه شبيه بالأمر، ومعنى التحضيض"الحث على إيجاد الفعل وطلبه"(١)؛ لذلك لا يجوز أن يلي (هلا) وحروف التحضيض إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، يقول سيبويه: "وأمّا ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا، مقدما أو مؤخرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلا، ولولا، ولوما، وألا"(٢).

ويمنع الجرجاني وقوع الاسم المبتدأ بعد (لولا) التي للتحضيض، بمعيار دلالي وآخر تركيبي، وذاك أنّها تقتضي الفعل، وأنّ الفعل يمنع من الابتداء؛ لأنّه يعمل في الاسم، فلا يمكن أن يعرّى من العوامل؛ ليخبر عنه، فلو قيل: لولا خرج زيد، لم يمكن أن يجعل زيد مبتدأ مخبرا عنه وهو فاعل. واسم واحد لا يكون فاعلا ومبتدأ(٣).

ويعتمد ابن أبي الربيع معيارًا دلاليًا إحاليًا في كون التحضيض يقع بالأفعال، إذ يقارن بين الأعيان، والمعاني وهي الأحداث التي تحدث، فالتحضيض لا يقع بالأعيان، وإنما يقع بالمعاني(٤) وسبب امتناع وقوع التحضيض بالأعيان؛ لأنّها ثابتة لا تزول ثم تحدث مرة أخرى، ثم يقارن بين التحضيض والأمر من جهة المعنى، ومن جهة العمل الإعرابي، فالأمر يمكن أن يتقدم فيه الاسم على الفعل، فيقال: زيدا اضرب، ويحذف فيه الفعل، فيقال لمن أشال سوطا: زيدا، والتقدير: اضرب زيدا، ثم يبيّن الفرق بين التحضيض والعرض، من جهة المعنى، فالعرض هو أن تعرض عليه الشيء لينظر فيه، بينما في التحضيض، تقول له: إنّه الأولى، والأليق بك أن تفعل(٥)؛ وبذلك تكون قوة الطلب في التحضيض أقوى منها في العرض.

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٤٤/٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٩٨/١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٢٢/١.

(٤) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، ٣٠٦/٢.

(٥) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، ٢/ ٣٠٤-٣٠٦.

ثانيا: الشرط والجزاء:

يتكون أسلوب الشرط والجزاء في أصله من جملتين فعليتين يقتضيهما الشرط جميعًا. ويوضح المبرد أن معنى الشرط هو " وقوع الشيء لوقوع غيره". [١] ومعنى هذا أن الشيء الواقع يقتضي شيئا آخر يقع بسببه.

وعدّ النحاة (إنْ) هي أمَّ باب المجازاة، وهي "أبدا مبهمة"[٢] بحسب عبارة سيبويه، إذ تُردُّ إليها كلُّ الأدوات التي تؤدي وظيفة الشرط، وقد عمم المبرد الإبهام على جميع أدوات الشرط؛ "لأنّها كلها تجزم؛ لتضمنها معنى (إنْ) التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن"[٣]، ثم فسّرَ معنى (أمّ الباب)، إذ يقول في هذا الأصل المنهجي: "وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعهما في المعنى "[٤]. وقضية أم الباب قضية منهجية مهمة تردُّ المعطياتِ المتعددةَ إلى أصل واحد.

ولبيان أنّ الشرط طالبٌ للجملة الفعلية، قال عنه سيبويه: "لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يرتفع إلا بفعل؛ لأن (إنْ) من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي (إنْ) المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء "[٥].

ويفسّر أبو على الفارسي عمل جملة الشرط بالجزاء -والجمل لا عمل لها- بمعيار دلالي، إذ جعلها بمنزلة الحرف؛ لأن حقيقة الجملة أن تكون مفيدة، وجملة الشرط لم تفد، وإذا لم تكن مفيدة تنزلت منزلة الحرف، وذلك أنّها تعلقت بما بعدها كتعلق الحرف بما بعده[٦].

ويعتمد الجرجاني معيار الاقتضاء في عمل جملة الشرط في جملة الجزاء، إذ عملت (إنْ) الجزمَ في فعل الشرط، ثم إنّها هي والشرط جميعا يعملان في الجزاء؛ لأنّهما بمجموعهما يقتضيانه، ويرى أنَّ الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود، وأنّ المجازاة تكون بـــ

(١) المقتضب، المبرّد، ٢/٤٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣/٦٠.

(٣) المقتضب، المبرد، ٢/٤٦.

(٤) المقتضب، المبرّد، ٢/٤٥.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١/٢٦٣.

(٦) انظر: المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، ص ١٦٢.

"إنْ" التي هي أم باب الجزاء، وأن يكون الفعل المجازى به يترجّح بأن يوجد وأن لا يوجد[١].

وأصل الشرط أن يكون بالمضارع؛ لدلالة الإعراب عليه[٢]، فإذا دخلت (إنْ) على الماضي قلبت زمنه للاستقبال، وفي ذلك يقول المبرّد: "وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبليّة؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع"[٣]. ويشير إلى معيار تركيبي مهم يعود إلى تمام الكلمة، إذ لا يكون الجزاء في (إذ) ولا (حيث) بغير (ما)؛ لأنّهما ظرفان يضافان إلى الجملة الفعلية، وإذا اتصلت بكل واحدٍ منهما (ما) مُنِعتا من الإضافة، فعملتا[٤].

ويشدد الجرجاني على أن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، إذ يقول: " الجزاء يستحيل أن يكون بالماضي، فكل ماضٍ وقع فيه وجب أن يناسب المستقبل، ويعودَ إليه من وجه"[٥] وعلى ذلك قول الشاعر[٦]:

إذا ما انْتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئيمَةٌ *** و لم تجِدِي مِنْ أنْ تُقرِّي بِهِ بُدا.

إذ يعوّل الجرجاني على معيار الشرح والتأويل، في إضفاء التناسق على الأصل النظري في باب الجزاء بأنّه لا يكون بالفعل الماضي، فالولادة في هذا البيت أمرُ ماضٍ، ولكنّه لما كان المقصود في هذا البيت (وجدتني شريف الأم) جاز وقوعه في الجزاء لجري معنى الاستقبال فيه لأن (وجدتني) في (إذا ما انتسبنا. . . وجدتني) معناه في المستقبل.

وهذا قول البصريين بحسب ما ينقله الجرجاني، ثم إنّه يأتي بتأويل آخر فيه دليل على استقلاليته العلمية، إذ يرى أن الشاعر جعل هذه الولادة شيئا لم يحصل بعد، حتّى كأنّها

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٩٥/٢.

(٢) انظر: المقتضب، المبرّد، ٤٨/٢.

(٣) المقتضب، المبرد، ٤٩/٢.

(٤) انظر: المقتضب، المبرد، ٤٦/٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٩٨/٢.

(٦) قائله زائد بن صعصعة الفقعسي، وورد في معاني القرآن للفراء ٦١/١، وكشاف الزمخشري ٥٢/٤، ومغني اللبيب اللبيب ٤٠/١.

قالت: تلدك غدًا لئيمةٌ، فقال هو: لا، بل تلدني شريفة، فصار أمر الولادة في الغد، حتّى كأنّه لم يوجد[١].

ولا يجوز المجازاة بـــ (إذا) إلا لما كان واجب الوجود[٢]؛ لأنّ الذاكر لها كالمعترف بوقوعها، فلا يقال: آتيك إن طلعت الشمس؛ لأن الشمس طالعة لا محالة، وهذا يخالف ما يقتضيه الجزاء من الإبهام؛ لأنّ "حق ما يجازى به ألّا يدرى أيكون أم لا يكون"[٣]، بل يقال: آتيك إذا طلعت الشمس. **ويجيز الجرجاني المجازاة في تركيب (آتيك إنْ طلعت الشمس)** بمعيار تداولي، وذلك إذا كان هناك من الغيوم والمطر ما يمنع طلوع الشمس، وأنّ تقشّعَ الغيمِ أمرٌ ليس بلازم الوجود في الوقت الذي يقصده المتكلم[٤].

ثالثا: الأمر والنهي:

يقرر سيبويه أن الأمر والنهي، لا يقعان " إلا بالفعل مظهرا، أم مضمرا"[٥]، وتعلُّقُ الأمرِ الأمرِ والنهي بالفعل، أقوى من تعلُّقِ الاستفهامِ بالفعل؛ لأنّه قد يرد تركيب الاستفهام، ولا فعل معه، في نحو: (أزيدٌ أخوك؟).

ويجعل الجرجاني التجانس بين اللفظ والمعنى –وهو ما يناظر التحام الدال بالمدلول– سبب ابتداء الأمر والنهي بالفعل، حيث يقول: " الأمر والنهي يجب أن يكون الابتداء بهما بالفعل دون الاسم؛ ليحصل التجانس بين اللفظ والمعنى"[٦].

أمّا ابن يعيش فيفسر سبب كون الأمر والنهي بالفعل، عن طريق المقارنة بين الحدث، والذات، ومبدأ التحوّل والثبوت، فالذوات ثابتة موجودة لا يمكن الأمر بها أو النهي عنها، أمّا الفعل فهو الذي يحدث ويزول، إذ إنك تطلب إيقاع فعل وتنهى عن إيقاع فعل، إذ يقول: "الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال؛ لأنّك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١٠٩٧/٢.
(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١١٩/٢.
(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٧٤/١٠.
(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١١٩/٢.
(٥) الكتاب، سيبويه، ١٣٧/١.
(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٥٢/١.

فعل، وذلك أنّك حينما تأمره، فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته، فأنت تمنعه من الإتيان به، فأمّا الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها، ولا النهي عنها "[1]، وكل ما يجوز من أحكام الأمر والنهي، يجري في الدعاء والطلب.

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٧/٢.

خاتمة الفصل الثالث

تبيّن لنا في هذا الفصل أنّ نحاة العربية درسوا الجملة تحت مصطلح الكلام في مرحلة سيبويه، ثم دخل مصطلح الجملة مع الفرّاء، وكانوا يزاوجون بين مصطلح الجملة والكلام ليدل كلّ واحد منهما على الآخر، ثم في مرحلة لاحقة دخل التمييز بين مصطلح الكلام والجملة في النحو العربي، وقد تبين لنا أن الجرجاني ونحاة العربية عامة، يعتمدون التجريد في وصف الجملة، فالإسناد ومكوناه: المسند والمسند إليه، مفاهيم مجرّدة تنتمي إلى مستوى اللسان، ثم يأتي بعد هذا المستوى من التجريد التحققات العينية للإسناد ومكونيه في مستوى الكلام، الذي كان يتنزل في مستوى الاستعمال، إذ شرطه الإفادة، وسكوت المتكلم عليه.

وكان التقسيم الثنائي للجملة: الاسمية والفعلية، بمعيار توزيعي، فما صدّرت باسم فهي جملة اسمية، وما صدّرت بفعل فهي جملة فعلية، أمّا التمييز بين الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية فكان بمعيار الحكم بالصدق أو الكذب على الجملة الخبرية، ومعيار الإحالة على الكون الخارجي في الإنشائية، إذ الجملة الإنشائية ليس لها ما يطابقها في الخارج، وقد فرّقوا بين وظيفة الجملة الفعلية والجملة الاسمية، فالاسمية تقتضي الثبوت للشيء، بينما الفعلية تقتضي الحدوث والتجدد.

أمّا تقسيم الجملة إلى جملة لها موقع من الإعراب، وأخرى لا إعراب لها، فكان يقوم على فكرة انضواء التركيب ضمن تركيب أكبر به، فإن انضوت الجملة ضمن تركيب أكبر منها فهي جملة لها محل من الإعراب، ويمكن أن يحل المفرد محلها، وإن لم تقبل الانضواء فهي جملة مستقلة لا تحتاج إلى الإعراب، ولا يحل المفرد محلّها.

وتبين لنا أن مفهوم الابتداء يعني عندهم التعري من العوامل من أجل الإخبار عن المبتدأ، وأنّ المبتدأ لا يكون إلا اسما مستقلا بالتركيب، فلا يبتدأ بالضمائر المتصلة، وأن المبتدأ لا بد أن يرتبط بالخبر، إمّا برابط لفظي، وتكون الإحالة في هذه الحال إحالة لغوية، وإما أن يرتبط برابط دلالي، يتمثل في الإحالة على الكون الخارجي، المتمثلة بقولهم: أن يكون (هو هو) أي أن يكون الخبر هو المبتدأ، والمبتدأ هو الخبر. وفي دراسة الجملة الفعلية تبيّن لنا أنهم يستعملون (الاقتضاء) إذ كل فعل يقتضي فاعلا، وأنّ الفاعل يقتضي الاسمية، فلا يكون حرفا ولا فعلا، ولا جملة، وكذلك تبين لنا أنهم درسوا معاني الكلام، وأثبتوا المعاني التي يليق بها أن تؤدّى بواسطة الجملة الفعلية، كالتحضيض، والأمر، والنهي، والجزاء، كما درسوا في المقابل المعاني التي حقّها أن تؤدى بالجملة الاسمية.

الفصل الرابع: معايير المفاعيل وأشباه المفاعيل والتوابع:

توطئة:

يدرس هذا الفصل المفاعيل، وأشباه المفاعيل، والتوابع، وقد احتوى على ثلاثة مباحث:

الأوّل منها يدرس المفاعيل الخمسة، وهي: المفعول، المفعول به، المفعول فيه، المفعول معه، المفعوله له، ويبيّن معاييرها الشكلية، والدلالية، وسبب ترتيبها الهرمي.

أما المبحث الثاني، فيدرس أشباه المفاعيل، التي ليست بِعُمدٍ مشبّهةٍ بالفضلات، وهي: الحال، والتمييز، والمستثنى، ويبين الفرق بينها وبين المفاعيل، ولماذا فصلت عن المفاعيل؟ ، ثم يناقش معاييرها الشكلية، والدلالية.

والمبحث الثالث، يناقش التوابع، وهي التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع، وهي التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق، ويبيّن سبب ترتيبها السُّلمي، ثم يناقش معاييرها اللفظية، والدلاليّة.

المبحث الأوّل: المفاعيل:

يقسم الجرجاني الأسماء المنصوبة إلى ما قسمين[١]:

١- ما يجيء بعد تمام الكلام.

٢- ما يجيء بعد تمام الاسم.

وما يجيء بعد تمام الكلام ينقسم بدوره إلى قسمين:

١- مفعول.

٢- مشبّه بالمفعول.

والمفعول ينقسم إلى أخمسة أقسام هي:

١- المفعول المطلق.

٢- المفعول به.

٣- المفعول فيه.

٤- المفعول معه.

٥- المفعول له.

وسنناقش هذه المفاعيل الخمسة ونحاول إبراز أهم معايير ضبطها كما وردت في النحو العربي عند الجرجاني وعند غيره من العلماء.

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٧٩/١.

المطلب الأوّل: المفعول المطلق:

أولا: تعدد المسميّات للمفعول المطلق:

المفعول المطلق، والمصدر، والحدث، أو الحدثان، كلّها أسماء للاسم المنصوب الذي يجيء بعد تمام الكلام على أنّه مفعول على الحقيقة.

ويوضّح الجرجاني معنى المطلق، بأنّه ما لم يقيّد بحرف من حروف الجر، نحو أن تقول: مفعول به، أو مفعول له، أو مفعول معه[١]، ويضيف المنصف عاشور سببا آخر لسبب تسمية المفعول المطلق بهذا الاسم وهو أنه مطلق الحيّز، إذ يصل إليه الفعل اللازم، والفعل المتعدي على حد سواء، حيث يقول: " ولعله سمي بالمطلق، إضافة إلى ما قاله جميع النحاة؛ لأنّه مطلق الحيّز الذي تصل إليه جميع الأفعال اللازمة والمتعديّة "[٢]، ولا بدَّ للفعل الناصب للمصدر أن يكون فعلا متصرّفا؛ لأنّ الفعل الجامد لا ينصب مصدرا، ولا يُشتق منه مصدرٌ[٣].

أمّا عن سبب تسميته بالحدث، وذلك؛ لأنه يحدث مرة بعد أخرى، وليس له صفة الثبات كما في قولنا: (زيد) و(طويل). وكذلك تسمى المصادرُ المعاني؛ تمييزا لها من أسماء الأعلام كزيد وعمرو؛ لأن المصادر أسماء معلقة على المعاني التي يعقلها الذهن.

ويُسمَّى المصدر بالفعل على مقتضى العادة، وهو أنّ (الضرب) فعل يفعل على الحقيقة، إلا أنّ النحويين لا يسمّونه الفعل؛ للفصل بينه وبين الفعل المشتق منه[٤].

ويجعله الشاطبي من المرتجلات الأوَل، وليس هو بمشتق من شيء، إذ لو كان مشتقًا من شيء لكان مشتقًا من نفسه، وهذا محال. [٥]

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨٠/١.

(٢) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص٣٨٢.

(٣) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٢٢١/٣.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨١/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٢٢٢/٣.

ثانيا: المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة:

يجعل النحاة المفعول المطلق أصحّ المفاعيل، وأولاها، بأن يطلق عليه اسم المفعول؛ لأنّ الفاعل أوجده من العدم، لذلك حكم المبرّد على أنّ المصدر " مفعول أحدثه الفاعل"(١)، فلو قيل: ضربت ضربًا، فإنّ (ضربًا) قد أحدثه وأوجده الفاعل بعد أن كان معدومًا، وقد أشار ابن السرّاج إلى المعيار الدلالي في المصدر، إذ إنّ الفاعل يحدثه من العدم إلى الوجود(٢).

ويؤكد ابن الخشاب أحقيّة المصدر بإطلاق اسم المفعول عليه؛ لأنّ الفعل: "يقتضيه؛ لتضمنه حروفه، ودلالته عليه في المعنى"(٣).

ويرى الجرجاني أنّ المصدر أولى الأشياء بأن يطلق عليه اسم المفعول؛ لأنّك إذا قلت: (قمت قياما) كنت قد فعلت القيام، وأخرجته من العدم إلى الوجود، وهذا المعيار، معيار تداولي يتمثل في الإحالة على الكون الخارجي، والاعتماد على جعل المفعول موجودا بعد أن كان معدوما، ولإيضاح هذا المعيار الدلالي يمثل للجرجاني بالمفعول به بقوله: (ضربت زيدا) فهل أوجد الفاعل زيدا أو بعضا من زيد من العدم؟ والجواب بلا أدنى شك أن الفاعل لم يوجد زيدا من العدم؛ لأن زيدا موجود قبل فعل الضرب، وإنما الذي أوجِد هو الضرب الواقع بزيد(٤)، فتقول: قمت قياما، وضربت ضربا، فكلا النوعين من الأفعال: اللازم، والمتعدي، يتعدى إلى مصدره دون قيد؛ لاجتماعهما في المعنى المقصود وهو أنك فعلت القيام وأخرجته من الوجود إلى العدم، كما أنك فعلت الضرب وأخرجته من الوجود إلى العدم(٥).

وبالإضافة إلى المعيار الدلالي الذي قرره نحاة العربية سببًا لتقديم المفعول المطلق، هناك معيار شكلي استحق به المفعولُ المطلق التقديمَ على بقية المفاعيل، وهو معيار الاشتقاق، إذ

(١) المقتضب، المبرّد، ٢١٢/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢٧٥/٢.
(٣) المرتجل، ابن الخشاب، ص ١٦٠.
(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨٠/١.
(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨١/١.

الفعل مشتق من المصدر، فدلّ عليه الفعل بحروف، وفي ذلك يقول سيبويه: "وأمّا الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"(١)، أي أخذت من لفظ المصدر.

ثالثا: وظيفة المصدر.

ينقسم المصدر إلى:

- مبهم.
- مؤقت.

ويرى الجرجاني أنّ المصدر المبهم يفيد الشياع، ولا يحمل دلالة زائدة على معنى الفعل، وإنّما يفيد تأكيد الفعل، نحو: (ضربت ضربًا)، فالمصدر (ضربًا) لم يضف للفعل معنى زائدًا، وإنّما دلّ على مطلق الحدث، كما دلّ عليه الفعل(٢).

ودقق الإستراباذي دلالة المصدر المبهم على تأكيد الفعل، بأنّ المصدر يأتي تأكيدًا للمصدر المضمّن في الفعل، لا تأكيدًا للإخبار، ولا للزمان اللذين تضمّنهما الفعل، ولكنّهم سموه تأكيدًا للفعل توسّعًا(٣)، وقد نظر الإستراباذي في تدقيقه هذا إلى كون الفعل مركبًّا والمصدر مفردًا، وأنّ وظيفة الفعل الإخبارُ، ووظيفة المصدر التأكيد، لذلك جعل المصدر المفرد تأكيدًا لشيءٍ واحدٍ مما يدل عليه الفعل، لا لمجموع ما يدلُّ عليه الفعل.

ومنع ابن جنّي تأكيد عامل المصدر المحذوف، بمعيار دلالي، فلا يقال لمن سدد سهمًا، وأصاب القرطاس: القرطاسَ إصابةً، أي أصاب القرطاس إصابة، والسبب في ذلك كما يراه ابن جنّي أنّ في ذلك نقضًا للغرض؛ لأنّ الحذف يُقصَدُ به الإيجاز والاختصار، بينما التوكيد يُقصَدُ به الإكثار والإطناب، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان(٤). ونقض الغرض معيار تداولي يعود إلى القوّة المقصودة في القول، إذ لا يمكن أن يكون المتكلم مختصرًا، ومطنبًا في آن واحدة.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٢/١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨٢/١.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٩٦/١.

(٤) انظر: الخصائص، ابن جنّي، ٢٨٧/١.

أمّا المؤقت، في نحو: ضربت ضربتين، فيتضمن دلالة ليست في الفعل تتمثل في التحديد والاختصاص. وحقيقة التوقيت هي التحديد، من قولهم: وقّت له، أي حددت له وقتًا معلومًا، والأصل أن يوصف به الزمان، إلا أنّه لما كان يفيد التحديد استعير لغير الزمان، وكذا كل موضع أفيد به نفي الشياع.

ويرى الجرجاني أن المصدر المؤقت يثنّى ويجمع، فيقال: ضربت ضربات، وضربت ضربتين، ويجعل التثنية أصلح في الدلالة على المصدر، بمعيار شكلي؛ لأنّه من الممكن أن يقال في الجمع: ضربت ثلاث ضربات، فيقع الفعل على ما هو مصدرٌ في المعنى [١].

المطلب الثاني: المفعول به:

أولا: المغايرة بين المفعول به والفاعل:

المفعول به، أول المفاعيل في النيابة عن الفاعل بعد حذفه، وثاني المفاعيل في الترتيب بعد المفعول المطلق، مع أنّه ليس له " علاقة لفظية صريحة بدلالة الحدث في الفعل؛ لأنّه غير مشتق منه"[٢]. والسبب في مجيء المفعول به في المرتبة الثانية بعد المفعول الحقيقي؛ لأنّ فعله يقتضيه تركيبًا ودلالة، ويفتقر وجوده إليه، إذ "المتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل"[٣].

وعرّف الزمخشري المفعول به بأنّه: " هو الذي وقع عليه فعل الفاعل"[٤]، وفي شرح ابن الحاجب على المفصّل، فسّر الوقوع بالتعلق المعنوي، لا الحسي؛ لأنّ التعلق المعنوي يشمل التعلق الحسي[٥]، ويرى الإستراباذي أن تعريف وقوع الفعل بالتعلق – كما ورد عند ابن الحاجب– يُدخِلُ المجرورات في نحو: مررت بزيد في المفعول به، وهي وإن كانت مفعولا به بواسطة حرف الجر، إلا أنّ مطلق لفظ المفعول به لا يقع عليها[٦].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٥٨٣/١.

(٢) الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية، عبد السلام عيساوي، ص ٦٨.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٦٢/٧.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ٢١٢/١.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ٢١٢/١.

(٦) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٣٣٣/١.

ويشرَحُ ابن يعيش سبب تقييد تسمية المفعول به (بالباء) في نحو تركيب: (ضربت زيدا) لأنّ الضرب حلَّ بزيد، وليس زيد مما يُفعَلُ، إذ لا يصح أن يقال: (فعلت زيدا) كما صحّ ذلك في المفعول المطلق، إذ يمكن أن يقال في قمت قياما: (فعلت قياما)[١]. وهذا التمييز الذي قدّمه ابن يعيش في التفريق بين المفعول به، والمفعول المطلق يعود إلى معيار الشرح الدلالي.

ويقدّم الجرجاني للمفعول به معيارًا تركيبيًا، إذ يرى أنّ المفعول به اسم"فضلة في الكلام، فلا يجب أن يصاحب الفعل"[٢]، وإنما يجوز ذلك، ومعنى فضلة، أنّه" يجوز الاستغناء عنه من حيث أن الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه، فما تجاوز ذلك فهو زيادة فيها فضل بيان، إن ذُكر فحسن جميل، وإن لم يذكر، لم يلزم، و لم يبطل الكلام"[٣]. وهذا المعيار الذي قدّمه الجرجاني قائم على صحة الحذف، وهو معيار معمول به في اللسانيات، وهو فرع عن الاستبدال؛ لأنّه تعويض الوحدة اللسانية بصفر.

وإذا كان المفعول به يأتي لتوسعة الكلام، فإنّ الجرجاني يحدد قائمة المفعول به بأنّها لا تتجاوز ثلاثة مفعولين، إذ يقول: "وليس هنا فعل يتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفعولين"[٤]، ثم يوازن بين الفاعل والمفعول به في اقتضاء الاسمية، باعتماد المعيار التركيبي، إذ إن المفعول به لا يبلغ مبلغ الفاعل في اقتضاء الاسمية، لأنّه قد يأتي جملة في باب ظننت، وخبر كان، حيث يقول: " والمفعول لا يبلغ مبلغ الفاعل في اقتضاء الاسمية، ألا ترى أنه قد يقع موقع المفعول ما ليس باسم وهو الجملة الواقعة في المفعول الثاني من باب ظننت، وخبر كان"[٥]، وإذا جاز جاز أن يقع المفعول به جملةً، فإنّه مفارق للفاعل الذي لا يكون إلا اسمًا، وقد دقق المبرّد الفرق بين المفعول به والفاعل، بمفهوم المغايرة، وهو معيار دلالي، إذ يرى أن الفاعل بالكليّة لا يكون المفعول بالكلية، وهذا المعيار الذي ذكره المبرّد منبنٍ على أنّ الأفعال النافذة والمؤثرة

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ١/١٢٤.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٣٧.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٦١٠.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني ١/٥٩٦.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٣٦٢.

يوقعها الفاعل -في الغالب- على غيره، أمّا إذا أوقعها على نفسه، فلا يتعدى فعلُ ضميره المتصل إلى ضميره المتصل، إذ لا يقال: ضربتُني، وضمير الفاعل، والمفعول لشيء واحد، ولا: ضربَتكَ والضميران للمخاطب، فإذا أرادوا شيئًا من ذلك قالوا: ضربت نفسي، أو نحو من ذلك(١).

وكذلك ورد عند صاحب المرتجل معيار المغايرة، إذ يقول" والمفعول في الأصل غير الفاعل في المعنى"(٢)، ومعيار المغايرة الذي قدّمه المبرّد، وابن الخشاب للمفعول به، هو معيار دلالي معتبر في اللسانيات الحديثة يتمثّل في غياب التقارن الإحالي.

ثانيا: ذكر المفعول وحذفه يخضع لمقاصد المتكلم:

يصف النحاة المفعول به بأنّه فضلة، تستقل الجملة دونه، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل، بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان يقتضيه"(٣)، وقد يفهم البعض أن حذف المفعول وذكره سواء، إذ كان فضلة يستقل الكلام دونه، وقد يفهم البعض الآخر أن ذكر المفعول يضيف معنى جديدًا للجملة يجوز أن يكون منقطعًا عنها، **ويرفض الجرجاني مثل هذا الفهم**، فلا يمكن أن يستوي ذكر المفعول وحذفه(٤)؛ لأنّ ذلك خاضع إلى مقاصد المتكلم، ففي إثباته يؤدي المتكلم معنى لا يتوافر عليه الكلام في حال حذفه، كما أن في تقديمه معنى يختلف عنه في تأخيره، وفي حصره تحديدٌ لالتباس الحدث فيه على سبيل المفعولية، لا في سواه. ويقدّم الجرجاني تراكيب حُذِف فيها المفعول به من نحو: (فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر وينفع)(٥). ماذا يحل؟ وماذا يعقد؟ بم يأمر؟ وبم ينهى؟ بم يضر؟ وبم ينفع؟ كل هذا لم يكن قاصدًا له المتكلم بل القصد إثبات الفعل للفاعل دون النظر إلى المفعول به، ولو كان الهدف هو إثبات وجود الحدث (فعل القراءة) على سبيل التَّمثيل، لقيل: كان قراءة، أو وجدت

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٨٨/٧.
(٢) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ١٦٢.
(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٤/١.
(٤) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٥٣٣.
(٥) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ١٤٢.

قراءة، أو تمّت قراءة، أو نحو ذلك من الأساليب التي تؤدي الغرض[١]، كما أن في هذا الحذف فائدةً تتمثل في تقليل اللفظ وتكثيف الدلالة؛ بخروجها إلى المبالغة، و القصد إلى التعميم[٢].

المطلب الثالث: المفعول فيه:

أولا: الظرفية معنى زائد على الاسم:

الظرف هو الوعاء في اللغة[٣]، وتسمى الأزمنة والأمكنة ظروفا؛ لأنّ الأفعال توجد فيها.

وينسِبُ الأصمعي سبب تسمية هذا الباب في النحو إلى نفسه؛ لأنّه نبّه الخليل إلى هذا، قال الأصمعي: "أنا نبّهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظروفًا؛ لأنّي قلت له: إذا كان الشيء وعاءً لغيره، فما يسمى؟ فقال: ظرفًا"[٤]، وقد أطلق البصريون على المفعول فيه مسمى الظرف، أمّا الفراء ومن تبعه فيسمونه المحلّ[٥].

ويسمي المبرّد المعنى الزائد في الظرف (التضمّن)، حيث يقول: " وإنّما يكون ظرفا، إذا تضمن شيئا، نحو: زيد خلفك؛ لأنّ المعنى مستقر في هذا الموضع "[٦]، أمّا إذا لم يتضمن ظرفية الحدث، فلا يكون ظرفا، نحو قولنا: أمامُك واسع؛ لأنّه في هذا التركيب شغل حيّز المبتدأ.

ويعرّف الجرجاني الظرف بأنّه " ما كان منصوبا على معنى (في) نحو: خرجت يوم الجمعة"[٧]، إذ يكون الظرف على تقدير معنى (في) المحذوفة، ولا يسمح لها بالظهور في الكلام، وإلا تحوّلَ الظرف إلى اسم مجرور، وقد دقق ابن يعيش هذا المعيار، وجعله خاصًّا

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ١٤٥.

(٢) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ٣٣٤.

(٣) انظر: لسان العرب، مادة (ظرف) .

(٤) توجيه اللمع، لابن الخبّاز، ١/١٨٥.

(٥) انظر التذييل والتكميل. ٧/ ٢٥٦. وقولهم في الاصول ١/٢٠٤.

(٦) المقتضب، المبرّد ٣/١٠٢.

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٦٣٢.

بعلم النحو، بقوله: " الظرف عند النحويين ليس كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل يشترطون للظرف أن يكون منصوبا على تقدير معنى (في) واعتباره بجواز ظهورها معه"(١). وهذا إجراء لمعيار الاستبدال، إذ يمكن التحقق من صحة الظرف بجواز ظهور الحرف (في) معه، ولكنه يخرج عن الظرفية ليكون اسما مجرورًا.

وإذا جُعِلَ الظرف مضافًا إليه، فإنّ الإضافة تخرجه من الظرفية، لأنّها بمعنى حرف الجر (في) وقد منع سيبويه أن تكون الليلة ظرفًا في تركيب(ياسارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ)، إذ قال: " لم تجعلها ظرفًا"(٢)؛ لأنّ الإضافة بمنزلة حرف الجر(في)، وعلل السيرافي منعَ سيبويه أن يكون لفظ الليلة ظرفًا، في هذا التركيب بقوله: " معنى الظرف ما كانت (في) مقدرة محذوفة، فإذا ذكرنا (في)، أو حرفا من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج، فإذا أضفناه إليه، فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج أن يكون ظرفا"(٣).

وقد قدّم الجرجاني معيارًا تركيبيًا لتمييز الطروف إذا اتسع فيها، إذ لا يقدّر فيها معنى حرف الجر (في)، فيقال: سرت يومَ الجمعة، وينزَّل في التقدير منزلة زيد من (ضربت زيدًا)، ويتبيّن بأن يُخبَرَ عنه بـــ (الذي)، فيقال في (سرت يومَ الجمعة) في حال كونه عاريًا من حرف الجر (في) ومنصوبًا على الاتّساع: (الذي سرتُهُ يومُ الجمعة) فلا يظهر معه حرف الجر (في) كما يقال: الذي ضربته زيدٌ، أمّا إن كان منصوبًا على الظرفية، فيقال في حال الإخبار عنه: (الذي سرت فيه يومُ الجمعةِ) فتظهر (في) في التركيب(٤).

ثانيا: ظروف الزمان أقوى من ظروف المكان في تعدي الأفعال إليها:

كلّ حدث يحدث لا يمكن تصوّره خارجا عن الزمان والمكان؛ لذلك قُسِّمتِ الظروفُ في النحو العربي إلى ظروف زمان، وظروف مكان، ولم يكن هذا التقسيم ينظر إلى النوعين بالتساوي، بل إنّه قدّم ظرف الزمان على ظرف المكان في تعدّي الأفعال إليها، بسبب قوّة طلب الفعل بنوعيه اللازم والمتعدي، لظروف الزمان مبهمِها ومخصَّصِها؛ لأنّ " ظرف الزّمان

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤١/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤١/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٣٣٢/٢.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٤٧/١.

أشدُّ علقة بالفعل؛ لدلالته عليه لفظًا، ومعنى"[١]، وقد قدّم سيبويه المفعول الذي تدُّلُ عليه صيغة الفعل على المفعول الذي لا تدُّلُ صيغة الفعل عليه"[٢].

ويرى الجرجاني أنّ ظروف الزمان شاكلت المصادر، في أنّ صيغة الفعل تدل عليها، ففي (ضرب) دلالة على الزمن الماضي آتية له من الصيغة، كما أن فيه دلالة على الحدث، وفي (يضرب) دلالة على الزمن الحاضر والمستقبل، ولذلك جرت ظروف الزمان مجرى المصادر في تعدي الفعل إلى جميع أنواعها: النكرة والمعرفة، والمبهمة والمؤقتة[٣]

أمّا ظروف المكان، فلا يقوى الفعل في التعدي إلى جميع ضروبها كما قوي في التعدي إلى جميع ضروب ظروف الزمان؛ لأن دلالة الفعل على ظرف المكان تقع خارج النظام اللغوي؛ إذ دلالته عليه دلالة اقتضاء، مما جعل طلب الفعل له كطلب الفعل اللازم للمفعول به، إذ يقول الجرجاني: " تنزّل المكان من الفعل منزلة المفعول به من الفعل غير المتعدي"[٤]، وكذلك يرى ابن يعيش أن ظرف الزمان أقوى من ظرف المكان، حيث يقول: "والزمان أقوى من المكان؛ لأنّ دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية؛ ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالته عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنّما هي من خارج، فهي دلالة التزام. ودلالة التضمين أقوى"[٥].

وقوّى المبرد العلاقة بين الفعل، وظرف الزمان بالمقارنة بينهما باعتماد معيار الإحالة على الكون الخارجي، إذ يرى أنّ وجه المشابهة بين الزمان والفعل، هو الحدوث والانقضاء، وليس لهما صفة الثبات كما يكون ذلك للأمكنة التي تتسم بالثبات، يقول المبرّد: "فالفعل ينقضي كالزمان؛ لأنّ الزمان مرور الأيّام والليالي، فالفعل على سننه يمضي بمضيّه، وليست الأمكنة كذلك، إنّما هي جثث ثابتة تفصِلُ بينها بالعين، وتعرف بعضها من بعض، كما

(١) شرح اللمع، العكبري، ١/١٢٢.
(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١/٢٧٨.
(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٦٣٢.
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٦٤٢.
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٦٨-٦٩.

تعرف زيدًا من عمرو"[١]، وكذلك شبّه ابن الخشّاب الزمان بالأحداث؛ لتقضيّهِما، وكونهما لا لَبْثَ لهما، كما شبه ظروف المكان بالجثث لكونهما ذاتي صورٍ وخِلق[٢].

ومن خلال ما سبق من عرض لأقوال نحاة العربية في تقديم ظرف الزمان على ظرف المكان في قوّة طلب الفعل له، يتبيّن أنّهم قد اعتمدوا في ذلك على معيارين: لفظي، ودلالي، فاللفظي هو دلالة الفعل على ظرف الزمان ببنيته، والدلالي هو مشابهة الأحداث للزمان في كونهما منقضيين وغير ثابتين.

ثالثا: ظروف المكان أعم تصرفا في الإخبار من ظروف الزمان:

يقارن المبرّد بين ظروف المكان وظروف الزمان وفقا لمعيار ما يسميه بـــ (التضمّن)، وهو أن ّظروف المكان تحتوي الأشخاص والجثث، بينما الزمان ليس له هذه الخاصية، إذ يقول: "وتقول: زيد يوم الجمعة قائم. لا يكون إلا ذلك؛ لأنّ ظروف الزمان لا تضمّن الجثث، ألا ترى، أنك تقول: زيد في الدار، فيصلح وتفيد به معنى، ولو قلت: زيد يوم الجمعة لم يصلح؛ لأنّ الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظروفا له، نحو قولك: القتال يوم الجمعة. . . . ؛ لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع.

فهنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت. فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار"[٣].

ويقرر الجرجاني أن ظروف المكان أعم تصرفًا في الإخبار من ظروف الزمان؛ لأنّ ظروف المكان تكون خبرا عن الأحداث، والجثث، نحو: الضرب في الدار، وزيد في الدار، فالحدث والشخص قد اشتركا في جواز مجيء ظرف المكان خبرا عنهما[٤].

---

(١) المقتضب، المبرد، ٢/٢٧٤.

(٢) انظر: المرتجل، ابن الخشاب، ص ١٥٧.

(٣) المقتضب، المبرّد، ٤/١٣٣.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢٨٩.

أمّا ظروف الزمان فلا يخبر بها عن ما هو جثة أو شاخص؛ لأنها لا تحمل فائدة، فـــأحوال الجثث والأشخاص مع الأزمنة ثابتة لا تتغير، فزيد -كما يقرره الجرجاني- يوم الجمعة هو زيد يوم السبت، وليس يقع يوما وينقطع يوما كالأحداث التي تحدث في يوم وتنقطع في اليوم الآخر، نحو: القتال، الذي يمكن أن يكون في يوم وينقطع في آخر؛ لذلك صحّ أن يقال: القتال يوم الجمعة، وبناءً على أن أحوال الأشخاص لا تتغير مع الزمان- من حيث الوجود وعدمِهِ، لا من حيث التغيّر في الأحوال الظاهرة- فإنه يمتنع أن يقال: متى زيد؟ لعدم الفائدة، بينما يجوز أن يقال: أين زيد؟ لوجود الفائدة، فأحوال الأشخاص مع الأمكنة متغيرة وغير ثابتة[١].

وقد ورد إشكال في تركيب (الليلةَ الهلالُ) إذ يقع في الظاهر أنّ ظرف الزمان جاء خبرا عن الهلال وهذا ممتنع، بناء على أنّ ظروف الزمان لا تكون خبرًا عن الجثث، وقد فسّر أبو علي الفارسي هذا التركيب بما ينفي عنه التناقض، إذ يرى أن المعنى (الليلةَ حدوث الهلالِ) ثم حذف الحدوث، وأُقيم الهلال مقامه، ويرى وجهًا آخر يُرفع فيه (الهلال)، فيقال: الليلةُ الهلالُ، على تقدير (الليلةُ ليلةُ الهلال)، فيحذف المضاف الذي هو ليلة كما حذف الحدوث.

وينقل الجرجاني تخريجًا مختلفًا لهذا التركيب عن شيخه أبي الحسين، يعتمد فيه معيارًا دلاليّا، إذ الهلال ليس اسما للكوكب النيّر؛ لأنّه يكون ظاهرًا ثم يستتر، ثم يظهر؛ لذلك فإنّ الهلال اسم يتناول هذا الكوكب النيّر في حال دون حال، وبذلك يكون لفظ الهلال متضمّنًا معنى الحدث، والاسم الموضوع له هو القمر[٢].

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢٢٨.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢٩٠-٢٩١.

المطلب الرابع: المفعول معه:

يسميه سيبويه مفعولا معه، ومفعولا به[١]، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي[٢]، وواو تكون بمعنى (مع) وهذا المعيار التركيبي الذي قُدِّم للمفعول معه فيه تحرّزٌ من (الواو) التي لمطلق الجمع، وتأخّره في ترتيب المفعولات؛ لأنّ الفاعل قد يفعل الفعل ولا يكون معه مشارك له فيه، وذكر السيرافي أن بعض النحويين لا يعدّون المفعول معه، والمفعول لأجله، إذا عددوا المفاعيل، إذ يقتصرون على الأربعة؛ لأن الفاعل كثيرا ما يفعل الفعل ولا يكون معه مشارك فيه[٣].

أولا: عامل المفعول معه:

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على المخالفة[٤]، ويرِدُ على هذا القول أنّ المخالفة إذا نصبت الثاني فمن باب أولى أن تنصب معه الأول لوجودها فيه.

وكان الزجاج يذهب إلى أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر؛ لأنّه يرى أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما (الواو) فإذا قيل: ما صنعت وأباك، فالتقدير ما صنعت ولابست أباك، وقد ردّ ابن مالك مذهب الزجاج؛ لأنّه يرى أنّ الفعل يعمل بمفعوله على الوجه الذي يصحّ ارتباطه به، فإن ارتبطا بلا واسطة، فلا معنى لدخول الحرف بينهما، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بدّ من هذه الواسطة[٥].

ويرى البصريون أن عامل المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط (واو المعية) وذهب سيبويه إلى أنّ (واو المعيّة) تعين عامل المفعول معه على نصبه، ومثّل لذلك بتركيب (ما صنعت وأباك) و(لو تركت الناقة، وفصيلَها)، ثم قال: "فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها"[٦].

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢٩٧/١.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٤٨/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢٧٧/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٢٥٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ٢٤٩/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٢٩٧/١.

وقد نسب كثير من النحاة إلى الجرجاني أن ناصب المفعول معه (واو المعية)[١] بالاعتماد على ما ورد في كتابه الجمل[٢]، أمّا رأيه في كتاب المقتصد فهو على خلاف ذلك، إذ يصرِّح بأن (واو المعية) لا عمل لها، ولكنّها قوّت الفعل في التعدي للاسم الذي كان قاصرا عنه قبل إعانة الواو له، **يقول الجرجاني: " والواو لا عمل لها، وإنّما يعمل الفعل بإعانتها له النصبَ**، حتى كأنّها في منزلة الهمزة في قولك: ذهب، وأذهبت زيدا، في أنّها لما دخلت على الفعل صيّرته من غير العمل إلى العمل"[٣]، وهذا نص صريح من الجرجاني بأنّ ناصب المفعول معه هو الفعل بتقوية (الواو) له، ولم يجعل لواو المعيّة عملا مع أنّها جاءت بجنب الاسم وأعانت الفعل على العمل؛ لأنّ الواو هنا أصلها حرف عطف، وحروف العطف لا يكون لها عمل مختص بها، وإنّما جاءت لتنوب عن الفعل العامل، ويرى أنّه لا يجوز أن تحذف واو المعية؛ لأن الفعل لا يدل على المعية دلالة اقتضاء، بل لا بد من هذه الواو حتى يدل الفعل على المعية إذ لو قلنا: جاء البرد الطيالسة، لم يكن في الكلام دلالة على المعيّة[٤]. وهذا القول من الجرجاني عن لزوم ذكر واو المعية كي يدل الكلام على المعية يناظر مبدأ التحام الدال بالمدلول عند دي سوسير.

ثانيا: دلالة واو المعيّة على المصاحبة:

واو المعية أصلها واو العطف، وقد اشترط ابن جنّي لما يكون مفعولا معه معيارا دلاليّا إحاليا، وهو أن يصحّ فيه العطف[٥]، فلا يجيز تركيبا من نحو: انتظرتك وطلوعَ الشمس؛ لأن الشمس ليس مما يسوغ منها الانتظار، ويقول ابن الخباز "وشرطوا في المفعول معه بحيث تصح شركته للفاعل في فعله. . . فعلى هذا لا يصح: تكلم زيد والحجر، كما لا يصح أن يرفع؛ لأن الحجر لا يتكلم "[٦]، فالرأس الفعلي (تكلّم) يقتضي فاعلا متكلما، ولا يتركب

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٥/٢، شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٥٠/٢، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٢٤٣/٢، همع الهوامع، السيوطي، ٢٨٣/٣.

(٢) انظر: الجمل، عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٠.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٦٠/١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٦٠/١.

(٥) انظر: الخصائص، ابن جني، ٣٨٣/٢.

(٦) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ١٩٩.

مع الحجر، إذ ليس من سمات الحجر أن يكون متكلمًا، وهذا المعيار الدلالي الذي تحدّث عنه ابن الخباز يناظر ما عُرف في التوليدية بسمات قيود الانتقاء المعجمي، وكذلك ما عُرف في التداوليّة بالاقتضاء، ويرى أنّ المفعول معه "لا ينحصر في غير ذوي العلم ولا في ذوي العلم، بل يجوز أن يكون من كل واحد من النوعين"(١)، والمعوّل عليه في الحكم على ذوي العلم وغير ذوي العلم هو قدرة المتكلم الذهنية في التمييز بين النوعين.

وهناك سؤال يطرح نفسه عن العدول بواو العطف إلى واو المعية، ما الفائدة منه؟ مع أن الفعل (استوى) في قولنا: استوى الماء والخشبة، يقتضي فاعلين، كما أن قولنا: جاء البردُ والطيالسةُ (بالضم)، بمعنى قولنا: جاء البردُ والطيالسةَ (بالفتح).

يكشف لنا الجرجاني أن في واو المعية معنى زائدا على مجرد الاشتراك في الحكم، وهو معنى الاقتران والمصاحبة، فإذا قيل: جاء البردُ والطيالسةً عُلم من ذلك الاقتران والمصاحبة، أمّا إذا قيل: جاء البردُ والطيالسةُ برفع (الطيالسة) على العطف لم يكن في نفس اللفظ دلالة على الاقتران والمصاحبة، فهو بمعنى قولنا: جاء زيدٌ وعمرٌو، إذ (الواو) لا تدلُّ إلاعلى مجرد التشريك في الحكم دون الدلالة على الاقتران والمصاحبة؛ لأنّ (واو العطف) لا تقتضي الترتيب، بدليل قوله تعالى: ﴿**يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾(٢).

فقدم السجود على الركوع وهو مؤخر في شرعتها، ولو كانت (الواو) تفيد الترتيب، لم يأتِ السجود قبل الركوع في الآية، فلما كان (واو العطف) لا تفيد إلا الاشتراك في الحكم، عُدل عن العطف من أجل الدلالة على الاقتران(٣).

(١) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ١٩٩.

(٢) آل عمران: ٤٣

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٦١/١.

المطلب الخامس: المفعول له:

المفعول له، ويسمى المفعولَ لأجله، واعتباره بأن يقع جوابا: (لم كان)؟ وهو اسم فضلة منصوب، قال سيبويه عن سبب نصبه: " انتصب؛ لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسير لما قبله، لمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه"(١)، وعدّه ابن السراج عذرًا للفعل(٢)، وحدّه ابن الخبّاز بأنّه: " العِلّة التي تدعو إلى الإقدام على الفعل"(٣).

ويرى الجرجاني أن الأصل أن يكون المفعول له باللام، فيقال في جئت إكرامًا لك: جئت لإكرامك، ولكنّ (اللام) تركت لدلالة الحال عليها(٤)، ويتوسّع ابن يعيش في تعليل كون الأصل في المفعول له أن يكون باللام؛ لأنّ (اللام) معناها العلة، ولكنها حذفت؛ لأنّ دلالة الفعل على المفعول له دلالة اقتضاء، فالعاقل لا يفعل فعلا إلا لغاية وغرض، ويرجِع كون المفعول له مصدرا إلى معيار دلالي يقع خارج النظام اللغوي، وذلك أنّه علة وسبب لوقوع الفعل. والسبب إنما يكون حدثا مؤثرا، والمصادر معان تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علة، بخلاف العين الثابتة، كما يبين سبب عدم مجيء المفعول له من لفظ الفعل الناصب المعلل به؛ لأنّ المفعولَ له علةٌ لوجود الفعل، والشيءُ لا يكون علة لنفسه(٥). كما ذهب إلى ذلك ابن الخشاب، إذ يقول: "وكان العامل فيه من غير لفظه؛ لأنّ الشيء يُتوصَّلُ به إلى غيره، ولا يُتوصَّلُ به إلى نفسه "(٦).

ويشترط الجرجاني أن يكون المفعول له شيئا يشتمل الفعلُ المعللُ به على معناه، حتى يصحَّ أن يقال: إنّ هذا الفعل ذاك الفعل، فالمفعول له معنى في الفعل ونتيجة يقصدها الفاعل، فإذا قيل: ضربته تأديبًا له، فالضرب مشتمل على التأديب، والتأديب معنى في الضرب.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٦٧/١.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج، ٢٠٦/٢.

(٣) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ١٩٦.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٦٦/١.

(٥) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٢/٢-٥٣.

(٦) المرتجل، ابن الخشاب، ص ١٥٩.

ويواجه الجرجاني إشكالا في تركيب (قعد عن الحرب جبنًا) من حيث أنه لا يصح إطلاق لفظ الغرض على (الجبن) لذلك يلجأ إلى تفسير هذا بواسطة المعنى، فيشترط للمفعول له أن يكون مكافئًا دلاليًّا لعامله، إذ يمكن أن يقال: إن القعود عن الحرب جبن في المعنى، كما أنّ الضّرب تقويمٌ في المعنى، فيقال: ما المعنى في قعوده؟ فيكون الجواب(الجبن)، كما يقال: ما المعنى في ضربه؟ فيقال: التأديب، ولذلك يرى أنّه يمكن أن يقال للمفعول له في نحو هذا التركيب: إنّه علة وسببٌ ومعنى في الفعل يقتضي وجودُه وجودَه[١].

ورفض الإستراباذي وصف المفعول له بأنّه معلول لعامله، لما يترتب على هذا القول من خروج بعض المعطيات اللغوية على الوصف اللغوي، ومن أجل إضفاء الشمول والاتساق على الوصف اللغوي اختار أن يكون المفعول له العلة الحاملة لعامله، قال الرضي: "وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّه لا يطرّد في نحو (قعدت جبنًا) وجعل المفعول له علة لعامله يطرّد؛ لأنّ التأديب علة حاملة على الضرب"[٢]، ويرى أنّ المفعول له قد لا يتقدم وجوده على وجود عامله كما في (ضربته تأديبا له) وذلك أن الغرض المتأخر وجوده عن عامله يكون علة غائية حاملة على الفعل، فهي متقدمة من حيث التصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود، وقد يتقدم وجود المفعول له على عامله كما في نحو (قعد عن الجرب جبنا)[٣]، ثم قدّم الجرجاني للمفعول له عدة معايير شكلية، فالمفعول له يكون معرّفًا بالألف واللام، ومضافًا، ونكرة، قال الشاعر[٤]:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ *** مخافةً وَزَعلَ المحبُورِ

والهولَ من تهوّر الهبورِ.

فالنكرة (مخافة)، والمضاف (زعل المحبور)، والمعرف بالألف واللام (الهول).

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٦٧/١-٦٦٨.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/ ٢٥-٢٦.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢/ ٢٥.

(٤) البيت للعجاج في ديوانه، ص ٣٥٤-٣٥٥، وهو من شواهد سيبويه ٣٦٩/١، والخزانة ١١٤/٣، وابن يعيش٥٤/٢.

المبحث الثاني: أشباه المفاعيل.

بعد أن نظرنا في المفاعيل وعددها ومعايير ضبطها، نناقش في هذا المبحث أشباه المفاعيل وهي المنصوبات التي جاءت بعد تمام الكلام، كالحال، أو بعد تمام الاسم كالتمييز. والتمام في الكلام، وفي الاسم معيار تركيبي

والمعيار الدلالي الذي تتحدد بواسطته أشباه المفاعيل، يتمثل في الإحالة على الكون الخارجي، فالمشبّه بالمفعول إمّا أن يكون هو المرفوعَ في المعنى، وإمّا أن يكون بعضَ المرفوع.

وقسّمها أبو علي الفارسي، إلى نوعين:

١- ما كان المنصوب فيه هو المرفوع، كخبر كان، في نحو: كان زيد منطلقا، وفي اسم إن نحو: إنّ زيدا منطلق، فالمنطلق هو زيد، وزيد هو المنطلق.
٢- ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع، كالتمييز في تصبب زيدا عرقا، فالعرق بعض زيد وليس هو هو[١].

وعدّ الإستراباذي اسم (إنّ) واسم (لا التبرئة) وخبر (ما الحجازية) وخبر(كان) وأخواتها عمدا شُبّهت بالفضلات[٢].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٧١/١.
(٢) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٩٢/١.

المطلب الأوّل: الحال:

أولا: تعريف الحال:

يبيّن الجرجاني حقيقة الحال بمعيار دلالي، فهي "الهيئة التي يكون عليها الشيء عند ملابسة الفعل واقعًا منه، أو واقعًا عليه"(١)، فهيئة صاحب الحال تقع خارج النظام اللغوي، وتدرك بواسطة الحواس.

ويبين ابن السراج سبب تسميتها (حالا) بالإحالة على زمن الكون الخارجي، فاسم الفاعل الواقع حالا نحو: راكب، لا يكون إلا لما أنت فيه، ولا يجوز أن يكون مما مضى من الأفعال وانقطع، أو لما لم يأتِ. ويجعل اعتبارها، بمعيار الاستفهام، إذ إنّه من معايير الحال، فبإدخال (كيف) على الفعل والفاعل، في نحو: (كيف جاء عبد الله؟) يكون الجواب حالا، (جاء راكبا)(٢)، ويقدم ابن أبي الربيع للحالِ معيارا تركيبيا حيث إنها تأتي بعد تمام الكلام، إذ يقول " الحال من شرطها أن تكون بعد تمام الكلام"(٣).

ويجعل الجرجاني الحال متضمنة لمعنى الحدث، لما تتطلبه الحال من الانتقال والتّحول، إذ يقول "الحال يجب أن تكون متضمنة لمعنى الوصفيّة من حيث كان معناها الانتقال والتحوّل، وذلك لا يكون في الأسماء، إذ الرجل لا يكون امرأة، كما يكون الراكب راجلا"(٤)، والتحوّل معيار دلالي تداولي فضاؤه الكون الخارجي؛ ولهذا السبب، لم يستحسن النحاة تركيبا من نحو: (جاءني زيد طويلا) لأنّ كونه بهذه الصفة لايتحول عنها تحوّل الركوب ونحوه. وأجازوا (جاء زيد متطاولا) لدلالته على الحدث، وأنّ التطاول ليس ثابتا فيه(٥).

ثانيا: المقارنة بين الحال والمفعول الصحيح والظرف:

اعتمد النحويون جملة من المقاييس في وصف الحال، فهي تشغل حيزا في المنصوبات، وبذلك قارنوا بينها وبين المفعول الصحيح من جانب، والظرف من جانب آخر، فوجدوا أن

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٧٦/١.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٢١٣/١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٩٦٧/٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩١٥/٢.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٨٢/١.

الحال قد أخذت شبها من الظرف، وشبها من المفعول الصحيح، وهذا الاسترسال الذي تميزت به الحال بين المفعول الصحيح والظرف، جعل لها أحكاما خاصة تتميز بها، فلا هي بالمفعول الخالص، ولا هي بالظرف الخالص.

وقد بيّن الجرجاني وجه مشابهة الحال للمفعول الصحيح، ووجه امتناع الحال من أن تجري مجرى المفعول الصحيح، فوجه مشابهة الحال للمفعول الصحيح يرجع إلى أن الحال لا يظهر معها حرف الظرف، فإذنا قلنا: جاء زيد راكبا، فلا يصح أن يقال: جاء زيد في راكب، فالعلاقات السياقية لا تسمح لهذا الحرف بأن يكون ملفوظا به، ولا مقدّرا.

وأما وجه مفارقتها للمفعول الصحيح؛ فلأنّ الحال يعمل فيها معنى الفعل، كما يعمل فيها الفعل المحض كذلك، فإذا قلنا: في الدار زيد قائما، فإن الحال قد عمل فيها معنى الفعل الذي هو (استقر) أو نحو ذلك، بينما المفعول الصحيح لا يعمل فيه معنى الفعل، بل لا بد أن يكون العامل فيه فعلا محضًا، كما أن المفعول الصحيح لا تعمل فيه إلا الأفعال المتعدية، أمّا الحال فتعمل فيها الأفعال المتعدية واللازمة، نحو: ضربت زيدا قائمًا، وانطلق محمدا مسرعًا.

وهذه المقارنة التي قدّمها الجرجاني؛ لبيان وجوه الاختلاف، والمشابهة بين الحال والمفعول الصحيح، اعتمد فيها معيار التركيب والعمل الإعرابي.

أمّا شبهها من الظرف فيعود إلى معيار التكافؤ الدلي، إذ يرى الجرجاني أنّ معناها بمعنى الظرف في نحو: جاء زيد راكبا، فالمعنى جاء في حال الركوب. ووجه مفارقتها للظرف يعود إلى معيار تركيبي يتمثّل بقوّة العامل وضعفه، وذاك أن الحال إن عمل فيها معنى الظرف، فلا يجوز تقديمها على هذا العامل، فلا يقال: (قائما في الدار زيد) بينما الظرف إذا عمل فيه معنى الفعل، فإنّه يجوز تقديمه على معموله الضعيف، في نحو: (كلَّ يوم لك ثوب) فالظرف قد تقدَّمَ على عامله (لك) الذي هو بمعنى الفعل، وبذلك تكون الحال قد افترقت عن الظرف من هذا الوجه[1].

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٦٧٢-٦٧٣.

ثالثا: الحال نكرة لا تقبل التعريف:

الحال زيادة فائدة في الخبر، إذ إنّها تشير إلى هيئة صاحبها، والخبر في أصله نكرة، إذ لا فائدة من الإخبار بمعلوم، كما أن الإخبار وظيفة نحوية يقوم بها الفعل، والأفعال نكرات لا تتعرف ولا تتخصص؛ لأنّها أحداث تجري. والحال فيها رائحة الفعل؛ لأنّها تدل على التنقل والتحول، فحملت على الفعل في التنكير، والاشتقاق.

ويستدل الجرجاني على وجوب تنكير الحال بمعيار شكلي وهو معيار الإخبار عنها، فلا يخبر عن الحال بـــ (الذي)، فلو قيل: ضربي زيد قائمًا، فإنّه لا يخبر عن (قائمًا) بـــ(بالذي) إذ لا يقال: الذي ضربي زيدًا إياه قائمٌ، وهذا يترتب عليه امتناع أن تأتي الحال ضميرا، فلا أحد يقول: خرج زيد مسرعًا، وخرج عمرو إياه، على أنّ (إيّاه) ضمير يعود للحال

فلو كان للحال أصل في التعريف، لوقع الضمير الذي لا أصل له في التنكير حالا، وإذا كان الأمر كذلك عُلِمَ " أنّ أصل الحال التنكير"[١].

وكذلك استدل ابن أبي الربيع على أنّ الحال لا تكون إلا نكرة بمعيار الإخبار عنها، إذ يمتنع الإخبار عن الحال، لأنّ حقيقة الإخبار أن يحل الضمير محل المخبر عنه، وهذا يقتضي تعريفه، والحال لا تكون معرفة[٢]، واستدل ابن عصفور الإشبيلي بمعيار الإضمار؛ للدلالة على أن الحال لا تأتي إلا نكرة، إذ يقول عن الحال بأنّها "لا تضمر؛ لأنّها لا تكون إلا نكرة مشتقة، والضمير ليس كذلك"[٣].

والإضمار معيار معتمد في اللسانيات الحديثة، وكذلك في النحو العربي، إذ اعتمده النحاة العرب مقياسا معتبرا لما يقبل التعريف في الوحدات اللسانية، فكل ما قبل الإضمار صار معرفة، وكل ما لم يقبل الإضمار فإنّه لا يتعرَّفُ.

وقد وردت بعض التراكيب التي تنبئ في ظاهرها أن الحال معرفة، من نحو:

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١٦٦/٢.

(٢) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، ٥٤٣/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ٣٣٩/١.

١- طلبته جهدك.

٢- أرسلها العراك.

في المثال الأول يظهر أن الحال وردت معرّفة بالإضافة، وفي المثال الثاني، وردت الحال في الظاهر معرّفة بـــ (أل) وقد اجتهد النحويون في رد مثل هذين التركيبين إلى الأصل النظري الذي أصلوه في الحال وهو كونها نكرة، فاختلفت تفسيراتهم واتفقت غاياتهم، فالجرجاني تبعا لأبي علي يرى أن تركيب (جهدك) و (العراك) ليست أحوالا، وإنما هي مصادر نابت عن الحال؛ فالتقدير في التركيب الأول طلبته وتجتهد جهدك، فيكون (تجتهد) جملة مكونة من الفعل والفاعل، في محل نصب حال، فحذفت جملة الحال، وأنيب المصدر مناب الحال، وبهذا ينتفي التناقض في تقريرهم أن الحال لا بد أن تكون نكرة، وكذا في تركيب(أرسلها العراك) فشأن المصدرية في العراك واضح، إذ التقدير، أرسلها تعترك العراك، فناب المصدر عن جملة الحال(١).

وهذا التفسير الذي قدّمه للجرجاني للحال التي وردت معرفة في الظاهر يناظر ما وردَ في التوليدية من القول بالبنية العميقة للجملة وتحويلها إلى بنية سطحية منجزة.

ويذهب صاحب كشف المشكل إلى ما ذهب إليه الجرجاني، إذ يرى أن ما ورد من الألفاظ معرفة منصوبة وفي ظاهرها أنّها أحوال، نحو: (رجع عوده على بدئه) و(ادخلوا الأوّل فالأوّل) "فإنّها ليست بأحوال، وإنّما هي معمولات لأحوال محذوفات، أو واقعات مواقعها، والتقدير: ادخلوا مترتبين الأوّل فالأوّل، فهو منصوب بمترتبين انتصاب المفعول به"(٢).

رابعا: واو الحال تربط جملة الحال بما قبلها:

قد تأتي الحال جملة فعلية، أو اسمية، فتحتاج إلى رابط يربطها بصاحب الحال، ويرى الرضي أن سبب ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ؛ لأنّ الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام، " فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدّرت الجملة التي أصلها

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٦٧٧-٦٧٨.

(٢) كشف المشكل، علي بن حيدرة اليمني، ص ٣٠٣.

الاستقلال بما هو موضوع للربط. . . لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبقَ على استقلال"، أما جملة الخبر وجملة الصلة فإنها لا تحتاج إلى ربط؛ لأنّه بالخبر يتم الكلام وبجملة الصلة يتم جزء الكلام(١)، وشبّه ابن الخشّاب وظيفة (واو الحال) بوظيفة الضمير في ربطه للجملة بما قبلها(٢).

وينبّه الجرجاني إلى أن الحال الواقعة جملة تجيء تارة مع (الواو) وأن ذلك ينبغي أن يكون أوّلَ ما يضبط من أمرها، ويبدو أن الجرجاني يواجه صعوبة في إيجاد قانون تنتظم تحته هذه المسألة؛ لأنّه يقرّ بأنّ تمييز ما يقتضي (الواو) من جملة الحال، مما لا يقتضيه فيه صعوبة، ويرى أنّ الحال إذا كانت جملة اسمية، نحو: (جاء زيد وعمرو أمامه) فالغالب، عليها أن تجيء مع (الواو) أمّا إن كانت الحال جملة اسمية، وكان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال، لم يصلح بغير (الواو) نحو: (جاءني زيد وهو راكب) فإن تُركت الواو، فقيل: (جاءني زيد هو راكب) لم يكن كلاما، وإن كانت جملة الحال من فعل وفاعل، والفعل مضارع مثبت غير منفي، لم يكد يجيء بالواو، نحو: (جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه) فإن دخل حرف نفي على الفعل المضارع جاء الكلام بـــ (الواو) وبتركها كثيرا(٣).

وجملة ما قدّمه الجرجاني في مجيء جملة الحال بالواو تارة وبغيرها تارة أخرى، لا يعدو كونه مجرّد تتبّع للتراكيب التي وردت بالحالتين، دون أن يقدّمَ تفسيرا لذلك، ولكنّه يحاول أن يرجع ذلك إلى قانون عام يقوم على مقاصد المتكلم، إذ يقول الجرجاني: " فاعلم أنّ كلَّ جملة وقعت حالا، ثم امتنعت من (الواو) فذاك أنّك عَمَدْت إلى الفعل الواقع في صَدْرها، فضممته إلى الفعل الأوّل في إثبات واحد. وكلُّ جملة جاءت حالا، ثم اقتضت (الواو) فذاك؛ لأنّك مستأنِفٌ بها خبرًا، وغير قاصدٍ إلى أن تضمَّها إلى الفعل الأوّل في الإثبات"(٤)، وذلك في نحو: (جاءني زيدٌ يسرع) فإنّه بمنزلة: (جاءني زيدٌ مسرعًا) فقد أثبت المتكلم إثبات مجيءٍ فيه إسراع، ووصل فعل الحال في (يسرع) بما قبله، وجعل الكلام خبرًا واحدًا، وأمّا الجملة

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٨٢/٢.

(٢) انظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، ص ٣٤٣.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٠٢-٢٠٤.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢١٣.

التي لا تصلح إلا مع (الواو) فهي التي لا يمكن ضمّها إلى الفعل الأول في الإثبات، نحو(جاءني زيدٌ، وغلامه يسعى بين يديه) و(ورأيت زيدًا، وسيفه على كتفه) فالمعنى على استئناف خبر آخر، ولما كان كذلك احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى[١].

المطلب الثاني: التمييز:

أولا: تعريف التمييز:

يرى الجرجاني أنّ التمييز اسم منصوب " لا يكون إلا نكرة "[٢]، ويأتي للبيان، والأصل فيه (من) كقولنا: ما في السماء قدر راحة من السحاب، ولي عشرون من الدراهم، إلا أنهم حذفوا (من) لأجل الاختصار، ونصبوا التمييز تشبيها له بالمفعول[٣].

ولما كان التمييز بيانا لما استبهم، فإن هذا المعنى يمكن أن يكون مع التنكير، من غير حاجة إلى التعريف، ولو صح تعريف التمييز لصح إضماره، ولم يأتِ في كلام العرب مضمرا[٤]. فالإضمار معيار معتبر في حد التمييز.

ثانيا: التمييز عن تمام الكلام، والتمييز تمام الاسم:

ينقسم التمييز إلى نوعين:

١- ما انتصب عن تمام الكلام.

٢- ما انتصب عن تمام الاسم.

ولكل نوع منهما معاييره الخاصة به؛ فالتمييز عن تمام الاسم مبهمهُ مذكور، أمّا التمييز عن تمام الكلام فمبهمهُ غير مذكور، وإنما يُفهم من مضمون الجملة[٥]، لذا سنعرض لكل قسم منفردا؛ لنتبيّنَ المعايير والضوابط التي وضعها النحويون العرب لكل منهما:

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢١٤.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٣٦٤/١.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٢٧/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٢٥٦/٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان، ٢٠٩/٩

- التمييز المنتصب عن تمام الكلام:

يأتي هذا النوع من التمييز منتصبا عن تمام الكلام بعد فعل محض[١]، ويكون الإبهام فيه حاصلا في الإسناد، لا في الاسم الذي هو أحد جزأي الكلام[٢]، ووظيفته الدلالية رفع الاحتمال، أي أن الشيء يحتمل وجوها متعددة، فيبيّنه التمييز؛ لذلك يرى المنصف عاشور أنّ حيّز التمييز يحقق" ما يختزله المتكلم من دلالات تمكّنه من التعبير عن تخليص الكلام من الإبهام والاحتمال"[٣].

وقد وصف النحويون التمييز المنتصب عن تمام عن الكلام بالاعتماد على معايير شكلية ودلالية سوف نستعرضها ونحللها من خلال التركيب التالي: (تفقأ زيدٌ شحمًا) نلحظ أن التمييز (شحما) اسم نكرة منصوب، وهو شرط عند البصريين، وأجاز الكوفيون وابن الطراوة أن يأتي التمييز معرفة[٤]، وقد جاء الاسم المنصوب (شحما) بعد تمام الكلام، وتمام الكلام معيار تركيبي يعني أن الفعل (تفقأ) أخذ فاعله (زيد) فتمّ الكلام، وبذلك لا يكون ما بعد الفاعل إلا مفعولا على نحو قولهم: ضرب زيدٌ عمرًا، وكذلك قولهم في الحال: جاء زيدٌ راكبًا، فكل ما جاء بعد تمام الكلام فحقه النصب.

والأصل أن يطلب الفعل التمييز بـــ (من) كأن يقال": (تفقأ زيد من الشحم) و(امتلأ الإناء من الماء) إلا أن حرف الجر حذف استخفافا[٥]، ولا يجوز تقديم التمييز على فعله كأن كأن يقال: (عرقا تصبب زيد) وهذا هو مذهب سيبويه، إذ يقول: " وقد جاء من الفعل ما قد أُنفِذَ إلى مفعول، ولم يقوَ قوّةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحًما، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يُقدّم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت"[٦]، وأجاز المبرد- نقلا عن المازني - تقديمَ التمييز على

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٩٢/٢.
(٢) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان، ٢٢١/٩.
(٣) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص٤١٠.
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣، وشرح الجمل، لابن عصفور، ٢٨١/٢.
(٥) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢٠٥/١.
(٦) الكتاب، سيبويه، ٢٠٥/١.

فعله، بالاعتماد على قوة العمل الإعرابي في الفعل، إذ يقول: " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه؛ لتصرّف الفعل. فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت[١]، أما إن كان العامل معنى، فلا خلاف في منع تقديم التمييز لضعف العامل المعنوي، وقد استشهد المجيزون بقول الشاعر[٢]:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها **** وما كاد نفسا بالفراق تطيب.

وقد رُدّ هذا الشاهد؛ لقلته وشذوذه؛ ولأنه يروى " وما كاد نفسي بالفراق تطيب"[٣]، واللغة ظاهرة اجتماعية لا يكون الاعتبار فيها إلا لما شاع واطّرد.

ورفض الجرجاني تقديم التمييز على عامله؛ لأنّ التمييز فاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي في نحو: (زيد تفقأ شحما) على اعتبار أنّه فاعل تفقأ، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل في المعنى، فلا يقال: (شحما تفقأ زيد).

وفي منع تقديم التمييز على الفعل، فائدة علمية تظهر في مراعاة التناسق، وطرد باب الفاعل على وتيرة واحدة، سواء كان الفاعل لفظيا أو كان فاعلا في المعنى.

والمعيار الدلالي للتمييز أنه فاعل في المعنى، وهو بعض مميّزَهُ، ففي قولنا: تصبب زيد عرقا، يكون الفعل في الحقيقة للعرق، وليس لزيد، والعرق بعض زيد، فلما ذُكِر الفاعل اللفظي (زيد) جيء بالفاعل في المعنى (عرقا) ليرفع الاحتمال[٤]، عن طريق تحويله من الفاعلية إلى التمييز، إذ أصل التركيب (تصبب عرقُ زيد) والاسمان (زيد) و (عرق) يمكن أن يحلَّ كلٌّ واحد منهما محلَّ الآخر، فيقال: تصبب زيدٌ عرقا، وتصبب عرقُ زيدٍ.

ويرى الجرجاني أنّ لنقل الاسم من الفاعل إلى التمييز فائدة دلالية، وقوّة في المعنى، إذ إن قولنا: تصبب عرق زيد يفيد أن العرق تصبب من أجزاء من جسد زيد، أما قولنا:

---

(١) انظر: المقتضب، المبرد، ٣/ ٣٦.

(٢) بيت من الطويل مختلف في نسبته، وهو في المقتضب ٣٧/٣، والخصائص٢ /٣٨٤، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٤/٢.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٦٩١-٦٩٣.

تصبب زيد عرقا، فإن هذا التركيب يدل على الشمول، إذ يتحول زيد إلى متصبب بالعرق كلُّهُ، وقد ورد نظير هذا في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[١]، وقال تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾[٢]، ففي نحو قولنا: اشتعل شيب الرأس، قد يفهم أن الشيب لم يشتمل على كلِّ الرأس، وكذلك في قولنا: فجرنا عيون الأرض، قد يفهم أن تفجير العيون قد كان في مواضع من الأرض دون أخرى، لذلك كان فائدة هذا التحويل في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ من لطيف المعنى، والدلالة على الشمول والتأكيد، ما لا يكون إلا فيه[٣].

– التمييز المنصوب عن تمام الاسم:

الضرب الآخر من التمييز هو ما انتصب عن تمام الاسم، وهو قسيم الضرب الأوّل المنتصب عن تمام الكلام، ويأتي هذا النوع من التمييز لرفع الإبهام الحاصل في الاسم المبهم، بعد الأعداد والمقادير والمكاييل[٤].

ويبيّن الجرجاني معنى تمام الاسم بـــ " أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة، وذلك بأن يكون فيه تثنية، كقولنا: (قفيزان برًّا) أو نون جمعٍ، كقولنا: (عشرون درهمًا) أو تنوين، كقولنا: (راقودٌ خلّا) و(ما في السماء قدر راحة سحابًا) أو تقدير تنوين، كقولنا: (خمسة عشر رجلا) أو يكون قد أضيف إلى شيءٍ، فلا يمكن إضافته مرة أخرى، كقولنا: (لي ملؤه عسلا)"[٥]

وتمام الاسم معيار تركيبي يناظر تمام الكلام، ومثاله (ما في السماء قدر راحةٍ سحابا) فلما تمّ الاسم (راحة) بالتنوين انتصب ما بعده عن تمام الاسم، ويكون نصبه على تشبيهه بالمفعول؛ لأنّ (سحابًا) بعضُ السماء، وينتصب التمييز عن تمام الاسم بالاسم الجامد الذي قبله حيث حُمِلَ هذا الاسم على اسم الفاعل، ولما كان محمولا على اسم الفاعل، واسم

(١) مريم: ٤

(٢) القمر: ١٢

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، ١٠٠- ١٠١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، ٢٠٩/٩.

(٥) دلائل الإعجاز- المدخل -، الجرجاني، ص٥.

الفاعل محمولا على الفعل، كان هذا الاسم الجامد ضعيفا في العمل إذ إنه محمول على محمول؛ لذا لم يكن له عمل إلا في الاسم النكرة[١].

ويجعل الإستراباذي عمل الاسم الجامد الناصب للتمييز بمعيار تركيبي، إذ إنّه محمول على الفعل الذي تمّ بفاعله، فالاسم الجامد كالفعل، والتنوين أو ما ناب عنه كالفاعل، والتمييز المنصوب مشبهٌ بالمفعول به[٢].

المطلب الثالث: الاستثناء:

أولا: المستثنى:

المستثنى اسم منصوب عن تمام الكلام، ويستدل سيبويه على نصبه بمثال افتراضي، إذ لو جاز أن تقول: أتاني القوم زيدا، تريد الاستثناء، ولا تذكر (إلا) لما كان إلا نصبًا" [٣].

والاسم المستثنى مشبه بالمفعول، وليس بمفعول على الحقيقة، وهذا الفصل بين المستثنى والمفعول به يعود إلى معيارين: معيار دلالي، وآخر تركيبي، فالمعيار الدلالي وجود التقارن الإحالي بين المستثنى والمستثنى منه؛ "لأن المستثنى أبدا بعض المستثنى منه، والمفعول غير الفاعل"[٤].

والمعيار التركيبي يعود إلى العمل الإعرابي، إذ لا ينصبه الفعل إلا بوساطة (إلا)[٥]، وتعمل فيه المعاني نحو: ما في الدار إلا زيدا، والمفعول الصريح لا تعمل فيه إلا الأفعال.

ثانيا: دلالة الاستثناء على الطرح والإخراج والسلب.

يدل أسلوب الاستثناء على المغايرة في الحكم الإعرابي، وهو ما يطلق عليه النحاة دلالة الطرح والإخراج والسلب، فإذا قلت: خرج القوم إلا زيدا، فإنك قد أخرجته من جملتهم إذ لم يكن الفعل نافذا إلى زيد، فلما جاءت (إلا) أنفذت الفعل إلى المستثنى، وجعلت فيه معنى الاستثناء، وهو إخراجه من جملتهم. **وقد وازن الجرجاني بين الاسم الواقع بعد إلا والاسم**

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٢/٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ١٠٢/٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣٤٣/٢.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٧/٢.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٩٩/٢.

الواقع بعد واو المعية، فكلاهما معمول للفعل المتقدم الذي كان قاصرا عن الوصول إليهما إلا بوساطة الحرف الذي قوّى الفعل وجعله قادرا على التعدي إلى المفعولين[١]، ولا يجيز سيبويه تقديم أداة الاستثناء، والمستثنى على المستثنى منه، فلا يقال: إلا زيدا خرج القوم؛ لأنّ الاستثناء لا يقع أولا[٢]. وهذا المعيار الشكلي الذي قدّمه سيبويه هو معيار الرتبة المحفوظة. وقد يعود سبب منع تقديم الاستثناء؛ لأنّه لا يحمل فائدة للمخاطب، فكيف له أن يتصوّر المسلوب قبل أن يعلم المسلوب منه في الكلام.

وعالج الجرجاني أسلوب الاستثناء بالنظر إلى الاسم الواقع بعد (إلا) من زاويتين:

الأولى: أن يكون الاستثناء من كلام غير موجب، وهو: النفي، والنهي والاستفهام.

وهذا النوع من الاستثناء ينقسم إلى ضربين:

١- أن لا يكون لـــ (إلا) فيه عمل في اللفظ، فلا تُغيّر الاسم الواقع بعدها عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق به، وذلك أن يكون ما قبل (إلا) مفرّغًا لما بعده، نحو: (ماجاءني إلا زيدٌ) و(ما رأيت إلا زيدًا) ويسمح إجراء الاستبدال بالتثبتِّ من أنّ (إلا) لم يكن لها عمل على مستوى اللفظ، إذ بإسقاطها يكون الكلام (جاءني زيدٌ) و(رأيت زيدًا) وإنّما كان تغييرها في المعنى، وذلك أن قولنا: جاء زيدٌ، لا يدل على أن غيره لم يأتِ، فإذا قلنا: ما جاء إلا زيد كانت (إلا) دالة على تخصيص المجيء بزيد[٣].

٢- أن تكون (إلا) عاملة فيه لفظا ومعنى، وهو أن يكون الفعل فيه قبل (إلا) غير مفرغ لما بعده، نحو: ما جاءني أحد، وما مررت بأحدٍ، وهذا كلام تام غير مقتضٍ لشيء آخر، فإذا أريد الاستثناء من هذا الكلام نُصِبَ لتمام الكلام، نحو: ما جاءني أحد إلا زيدًا، ويجوز الرفع في (زيد) على البدلية، إذ يجعل الفعل الواقع قبل إلا بمنزلة المفرغ لما بعدها[٤].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٦٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه، ٣١٨/٢.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٠١/٢.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٠١/٢-٧٠٢.

الثانية: الاستثناء الموجب، وهو ما كان خبرا مثبتا، أو أمرا، نحو: جاء القوم إلا زيدا، واضرب القوم إلا زيدا. وحكم المستثنى هنا النصب عن تمام الكلام، وكان المعنى أنك أخرجت (زيدا) من الحكم الذي أطلقته على القوم، وهو مجيئهم. وناصب الاسم المستثنى هو الفعل المتقدم عليه بواسطة (إلا) التي قوّت الفعل على العمل وجعلته نافذا إلى المستثنى، و(إلا) ليس لها عمل في اللفظ؛ لأنّها حرف غير مختص يدخل على الاسم، كما دخل على الفعل، كقولنا: ما رأيته إلا يتكلم[١].

ثالثا: الإحالة في الاستثناء المنقطع:

الاستثناء المنقطع تركيب لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى، وقد عقد له سيبويه بابا بعنوان " هذا باب يختار فيه النصب لأنّ الآخِر ليس من نوع الأوّل"[٢]، وعزاه إلى لغة أهل الحجاز. ويكون حكم المستثنى النصب، نحو: ما جاءني أحد إلا حمارًا فجاؤوا به على معنى لكن، وكرهوا إبدال الآخِر من الأوّل، كي لا يكون كأنّه من نوعه[٣].

ويعزو الجرجاني امتناع الرفع في تركيب (ما جاءني أحد إلا حمارا) لأن الرفع يكون على البدليّة، " والبدل ينبغي أن يكون من جنس المبدل منه"[٤] فامتناع إبدال المستثنى في الاستثناء المنقطع من المستثنى منه، يكون بمعيار غير لغوي ينتمي إلى الكون الخارجي، ويتمثل في الإحالة على جنس ركني الاستثناء، فلمّا لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه أوجبوا النصب، ومنعوا البدل؛ لأن معيار البدل معيار إحالي تداولي لا يتحقق في الاستثناء المنقطع، وهو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٦٩٩-٧٠٠.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢/٣١٩.

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه، ٢/٣١٩.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٧٢٠.

المبحث الثالث: التوابع:

بعد أن بحثنا معايير تعيين المفاعيل وأشباهها ننظر في هذا المبحث في معايير التوابع

والذي دعا إلى ضم التوابع مع المفاعيل وأشباهها في تبويب هذا البحث، أن التوابع كالتتمة في الكلام، وقدعرفها الزمخشري بأنّها " الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها "(١)، وقال عنها الإستراباذي": التوابع كل ثان بإعراب"(٢)، وقال في تعريفها ابن عقيل: " التابع هو الاسم المشارك لما قبله"(٣)، وقد رأى بعض النحاة أن التوابع محصورة بالعدّ، فلا تحتاج إلى حدّ، قال أبو حيّان عن التابع: "هو محصور بالعدّ، فلا يحتاج إلى رسم، ولا حدّ، وهو النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق"(٤)، ويرى المنصف عاشور أنّ التوابع تتمثّل في اسم ومتبوعه، يشغلان موضعًا إعرابيًا واحدًا ووظيفة نحوية واحدة، فالتابع مقترن بمتبوعه وموسوم بما يوسم به من إعراب(٥).

المطلب الأول: مبدأ السَّلميّة في ترتيب التوابع:

التابع لا يكتسب مكانته في التركيب إلا من خلال المتبوع؛ ولهذا تتوثق العلاقة بين التابع والمتبوع، بأن تكون المطابقة بينهما في الإعراب والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع(٦).

وقد رتب النحاة التوابع وفق مبدأ السُّلميّة، **إذ عدّها الجرجاني خمسة** متابعًا لأبي علي الفارسي، ابتدأها بالتأكيد ثم الصفة، ثم عطف البيان ثم البدل، ثم المعطوف بحرف. ولا يكاد يتفق النحويون على هذا الترتيب، بل منهم من قدّم النعت على التأكيد، على نحو ما أورده ابن هشام، إذ قال عنها: "وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق،

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٨/٣.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٢٩٩/١.

(٣) المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١٩٠/٣.

(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٤/ ١٩٠٧.

(٥) انظر: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص ٥٣٣.

(٦) انظر: التوابع، محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٨.

والبدل "[١] فقدم النعت على التأكيد، وجعل البدل في آخرها، على أنّه في شرح شذور الذهب جعل آخر التوابع عطف النسق، إذ قدّم عليه البدل[٢].

ومن اللافت للنظر أن تعريفات النحويين للتوابع تجعلها خاصة في الأسماء، وقد يرِدُ على ذلك أن بعض التوابع يكون في الأفعال كالبدل والتوكيد اللفظي والمعطوف، كما أنّ الحروف يدخلها التوكيد اللفظي، والبدل. وفي محاولة لنفي التناقض عن هذا الوصف للتوابع، قال ابن إياز: "ولعلهم يقصدون المجموع، وذلك مختص بالأسماء؛ لأنّ النعت، وعطف البيان، والتوكيد المعنوي لا تقع في غيرها "[٣]. أو يكون قصدهم إلى ذلك ما يكون فيه الإعراب الدال على اختلاف المعاني المتمثل في الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذا لا يكون إلا في الأسماء.

المطلب الثاني: التوكيد:

حدّ الجرجاني التوكيد بـــ: "أن تحقق باللفظ معنى قد فُهِمَ من لفظ آخر قد سبق منك"[٤]، والتوكيد بخلاف النعت لا يأتي بمعنى جديد "لأن التأكيد كالتكرير، فهو يجيء من من بعد نفوذ الحكم"[٥]، والمعيار الذي حدّ به الجرجاني التوكيد معيار شكلي يتمثّل بتكرار اللفظ، ومعيار دلالي، وهو أنّ التوكيد هو المؤكَّد في المعنى، وقدّم التوكيد على سائر التوابع؛ بمعيار تداولي؛ لأنّه هو الأوّل في معناه، أمّا النعت فليس هو الأوّل بل فيه زيادة على متبوعهِ.

أولا: انقسام التوكيد إلى لفظي ومعنوي:

ينقسم التوكيد إلى نوعين:

- توكيد لفظي.
- توكيد معنوي.

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص ٢٨٥.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص ٤٢٨.

(٣) المحصول في شرح الفصول، ابن إياز، ٨٥٧/٢.

(٤) دلائل الإعجاز، ص٢٣٠.

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٣٤٣.

- التوكيد اللفظي:

حقيقة التوكيد اللفظي أنّه تكرير للفظ، نحو: ضربت زيدا زيدا؛ لأنّ الثاني هو الأوّل لفظا ودلالة[١]، ويكون في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة، ، ولا يكون في حروف الجر، ولا في حروف العطف، وإنّما يكون في الحروف التي لها شبه بالفعل أو بالاسم[٢].

ويرجع الإستراباذي فائدة التوكيد إلى أن المتكلم يدفع فيه ضرر غفلة السامع، أو ظنه بالمتكلم الغلط[٣].

- التوكيد المعنوي:

التوكيد المعنوي يكون بإعادة المعنى بلفظ آخر، ويكون بألفاظ مخصوصة: كنفس، وعين، وكلّ، نحو: جاء زيدٌ نفسُه، فالتوكيد المعنوي (نفسه) يدل على زيد وليس إياه[٤]، ولا يجري التوكيد إلا على المعارف، ويمتنع من المعارف توكيد المضمر المرفوع، بـــ (النفس) إلا بعد الإتيان بالضمير المنفصل، لأن ذلك يوقع في الالتباس بحكم أن لفظة (نفس) تلي العوامل، ومعنى تلي العوامل أن يكون اللفظ فاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه بنفسه غير تابع لشيء، فإن قيل: جاءني نفسُه، فلو كان القصد إلى جعله توكيدًا معنويا للضمير المستكن، لأدى ذلك إلى التباس الفاعل بالتأكيد في كثير من الأمور، حتى يقال: (جاءني هو نفسُه)[٥].

نفسُه)[٥].

ويمتنع توكيد النكرات؛ لأنّه لا فائدة من توكيد المنكور؛ ولأن هذا الباب أصله للمعارف دون النكرات[٦]، على عكس النعت الذي أصله للنكرات.

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٩٧/٢.

(٢) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٣٦٢/١.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٨٩/٣.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٩٧/٢.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٩٧/٢.

(٦) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٢٠/٥.

ويرى ابن يعيش أن سبب امتناع توكيد النكرات بالتوكيد المعنوي " لأنّ النكرات لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته. وتمكين ما لم يثبت في النفس، فهو محال "[١]. وكذلك يمتنع توكيد، بمعيار تركيبي، وهو أنّ ألفاظ التوكيد المعنوي معارف، فلا تتبع النكرات.

ثالثا: توكيد الإحاطة والشمول:

إنّ معيار توكيد الإحاطة والشمول معيار دلالي يقع في الكون الخارجي، ويكون بألفاظ مخصوصة هي: أجمع، وكل، وأكتع ويكون هذا النوع من التوكيد فيما جاز أن يتجزأ.

ويرى الجرجاني أن وظيفة (كل) في التوكيد إفادة الشمول في الفعل، فلو قيل: (جاءني القوم) لجاز أن يتوهم السامع أنّه قد تخلف بعضهم، إلا أن المتكلم لم يعتد بهم، أو أن يكون المتكلم جعل الفعل إذا وقع من بعض القوم، كأنّه وقع منهم جميعا، فإذا أراد رفعَ توهُّمِ السامع، أكّد الكلام بواسطة (كل) فيقال: (جاءني القوم كلّهم) لئلا يتوهم السامع أنّه بقي أحد من القوم لم يجيء[٢].

وقدّم ابن السراج معيارا دلاليا في توكيد الإحاطة والشمول، إذ لا يجوز أن يقال: جاء زيد أجمع، أو كله، وإنما يجوز توكيد الإحاطة والشمول " فيما جازت عليه التفرقة"[٣]، وزيد لا يمكن أن يتجزأ فلا نتخيل أن زيدا قد جاء وترك رأسه أو قدمه. وهذا معيار دلالي عني به اللسانيون المهتمون بالدلالة في السنوات الأخيرة وكثرت البحوث التي تهتم بتبويب الأسماء إلى ما يقبل التفرقة وما لايقبلها وقريب منه ما يقبل العد وما لا يقبله[٤].

كما قدّم ابن أبي الربيع معيارا شكليا فيما يؤكد بكل وأجمع، وهو معيار الاستثناء، فما يصحُّ فيه الاستثناء يجوز أن يؤكد بكل وأجمع، وما لا يصح فيه لم يؤكد بهما[٥]؛ لأنّ كل وأجمع يفيدان الإحاطة والشمول، وما لا يتجزأ لا يمكن أن يكون فيه معنى الإحاطة

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤٤/٣.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٧٩.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢١/٢.

(٤) انظر: مقدمة في علم الدلالة اللسانية، جون لايونز، ص٤٧.

(٥) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ٣٧٢/١.

والشمول، ومفهوم الإحاطة والشمول مفهوم يقع خارج السياق اللغوي، والمعيار فيه الإحالةُ على الكون الخارجي، وهذا المعيار الذي قدّمه ابن أبي الربيع فيما يؤكد بكل وأجمع وأنه يمكن أن يقاس بصلوحيته للاستثناء هو معيار لغوي شكلي يقع ضمن العلاقات السياقية اللغوية ولا يلتفت إلى الخارج.

المطلب الثاني: النعت:

النعت أو الصفة، هو الثاني من التوابع وهما بمعنى واحد إلا أن بعض النحاة فرّق بينهما في المعنى " قال بعض المتأخرين: الوصف يطلق على ما لا يتغير، وعلى ضده، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط؛ ولذلك قيل أوصاف الله سبحانه، وصفاته، ولم يُقل: نعوته، فالوصف عام، والنعت خاص"(١).

والنكرة هي المستحقة للنعت في الأصل؛ لأنّ الأصل في المعرفة أن تكون مستغنية بنفسها عمّا يبيّنها، ولكن قد يعرض لها ما يحوجها إلى الصفة، وبذلك يتقرر أن النكرات هي المستحقة للصفات لتقرُبَ من المعارف(٢).

أولا: النعت أعم من المنعوت:

يرى الجرجاني أنّ النعت حكمه أن يكون أعمَّ من المنعوت، لأن النعت مشترك بين أشياء متعددة، فإذا قيل: زيد الطويل، كان الطويل أعمّ من زيد؛ لأن الطول يكون لزيد ولعمرو ولغيرهما، بينما المنعوت (زيد) لا يكون لكل أحد. ومعيار الأخصِّ والأعمِّ معيار دلالي تداولي.

وبمراعاة الجانب التركيبي في الصفة والموصوف معًا، **يرى الجرجاني** أنّهما في حال التركيب أخص من كل واحد منهما على انفراده، فقولك: زيد الطويل أخص من قولك: زيد على انفراده، وأخص من الطويل على انفراده؛ لأن زيدا يدل على شيء لا يدل عليه الطويل، والطويل يدل على شيء لا يدل عليه زيد، فإذا اجتمعا كان لها فائدة لا تكون

(١) المحصول في شرح الفصول، ابن إياز، ٨٥٩/٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٣/٢.

لأحدهما على انفراده، فهما كالشرح والمشروح، إذا اجتمعا كان لهما فائدة لا تكون لكل واحد منهما على انفراده[١].

ويرى السيرافي أن وظيفة النعت أو كما يسميها (معنى النعت) تقوم على اختصاص نفس المنعوت وإخراجه من إبهام وعموم إلى ما هو أخص منه[٢].

وفي المستوى الدلالي يحتكم الجرجاني إلى ما يعرف بمعيار التقارن الإحالي في اللسانيات الحديثة، إذ يرى أنّ النعت هو المنعوت في المعنى، فهما بحكم الشيء الواحد، ففي نحو: (زيد الظريف) نجد أن الظريف هو زيد، وزيد هو الظريف، أمّا بالنسبة للمستوى الشكلي فإنّ الصفة كالجزء من الموصوف، بدلالة أنّها لا تتقدم عليه، فلا يقال: مررت بظريف رجل، على معنى برجل ظريف[٣]. وجَعْلُهُ الصفةَ كالجزء من الموصوف معيار شكلي يؤول إلى الرتبة المحفوظة.

وإذا كان النعت هو المنعوت في المعنى، وجب أن يدخل النعت ما يدخل المنعوت من التنكير والتعريف، والتذكير والتأنيث، فلا توصف النكرة بالمعرفة، ولا الواحد بالجمع، إذ لا يقال: جاءني زيد ظريفٌ؛ لأن (زيد) مخصوص، و(ظريف) نكرة شائعة، فلا يمكن أن يوصف المخصوص بالشائع؛ لأن الشائع زائد على المخصوص، إذ يقول سيبويه: "المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"[٤]. وقد أشار السيرافي إلى تبعية النعت لمنعوته، بقوله: "وإنما صار النعت تابعا للمنعوت في إعرابه؛ لأنّهما كشيء واحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق بنعته"[٥]، ، وكذلك الجمع زيادة على الإفراد، فلا يقال: جاءني الرجلُ الكرماء.

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٢١/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٥٠/٦.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٧٧١/٢.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٦/٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٥٠/٦.

ثانيا: امتناع النعت بأسماء الأجناس:

يشترط النحاة في النعت أن يكون مشتقا، أو أن يكون في حكم المشتق، وبرر ذلك ابن إياز بأنه " ليس في كلام العرب اسم دال على ذات باعتباره معنى فيها إلا المشتق، وبذلك يحصل التمييز بينه وبين غيره"(١) لذلك امتنع النعت بأسماء الأجناس؛ إذ لا رابط بينها وبين المنعوت، ويُرجِعُ السهيلي امتناع الوصف بالاسم المفرد الذي يدل على معنى واحد، نحو: العلم والقدرة؛ إلى أنّه لا رابط بينه وبين الاسم الأول(٢).

وامتناع النعت بأسماء الأجناس كما قرره نحاة العربية، يكون بمعيار شكلي؛ لأنّ أسماء الأجناس لا تحتمل الضمير العائد على المنعوت، وبذلك يكون الكلام مفتقرا إلى الترابط بين النعت ومنعوته، ومن أجل مراعاة الجانب التركيبي، **يرى الجرجاني** أنّ كلمة (ذو) جيء بها لتكون وصلة للوصف بأسماء الأجناس، فلو أردت أن تصف رجلا بكثرة المال، فإنّه لا يتأتى لك أن تقول: مررت برجال مال، تريد أنّه صاحب مال، حتى تأتي بـــ (ذو) فتتوصل بـــها إلى أن تبيّن الرجل من غيره بالمال، ولولا (ذو) لم يتأت لك ذلك(٣)، وكذلك كلمة (سوار) لا يمكن أن تكون وصفا لامرأة، فيقال: مررت بامرأة سوار، حتى يؤتى بـــكلمة (ذات) لتكون رابطا للموصوف بصفته، فيقال: مررت بامرأة ذات سوار، فيصحّ المعنى واللفظ جميعا(٤).

ثالثا: علاقة المبهم بالوصف:

يصح أن يكون المبهم صفة، كما يصحُّ أن يكون موصوفا، إذ توصف به الأسماء المعارف، فيقال: في وصف زيد: مررت بزيد هذا، ويرى **الجرجاني، أن الوصف بالمبهم حملا على المعنى** " حتى كأنه قيل: مررت بزيد الحاضر"(٥)، وإذا وصِف المبهم، نحو(هذا) فإنّه يقتضي في وصفه اسم الجنس، ويكون ذلك بمعيار تداولي، إذ يشير الجرجاني إلى أنّ

(١) المحصول في شرح الفصول، ابن إياز، ٢/ ٨٦١.
(٢) انظر: نتائج الفكر، السهيلي، ص١٦٢،
(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص١٩٩.
(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٩٠٦.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٩٢٢.

فائدةَ وصفِ المبهمِ باسم الجنس تعود إلى معيار دلالي، وهو رفعُ الالتباس، كأن يكون بحضرتك أجناس، كالغلام، والرجل، والمرأة، فإذا قلت: هذا الرجل، تحدد مقصودك؛ لأنك بقولك (هذا) عَرَفَ المتكلم أنك تشير إلى شيء، فإذا وصفت المبهم باسم الجنس زال الالتباس وتحدد المقصود(١).

المطلب الثالث: عطف البيان:

يعرّف الجرجاني عطف البيان، بأنّه "ما كان اسما محضا، كزيد وأبي عبد الله"(٢).

فالمعيار في عطف البيان معيار شكلي، إذ إنّه يلزم فيه أن يكون اسمًا محضًا، كما في نحو: مررت بأخيك زيد، فزيد عطف بيان وهو اسم محض لا يحتمل الضمير، وليس مشتقا ولا شبيها بالمشتق.

وسبب الفصل بين عطف البيان والبدل معيار شكلي، فعطف البيان "اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتا"(٣).

ويرى الشاطبي أن عطف البيان لو كان مشتقا لصار نعتا على الحقيقة(٤).

ولا يقع عطف البيان إلا في المعارف(٥)، ووظيفته زيادة الإيضاح، فإذا قيل: (مررت بزيد أبي عبد الله) كان في الكنية مزيدُ بيان وإيضاح "ويكون هذا البيان، إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفا به"(٦). وزيادة أحد الاسمين على الآخر في التعريف، لا تعود إلى اللفظ ذاته، فالأسماء تدلُّ على ما وضعت له دلالة تامة، وإنما تعود

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/ ٩٢٣.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٩٢٧.
(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢ / ٤٥.
(٤) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ٥/٤٠.
(٥) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/٧٢.
(٦) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/ ٩٢٧.

الزيادة في الدلالة إلى معيار تداولي يتمثل في اشتهار الاسم بين الناس؛ لذلك يرى الخوارزمي أن عطف البيان "هو: ذكر الشيء بأشهر اسميه وأعرفهما "(١).

ويقرّ الإستراباذي بأنّه لا يجد فرقًا بين عطف البيان، وبدل الكل من الكل، إذ يقول: " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل"(٢). وفرّق ابن يعيش بين عطف البيان والبدل، في نحو: (مررت بأخيك زيدٍ) فإن كان لزيد إخوة فهو عطف بيان، وإن لم يكن له إخوة فهو بدل(٣).

وما قدّمه ابن يعيش في التمييز بين البدل، وعطف البيان معيارٌ تداولي دلالي يعتمد على المقام، ومعرفة حال زيد، وهل لزيد إخوة؟ أم أنّه لا إخوة له؟ وكل هذا يقع خارج النظام اللغوي.

المطلب الرابع: البدل:

أولا: البدل في حكم تكرير العامل:

البدل تابع في حكم تكرير العامل؛ **لذلك يرى الجرجاني** أنّ (ثلثيهم) في تركيب (مررت بقومك ثلثيهم) مجرور بحرف جر آخر(٤)، ويفسر ابن يعيش العدول عن تكرير العامل في البدل، حتى لا يوهم السامع أن الثاني غير الأوّل؛ لذلك عدلوا عنه إلى البدل؛ ليتبين المقصود(٥).

وقد يظهر العامل في البدل كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ** ﴾(٦)، حيث ظهر العامل في البدل وهو اللام في (لمن) لأن لفظ الحرف مختصر، فلا يستنكر أن يتكرر(٧).

---

(١) التخمير، الخوارزمي، ١٠١/٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ١١٣/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧١/٣.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٢٢/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/ ٦٣.

(٦) الأعراف: ٧٥

(٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٣٠/٢.

ويعتمد ابن يعيش معيارًا شكليا في تعريف البدل وهو معيار الموضع، إذ يقول: "البدل ثانٍ يقدّر في موضع الأوّل نحو قولك: " مررت بأخيك زيد " فزيد ثانٍ من حيث كان تابعًا للأوّل في إعرابه، واعتباره بأن يُقدَّرَ في موضع الأوّل، حتّى كأنّك قلت: (مررت بزيد) فيعمل فيه العامل، كأنّه خالٍ من الأوّل"(١)، وكذلك يقدّم الخوارزمي معيارا شكليا للبدل، وهو "ما يذكر بعد الشيء من غير واسطة حرف عطف على نيّة أن يعلّق به غير ما عُلّق بالأول"(٢).

ويجب حفظ الرتبة في البدل، إذ لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، فلا يقال: (جعلت بعضه متاعك فوق بعض)(٣).

أمّا المعيار الدلالي للبدل كما قدّمه الجرجاني، فيتمثّلُ في معيار الإحالة، إذ لا بد أن يكون المبدلُ منه أكثرَ من البدل أو مساويًا له، إذ يقول: "الشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأمّا الشيء من أقلّ منه ففاسد لا يتصور"(٤).

ثانيًا: حقيقة البدل أن يكون الأوّل في حكم الساقط معنى:

يذهب الجرجاني إلى أنّ بدل الكل من الكل في نحو: (ضربت زيدًا أخاك) بدل لفظي لا معنوي؛ لأنّ الأخ هو زيد، وأن حقيقة البدل تكون في ترك الشيء إلى ما هو مخالف له، ويتحقق ذلك في بدل البعض من الكل، في نحو(ضربت زيدًا رأسَه) لأن التحقيق في البدل أن يكون الأوّل في حكم الساقط معنى، فيكون أصل هذا التركيب محوّلا من (ضُرب رأسُ زيد) وليس الضرب بمشتمل على جميع أجزاء زيد، كما يكون في (ضربت زيدًا أخاك) لأن الضرب قد وقع على جميع أجزاء زيد، وأخاك هو زيد، فلا يمكن أن يكون المعنى يوجب إسقاط زيد، من حيث مساواته للأخ في المعنى(٥).

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/ ٦٣.

(٢) التخمير، الخوارزمي، ٢ / ١١٥.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٧٠٤.

(٤) دلائل الإعجاز، ص ١٤٧.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٩٣٢-٩٣٤.

ولقد عدّ الجرجاني بدل الكل من الكل بدلا على مستوى اللفظ، لا على مستوى المعنى، باستعمال معيار الإحالة على الكون الخارجي، فإذا كان معيار البدل يقوم على إسقاط الأوّل في المعنى، فإن ذلك لا يمكن، في نحو: ضربت زيدا أخاك، لأن زيدا هو الأخ، والأخ هو زيد فكيف يمكن إسقاطه إذا كان مساويا له في المعنى.

ثالثا: لا يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب:

وظيفة البدل هي البيان والإيضاح؛ لذلك أجاز الجرجاني الإبدال من ضمير الغائب، من حيث إنّ الغائب يصلح لغير واحدٍ، ومنع الإبدال من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب؛ بدلالة الحضور التي ينتفي معها اللبس، فلا يصحُّ أن يقول المتكلم: مررت بي زيدٍ، ليبدل (زيد) من (ياء) المتكلم؛ لأن ضمير المتكلم لا يصلح إلا له، فإذا أبدل اسمه من ياء المتكلم، فكأنّه وضع العام موضع الخاص، وقصد تبيين الشيء بما هو دونه في الاختصاص، وكذا ضمير المخاطب، فلا يقال: (مررت بك زيد) فيُبدل زيد من كاف المخاطب؛ لأن ضمير المخاطب لا يكون لغيره؛ لأن المتكلم لا يخاطب اثنين خطابا واحدا، ويقارن الجرجاني منع الإبدال من ضمير المتكلم، والمخاطب بـــ (ربّ) إذا لا يقال: ربك رجلا، ولا ربّي رجلا، كما يقال: ربّه رجلا؛ لأنّ هذا موضع شياع وإبهام، إذ هو جار مجرى (ربَّ شيء) بينما ضميرا المتكلم، والمخاطب لا يحتملان الشياع والعموم، ويستدل على امتناع الإبدال من ضمير المتكلم بقول الشاعر[1]:

. . . . . *** بِنَا تَمِيمًا يَكْشِفُ الضّبابْ

إذ لم يبدل الشاعر الاسم الظاهر (تميمًا) من الضمير، فلم يقل بنا تميمٍ، وإنما نصبه على الاختصاص[2]. ومعيار منع الإبدال من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، معيار تداولي مقامي.

---

(١) بيت لرؤبة في ديونه، ص١٦٩، وهو من شواهد الكتاب ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٠٨/٢، وهمع الهوامع ٢٤/٢، وخزانة الأدب ٤١٣/٢.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٩٣٠/٢-٩٣١

المطلب الخامس: عطف النسق:

أولا: اعتبار اللفظ دون الجنس في العطف:

معيار العطف معيار تركيبي يكون بأحرف مخصوصة تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله، وهي عشرة عند جمهور النحاة، وتسعة عند أبي علي الفارسي بإخراج (إمّا) ووافقه على ذلك الجرجاني. وليس لحروف العطف عمل، وإنما تعمل على سبيل النيابة عن الفعل المتقدم وغيره من العوامل[١]، والواو هي أم باب العطف، وهي أوّل حروفه، وإنما كانت كذلك لأنّها الحرف الذي يدل على العطف دون أن يحمل دلالة إضافيّة، فالواو تدل على مجرد الاشتراك في الحكم، وليس لها دلالة على الترتيب ألبتة، كـــ (أو) التي تفيد العطف والترتيب، و(ثم) التي تفيد العطف والترتيب والتراخي، ويرى الجرجاني أن العطف في الاسمين المختلفين نظير التثنية في الاسمين المتفقين، فيُعتبر في العطف اللفظ دون الجنس، فلا يقال في زيد، وعمرو: الزيدان، بينما يعتبر في التثنية اللفظ والجنس، إذ يقال في زيد، وزيد، الزيدان[٢].

ثانيًا: غياب التقارن لإحالي في العطف:

يرى الجرجاني أن المعطوف مغايرٌ للمعطوف عليه، وذلك بمعيارين: معيار شكلي يتمثل في الانفصال اللفظي بين المعطوف والمعطوف عليه بواسطة حرف العطف، يقول"المعطوف منفصل عن المعطوف عليه لفظا ومعنى، وأمّا اللفظ، فهو أن حرف العطف يفصل بينهما، وأمّا المعنى فهو أنّه ليس إياه"[٣]، أمّا المعيار الدلالي فقد ورد في قوله السابق بأنّه (ليس إياه) بمعنى أن لا يقارنه إحاليا، بل يغايره، كما أنّه يقرر أنّه من المحال أن تعمد إلى اسمين، كلاهما اسم شيء واحد، فتعطف أحدهما على الآخر، فتقول: "ادع لي زيدا أو الأمير، والأمير هو زيد"[٤].

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٦٦٠.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٢٣٥.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٨٠٥.

(٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٣٧٥.

ثالثا: العطف على الضمير:

– العطف على الضمير المتصل المرفوع:

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل، بلا فاصل[١]، ومنع ذلك البصريون، **وذهب الجرجاني مذهب البصريين**، إذ جعل العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل قبيحا، بالاعتماد على معايير شكلية؛ لأنّ الضمير المرفوع إمّا أن يكون مستكنا بالفعل لا لفظ له، وهو ما يناظر المورفيم الصفري في اللسانيات الحديثة، و إمّا أن يكون متصلا بالفعل اتصال الجزء بالكل، كالألف في (قاما) فلما كان الأمر على هذه الصفة في عطف الضمير المرفوع كان في الظاهر بمنزلة عطف الاسم على الفعل، فلو قيل: اذهب وزيد، أو ذهبت وزيد، أدَّى ذلك في الظاهر إلى عطف الاسم على الفعل حين كان من دون الإتيان بالضمير المنفصل[٢].

ويبرر الإستراباذي وجوب تأكيد الضمير المرفوع المتصل في حال عُطِف عليه الاسم الظاهر، بمعيار شكلي، إذ الضمير كالجزء من الكلمة، ولو عطف عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة، فَيُؤكَدُ بالضمير المنفصل ليحصل له الاستقلال عن الكلمة التي هو كالجزء منها[٣]، ويجعل ابن يعيش القبح في العطف على الضمير المرفوع غير المنفصل من دون تأكيده بالضمير المنفصل على مراتب متفاوتة، فقولك: (زيد ذهب وعمرو) أقبح من: (قمت وعمرو) والسبب في ذلك أن الضمير في المثال الثاني له لفظ وصورة، بينما الضمير في المثال الأول ليس له صورة ولا لفظ، ثم يكون (قمت وزيد) أقبح من قولنا: (قمنا وزيد) لأن الضمير في (قمت) على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الأسماء بينما الضمير في (قمنا) على حرفين فهو أقرب إلى لفظ الأسماء[٤].

---

(١) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ١٨٩/٣.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢ /٩٥٧-٩٥٨.

(٣) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٦٣/٣.

(٤) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/ ٧٦-٧٧.

- العطف على الضمير المجرور:

ذهب الجرمي إلى جواز العطف على الضمير المجرور، بلا إعادة الجار، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: مررت بك أنت وزيدٍ، قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع، ورفض الإستراباذي هذا القول؛ لأنّه لم يُسْمَعْ، وهو خلافٌ للقياس. وإعادة الجار أقرب وأخف[١]، **ومنع الجرجاني العطف على الضمير المتصل المجرور من دون إعادة الجار**، فلا يجيز (مررت بك وزيدٍ)، بل إنّه يرى وجوب إعادة الجار ليكون الوجه الصحيح هو (مررت بك وبزيدٍ) ومثله في الصحة هذا غلامك وغلام زيدٍ، وذاك أن الضمير المتصل المجرور بمنزلة التنوين من وجهين[٢]:

١- أنّه قام مقام التنوين وعاقبه، فيقال: غلامٌ بالتنوين، فإذا أضيف حلَّ المجرورُ محلَّ التنوين، فيقال: غلامُك.

٢- أنّه لا يجوز فصله عمَّا قبله، ولا يلفظ به إلا متصلا، كما أن التنوين لا يلفظ به إلا متصلا، ولذلك صار الضمير المجرور كالجزء من الكلمة، فكما لا يجوز العطف على بعض الاسم، إذ لا يمكن العطف على الدال من زيد، فكذلك لا يجوز العطف على الضمير المتصل المجرور، لفرط اتصاله بما قبله، إذ ليس هناك ضمير منفصل مجرور، وبناء على ذلك فقد ذكر الجرجاني أن قراءةَ حمزة في **قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحامِ﴾**[٣] مردودةٌ ومجمع على أنّها غير متوجهة، وأن الصحيح هو النصب على حذف المضاف، كأنّه: واتقوا الله الذين تساءلون به وقطعَ الأرحام[٤].

ولقوّة اتصال الضمير المجرور بجارّهِ، يوازن الإستراباذي بين اتصال الضمير المجرور وجارّه، واتصال الفاعل المتصل بفعله، إذ يرى أن اتصال الضمير المجرور بجارّه أشدّ من

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٣/ ٦٧.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢ /٩٥٩=٩٦٠

(٣) النساء: ١

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/٩٦٠.

اتصال الفاعل المتصل بفعله؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز أن يُفصَلَ عن فعله، بينما المجرور لا يجوز أن ينفصل عن جارّه سواء كان ضميرا، أو اسما ظاهرا[١].

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ٣/٦٥.

خاتمة الفصل الرابع

انتهى بنا هذا الفصل في دراسة المفاعيل، وأشباه المفاعيل، والتوابع، إلى جملة من النتائج، إذ تبيّن لنا المعايير التي اعتمدها نحاة العربية في وصف هذه الوحدات، فالمفاعيل خمسة رتبت ترتيبا هرميّا، أوّلها المفعول المطلق، وقد اعتمد فيه النحاة ضابط لفظي وهو اشتقاقه من الفعل، وضابط دلالي، وهو أنّ فاعله أوجده من العدم، وأما المفعول به فهو ثاني المفاعيل؛ لأنّ فعله يقتضيه تركيبًا ودلالة، وقد اشترط فيه النحاة المغايرةَ بينه وبين الفاعل، فلا يكون هو الفاعل في المعنى. ثم أتى المفعول فيه، وهو الظرف، وينقسم إلى ظرف زمان، وظرف مكان، فتبيّن لنا أنّ طلب الفعل للظرف الزمان أشدُّ من طلبه لظرف المكان؛ لأنّه يدل على الزمان دلالة لفظية، ودلالة اقتضاء، فاللفظية كون الفعل يدل على الزمان ببنيته، أمّا الدلالية فهي دلالة الاقتضاء، إذ الفعل لا يحدث إلا في زمان، أمّا ظرف المكان فدلالة الفعل عليه دلالة اقتضاء، ودلالة الاقتضاء لا تقوى قوة الدلالة اللفطية، ثم أتى المفعول معه وهو المفعول الذي جاء بعد (واو المعيّة) وتبيّن لنا أن الهدف من هذه (الواو) هو إفادة المصاحبة والاقتران؛ لأنّ (واو العطف) لا تفيد المصاحبة والاقتران، وإنما تفيد التشريك في الحكم، ثم درسنا المفعول لأجله، وأنّه العلّة التي فعل الفاعل من أجلها الفعل.

وفي المبحث الثاني، درسنا أشباه المفاعيل، وتبيّن لنا أن المعيار الأوّل في التفريق بين المفاعيل، وأشباه المفاعيل هو معيار الإحالة على الكون الخارجي، وهو معيار دلالي، إذ المشبه بالمفعول لابد أن يكون هو المرفوع، أو بعض المرفوع في المعنى، وليس ذلك في المفاعيل، ثم درسنا معايير أشباه المفاعيل، فبدأنا بالحال، وهي الهيئة التي تبيّنُ حال صاحبها عند وقوع الفعل، وهي نفس صاحبها في المعنى، ولا تأتي معرفة، ولا يجوز الإخبار عنها بـــ(بالذي)

وبعد ذلك درسنا التمييز وبيّنا انقسامه إلى تمييز ينتصب عن تمام الاسم، وتمييز ينتصب عن تمام الكلام، وأنّ وظيفته رفع الإبهام الواقع في الاسم، أو في نسبة الكلام، وبينا معاييره، وهو أنّه نكرة لا يقبل التعريف، ولا يخبر عنه بـــ (بالذي)، ولا يتقدّم على مبهمه.

ثم درسنا الاستثناء ودلالته على الطرح والسلب والإخراج، وبيّنا أنه لا يكون في أوّل الكلام، وأنّه ينقسم إلى استثناء تام موجب، وتام منفي، وأنّ لكل منهما حكمه الإعرابي،

ثم أوضحنا الفرق بين الاستثناء المتصل، والاستثناء المنقطع، وأن الفارق بينهما معيار دلالي يتمثل في الإحالة، إذ الاستثناء المنقطع لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه.

وفي المبحث الثالث درسنا التوابع وهي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع، وبيّنا ترتيب نحاة العربية لها باعتماد المعايير الدلالية، والشكلية، إذ جاء التوكيد أوّلا؛ لأنّه هو المؤكَّد في المعنى، وبينّا انقسامه إلى توكيد لفظي، وتوكيد معنوي، وحددنا معايير كلِّ نوع، ثم أتى في المرتبة الثانية النعت، ومعاييره، وأنّه في الأصل وضِع للنكرات، ولكنّه يجري على المعارف، وأن النعت يجب أن يكون أعمَّ من المنعوت، وبينّا امتناع النعت بأسماء الأجناس، وما يقتضيه المبهم في وصفه، ثم درسنا عطف البيان وبينّا أنّ معياره الشكلي أن يكون اسما محضًا، وأنّ وظيفته زيادة الإيضاح، ثم درسنا البدل، وأنّه في حكم تكرير العامل، وأن حقيقته أن يكون الأول في حكم الساقط معنى، وأنّه لا يبدل من ضمير المتكلم، ولا من ضمير المخاطب، درسنا عطف النسق، وبينا عدد حروفه، وأنّ الاعتبار فيه يكون في اللفظ دون الجنس، وبينّا أن الشرط المعيار الدلالي فيه يتمثل في غياب التقارن الإحالي بين المعطوف، والمعطوف عليه.

الفصل الخامس: مظاهر من معاني الكلام والعلاقات بين الجمل

توطئة:

بعد أن استكملنا النظر في معايير تعيين الوحدات اللغوية وأسس تبويبها وأسس ضبط النواة الإسنادية الاسمية والفعلية وفصلها عن المفاعيل، وأشباه المفاعيل، والتوابع، وهي كلها مباحث تنضوي ضمن الجملة، ننظر في هذا الفصل في بعض معاني الكلام وخاصة مفهومي الاستفهام والنفي؛ لأنهما صارا من ضوابط الاقتضاء في البحوث التداولية، ونختم بالنظر في العطف بين الجمل وهو موضع إجمال لأن التوسع فيه يجاوز حدود هذا البحث.

وقد قسّمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، هي: مبحث الاستفهام، ومبحث النفي، ومبحث العطف بين الجمل.

فالمبحث الأوّل يبيّن معنى الاستفهام، وأن الأصل فيه أن يكون بالحرف، وأنّ الهمزة هي أم باب الاستفهام، ثم ندرس وظيفة الاستفهام، ومعياره الشكلي، وأنّ له الصدارة في الكلام، وأنّه يقتضي الفعل، ثم نبيّن أهم مبحث في الاستفهام، وهو أثر التقديم والتأخير في تحديد حيّز الاستفهام، ومقتضاه.

وفي المبحث الثاني نناقش النفي، وأنّ مدار الكلام على إثبات أو نفي، وأنّ النفي فرع على الإثبات، وأنّ له الصدارة، ثم نبيّن حيّز النفي، وتوجه النفي إلى قيد الكلام، وأثره في تحديد المقتضى.

وفي المبحث الثالث نناقش العطف بين الجمل، ووظيفة العطف، وأنواع العطف: عطف جملة لها محل من الإعراب على جملة مثلها، وعطف جملة لا محل لها من الإعراب على مثلها، وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وترك العطف بين الجمل.

المبحث الأول: الاستفهام:

الاستفهام في اللغة العربية استخبارٌ يتم إما بالحروف (الهمزة، وهل) وإما بأسماء الاستفهام، **ويرى الجرجاني أن الاستفهام عارض في الأسماء، وأصل في الحروف**(١).

ويجعل سيبويه (الألف) هي حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، بل إنّه يتجاوز ذلك إلى أنه " ليس للاستفهام في الأصل غيره"(٢)، وكذلك اعتبر المبرد "أن الألف أحق بالاستفهام"(٣)، ولكنّه يلحق (أم) بألف الاستفهام؛ لأنّها ليس لها وظيفة أخرى غير الاستفهام كما كان ذلك لبقية أدوات الاستفهام(٤).

المطلب الأول: وظيفة الاستفهام:

جعل سيبويه الاستخبار في مقابل الخبر، إذ يقارن بين تركيبين: (أزيدٌ أخوك) و(زيدٌ أخوك)، حيث قال: "أزيدٌ أخوك؟ وإنما رفعته على ما رفعت عليه (زيد أخوك) غير أنّ ذلك استخبار، وهذا خبر"(٥).

ويعدُّ الجرجاني عمل حرف الاستفهام في الجانب الدلالي لا في الجانب اللفظي، إذ غيّر معنى الكلام من الخبر إلى الاستخبار. ومعنى الاستخبار كما يبيّنه الجرجاني أنّه "طلب من المخاطب أن يخبرك"(٦)، وهو بذلك إنشاء لا يحتمل الصدق أو الكذب، أما جوابه فلابد أن يكون خبرا لا إنشاءً قائما بين الإثبات والنفي؛ لأنّ طلب الإخبار من المتكلم لمخاطبه يدور على إثبات، أو نفي، إذ يقول الجرجاني: "وجملة الأمر، أن المعنى في إدخالك الاستفهام على الجملة من الكلام، هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفي"(٧).

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٩٩/١.

(٣) المقتضب، المبرد، ٤٦/٢.

(٤) انظر: المقتضب، المبرد، ٢٨٩/٣.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١٢٩/٢.

(٦) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ١٤٠.

(٧) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ١٤١.

ويوازن السكاكي بين الاستفهام من جهة، والأمر والنهي والنداء من جهة أخرى، فيرى أن الاستفهام طلب الحصول في الذهن، أي طلب ما هو في الخارج ليحصل في الذهن، أمّا الأمر والنهي والنداء، فطلب الحصول في الخارج، وينقسم إلى حصول انتفاء مُتَصَوَّرٍ، كما يكون ذلك في النهي، كقولك للمتحرك: لا تتحركْ، وبهذا يكون الطلب منصبّا على انتفاء الحركة في الخارج، أو طلب حصول ثبوته، كما يكون ذلك في الأمر، والنداء، فإذا قيل: قم كان المعنى طلبَ حصول الإقبال، وفي (يا زيد) كان المعنى طلبًا لحصول الإقبال من المنادى(١).

المطلب الثاني: الاستفهام له الصدارة:

أداة الاستفهام يجب أن يكون لها صدر الكلام، فلا يتقدّم عليها ما هو في حيّزها؛ لأن الاستفهام يمثل القوة المقصودة في القول، وحكمه أن يؤدى بالحرف، والحروف التي تؤدي معنى من معاني الكلام يجب تقديمها، يقول الجرجاني"الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعد تقضّي ذكر الاسم والفعل"(٢).

وما كان من الأسماء التي تؤدي وظيفة الاستفهام، فإنها تقع موقع حروف الاستفهام، وتأخذ حكمها في وجوب الصدارة، وقد أوجبوا تقدم الخبر على المبتدأ، إذا كان اسم استفهام، نحو: أين زيد؟.

ويرى السهيلي أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن؛ "لأنّ للمستفهم هيئة تخالف هيئة الْمُخبِرِ"(٣).

وما ذهب إليه السهيلي في تسويغ إضمار حروف الاستفهام، معيار تداولي يحيل على هيئة المستفهم التي تخالف هيئة المخبر، فالمستفهم يُعرَفُ حاله من طريقة إلقائه للكلام كأن يضغط على بعض المقاطع، أو يكون في هيئته بعض الملامح التعبيرية والانفعالية التي تدل على أنّه مستفهم وليس بمخبر.

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ٤١٥.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٢٥/١.

(٣) نتائج الفكر، السهيلي، ص ٢٠٧.

وما كان في حيّز الاستفهام، فإنّه لا يتقدم على الاستفهام، فلا يقال: زيدًا هل ضربت؟ ويعود ذلك إلى معيار شكلي، ومعيار دلالي؛ لأن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وإذا جاء المستفهم عنه قبل حرف الاستفهام، وقع اللبس في الكلام، إذ لا يمكن للمخاطب أن يفهم قصد المتكلم قبل ورود حرف الاستفهام.

أمّا، إذا لم يكن الشيء داخلا في حيز الاستفهام فإنّه يجوز تقديمه عليه، تقول: بمن مررت؟ وفي أي مكان أنت؟ فتقدم (الباء) و(في) على أداة الاستفهام (من) و (أي) مع تضمنهما لمعنى الاستفهام؛ لأن الحرف لا يدخل فيه معنى الاستفهام[١].

المطلب الثالث: الاستفهام يقتضي الفعل:

الاستفهام يطلب الفعل؛ لأنّه يقع عليه في أصل الكلام، إذ الأفعال أحداث تحدث مرة وتنقطع أخرى، فيُطلبُ تصوّرها، ويشبّه سيبويه الاستفهام بالأمر في أنه غير واجب، إذ يقول: "حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم"[٢]، فلا يجوز بناءً على ذلك تركيب من نحو: هل زيد ضربت؟ ، ويرجع سيبويه السبب في ذلك؛ لأنّها أشبهت الأمر في أنّه غير واجب، وأنه يُراد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل[٣].

ويقرر الجرجاني أن الاستفهام واقع على الفعل في التقدير والمعنى، بدليل أنّ المستفهِمَ في نحو: أضربت زيدا؟ لا يستفهم عن الاسم (زيد) وإنما يستفهم عن وقوع الضرب بزيد، فيحمل الاستفهام على الفعل، ولا يجوز أن يحمل على الاسم إلا على قبح، فإذا قيل: (زيد ضربته) ثم دخل حرف الاستفهام على الجملة، وجب أن يضمر بعد ذلك الحرف فعلٌ يفسره المذكور بعد، وينتصب به (زيد)، فيقال: (أزيدا ضربته)[٤].

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢٢٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١/١٠١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١/٩٩.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٨٧.

ويجيز الجرجاني أن يلي الاسمُ همزة الاستفهام ولكن على قبح، ويرجع السبب في جواز ذلك إلى أنها أم الباب، وأنّها أكثر حروفه تصرّفا[١].

كما يرى المبرّد أن (ألف الاستفهام) تحتمل تقديم الاسم في نحو: (أزيد قام؟) لأنها أصل الاستفهام، لذلك جاز التوسّع في استعمالها كما جاز ذلك في (إنْ) لأنها أم باب المجازاة.

أما هل فإن الاسم لا يليها إلا في ضرورة الشعر؛ لأنها سؤال عن الفعل، وكذلك بقية أدوات الاستفهام، نحو: متى زيد خرج؟ وأين زيد قام؟ لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل[٢].

ويرى الإستراباذي أيضا أن دخول (هل) على الجملة الاسمية التي جزؤها الثاني فعل لا يكون إلا على قبح، نحو: هل زيد خرج؟ ، وله في ذلك نص طريف يبيّن فيه ضرورة طلب (هل) لفعل تتعلق به، إذ يقول: "لأنّها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلا، تذكرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تعانقه، فيجب أن توليه إياها صريحا"[٣].

المطلب الرابع: أثر التقديم والتأخير في تحديد حيّز الاستفهام:

يقرّر الجرجاني أنّ التقديم، والتأخير على نوعين: نوع يقدّم على نيّة التأخير، وذلك في كل شيء أُقِرَّ مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كتقديم خبر المبتدأ، والمفعول على الفاعل، أمّا النوع الآخر، فهو التقديم لا على نيّة التأخير، بل ينقل الشيء من حكم إلى حكم، ويجعل له بابًا غيرَ بابه[٤]، ومن هذا الباب التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام، والنفي، إذ يختلف التأويل الدلالي في أسلوب الاستفهام بحسب ما يلي أداة الاستفهام، لما يترتب على ذلك الحيّز الذي يلي همزة الاستفهام من تحديد المقتضى، وهو مبحث مهم دخل إلى مجال البحث اللساني في التداولية.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٨٨/١.

(٢) انظر: المقتضب، المبّرد، ٧٢/٢ -٧٣.

(٣) شرح الكافية، الرضي الإستراباذي، ٤٥٤/١.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ١٠٦.

ويشدد الجرجاني قبل حديثه عن تقديم الفعل أو الاسم في الاستفهام على أن التقديم والتأخير عموما، وفي باب الاستفهام بالهمزة الذي استشهد به لا ينبغي أن ينظر له تارة بأنه مفيد وتارة غير مفيد، أو أن يُعلل بالاهتمام أو بالتوسعة على الشاعر أو الكاتب، فالأمر أبعد من ذلك كما يراه الجرجاني؛ لأنّه يتعلق بتحديد المقتضى، فإذا ما ثبت أن التقديم قد اختص بفائدة لا تكون مع التأخير، "فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال"[1] وسنعرض لثلاثة تراكيب من التقديم في أسلوب الاستفهام بالهمزة، وعلاقتها بالاقتضاء، وهذه الحالات هي على النحو التالي:

أولا: تقديم الفعل على الاسم في الاستفهام: (أفعلت؟)

إذا ولي همزةَ الاستفهامِ الفعلُ متقدما على الاسم، كما في (أفعلت؟) كان حيّز الاستفهام هو الفعل، والشك في وجوده، وكان الغرض من الاستفهام عن الفعل أن تعلم وجوده، ومثال ذلك أن تقول:

١- أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟

٢- أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟

٣- أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

كل هذه الشواهد التي قدّمها الجرجاني في هذه التراكيب حيز الاستفهام فيها هو الفعل، فكان الشك والتردد في وجود الفعل، لا الفاعل.

ثانيا: تقديم الاسم على الفعل: (أأنت فعلت؟)

إذا ولي همزةَ الاستفهامِ الفاعلُ، كان حيّز الاستفهام هو الاسمَ وكان الشك في الفاعل، من هو؟ كما في التراكيب التالية:

١- أأنت بنيت هذه الدار؟

٢- أأنت قلت هذا الشعر؟

٣- أأنت كتبت هذا الكتاب؟

---

(١) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ١١٠.

فحيّز الاستفهام في هذه الشواهد هو الاسم الذي ولي همزة الاستفهام، لا الفعل، ويعتمد الجرجاني رائز الإشارة في هذه التراكيب، إذ لا يُسْتفهمُ عن وجود فعل مشار إليه.

ويقدم الجرجاني تراكيب غير مقبولة، بسبب ما تحمله من تناقض:

١- *أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟

٢- *أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟

٣- *أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

فهذه التراكيب غير مقبولة؛ لأنّ السؤال فيها عن الفعل (بناء الدار، وقول الشعر، والفراغ من الكتابة) مما يقتضي أن يكون الفعل المسؤول عنه هو حيّز الاستفهام الذي يلي الهمزة مباشرة، والحال في هذه التراكيب على عكس المقتضى، إذ ولي همزةَ الاستفهامِ الفاعلُ، والسؤال ليس عنه بل عن الفعل.

وكذلك

١- *أبنيت هذه الدار؟.

٢- *أقلت هذا الشعر؟.

٣- *أكتبت هذا الكتاب؟.

فهذه التراكيب غير صحيحة؛ لأنّ الفعل ولي همزة الاستفهام، فيترتب على ذلك أن حيّز الاستفهام هو الفعل المشار إليه الذي وقع بعد همزة الاستفهام مباشرة، فكيف يُسْألُ عن فعل واقع موجود؟ فذلك بمنزلة الشيء المشاهد نصب العين، إذا قيل فيه: أموجود أم لا؟ ومن أجل أن تكون هذه التراكيب صحيحة، يجب أن يلي الفاعلُ همزة الاستفهام، فيكون السؤال عنه هو.

ويرى الجرجاني أنّ الهمزة في التقرير لا تختلف عنها في الهمزة التي للاستفهام وطلب التصور، من حيث إنّ ما بعد همزة الاستفهام هو الذي يتوجه إليه المقتضى، فإذا قيل: أأنت

فعلت هذا، كان الغرض أن يُقَرَرَ المخاطبُ بأنّه هو الفاعل[١]، وقد ورد ذلك في التنزيل، قال تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ﴾[٢].

ثالثا: تقديم الاسم النكرة على الفعل:

يبيّن الجرجاني وجه الدلالة في تقديم الاسم النكرة على الفعل في أسلوب الاستفهام، فالأصل في التركيب أن يقال: (أجاءك رجل) فيكون القصد من السؤال أن يُسألَ عن مجيء واحد من الرجال إليه، أمّا إذا قُدِّم الاسم النكرة على الفعل فقيل: (أرجل جاءك) فإن السؤال يكون عن جنس من جاء إليه، أرجل هو أم امرأة، ولا يكون مثل هذا التركيب إلا بشرط أن يكون السائل قد علم أنّه قد أتاه آتٍ، ولكنّه لم يعلم جنس ذلك الآتي؛ لأنّ تقديم النكرة على الفعل يقتضي أن يكون السؤال عن الجنس، إذ يرى الجرجاني أنّه من المحال أن يقدم الفاعل و لم يكن القصدُ السؤالَ عن جنسه في حال التقديم؛ لأن النكرة لا تدل على عين الشيء[٣].

(١) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ١١٣.

(٢) الأنبياء: ٦٢

(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ١٤٢.

المبحث الثاني: النفي:

يعد النفي الضابط الثاني الذي يعتمد لتحديد الاقتضاء في الجمل ولذلك ننظر فيه مثلما نظرنا في الاستفهام، فنحدد حيّز النفي، وتوجّه النفي إلى قيد الكلام.

المطلب الأول: مدار الكلام على الإثبات والنفي.

النفي عند سيبويه يأتي نقضا لـــ (قد كان) فهو نفي لواجب، لذلك سهل تقديم الأسماء مع حروف النفي، بخلاف حروف الاستفهام والجزاء، يقول سيبويه: "وسهل تقديم الأسماء فيها؛ لأنّها نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنّما هي مضارعة، وإنما تجيء لخلاف قوله: قد كان "[١].

ويقرر الجرجاني أن النفي خبر محض، فمدار الفائدة في الكلام قائمة على الإثبات والنفي، وقد دلل على أن النفي خبر محض بمعيار تركيبي، وهو دخوله في صلة الذي، ولا يدخل في صلة الذي إلا ما كان متصرفا في الإخبار[٢]، قال الشاعر[٣]:

ولكن أخو الحزمِ الذي ليسَ نازلا بهِ *** الخَطْبُ إلا وهو للقصدِ مبصرُ.

إذ وقع النفي (ليس) صلة للذي، وتجدر الإشارة إلى أن جملة الصلة معيار اختباري في الحكم على الجملة الخبرية.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١/١٤٥.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/١١٤٨.

(٣) بيت من الطويل لتأبط شرا في ديوانه ص ٣٠، وغير منسوب له في ابن يعيش ٧/١٣.

المطلب الثاني: النفي فرع على الإثبات:

الأصل في الكلام هو الإثبات، والنفي فرع عليه، يقول الجرجاني: "النفي وارد على الإثبات، والإثبات الأصل والسابق"[١]، ومما يدل على أن الإثبات هو أصل للنفي، والنفي فرع عليه، أن الإثبات بدون علامة، وأن النفي يحتاج إلى علامة، يقول الجرجاني: "النفي له علامة كـــ (ما)، و (لا)، والإثبات لا علامة له، بل علامته أن لا تدخل الحروف النافية"[٢].

ودخول النفي على الكلام يخرجه من الإثبات إلى النفي، وإذا دخل على النفي نفي آخر انتقض النفي وعاد الكلام إلى الإثبات، ولهذا المعنى كان دخول النفي على النفي مُتَصورا، نحو: ما زال زيد منطلقا، فزال تفيد النفي، فلما دخلت عليها (ما) النافية حوّلت المعنى إلى الإثبات، أما الإثبات، فإنه لا يدخل على الإثبات؛ لأن إثبات الشيءِ نفسُهُ، ومن المحال أن ينقض الشيءُ نفسَهُ. ويستدل الجرجاني على نقض النفي برائز الإضراب، بـــ (بل) فإذا جاء الإضراب بعد نفي عُدل بالكلام إلى الإيجاب، نحو: ما ضربت زيدا، بل عمرا، فيثبت الضرب لعمرو مع كونه منفيا عمّا قبل (بل) وإذا كان الأمر كذلك كان الإضراب منزّلا منزلة (إلا) في نقض النفي، وكذلك الاستدراك بـــ (لكن) ينقض عمل (ما) لأن التركيب لما تضمن معنى الاستدراك صار بمنزلة أن يؤتى بـــ (ما) مع (إلا)[٣].

وبما أن النفي فرع على الإثبات، والفرع أقل تصرفا من الأصل، فإنّ السيرافي يتساءل، كيف جاز أن يقع في النفي ما لا يصح وقوعه في الإيجاب؟ وللإجابة على هذا التساؤل، يرى السيرافي أن النفي قد يصح وقوعه على الأشياء المتضادة في حال واحدة، ولا يصح إيجابها، فيمكن أن يقال: زيد ليس في الدار ولا في المسجد ولا في السوق، ولا يمكن الجمع بين هذه المتضادات في حال الإثبات، إذ لا يقال: زيد في الدار وفي المسجد وفي السوق[٤]. وهذا معيار تداولي، يعتمد فيه ضابط الإحالة.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١١٠٥/٢

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢/ ١١٠٥.

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٤٣١/١-٤٣٢

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٨/٣.

المطلب الثالث: النفي له الصدارة:

النفي عمل لغوي، يحتاج إلى واسم لفظي؛ لأنّه فرع على الإثبات الذي يكون بلا علامة، ولما كان النفي بعلامة، فإن علامة النفي لها الصدارة في الكلام، لأنّها تمثل القوّة المقصودة في القول، ويجعل الجرجاني حرف النفي (ما) على منهاج حرف الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام، وفي أن لا يعمل ما بعده فيما قبله، إذ لا يتقدم عليه ما في حيّزه، يقول الجرجاني: "ما للنفي، وهو جار مجرى حرف الاستفهام في اقتضائه صدر الكلام، وأن لا يعمل ما بعده في ما قبله"(١).

المطلب الرابع: حيز النفي:

يعود اللبس في النفي إلى العنصر الذي يتسلط عليه عامل النفي، وهو ما يعرف بحيز النفي(٢)، وإذا كان النفي يدخل على الجملة، فإنّ حيّزه عنصر محدد في الجملة بحسب ما تباشره أداة النفي. **وقد تحدث الجرجاني عن التقديم والتأخير في النفي**، لأجل أن يحدد ما يتسلط عليه عامل النفي ويستعرض؛ لبيان حيّز النفي جملتين منفيتين:

- **الأولى فعلية ولي الفعلُ فيها حرف النفي مباشرة: (ما فعلت)**

حيّز النفي في هذه الجملة (ما فعلت) هو ما بعد أداة النفي وهو الفعل، فيكون المتكلم قد نفى عن نفسه فعلا لم يثبت أنّه مفعول، فإذا قلت: (ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذ قلت: (ما قلت هذا) كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول، وإذا قلت: ما ضربت زيدا، كنت قد نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضُرب، بل يجوز أن يكون قد ضربه غيرك، وأن لا يكون ضُرب أصلا(٣)، فتقديم الفعل على الاسم في نحو هذا التركيب يجعل النفي يتسلّط على الفعل، لا على الفاعل.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٤٠٧

(٢) انظر: إنشاء النفي، شكري المبخوت، ص ٢١١.

(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ١٢٤.

أمّا الثانية فهي اسمية ولي حرفَ النفي المبتدأ: (ما أنا فعلت)

في هذه الجملة (ما أنا فعلت) يجعل الجرجاني الاسم الواقع بعد أداة النفي هو حيز النفي، وبذلك يتسلط النفي على الفاعل، وليس على الفعل، فإذا قلت (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنّه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا قلت هذا) كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء يثبت أنّه مقول، بدليل الإشارة إليه، إذ لا يشار إلى معدوم.

وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيدا) لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب؛ لأنّ النفي في هذا التركيب يتوجه إلى الفاعل، لا إلى الفعل، فالفعل قد ثبت أنه موجود[١]. وهذا هو الاقتضاء الذي اهتمت به الدراسات اللسانية في المرحلة التداولية.

المطلب الخامس: النفي يتوجّه إلى قيد الكلام.

من أهم إضافات الجرجاني التي احتفى بها التداوليون هي القاعدة التي وضعها الجرجاني لتسلط النفي على الجملة، فقد بيّن أن عمل النفي يتسلط على القيد، وإذا تعددت القيود، تسلط على آخر قيد، يقول الجرجاني عن نفي الكلام المقيّد: "من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك القيد، وأن يقع له خصوصًا"[٢].

ويعني الجرجاني بقيد الكلام الأمر الزائد على مجرّد إثبات المعنى للشيء أو نفيه عنه. وقيد الكلام هو الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه ويزجّى القول فيه، ولبيان قيد الكلام يقدم الجرجاني مثالين:

- جاءني زيد راكبا.
- ما جاءني زيد راكبا.

---

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ١٢٤.

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٧٩.

فالحال (راكبا) هي قيد الكلام، وهي الغرض الخاص منه، إذ لا يقصد المتكلم بهذا إلا أن يثبت مجيء زيد راكبا، أو أن ينفي مجيئه راكبا، لا لأن يثبت المجيء أو ينفيه مطلقا[١].

ويعدّ الجرجاني (التأكيد) قيدًا في الكلام؛ لأنّه أمر زائد على مجرّد إثبات المعنى للشيء أو نفيه عنه:

- جاءني القوم كلُّهم.
- ما جاءني القوم كلُّهم.
- أتاني القوم مجتمعين.
- ما أتاني القوم مجتمعين.

فألفاظ التوكيد الواردة في هذه التراكيب (كلهم، مجتمعين) تفيد الشمول، وترفع الإيهام، فالقصد في الكلام مجيء القوم كلهم دون أن يتخلف منهم أحد، وإتيان من القوم مجتمعين لا متفرقين، وإذا دخل النفي هذه التراكيب كان متوجها إلى القيد، وهو (كلّهم) فيكون المعنى في ذلك أنّه جاء بعض القوم لا كلهم؛ لأنّ إعمال الفعل في (كل) "والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أنّ بعضا كان وبعضا لم يكن"[٢]، والحكم ينسحب على (مجتمعين) في التركيب الثاني، في التركيب الثاني لا إلى الإتيان[٣].

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٨٠.

(٢) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٧٨.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٧٩

المبحث الثالث: العطف بين الجمل:

درس نحاة العربية العطف داخل البنية العاملية الواحدة بتأثير نظرية العامل، فكان عطف الجملة التي لها محل من الإعراب على جملة أخرى لها محل من الإعراب، و لم يكتفوا بذلك بل تجاوزوا البنية العاملية التي تجمع بين جملتين، إلى عطف الجمل التي لا محل من لها من الإعراب، متجاوزين العامل وأثره، إذ لا عامل في هذه الحال، وقد استعانوا بالدلالةِ في ذلك وما يقع في الخارج، وتوظيفِ معيار الشرح والتفسير من أجل إضفاء الاتساق على وصفهم النحوي.

المطلب الأوّل: عطف الجمل بعضها على بعض:

أولا: وظيفة العطف التشريك:

عطف الجمل صورة من صور العطف تنطبق عليها أحكامه وأصوله، وإذا كان من أصول العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه، إذ يقول المبرّد: " ولا يقع العطف على استواء، إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته". [(١)]، فيلزم أن تكون الجملة المعطوفة غير الجملة المعطوف عليها، ولكن تكون مجانسة لها، فالعطف مبني على أن يكون الثاني من جنس الأول[(٢)]، فلا تعطف الجملة الخبرية على الإنشائية، ولا جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل، إذ يقول الأخفش: " لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل"[(٣)]، ويرى الشاوش أنّ عطف الجملة على الجملة هو تعليق إعرابي عاملي، وأنّ سبب امتناع جمع الجمل والأقوال يعود إلى أنّه لا يجوز فيهما التثنية والجمع؛ لأنّ التثنية والجمع ظاهرتان صرفيتان دلاليتان تنطبقان على الأسماء، ولا تنطبقان على الجمل والأقوال، ونقل تعليل النحاة لامتناع جمع الجمل والأقوال؛ لأنها تدل على أحكام، والأحكام لا تجمع بخلاف الذوات، ويُرجِع سبب منع الجمل والأقوال؛ باعتبارها خارجا، وإن كانت من قبيل الأقوال، والشيء باعتباره

(١) المقتضب، المبرّد، ٢٧٩/٣.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ٢٣٦/١.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ٤٦٤/١.

خارجا يكون على حال معينة، وذي كمّ معين، لا يمكن تغييره بالزيادة أو بالنقصان[١]، ويقصد بذلك أن تلك الزيادة والنقصان لا تكون عن طريق اللغة.

ومنع الجرجاني عطف اسم على فعل، وعطف فعل على اسم، ويعني بذلك الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وإنما يعطف كل شي على جنسه[٢]، لذلك فإنّه انطلاقا من هذه القاعدة، يناقش تركيبين:

- قام زيدٌ وعمرا كلمته.
- قام زيدٌ وعمرٌو كلمته.

إذ يجعل الاختيار هو التركيب الأوّل (قام زيد وعمرا كلمته) لأنّ العطف مبني على أن يكون الثاني من جنس الأول، ، والنصبَ يحقق هذه القاعدة، ويكون على تقدير (وكلمت عمرا كلمته) فإذا نصبت أضمرت فعلا لتكون عطفت جملة من فعل وفاعل: (وكلمت عمرا) على جملة من فعل وفاعل (قام زيدٌ) أمّا إذا رفعت فقلت: قام زيد، وعمروٌ كلمته، لم يكن بعد الواو إضمارُ فعل، وكان قولك: وعمرو كلمته، جملة مكونة من مبتدأ وخبر، وهذا ليس هو الاختيار ولا يكون في حسن (وعمرا كلمته) من أجل ترك المشاكلة، وهي أن يكون الثاني من جنس الأول، ولا يختار النصب في الابتداء، في نحو: زيد كلمته؛ لأنّه ليس هناك عطف فيعتبر التشاكل[٣]، وقد ورد في التنزيل مراعاة التشاكل، قال تعالى: ﴿**وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**﴾[٤]، والتقدير (ودحا الأرض دحاها) وأضمر الفعل؛ ليشاكل ما قبله من الفعل، وهو قوله تعالى: ﴿**وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا**﴾[٥]، وقال تعالى بعد ذلك: ﴿**أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا (٣١) وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا**﴾[٦] والمعنى أرسى الجبال أرساها، وأضمر ليشاكل المعطوف عليه وهو قوله تعالى: ﴿**أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا**﴾.

---

(١) انظر: أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش، ١/٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح الجرجاني، الجرجاني، ١/٢٣٦.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح الجرجاني، ١/٢٣٦.

(٤) النازعات: ٣٠

(٥) النازعات: ٢٩

(٦) النازعات: ٣١، ٣٢

وكذلك ورد مراعاة التشاكل في الشعر، قال الشاعر[١]:

أصبحت لا أملك الســـــلاح ولا *** أمسك رأس البـــــعـــير إن نـــــفرا

والذئبَ أخشاه إن مـــررت بـــه *** وحدي وأخشى الرياح والمطـــــــــــرا

والتقدير (أخشى الذئب أخشاه) فأضمر الفعل الناصب للذئب من أجل أن يجانس ما قبله[٢].

ثانيا: أنواع العطف بين الجمل.

يقرر الجرجاني أن عطف الجمل على ضربين: [٣]

الأول: عطف جملة لها محل من الإعراب على مثلها.

والآخر: عطف جملة لا محل لها من الإعراب على مثلها.

– عطف جملة لها محل من الإعراب على مثلها.

لا يخلو عطف جملة على جملة من أن يكون لهما جميعا محل من الإعراب، وهذا الضرب لا إشكال فيه؛ لعلة الإعراب الجامعة بينهما؛ ولأن الجملة التي لها محل من الإعراب كائنة بحكم المفرد، وبالتالي فهي تأخذ حكم عطف المفرد على المفرد، فإذا قلنا: وقف زيد يتكلم، فإن (يتكلم) جملة حالية حلت محل المفرد، والتأويل وقف زيد متكلما، ويمكن أن يعطف على هذه الجملة التي أوّلت بالمفرد جملة أخرى مثلها في الحكم، فيقال: وقف زيدٌ يتكلم ويصرخ، فالجملة التي لها محل من الإعراب تعطف على جملة لها محل من الإعراب؛ لعلة الاشتراك في الحكم الإعرابي، فلكلاهما تُؤوّل بالمفرد.

---

(١) الربيع بن ضبع الفزاري، وهو من شواهد الكتاب ٨٩/١-٩٠، والمحتسب ٩٩/٢، وكتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٧١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٢٣.

– عطف جملة لا محل لها من الإعراب على مثلها.

إن عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب على جمل لا محل لها من الإعراب يعدّ مشكلا، إذ لا حكم في الإعراب يشتركان فيه يسوّغ الجمع بينهما.

وقد وصف الجرجاني هذا النوع من العطف بأنّه مما يُشكل أمره، فإذا قلنا: (زيد قائم، وعمرو قاعد) فكيف نعطف جملة (عمرو قاعد) على جملة (زيد قائم)؟ ، ولا سبيل لنا إلى أن ندّعي أن (الواو) أشركت الجملة الثانية في إعراب قد وجب للجملة الأولى. ولَمَ لَمْ ندع العطف؟ إذ لم يكن هناك إعراب تشترك فيه الجملتان.

يبيّن الجرجاني أنّ هذا الإشكال في العطف بين الجمل العارية من الإعراب لا يكون إلا في حرف (الواو) خاصة؛ لأنّ بقية حروف العطف تفيد مع الإشراك معاني أخر، فإذا قيل: أعطاني فشكرته، فـــ(الفاء) تدل على الترتيب من غير تراخ، فالشكر حصل بعد الإعطاء مباشرة، أما إذا قيل: خرجت ثم خرج زيد، فحرف العطف (ثم) يوجب الترتيب مع التراخي، فخروج زيد حصل بعد خروج المتكلم مع تراخ[١].

إن دلالة حروف العطف غير (الواو) على معنى زائد على التشريك في الحكم يزيل الإشكال في عطف الجمل العارية من الإعراب بعضها على بعض. ولَمّا لم يكن لـــ (الواو) معنىً زائدٌ على التشريك في الحكم الإعرابي، وليس هنا حكم إعرابي، فإنّ الجرجاني يبحث عن حل لهذا الإشكال، وقد توسّل بالمستوى الدلالي التداولي معتمدا الإحالة على الكون الخارجي، إذ يقرر أنّه لا يقال: (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد، أي أن يكون هناك سبب أو علاقة تجمع بينهما، كأن يكونا نظيرين أو شريكين ويدلل الجرجاني على العلاقة الإحالية بين المعطوف والمعطوف عليه، بأنّه لو عُطِف شيء على شيء ليس من سببه وليس له فيه التباس، كأن يقال: (خرجت من داري، وأحسن الذي يقول بيت كذا) لكان هذا الكلام مما يُضحك منه؛ لذلك يبين أن سبب العيب في قول أبي تمام[٢]:

لا والذي هو عالمٌ أن النّوى **** صبرٌ وأنّ أبا الحسين كريم.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٢) بيت من الكامل، وهو في ديوانه بشرح الخطيب التبريزي، ٢٩٠/٣.

أنّه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين، ومرارة النوى، وأن الحديث عن هذا لا يقتضي الحديث عن ذاك، إذ لا تعلّق بينهما[١]، كذلك يقدم الجرجاني معيارا في خبر الجملة المعطوفة يناظر به خبر الجملة المعطوف عليها، وذلك أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير، أو النقيض للخبر عن الأول، فإذا قيل: (زيد طويل القامة، وعمرو شاعر)لم يكن هذا العطف مقبولا؛ لأنّه لا مشاكلة، ولا تعلّق بين طول القامة، والشعر، ويجعل عناية السامع بمعرفة حال الثاني أمرا لازمًا، إذ يقول: " بحيث إذا عرف السامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني"[٢].

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٢٢٥.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٤.

المطلب الثاني: عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية:

يمنع الجرجاني عطف الاسم على الفعل، وعطف الفعل على الاسم؛ لأنّ العطف مبنيٌّ على أن يكون الثاني من جنس الأوّل، وبالتالي يمتنع عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والفعلية على الاسميّة، فإذا قيل: قام زيد، وعمرًا كلمته، كان الاختيار النصب في كلمة (عمرو) بتقدير فعل ناصب لعمرو من أجل مراعاة التشاكل؛ ليكون عطف جملة فعلية على مثلها.

وقد وردت تراكيب عُطِفت فيها الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، نحو: قام زيد، وعمروٌ كلمته، ويرى الجرجاني أن نحو هذا التركيب ليس بحسن (قام زيد وعمرًا كلمته) لترك المشاكلة؛ ولأنّ ورودَ التركيب الذي روعيت فيه المشاكله أكثرُ من ورود ما ترُكت فيه المشاكلة.

وإذا كان قد ورد ترك التشاكل، فعطفت الجملة الاسمية على الجملة الفعليّة، فإنّ الجرجاني لا يتخلى عن هذا الأصل، إذ يتجاوز التشاكل اللفظي، إلى البحث في الدلالي، ويرى أنّ عطف الاسمية على الفعلية فيه وجه آخر من التشاكل، وهو أن يكونا جميعًا خبرين؛ لذلك جاز العطف في نحو: (قام زيد، وعمرو كلمته) برفع (عمرو) على الابتداء، فعطفت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية؛ لاتفاقهما في الإخبار، ويمتنع عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية لافتقارهما إلى التشاكل، فـــ "لا يعطف الخبر على الاستفهام"[(١)]، ويعطف المستقبل على ما مضى[(٢)]، ويدلل الجرجاني على التشاكل بين الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، بأنّ الجملة الاسمية قد تنوب عن الجملة الفعلية، وقد ورد ذلك في التنزيل، قال تعالى: ﴿**أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ**﴾[(٣)] إذ المعنى: (أم صمتّم) فنابت الجلة الاسمية عن الجملة الفعلية[(٤)].

---

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٣٣.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٣) الأعراف: ١٩٣

(٤) انظر: المقتصد، الجرجاني، ١/٢٣٨.

المطلب الثالث: ترك العطف بين الجمل:

إن الحديث عن عطف الجمل بعضها على بعض، يستدعي الحديث عن ترك العطف بين الجمل، وهو ما يسميه البيانون الفصل، **ويصف الجرجاني باب الفصل** المتمثل في ترك العطف بين الجمل بأنه باب خفي غامض، ودقيق صعب " وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا الجملة قد ترك فيها العطف: إنّ الكلام قد استؤنف وقُطِع عمّا قبله، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك"(١)، ويقارن الجرجاني بعض الأسماء التي لا تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها مع بعض الجمل، فإذا كانت بعض الأسماء تحتاج إلى رابط يصلها بما قبلها، وبعضها يستغني عن ذلك الرابط فيكون هو وما قبله كالشيء الواحد، كالصفة والموصوف، والمؤكّد والتأكيد، فإن الجمل يكون فيها ما يكون في هذه الأسماء، إذ يقول: " يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبينة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئا سواها"(٢).

ومن أمثلة الجمل التي لا تحتاج إلى رابطٍ يربطها بالجملة التي قبلها؛ لأنّها تتنزل منها منزلة الاسم مما قبله، الجملة المؤكدة، وقد ورد ذلك في التنزيل، قال تعالى: ﴿**الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾(٣)، فقوله: ﴿**لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ فالذي لا ريب هو الكتاب، و لم يتميز عنه بشيء، فيحتاجَ إلى رابط يربطه به(٤).

ويجعل السكاكي منزلة: (لَا رَيْبَ فِيهِ) من قوله: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ منزلة (نفسه) من قولنا: جاء الخليفة نفسه)(٥)، فهما بمنزلة الشيء الواحد، إذ يحيلان على شيء واحد في الخارج.

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٢٣١.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧.

(٣) البقرة: ١: ٢

(٤) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٢٧.

(٥) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ٣٧٧.

وبعد أن استعرض الجرجاني الجمل وقوانينها في شأن استحقاق العطف ومنعه، خَلُص إلى أن الجمل تنقسم إلى ثلاثة أنواع[١]:

١ – جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤَكد، فلا يكون في هذا النوع من الجمل عطف؛ لشبه العطف فيها بعطف الشيء على نفسه، فلا بد من المغايرة بين الجملتين.

٢ – جملة تكون حالها مع التي قبلها حالَ الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنّه يشاركه في الحكم، ويدخل معه في معنى، كأن يكون كلا الاسمين فاعلا، أو مفعولا، فيكون حقها العطف.

٣– والنوع الثالث والأخير هو الجملة التي فارقت النوعين السابقين، فليست في شيء مما قبلها، فسبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إيّاه ولا مشاركًا له في معنى، وحق هذا النوع من الجمل ترك العطف، إذ لا مشاكلة بينهما.

وخلاصة القول في عطف الجمل، وتركه يقتضي خاصيتين هما:

- المشاكلة لذلك يمتنع عطف جملة خبرية على جملة إنشائية، كما يمتنع عطف جملة اسمية على فعلية تفتقر للمشاكلة
- المغايرة إذ يمتنع عطف جملة على جملة هي تكرار للأولى، أو توكيدٌ لها أو صفة.

(١) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ٢٤٣.

خاتمة الفصل الخامس

انتهى بنا هذا الفصل إلى أن نحاة العربية درسوا معاني الكلام، والعطف بين الجمل، وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها هذا الفصل، أن الاستفهام معنى من معاني الكلام الإنشائي، وأنّ وظيفته الاستخبار، وحقه أن يؤدّى بالحرف؛ لأنّ الحروف هي التي تقوم بوظيفة إنشاء المعاني، وأن الاستفهام حقه التقديم، وأن لا يتقدم عليه ما هو في حيّزه، وقد تبينا لنا أن الجرجاني درس قضية مهمة في الاستفهام، احتفت بها اللسانيات الحديثة في المرحلة التداوليّة، وهي قضية (الاقتضاء) ومقتضى الاستفهام، إذ جعل الجرجاني حيّز الاستفهام بما تباشره أداة الاستفهام، وأن التقديم والتأخير في الكلام له دور في تحديد المقتضى.

وفي النفي تبيّن لنا أنّه معنى من معاني الكلام ينضوي إلى قسم الخبر، وأنّه فرع على الإثبات ولاحقٌ به، لأنّ الإثبات بلا علامة، والنفي يحتاج إلى علامة، وقد درس الجرجاني حيّز النفي ومقتضاه، وجعله فيما تباشره أداة النفي، إلا إن جاء الكلام مقيّدا بقيد، فإنّ حيّز النفي يتوجه إلى ذلك القيد.

وفي العطف بين الجمل، تبين لنا أن العطف يقتضي التشريك والمشاكلة، وأن الجملة التي لها محل من الإعراب تُعطف على جملة أخرى مثلها، ولا تُعطف الجملة الإنشائية على الخبرية، ولا الاسمية على الفعلية، للافتقار إلى المشاكلة، وأنّ المشكل من أمر عطف الجمل، هو عطف الجملة التي لا محل لها من الإعراب، بالواو خاصّة، على جملة أخرى لا محل لها من الإعراب، إذ لا حكم إعرابي تشرك الواو بينهما فيه، وقد تغلب الجرجاني على هذه المشكلة با عتبار المستوى الدلالي التداولي، إذ اشترط أن يكون بينهما من المناسبة، ما يسمح بمثل هذا العطف.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

في خاتمة العمل تنتهي الدراسة إلى جملة من النتائج العلمية التي وصلت إليها، من أهمها:

- كان بداية التشريع لخروج الوصف اللغوي من اللسان الواحد إلى أكثر من لسان مع فقه اللغة المقارن، إذ تمّ صياغة أولى الفرضيات على يد فرانز بوب، وهي:
  - فرضية: القرابة بين الألسن.
  - فرضية: تطوّر الألسن وانحدار بعضها عن بعض.

وصياغة أوّل قانون على هاتين الفرضيتين، وهو قانون (قريم) الصوتي.

إلا أنّ هذه المرحلة لم تقدِّم معايير وصف تهم جميع الألسن البشرية.

- بدأ التشريع لتقديم معايير وصف تهم جميع الألسن البشرية مع البنيوية، إذ قدّم دي سوسير عددا من الفرضيات التي تهم وصف جميع الألسن البشرية، وبُنيت على فرضيات دي سوسير هذه أول المناويل الإجرائية، إذ قدّم تروبتسكوي منوال الفونيم (الصوتم)، وكذلك دقق هيلمسليف نظرية العلامة اللغوية، وكلاهما انطلق مما قدّمه دي سوسير حول العلامة اللغوية.
- تغلبت المعايير الشكلية في المرحلة البنيوية، وأقصيت المعايير الدلالية، فكل المعايير التي قدّمها دي سوسير معايير شكلية، وفي البنيوية الأمريكية اعتمد بلومفيلد الحذر المنهجي من المعنى إطار لنظريته السلوكية.
- نتيجة لقصور الاعتماد على المعايير الشكلية في الوصف اللغوي بدأ التشريع للمعايير الدلالية مع تشومسكي في المنوال الثاني من نظريته التوليدية عام ١٩٥٦م، وكان التشريع للمعايير الدلالية نتيجة لنقد حاد لاقته التوليدية في منوالها الشكلي الأول عام ١٩٥٧م، فدخلت البنية العميقة بصفتها مكوِّنًا دلاليا، واعتمدت قيود الانتقاء المعجمي بصفتها مقتضيات تتطلبها المحمولات في موضوعاتها، ثم انفتح الباب للمعاير الدلاليّة مع المرحلة التداولية التي قرّبت بين المبحث الفلسفي، والمبحث اللساني.
- في تتبع دراسة منهج النحاة العرب للسانهم، تبيّن أنّ لهم منهجًا خاصًّا يجمع بين

المعايير الشكلية، والمعايير الدلالية، إذ لم يقصوا جانبًا على حساب الجانب الآخر، ففي دراسة الكلمة على سبيل المثال، اشترطوا لها عددا من الضوابط الشكلية، إذ حددوا حروفها الأصول، وحروفها الفروع، وكان هذا التحديد يناظر نظرية الفونيم (الصوتم) عند تروبتسكوي، واعتمدوا مفهوم المواضعة في دلالة الكلمة، إذ ذكر الجرجاني أن واضع اللغة لو قال مكان ضرب: (ربض) لما كان في ذلك أدنى فساد، وهذا القول يناظر ما وردّ في المرحلة البنيوية من القول باعتباطيّة العلامة اللغوية.

- اعتمد نحاة العربية تقسيم الكلم أصلا منهجيا لتقطيع وحدات لسانهم، ثمّ رتّبوا هذه الوحدات وفق ترتيب هرمي (طرازي) بحسب قدرت تلك الوحدات على تكوين الجملة، وفي داخل كل قسم من أقسام الكلم يأتي المعيار الهرمي مرة أخرى ليميّز بين أصناف القسم الواحد ويرتبّها هرميا بحسب تمكنها في بابها وامتناع استرسالها مع الأقسام الأخرى، والترتيب الهرمي أصل معتبر في علم اللسانيات، وفي كافة العلوم بوجه عام، وقد بنيت على فكرة التصنيف الهرمي نظرية علمية في العصر الحديث تعرف بنظرية الطراز قدمتها العالمة روش.
- يتقدّم الاسم على الفعل في أصل الوضع، وفي تكوين النواة الإسنادية، بينما يتقدّم الفعل على الاسم في وظيفة الإخبار، إذ الفعل مختصّ بالإسناد، فهو ليس بسمة على غير، فلا يؤتي به إلا ليسند، أما الاسم فيأتي مسندا ومسندا إليه، وهو في الأصل سمة وعلامة على غيره.
- لدلالة الفعل على الزمن جانبان: الأول من جهة الصيغة، أمّا فمن جهة التركيب، وموضع الفعل داخل السياق، وهذا التمييز يناظر مبحثا حديثا نسبيا في اللسانيات، وهو مبحث الدلالة الجهيّة، والدلالة المظهريّة.
- ما زاد على إثبات الخبر للمخبر عنه، يكون موسمًا بالحرف، وله الصدارة في الكلام؛ لأنّه القوّة المقصودة في القول.
- الكلام يتنّزل في المستوى المتحقق، وهو يناظر نظرية الأعمال اللغوية التي وردت في المرحلة التداولية، بينما الجملة تتنزل في المستوى التجريدي بتحديد مكوناتها دون اشتراط الإفادة فيها.

- الجملة الخبرية، هي التي تقوم بوظيفة وصف الأشياء في الخارج، والجملة الإنشائية هي التي لاتصف شيئا في الخارج، وهذا التمييز يناظر ما ورد في التداولية من التمييز بين الأقوال الوصفية، والأقوال التي يتحقق بها عمل لغوي.
- الأمر، والتحضيض، والجزاء معانٍ تليق بالجملة الفعلية؛ لأنّها غير واجبة الوجود.
- المعيار المعتبر في التمييز بين المفاعيل، وأشباه المفاعيل هو معيار الإحالة على الكون الخارجي، إذ المفعول لا يكون هو المرفوع في المعنى، ولا بعضه، فلا بدا من غياب الاقتران الإحالي بينهما، بينما أشباه المفاعيل يشترط فيها أن تكون هي المرفوع في المعنى، أو بعضه، إذ لا بدّ من الاقتران الإحالي فيما بينهما.
- حدد الجرجاني في دراسته للاستفهام، والنفي المقتضى، وجعله في ما تباشره أداة الاستفهام، أو أداة النفي.
- العطف بين الجمل يكون في البنية العاملية الواحدة، فتعطف الجملة التي لها محل من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب،
- المشكل في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب بـــ (الواو) خاصّة؛ لأنّ الواو لا تدل إلا على التشريك في الحكم، ولا حكم تشرك فيه (الواو) الجملتين اللتين لا محلّ لهما من الإعراب، ولا بدّ لتجاوز هذا المشكل أن يكون هناك مناسبة بين الجملتين، والمناسبة معيار دلالي يقع في الخارج.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بعد النتائج التي توصّل إليها في دراسته بتوثيق علاقة الباحثين في النحو العربي باللسانيات الحديثة؛ لأنّها تمنحهم الأساس المتين في الحكم على الوصف اللغوي، والقدّرة على الترجيح بين الآراء المختلفة، وتعين المهتمين بتدريس النحو العربي على القيام بمهمتهم على خير وجه، إذ تمدهم بالمفاهيم، والأصول، والقوانين التي تيسر مهمتهم.

الفهارس

١- فهرس: الآيات القرآنية.

٢- فهرس: الأشعار.

٣- فهرس: المصادر والمراجع.

٤- فهرس: المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآيات	السورة	رقم الآية	الصفحة
١	﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.	البقرة	١، ٢	٢٧٢
٢	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾.		٦	١٦٨
٣	﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.		١٨	١٤٧
٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.		١٨٤	١٦٨
٥	﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾	الأعراف	٧٥	٢٤٤
٦	﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾.		١٩٣	٢٧١
٧	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.	الإسراء	٩٦	١٧١
٨	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾.	الكهف	١٨	١٥٩
٩	﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾.	مريم	٤	٢٣٢
١٠	﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ﴾.	الأنبياء	٦٢	٢٦٠
١١	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾.	القمر	١٢	٢٣٢
١٢	﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾.	النازعات	٢٩	٢٦٧
١٣	﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾.		٣٠	٢٦٧
١٤	﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا (٣١) وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾		٣١، ٣٢	٢٦٧
١٥	﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾.	الفجر	٥	١٤١

فهرس الأشعار

م	الأبيات الشعرية	الصفحة
١	ألام على لوٍّ ولو كنت عالما *** بأذناب لوٍّ لم تفتني أوائله.	١٤٠
٢	لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا *** لكن يمر عليها وهو منطلق.	١٥٩
٣	كأنّه خارجًا من جنبِ صَفْحتِهِ *** سَفّودُ شَرْبٍ نسوه عند مفتأدِ	١٨٦
٤	ما للجمال مشيُها وئيدًا ***	١٩٢
٥	إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة *** ولم تجدي من أن تُقرّي به بُدا.	٢٠١
٦	يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمهورِ *** مخافةً وَزَعلَ المحْبُورِ والهولَ من تهوّر الهبورِ.	٢٢٢
٧	أتهجر سلمى بالفراق حبيبها **** وما كاد نفسا بالفراق تطيب.	٢٣١
٨	بِنَا تميمًا يكشفُ الضبابُ ***	٢٤٦
٩	ولكن أخو الحزمِ الذي ليسَ نازلا بهِ *** الخَطْبُ إلا وهو للقصدِ مبصرُ	٢٦١
١٠	أصبحت لا أملك السلاح ولا *** أمسك رأس البعير إن نفرا والذئبَ أخشاه إن مررت به *** وحدي وأخشى الرياح والمطرا	٢٦٧
١١	لا والذي هو عالمٌ أن النّوى **** صبرٌ وأنّ أبا الحسين كريم.	٢٦٩

فهرس المصادر والمراجع

١- الأبعاد التأويلية والمفهومية للدلالة المعجمية: لـــ د. عبد السلام العيساوي، مركز النشر الجامعي، منوبة، ٢٠٠٩ م.

٢- الاتجاهات الأساسية في علم اللغة: لـــ (رومان جاكبسون) ترجمة: على حاكم صالح، ود. حسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: الثانية، ٢٠٠١م.

٣- اتجاهات البحث اللساني: لـــ(مليكا أفيتش)، ترجمة: سعد مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط: الثانية، ٢٠٠٠ م.

٤- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨ هـــ ، ١٩٩٨ م .

٥- أساسيات اللغة: لـــ (رومان جاكوبسن، وموريس هالة) ترجمة: سعيد الغنامي، كلمة، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: الأولى، ١٤٢٩ه، ٢٠٠٨م.

٦- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٣٩٩ هـــ ، ١٩٧٩ م .

٧- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ٢٠١٠ م.

٨- الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية " البنيوية والتوليدية": لـــ د. محمد محمد العمري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط: الأولى، ٢٠١٢ م.

٩- الاشتقاق الدلالي في نظرية " معنى – نص " : لـــ أ.د. عز الدين المجدوب، وأ.د. على السعود، ود. ناصر الحريّص، حوليات الجامعة التونسيّة، العدد ٥٨، ٢٠١٣م.

١٠- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لأبي محمد عبد الله بن محمد

البطليوسي، تحقيق وتعليق: د. حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٣ ه، ٢٠٠٣ م.

١١- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: لمحمد الشاوش، جامعة منوبة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م .

١٢- أصول تراثية في علم اللغة: لـ د. كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط: الثانية، ١٩٨٥ م.

١٣- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .

١٤- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: لـ د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر ١٩٧٨ م.

١٥- الاقتضاء وانسجام الخطاب: لـ د. ريم الهمّامي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٣ م.

١٦- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: لـ د.فاضل الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م .

١٧- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: لـ د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط: الأولى،١٤٠٦ه، ١٩٨٦م.

١٨- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د.محمودالطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٩- أمالي أبي علي القالي، عني بترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط: الثانية، ١٣٤٤ هـ ، ١٩٢٦ م .

٢٠- أمالي السهيلي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

٢١- إنشاء النفي وشروطه الدلالية: لشكري المبخوت، مركز النشر الجامعي،

كلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، ٢٠٠٦ م.

٢٢- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة –دراسة نحوية تداولية-: لـــ د.خالد ميلاد، جامعة منوبة.

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـــ ، ٢٠٠٣ م .

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري،منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٥- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م .

٢٦- الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: السادسة، ١٤١٦ هـــ ، ١٩٩٦ م .

٢٧- الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـــ ، ٢٠٠٨ م .

٢٨- البحث اللغوي عند العرب- مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: لـــ د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهر، ط: السادسة، ١٩٨٨ م.

٢٩- البحث عن فردينان دو سوسير: لـــ(ميشال)أرِّيفيه، ترجمة:د. محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.

٣٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ه، ١٩٨٦م.

٣١- البنيوية: لـــ (جان بياجيه) ترجمة: عارف منيمنه، ود. بشير أوبري، منشورات دار عويدات، بيروت، ط: الرابعة، ١٩٨٥م.

٣٢- تاريخ علم اللغة في الغرب: لـــ (جرهارد هلبش) ترجمه وعلق عليه: د.

سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٣٣- التداولية اليوم- علم جديد في التواصل- : لـــ (آن روبول – جاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دعفوس، د. محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٣٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٨ هـــ ، ١٩٩٧ م .

٣٥- التراكيب الإسنادية: لـــ د. على أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

٣٦- ترشيح العلل في شرح الجمل: للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عادل العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٩ هـــ ، ١٩٩٨ م .

٣٧- تطور علم اللغة منذ عام ١٩٧٠م: لـــ (جرهارد هلبش) ترجمه وقدم له: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٧ م.

٣٨- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠ هـــ ، ١٩٩٠ م .

٣٩- التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل – التفسير: لـــ د. حسن خميس الملخ، الشروق للنشر، عمّان، ط: الأولى، الإصدار الثاني، ٢٠١٥م.

٤٠- التفكير اللغوي بين القديم والجديد: لكمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

٤١- التوابع في الجملة العربية: لـــ د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء للنشر، القاهرة.

٤٢- توجيه اللمع: لابن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة وللنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

٤٣- الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علي بن توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٤- الجمل: عبد القاهر الجرجاني، حققه وقدّم له: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢ه، ١٩٧٢م.

٤٥- الجملة الاسمية: لـ د. على أبو المكارم، دار غريب للنشر، القاهرة، ٢٠١١م، ١٤٣٢ه.

٤٦- الجملة العربية -مكوناتها -أنواعها -تحليلها: لـ د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الثانية، ٢٠٠١م.

٤٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩م، ١٤٣٠ه.

٤٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .

٤٩- الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، ١٩٩٩ م .

٥٠- الخطاب وخصائص اللغة العربية: لـ د. أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط: الأولى، ١٤٣١ه، ٢٠١٠م.

٥١- الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية: لبنكيران امحمد الطيب، مجلة عالم المعرفة، الكويت، مجلد ٢٥، عدد ٣، ١٩٩٧ م.

٥٢- الخلفية الفلسفية للنظرية التوليديّة: لبنكيران امحمد الطيب، مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد ٢٥، عدد ٣، ص ٥٠، ١٩٧٧م.

٥٣- دائرة الأعمال اللغوية: لـــ د.شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٠ م .

٥٤- دراسات في اللسانيات العربية: لـــ د.عبد الحميد السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـــ ، ٢٠٠٤ م .

٥٥- دراسات نظريّة وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني: لمحمد الصالح البوعمراني، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٥٦- دراسة الصوت اللغوي: لـــ د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٩ م.

٥٧- دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي: للمنصف عاشور، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٥م.

٥٨- دروس في الألسنية العامة: لـــ(فردينان دي سوسير)، ترجمة: صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب .

٥٩- دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤١٣ هـــ ، ١٩٩٢ م .

٦٠- دور الفعل في بنية الجملة: لـــ د. الهذيلي يحيى، دار سحر للنشر، تونس.

٦١- دور الكلمة في اللغة: لـــ(ستيفن أولمان)، ترجمة: د.كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط: الثانية عشرة، ١٩٩٧ م .

٦٢- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ط: الثالثة.

٦٣- ديوان العجاج ، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٦٤- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: الخامسة.

٦٥- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة،

ط: الرابعة، ١٩٨٤ م.

٦٦- ديوان رؤبة – ضمن مجموع أشعار العرب – تحقيق : وليم بن اللورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر، الكويت .

٦٧- الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية: لامحمد الملاخ، دار الأمان الرباط، ط: الأولى، ١٤٣٠ ه ٢٠٠٩ م.

٦٨- سر الفصاحة: لأبي محمد عبد الله بن محمد الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٢م، ١٤٠٢ه.

٦٩- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

٧٠- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه: لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي، تحقيق: د.معيض العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

٧١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .

٧٢- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .

٧٣- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

٧٤- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، و د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .

٧٥- شرح الحدود النحوية: لجمال الدين الفاكهي، حققه وقدّم له: د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ه، ١٩٩٦م.

٧٦- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، عالم

الكتب، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـــ ، ٢٠٠٠ م .

٧٧- شرح الكافية: لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق وتعليق: د. علي الشوملي، دار الكندري للنشر والتوزيع، ودار الأمل، إربد، ط: الأولى، ٢٠٠٠م، ١٤٢١ه.

٧٨- شرح اللمع لابن جني: لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق وتقديم: أ.د. فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠م.

٧٩- شرح اللمع: لابن برهان العُكبري، تحقيق: د. فايز فارس الحمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م.

٨٠- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـــ (التخمير): لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: الأولى، ١٣٢١ه، ٢٠٠١م.

٨١- شرح المفصل: لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٨٢- شرح المقرب: لابن النحاس الحلبي، تحقيق: د.خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـــ ، ٢٠٠٥ م .

٨٣- شرح المكُّودي على الألفية، تحقيق: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٨٤- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩ه، ١٩٩٩م.

٨٥- شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦ هـــ ، ٢٠٠٥ م .

٨٦- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام، دار الخير، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠ه، ١٩٩٠م.

٨٧- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، و

د.محمود فهمي حجازي، و د.محمد هاشم عبد الدايم، وغيرهم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م .

٨٨- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٨٩- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تحقيق: أ.د. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة، ١٤١٩ه.

٩٠- الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات – بحث في السمات المفهوميّة والخصائص الدلاليّة-: لمحمد الصحبي البعزاوي، دار نهى للطباعة، صفاقس تونس، طـ: الأولى،٢٠١٤ م.

٩١- الضمير بنيته ودوره في الجملة: للشاذلي الهيشري، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠٣م.

٩٢- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: للمنصف عاشور، منشورات كلية الآداب، منوبة، ٢٠٠٤ م .

٩٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: لـ د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة.

٩٤- علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي: لـ د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت .

٩٥- فلسفة اللغة: لـ (سليفان أورو)، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط : الأولى، ٢٠١٠ م.

٩٦- الفوائد الضيائيّة، شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: د.إسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،١٤٣٠ هـ، ١٩٨٣ م .

٩٧- في الكلمة: للطيب البكوش، وصالح الماجري، دار الجنوب للنشر، تونس،

١٩٩٣م.

٩٨- في اللسانيات العامة: د.مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٠ م .

٩٩- في النحو العربي –نقد وتوجيه-: لـــ د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٦ هـــ ، ١٩٨٦ م .

١٠٠- القاموس الموسوعي للتداولية: لـــ(جاك موشلر، وآن ريبول)، ترجمة: عدد من الأساتذة والباحثين بإشراف د.عز الدين مجدوب، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠ م .

١٠١- قاموس علوم اللغة: لـــ (فرانك نوفو)، ترجمة: صالح الماجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٢ م.

١٠٢- القضايا الأساسية في علم اللغة: لـــ (كلاوس هيشن)، ترجمه وعلق عليه: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـــ، ٢٠٠٣ م.

١٠٣- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـــ ، ٢٠٠١ م

١٠٤- كتاب أسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط: الأولى، ١٤١٢ ه، ١٩١٢ م.

١٠٥- كتاب التعريفات: للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٠ ه ١٩٨٣ م.

١٠٦- كتاب الخصائص: لشهاب الدين أبو العباس القرافي، حققه وقدّم له: أ.د. طه محسن عبد الرحيم، ود. كيان أحمد حازم يحيى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٣م.

١٠٧- كتاب الطراز: ليحي بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م.

١٠٨- كتاب أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت ، ودار عمار، عمّان، ١٤٠٩ ه، ١٩٨٩ م.

١٠٩- كتاب سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ١٣١٦ هـ .

١١٠- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى .

١١١- كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د.هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .

١١٢- الكلمة دراسة في اللسانيات المقارنة: لمحمد الهادي عيّاد، مركز النشر الجامعي، منوبة، ودار سحر للنشر، تونس، ٢٠١٠ م.

١١٣- الكلمة في اللسانيات الحديثة: لـ د. عبد الحميد عبد الواحد، التسفير الفني ، صفاقس، تونس، ط: الأولى، ٢٠٠٧ م.

١١٤- لسان العرب المحيط: لابن منظور، قدّم له: عبد الله العلايلي، دار الجيل بيروت، ١٤٠٨ه، ١٩٨٨م.

١١٥- اللسانيات البنيوية – منهجيات واتجاهات- : لـ د. مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٣ م.

١١٦- اللسانيات التوليدية- من النموذج المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة: لـ د. مصطفى غلفان، بمشاركة د، امحمد الملاخ، د. حافظ إسماعيلي، عالم الكتب الجديد، إربد، ط: الأولى، ١٤٣١ه، ٢٠١٠ م.

١١٧- اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج: لـ د. شريف سمير استيتة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط: الثانية، ١٤٢٩ه، ٢٠٠٨م.

١١٨- اللغة العربية معناها ومبناها: لـــ د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط: السادسة، ١٤٣٠ هـــ ، ٢٠٠٩م

١١٩- اللغة: لـــ(سابير) ترجمة: المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط: الثانية، ١٩٩٧ م.

١٢٠- اللمع في العربية: لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـــ ، ١٩٨٥ م .

١٢١- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٠ ه، ٢٠٠٠ م.

١٢٢- مبادئ اللسانيات العامة: لـــ(أندريه مارتيني) ترجمة: د. أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٥ ه، ١٩٨٥ م.

١٢٣- مبادئ اللسانيات: لخولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط: الثانية، ٢٠٠٦ م.

١٢٤- مجالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٠ ه، ١٩٩٩ م.

١٢٥- المحتسب، لابن جني، تحقيق: على النجدي، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠، ١٩٩٩م.

١٢٦- المحصول في شرح الفصول: لابن إياز، تحقيق: د.شريف النجار، دار عمار، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٣١ هـــ ، ٢٠١٠ م .

١٢٧- مدخل إلى علم الدلالة: لعبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط: الأولى، ٢٠٠٠ م.

١٢٨- المرتجل: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـــ، ١٩٧٢م.

١٢٩- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: د.محمد كامل بركات،

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١ م .

١٣٠- المسائل البصريات: لأبي على الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٥ ه، ١٩٨٥ م.

١٣١- المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات: لأبي على النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاري، مطبعة العاني، بغداد.

١٣٢- المسائل المنثورة: لأبي على الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٣٣- مسائل في المعجم: لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧ م.

١٣٤- مشكلة البنية: لـــ د. زكريا إبراهيم، الناشر مكتبة مصر، القاهرة.

١٣٥- المشيرات المقاميّة، في اللغة العربية: لبرجس باديس، مركز النشر الجامعي، منوبة، ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.

١٣٦- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب: لتوفيق قريرة، دار محمد علي للنشر، صفاقس، ط: الأولى، ٢٠٠٣ م.

١٣٧- المعاني الجهية والمظهرية، بحث لساني في المقْولة الدلاليّة: لعبد العزيز المسعودي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، ٢٠١٣م.

١٣٨- معاني القرآن: للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: الثانية، ١٩٨٠م.

١٣٩- المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة: لـــ د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط: الثانية، ١٩٩٩ م.

١٤٠- المعجم الموسوعي الجديد: لـــ (أوزوالد – جان – ماري شافار، ترجمة: عبد القادر المهيري، وحمّادي صمّود، دار سيناترا للنشر، تونس، ٢٠١٠م.

١٤١- معجم تحليل الخطاب: لباتريك شار ودو، ودومينيك منغنو، ترجمة: عبد القاهر المهيري، وحمّادي صمود، دار سيناترا، تونس، ٢٠٠٨ م.

١٤٢- المعجميّة وعلم الدلالة المعجمي- مفاهيم أساسية-: لـــ (آن بولغير) ترجمة: هدى مقنّص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٢ م.

١٤٣- المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي: لـــ د. محمد غاليم الحاج، عالم الكتب الحديث، إربد، ط: الأولى، ١٤٣١ ه، ٢٠١٠ م.

١٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

١٤٥- مفتاح العلوم : لأبي يعقوب السكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠م.

١٤٦- المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري، حققه وعلق عليه: د. محمد محمد عبد المقصود، ود. حسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١ ه، ٢٠٠١ م.

١٤٧- مفهوم المسترسل، المعنى وتشكّله –أعمال ندوة- : لعز الدين المجدوب، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، المجلد الثامن عشر، ٢٠٠٣ م.

١٤٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، و د.عبد المجيد قطامش، و د.عياد الثبيتي، و د.سليمان العايد، و د.محمد إبراهيم البنا، و د.السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـــ ، ٢٠٠٧ م .

١٤٩- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م .

١٥٠- المقتصد في شرح التكملة: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي،

١٤٢٨ ه، ٢٠٠٧ م.

١٥١- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٤٣٤ه، ٢٠١٣م.

١٥٢- المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

١٥٣- مقدّمة في علم الدلالة اللسانيّة: لجون لايونز، ترجمة: سندس كرونة، دار سيناترا – المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٤ م.

١٥٤- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية: لـــ د. مرتضى جواد باقر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ط: الأولى، ٢٠٠٢ م.

١٥٥- مقدِّمة لنظرية المعجم: لإبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧ م.

١٥٦- من أسرار اللغة العربية: لـــ د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

١٥٧- مناهج البحث في اللغة: لـــ د. تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ١٤٠٧ه، ١٩٨٦م.

١٥٨- مناهج علم اللغة - من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: لبريجيته بارتشت، ترجمه ومهّد له وعلق عليه: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٣١ ه،٢٠١٠ م.

١٥٩- المنصف: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر،ط: الأولى، ١٩٥٤م.

١٦٠- المنهاج في شرح جمل الزجاجي: ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: د.هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـــ ، ٢٠٠٩ م

١٦١- المنوال النحوي العربي –قراءة لسانية جديدة-: لـــ د.عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي، تونس، ط: الأولى، ١٩٩٨ م .

١٦٢- نتائج الفكر: للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م .

١٦٣- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: لمازن الوعر، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ط: الثانية، ١٩٩٢ م.

١٦٤- نظام القول في العربية – الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية: لـ د. منصور مبارك ميغري، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، الرياض، ط: الأولى، ١٤٣٦ ه، ٢٠١٥ م.

١٦٥- نظرات في التراث النحوي: لـ د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣ م.

١٦٦- النَّظريات اللسانية الكبرى- من النحو المقارن إلى الذرائعية-: لـ(ماري آن بافو) وجورج إليا سرفاتي، ترجمة: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٢ م.

١٦٧- نظرية الأعمال اللغوية: لـ د.شكري المبخوت، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط: الأولى، ٢٠٠٨ م .

١٦٨- نظرية العلامات عند جماعة (فيينا) –(رودولف كارناب) نموذجًا-: لـ د.محمد عبد الرحمن جابري، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط: الأولى، ٢٠١٠ م .

١٦٩- النظرية اللغوية في التراث العربي: لـ د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٧ ه، ٢٠٠٦ م.

١٧٠- النظرية النحوية: لـ (جفري بول)، ترجمة: مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.

١٧١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ط: الثانية ٢٠٠٦ م، ١٤٢٧ه.

١٧٢- الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه: لأفراح المرشد، جامعة الملك سعود، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

١٧٣- الوصفية –مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية-: لرفيق بن حمودة، دار محمد علي، صفاقس، ط: الأولى، ٢٠٠٤ م .

فهرس المحتويات

الإهداء
ملخص الرسالة: ٤
المقدمة: ٦
مشكلة البحث، وتساؤلاته: ٧
أهمية الموضوع، وأسباب اختياره: ٧
أهداف الدراسة: ٨
الدراسات السابقة: ٨
خطة البحث: ١١
منهج البحث: ١٢
التمهيد: ١٤
أولا: النحو اليوناني ١٤
ثانيا: مسلمات بور رويال: ١٥
الفصل الأول: معايير الوصف اللغوي في البحوث اللسانية ١٧
توطئة: ١٧
المبحث الأول: الخصائص المميزة لعلم اللسانيات من الأنحاء القديمة. ١٨
المطلب الأوّل: اتجاه فقه اللغة المقارن: ١٩
المطلب الثاني: غلبة المعايير الشكلية على المعايير الدلالية في الاتجاه البنيوي: ٢١
أولا: الاتجاه البنيوي الأوروبي. ٢١
ثانيًا: الاتجاه البنيوي الأمريكي: ٢٢
المطلب الثالث: المناويل الإجرائية المبنيّة على مبادئ دي سوسير: ٣٥
أولا: تأسيس تروبتسكوي لنظرية الفونيم على مبادئ دي سوسير: ٣٥
ثانيا: إعادة صياغة نظرية العلامة اللغوية عند هيلمسليف: ٣٧
المبحث الثاني: تطور معايير الوصف اللغوي من المعايير الشكلية إلى المعايير الدلالية. ٣٩
المطلب الأوّل: التوليديَّة بين منوالها الأول ١٩٥٧. ومنوال ١٩٦٥: بداية الانتقال من هيمنة المعايير الشكلية إلى اعتماد المعايير الدلالية: ٣٩
أولا: مفهوم النحو التوليدي: ٤٠
ثانيا: الأسس الفلسفية والمعرفية للنظرية التوليدية: ٤٠

ثالثا: موضوع علم اللسانيات في النظرية التوليدية: ٤١
رابعا: المنوال الأوّل للنظرية التوليدية (البنيات التركيبية) ١٩٥٧م..... ٤٢
خامسا: دخول الدلالة في الوصف اللساني مع منوال (مظاهر من النظرية النحوية) ١٩٦٥ م..... ٤٤
المطلب الثاني: التداولية: ٤٧
أولا: تعريف التداولية: ٤٧
ثانيا: نشأة التداولية: ٤٧
ثالثا: موضوع علم اللسانيات في التداولية: ٤٨
رابعا: نظرية الأعمال اللغوية في الاتجاه التداولي: ٤٩
خامسا: مبادئ انسجام الخطاب في التحليل التداولي..... ٥٤
المطلب الثالث: البحث في المستوى المعجمي: ٥٨
أولا: تصور الوحدة المعجمية عند البنيويين. ٥٨
ثانيا: تصور الوحدة المعجمية عند التوليديين. ٥٨
خاتمة الفصل الأول..... ٦٤
الفصل الثاني: الكلمة وأقسامها ٦٦
توطئة: ٦٦
المبحث الأوّل: الكلمة:.....٦٧
المطلب الأوّل: الكلمة في اللسانيات الحديثة: ٦٧
أولا: تعريف الكلمة في اللسانيات الحديثة. ٦٧
ثانيا: الوحدة المعجميّة عند (ملتشوك): ٧٠
المطلب الثاني: الكلمة في النحو العربي:..... ٧٢
أولا: الكلمة من المفهوم إلى التعريف في النحو العربي:..... ٧٢
ثانيًا: معايير بناء الكلمة:..... ٧٧
ثالثًا: المعايير الدلالية للكلمة..... ٨٤
المبحث الثاني: أقسام الكلم: ٨٧
المطلب الأوّل: أقسام الكلم في اللسانيات الحديثة: ٨٧
أولا: أقسام الكلم عند دي سوسير: ٨٨
ثانيا: أقسام الكلم عند هيلمسليف وبروندال: ٨٨
ثالثا: أقسام الكلم عند سابير: ٨٨
رابعًا: أقسام الكلم عند بلومفيلد: ٨٩

خامسًا: أقسام الكلم عند المدرسة التوليدية: ٩٠
المطلب الثاني: أقسام الكلم في النحو العربي: ٩١
أولا: التقسيم الثلاثي للكلم: ٩١
ثانيا: دواعي التقسيم الثلاثي للكلم: ٩٣
ثالثا: نقد التقسيم الثلاثي للكلم العربي عند الدراسين المحدثين: ٩٤
المطلب الثالث: الاسم: **٩٧**
أوّلا: الاسم هو الأوّل في أقسام الكلم: ٩٧
ثانيا: المعايير الشكلية للاسم في النحو العربي: ١٠٠
ثالثًا: الأصل في الأسماء الإعراب لتوارد المعاني عليها: ١٠٦
رابعًا: الإخبار عن الاسم: ١٠٨
المطلب الرابع: الفعل: **١١٠**
أولا: الفعل أقدم من الحرف وأقوى منه: ١١٠
ثانيا: امتناع الفعل من التثنية والجمع والجر: ١١٠
ثالثا: قوّة مشابهة الفعل المضارع للأسماء: ١١٢
رابعًا: ضعف مشابهة الفعل الماضي للأسماء: ١١٣
خامسًا: دلالة الفعل على الزمن: ١١٤
سادسا: الأفعال العلاجية والأفعال غير العلاجية: ١١٧
سابعًا: الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية: ١١٨
ثامنًا: الإعراب في الأفعال ليس حقيقيا: ١٢٠
تاسعًا: الأفعال غير الحقيقية: ١٢٢
عاشرًا: الأفعال الجامدة: الاسترسال بين الفعل والحرف: ١٢٣
المطلب الخامس: الحرف: **١٢٨**
أولا: حدّ الحرف: ١٢٨
ثانيًا: الحروف جامدة لا تتصرف: ١٢٩
ثالثًا: الحروف التي تنشئ المعاني لها الصدارة: ١٣٢
رابعًا: الحروف المشبّهة بالفعل: ١٣٣
خامسًا: علاقة الحرف بالعمل النحوي ١٣٥
سادسًا: نقل الحرف إلى الاسمية: ١٣٧
سابعًا: التقارن الإحالي شرط في حتّى الجارّه: ١٣٨

ثامنًا: المعيار الطرازي في حروف القسم: ١٣٩
تاسعًا: دور الحرف في توجيه دلالة الفعل على الزمن: ١٤٠
عاشرًا: الحروف لا يخبر بها ولا يخبر عنها: ١٤١
الفصل الثالث: معايير الجملة وأصنافها: ١٤٣
المبحث الأول: الجملة: ١٤٤
المطلب الأول: معايير ضبط الجملة: ١٤٤
أولا: التمييز بين الكلام والجملة: ١٤٤
ثانيًا: الإسناد معيار لضبط مكونات الجملة: ١٤٨
ثالثًا: الإفادة: ١٥٠
المطلب الثاني: تقسيم الجملة الثنائي إلى اسمية وفعلية: ١٥٣
١ – معيار تقسيم الجملة إلى اسمية وفعليّة معيار توزيعي: ١٥٣
٢ – وظيفة الجملة الفعلية والجملة الاسمية: ١٥٥
المطلب الثالث: الإحالة على الكون الخارجي معيار التمييز بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية: ١٥٧
المطلب الرابع: قابلية استبدال المفرد بالجملة: ١٦٠
المبحث الثاني: معايير ضبط الجملة الاسمية: ١٦٢
المطلب الأوّل: الابتداء: ١٦٢
أولا: الابتداء عامل معنوي: ١٦٢
ثانيا: المبتدأ يقتضي الاسم والتعري من العوامل: ١٦٣
ثالثًا: عامل الرفع في المبتدأ: ١٦٥
رابعًا: امتناع دخول حرف الجر على المبتدأ: ١٦٧
خامسا: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة: ١٦٨
سادسًا: اسم الفاعل الواقع مبتدأ لا يخبر عنه: ١٦٩
المطلب الثاني: الخبر: ١٧٠
أولا: حدّ خبر المبتدأ: ١٧٠
ثانيًا: معايير الخبر الشكلية: ١٧١
ثالثًا: عامل الرّفع في الخبر: ١٧٢
رابعًا: الأصل في الخبر التنكير: ١٧٤

خامسًا: مجيء الخبر معرفة: ١٧٥
سادسًا: أنواع الخبر: ١٧٦
المطلب الثالث: استبدال العوامل الداخلة على الجملة الاسميّة بصِفْر: ١٨١
المطلب الرابع: تضمّن معنى الفعل يزيل معنى الابتداء: ١٨٢
المبحث الثالث: الجملة الفعلية: ١٨٤
المطلب الأوّل: اقتضاء الفعل للفاعل: ١٨٤
أولا: كل فعل حقيقي يقتضي فاعلا: ١٨٤
ثانيًا: المنوال الاختباري لفرضية اقتضاء الفعل للفاعل: ١٨٥
المطلب الثاني: معايير ضبط الفاعل في النحو العربي : ١٨٦
أولا: ليس من شرط الفاعل النحوي أن يكون قد أحدث شيئًا: ١٨٦
ثانيًا: الفاعل مع فعله كجزء الكلمة من الكلمة: ١٨٩
ثالثا: الأصل في الرفع للفاعل: ١٩١
رابعًا: اقتضاء الفاعل للاسمية: ١٩٢
المطلب الثالث: النائب عن الفاعل: ١٩٤
المطلب الرابع: المعاني التي تطلب بالجملة الفعلية: ١٩٦
أولا: التحضيض: ١٩٦
ثانيا: الشرط والجزاء: ١٩٧
ثالثا: الأمر والنهي: ١٩٩
خاتمة الفصل الثالث ٢٠١
الفصل الرابع: معايير المفاعيل وأشباه المفاعيل والتوابع: ٢٠٢
توطئة: ٢٠٢
المبحث الأوّل: المفاعيل: ٢٠٣
المطلب الأوّل: المفعول المطلق: ٢٠٤
أولا: تعدد المسميّات للمفعول المطلق: ٢٠٤
ثانيا: المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة: ٢٠٥
ثالثا: وظيفة المصدر. ٢٠٦
المطلب الثاني: المفعول به: ٢٠٧
أولا: المغايرة بين المفعول به والفاعل: ٢٠٧
ثانيا: ذكر المفعول وحذفه يخضع لمقاصد المتكلم: ٢٠٩

المطلب الثالث: المفعول فيه:..... ٢١٠
أولا: الظرفية معنى زائد على الاسم:..... ٢١٠
ثانيا: ظروف الزمان أقوى من ظروف المكان في تعدي الأفعال إليها:..... ٢١١
ثالثا: ظروف المكان أعم تصرفا في الإخبار من ظروف الزمان:..... ٢١٣
المطلب الرابع: المفعول معه:..... ٢١٥
أولا: عامل المفعول معه:..... ٢١٥
ثانيا: دلالة واو المعيّة على المصاحبة:..... ٢١٦
المطلب الخامس: المفعول له: ٢١٨
المبحث الثاني: أشباه المفاعيل.....٢٢٠
المطلب الأوّل: الحال: ٢٢١
أولا: تعريف الحال:..... ٢٢١
ثانيا: المقارنة بين الحال والمفعول الصحيح والظرف:..... ٢٢١
ثالثا: الحال نكرة لا تقبل التعريف: ٢٢٣
رابعا: واو الحال تربط جملة الحال بما قبلها:..... ٢٢٤
المطلب الثاني: التمييز:..... ٢٢٦
أولا: تعريف التمييز:..... ٢٢٦
ثانيا: التمييز عن تمام الكلام، والتمييز تمام الاسم:..... ٢٢٧
المطلب الثالث: الاستثناء:..... ٢٣٠
أولا: المستثنى: ٢٣٠
ثانيا: دلالة الاستثناء على الطرح والإخراج والسلب. ٢٣٠
ثالثا: الإحالة في الاستثناء المنقطع:..... ٢٣٢
المبحث الثالث: التوابع: ٢٣٣
المطلب الأول: مبدأ السُّلميّة في ترتيب التوابع:..... ٢٣٣
المطلب الثاني: التوكيد:..... ٢٣٤
أولا: انقسام التوكيد إلى لفظي ومعنوي:..... ٢٣٤
ثالثًا: توكيد الإحاطة والشمول:..... ٢٣٦
المطلب الثاني: النعت: ٢٣٧
أولا: النعت أعم من المنعوت:..... ٢٣٧
ثانيا: امتناع النعت بأسماء الأجناس: ٢٣٨

ثالثا: علاقة المبهم بالوصف: ٢٣٩
المطلب الثالث: عطف البيان: ٢٤٠
المطلب الرابع: البدل:..... ٢٤١
أولا: البدل في حكم تكرير العامل:..... ٢٤١
ثانيًا: حقيقة البدل أن يكون الأوّل في حكم الساقط معنى:..... ٢٤٢
ثالثًا: لا يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب: ٢٤٣
المطلب الخامس: عطف النسق:..... ٢٤٤
أولا: اعتبار اللفظ دون الجنس في العطف: ٢٤٤
ثانيًا: غياب التقارن لإحالي في العطف: ٢٤٤
ثالثا: العطف على الضمير:..... ٢٤٥
خاتمة الفصل الرابع..... ٢٤٨
الفصل الخامس: مظاهر من معاني الكلام والعلاقات بين الجمل..... ٢٥٠
توطئة: ٢٥٠
المبحث الأول: الاستفهام: **٢٥١**
المطلب الأول: وظيفة الاستفهام:..... ٢٥١
المطلب الثاني: الاستفهام له الصدارة: ٢٥٢
المطلب الثالث: الاستفهام يقتضي الفعل:..... ٢٥٣
المطلب الرابع: أثر التقديم والتأخير في تحديد حيّز الاستفهام: ٢٥٤
المبحث الثاني: النفي: **٢٥٨**
المطلب الأول: مدار الكلام على الإثبات والنفي. ٢٥٨
المطلب الثاني: النفي فرع على الإثبات: ٢٥٩
المطلب الثالث: النفي له الصدارة: ٢٦٠
المطلب الرابع: حيز النفي: ٢٦٠
المطلب الخامس: النفي يتوجّه إلى قيد الكلام..... ٢٦١
المبحث الثالث: العطف بين الجمل:..... **٢٦٣**
المطلب الأوّل: عطف الجمل بعضها على بعض: ٢٦٣
أولا: وظيفة العطف التشريك: ٢٦٣
ثانيا: أنواع العطف بين الجمل..... ٢٦٥
المطلب الثاني: عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية: ٢٦٨

المطلب الثالث: ترك العطف بين الجمل:..... ٢٦٩
خاتمة الفصل الخامس **٢٧١**
الخاتمة..... **٢٧٢**
الفهارس ٢٧٥
١- فهرس: الآيات القرآنية. ٢٧٦
٢- فهرس: الأشعار..... ٢٧٧
٣- فهرس: المصادر والمراجع..... ٢٧٨
٤- فهرس: المحتويات.....٢٩٥

ABSTRACT

Standards of linguistic description between traditional Arabic Grammar and contemporary linguistics: with special reference two books:

Almugtasad'scommentary on Alidah and DalailAliejaz for Al jurjani

(as a model)

By

Saud Aziz Al bujaidy

This dissertation discusses an academic dialogue between modern linguistics and Arabian heritage grammar to closer the relationship between these two branches to improve our grammatical heritage; Modern linguistics based on standards of scientific description for all people [speakers]. Also ‹the Arabian grammar has this feature but it didn't published. We can proof that by looking to some theories in modern linguistics which were discovered for about fifty years ago and the Arabian grammar had these theories thousands of years. This research is aim to serve the science and knowledge of grammar in general ‹no to prefer the Arab grammar or the modern linguistics.

Also ‹we want to prove that ‹when the linguistic research appeared ‹the Arab grammar was in isolation of this or it will make unexpected changes in modern linguistics.

This thesis consists of five chapters ‹including -introduction ‹ preface ‹conclusion and index.

- Chapter 1 ،discusses the establishment [beginning] of linguistics ،its standards in linguistic description and the changing stages from formal standards to choose the rules in linguistic description and lexical level.

- The other four chapters are including the standards of linguistic description with reference of Al Jurjani books.

- Chapter 2 ،discusses the word's standard description in Arab heritage grammar and its main parts; noun ،verb ،and letter ،and the standard of each part.

- Chapter 3 ،is specialized in syntax ; it studied the sentence ،its components and illustrated the formal and meaning standards ،which used by Arab grammatical scientists.

- Chapter 4 ،discussed the sentence complements ،like objects and semi– objects and also discussed the agreements. They explained the formal and meaning rules ; how the Arab grammatical scientists arrange them a hierarchy according to special standards.

- The fifth chapter discussed the aspects of words meaning ،like questioning negation and coordination. We found that ،the negation and questioning aids should come at the beginning of the sentence because they point to what the speaker means ،according to the scientists' studies. The pragmatic agree with them. They depended on the entailment concept ،and choose the negation and questioning scopes according to what follow them.

As for the coordination between sentences ،they choose certain formal and meaning standards; we can't coordinal the clause which

starts with a noun on other one starts with verb ،and descriptive and no descriptive statements.

We found that ،the linguistic description of Arabian grammar depended on the formal and meaning standards ،but it prefers the formal pronunciation because it gives the real meaning.

Kingdom Of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Qassim University
Arabic Language & Social Studies
Department Of Arabic Language & Literature
.Language Studies Dept

Standards of linguistic descriptive between traditional Arabic Grammar and contemporary linguistics: with special reference two books: Almugtasad's commentary on Alidah and DalailAliejaz for Al jurjani

(as model)

(language Studies)

A master Thesis Presented to Complete the Master's Degree .Requirements

By
Saud Aziz Al bujaidy
ALenizi
302902372

Supervised By
DR. Ezzeddine Mohammad Al-Majdoub
Associate Professor Of Arabic Language &Literature Arabic Language &Social Studies College Qassim University

1435 - 1436
2014-2015